



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

تعليق الفواضل على إعراب العوامل لحسين بن أحمد المشهور بزيني زاده (ت ١٦٨٨ هـ)

دراسة وتحقيق

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد:

محمد بن يونس هاني

إشراف:

أ.د. أحمد بن محمد السعيد نافع

٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ذي الطَّوْلِ والعِظاءِ، كثرتْ آلاؤُهُ عن الإحصاءِ، وجلَّتْ نِعْمُهُ عن الجزاءِ، أحمدُ ربِّي كما ينبغي لجلالِ وجهه، ويليقُ بعظيمِ سلطانه، أنزلَ علينا خيرَ كتبه، وأرسلَ إلينا أفضلَ رسوله، وجعلنا خيرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، فلكَ الحمدُ يا ربَّنَا في الأولى والآخرة. والصلاة والسلام على رسوله، وخيرِته من خلقه، وأمينة على وحيه، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد؛ فإنَّ البحثَ العلميَّ في الحقلِ اللُّغويِّ من أشرفِ البحوثِ، وأنفعها في كلِّ العصورِ؛ لأنَّ اللُّغةَ هي أداةُ المعرفةِ البشريَّةِ، ووعاءُ الفكرِ الإنسانيِّ، وإنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ تُفوقُ جميعَ اللُّغاتِ الحيَّةِ؛ بكونها لغةً لكتابِ الله المبين، ولساناً لرسوله الأمين، ووعاءً لشريعته للناسِ أجمعين.

وشرفُ العلمِ بشرفِ مقصوده، ولما كان القصدُ من علومِ اللُّغةِ العربيَّةِ معرفةَ كلامِ الله وكلامِ رسوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْبَلَ نُحْبَةً من فضلاءِ أهلِ العلمِ على خدمةِ هذه اللُّغةِ الشريفةِ ودراسِتها، فقاموا بتأليفِ متنوعِ الأغراضِ، متفاوتةِ الأحجامِ، ما بين متونٍ قصيرة، وشروحٍ، وحواشٍ دقيقة، وتعليقاتٍ لطيفة.

ولم يزلْ هذا التُّراثُ العلميُّ النَّفيسُ يشقُّ حواجبَ الدَّهرِ إلى أن وصلنا في هذا العصرِ؛ فتناوله العلماءُ والباحثون بالدراسةِ والتَّحقيقِ، حتَّى أخرجوه في ثوبِ عصريِّ قشيبٍ؛ ليتلاءمَ مع ذوقِ طلبةِ العلمِ اليومِ، ولكنَّ على الرَّغمِ من الجهودِ المتواصلةِ التي تُبذلُ، مازالَ العديدُ من الكُتبِ والمؤلَّفاتِ مَطْمُوراً في المتاحفِ والرُّفوفِ المظلمةِ، ينتظرُ أيدي الباحثين أن تصلَ إليه، حتَّى يتاحَ له رؤيةُ النُّورِ.

ومن تلكِ الكُتبِ كتاب: (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) لحسين بن أحمد، المشهور بزيني زاده، المتوفى سنة (١١٦٨هـ-)، وهو اختصارٌ وزيادةٌ فوائدَ وإعرابٍ، لكتاب (العوامل الجديدة) لزين الدِّين محمد بن بير عليِّ البركلي، المتوفى سنة (٩٨١هـ-).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

يرجع اختياري لهذا الكتاب، موضوعاً لرسالتي العالمية (الماجستير) لأهميته البالغة - في نظري - والتي يمكن أن نبينها من وجهين:

أولاً: أنه اختصار وزيادة فوائد وإعراب، لكتاب (العوامل الجديدة) لبركلي؛ وأهمية كتاب "العوامل" هذا تظهر فيما يلي:

١ - كونه متنّاً نحويّاً أوّليّاً مفيداً للغاية؛ فالتحو ليس إلّا عاملاً ومعمولاً وعملاً، وقد تضمّنها هذا الكتاب.

٢ - يعدّ هذا الكتاب، ثالث كتاب قام بحصر العوامل في كتاب مستقلّ، فالأوّل منها: (العوامل المائة) للجرجاني، وثانيها: (المصباح) للمطرزي^(١).

٣ - كثرة شروح (العوامل الجديدة) دليل على أهميته، وسأذكر بعض تلك الشروح:

١ - تعليق الفواضل على إعراب العوامل، لحسين بن أحمد الشّهير بزيني زاده (ت ١١٦٨هـ). وهو موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية (الماجستير).

٢ - تحفة الإخوان في شرح العوامل، لمصطفى بن إبراهيم الكليبوليلي (ت ١١٧٦هـ)^(٢).

٣ - شرح العوامل للبركوي، لأبي بكر بن يعقوب العارفي (ت ١٢٠٧هـ)^(٣).

٤ - التّحفة التّحويّة على العوامل البركويّة، لمحمّد بن عليّ المرعشي (ت ١٣١٢هـ)^(٤).

(١) ينظر: كشف الظّنون ١٧٠٨/٢، ومعجم المطبوعات ١٧٦٠/٢.

(٢) ينظر: هديّة العارفين ٤٥١/٢، ومعجم المطبوعات ١٧٥٠/٢.

(٣) ينظر: هديّة العارفين ٢٤٢/١، ومعجم المؤلّفين ٧٧/٣.

(٤) ينظر: معجم المؤلّفين ٦٣/١١.

ثانياً: أهمية الكتاب نفسه، أي: (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) وتظهر فيما يلي:

- ١- اعتماد المؤلف في شرحه على مصادر مهمّة، وعلى علماء أئمة؛ فقد أورد في أثناء الكتاب آراء، وأقوال علماء كثيرين، أذكر منهم ما يلي:
الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء، والأخفش، والمبرد، وابن الحاجب، وابن مالك، والرّضيّ، وابن هشام، والدّمامينيّ.
 - كما أنّه نقل عن كتب هؤلاء الأئمة، وكتب أخرى كثيرة لم يذكر أصحابها، وسيأتي تفصيل ذلك - إن شاء الله تعالى - عند ذكر مصادرهِ^(١).
 - ٢- ذكره الخلاف بين المدارس النحويّة؛ كالمدرسة البصريّة، والكوفيّة، والبغدادية مع الترجيح، والتّعليل.
 - ٣- ظهور شخصيّة المؤلف في كثير من المسائل التي عالجها في أثناء ترجيحاته، وآرائه الشخصيّة في المسائل النّحويّة.
 - ٤- اعتناء المؤلف بأصول اللّغة، واهتمامه بالاستشهاد، والتّمثيل، والتّعليل.
- لهذه الأسباب وغيرها، عقدت العزم على اختيار هذا المخطوط موضوع دراستي، ومجال بحثي، ثمّ إني وضعت خطة علميّة أسير عليها، وفق ما يقتضيه الموضوع.

(١) ينظر: ص ٤٩-٥٤.

خطة البحث

إن طبيعة هذا الموضوع، تقتضي أن تكون خطته مشتملة على مقدمة، وقسمين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس تفصيلية، وفيما يلي تفصيل لذلك: المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

القسم الأول: الدراسة، وفيها تمهيد، وفصلان:

التمهيد: البركلي وكتابه (العوامل الجديدة)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: البركلي حياته، وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: كتاب العوامل الجديدة، (قيمه العلمية، وأهم شروحه، وسبب تأليفه).

الفصل الأول: زيني زاده: حياته، وآثاره، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الخامس: آثاره.

الفصل الثاني: كتاب (تعليق الفواضل على إعراب العوامل)، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى مؤلفه، وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: منهج زيني زاده في كتابه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: أسلوبه، وطريقة عرضه للمادّة العلميّة.

المطلب الثاني: عنايته بأراء العلماء.

المطلب الثالث: اختياراته، وترجيحاته، واعتراضاته.

المطلب الرّابع: طريقته في الاستشهاد.

المبحث الثالث: مصادره.

المبحث الرّابع: الأصول النّحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: مزايا الكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث السادس: وصف النّسخ، ونماذج منها.

القسم الثاني: النصّ المحقق، ويشمل الكتاب كاملاً، ويقع في (٦٠) لوحة،

من نسخته مجموعة مكثبة عارف حكمت.

الفهارس التفصيليّة، وهي:

- فهرس الآيات القرآنيّة.
- فهرس الأحاديث النبويّة، وآثار الصّحابة.
- فهرس أقوال العرب وأمثالها.
- فهرس الأبيات الشعريّة، والأرجاز.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن، والبلدان.
- فهرس المصادر، والمراجع.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس الفهارس.

منهج الدراسة والتحقيق

- بمشيئة الله تعالى سوف أسير في تحقيق هذا المخطوط، وفق المنهج المتبع في تحقيق كتب التراث، ويتلخص ذلك في الفقرات الآتية:
- ١- الاعتماد في تحقيق النص على النسخة الأولى، نسخة مجموعة مكتبة عارف حكمت؛ لكونها نسخة جيّدة، وكاملة، وأنّ خطّها واضح، وسأرمز لها بكلمة "الأصل".
 - ٢- نَسَخُ الكتاب من النسخة التي اعتمدها أصلاً، حسب القواعد الإملائية الحديثة، ومقابلة المنسوخ مع النسخ الأخرى.
 - ٣- إذا وجد سقط في نسخة "الأصل"، فإنّي أكمله من النسخ الأخرى، وأضعه بين معقوفين هكذا [] في المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
 - ٤- ما جزمت بخطه في "الأصل"، فإنّي أكتب الصواب من النسخ الأخرى، وأضعه بين قوسين هكذا () في المتن، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.
 - ٥- ما جزمت بخطه، أو نقصانه في جميع النسخ، فإنّي أصوّبه من المصادر التي نقل منها المؤلف إن كان نصّاً منقولاً، وإلاّ أصوّبه حسبما يظهر بعد البحث والتّمحيص، والإشارة إلى ذلك في الهامش.
 - ٦- وضع خطّ مائل هكذا /؛ للدلالة على نهاية اللوحة، مع الإشارة إلى ذلك على الجانب الأيسر من الصّحيفة.
 - ٧- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقمها، وكتابتها بالرّسم العثمانيّ.
 - ٨- توثيق القراءات من مصادرها، أو مظانّها.
 - ٩- عزو الأحاديث النبوية، والآثار إلى مصادرها من كتب السنّة، مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجته، ما لم يكن في الصّحاحين أو أحدهما.
 - ١٠- توثيق أقوال العرب، والأمثال العربيّة من مصادرها، أو من الكتب المعتمدة في هذا الفنّ.

- ١١- نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها، وتوثيقها من مصادرها، أو مظانها المعتمدة مع بيان مجورها العروضية.
- ١٢- توثيق المسائل الواردة في الكتاب من الكتب المعتمدة، ونسبة الآراء إلى أصحابها، إن كان لم ينسبها.
- ١٣- التعليق على المسائل النحوية، والصرفية، تعليقا علميا عند الحاجة إلى ذلك.
- ١٤- شرح الكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية.
- ١٥- التعريف بالأماكن، والبلدان من المصادر المعتمدة.
- ١٦- الترجمة للأعلام، ترجمة موجزة.
- ١٧- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- وفي الختام أرى من الواجب عليّ أن أتقدم بالدعاء الخالص، والعرفان البالغ إلى والدَيَّ الكَرِيمَيْنِ عليّ حسن تربيتهما وكمال رعايتهما إياي، وغرسهما في حبّ العلم الشرعيّ وطلبه، رحم الله من قضى نجه منهما رحمةً واسعةً، وأمدّ من بقي بالعمر الطويل والصحة والعافية.
- ثمّ أتقدم بالشكر الجزيل، والثناء الجميل إلى المملكة العربية السعودية حكومةً وشعباً، وإلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عامّةً، وكلية اللغة العربية خاصّةً، عميداً ووكيلاً ومنسويين، على ما أتاحوا لي من فرصة الورود إلى بلاد الحرمين الشريفين، والإفادة من علمائها، تحت رعاية منقطعة النظير.
- وأخصّ بالذكر شيعي وأستاذاي الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد السعيد نافع، ذلك الفاضل الكريم، العالم الكبير، الذي فتح لي قلبه قبل بيته، وتفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، وتوشيحها بتوجيهات قيمة نيرة، فجزاه الله عنّي خيراً الجزاء، وبارك في عمره وماله وولده.
- ثمّ أتقدم بوافر الشكر، وخالص الدعاء إلى كلّ من أسهم في حياتي العلمية، وأخصّ بالذكر أساتذتي في مركز الدعوة والدراسات الإسلامية، فجزى الله عنّي الجميع خيراً

١٠ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزينبي زاده – دراسة وتحقيق

الجزء.

وأخيراً، فالحمدُ لله أولاً وأخيراً على إتمامِ هذا العملِ وإنجازِهِ، وحسبي أنِّي بذلتُ الجهدَ والطَّاقةَ، وهو عملٌ بشريٌّ لن يخلو من التقصيرِ والخطأ، فإن أصبتُ فمن الله وله الحمدُ والفضلُ، وإن أخطأتُ فمن نفسي المقصِّرة، ومن الشيطانِ الرجيمِ.

أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيقَ والسدادَ، والتيسيرَ في طلبِ العلمِ والانتفاعِ به، وأن يغفرَ لي جرأتي على ما لا أحسنُ ولا أطيقُ، وأن يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريمِ، إنَّه على ذلك قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم.

القسم الأول: الدراسة

وفيها تمهيد، وفصلان

التمهيد:

البركليّ وكتابه (العوامل الجديدة)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: البركليّ حياته، وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: كتاب العوامل الجديدة.

المطلب الأول: البركليّ حياته، وآثاره بإيجاز

أولاً: حياته

اسمه وكنيته ولقبه:

هو محمد بن بير عليّ بن إسكندر الروميّ الحنفيّ الفقيه الصوّفيّ، الملقب بـ(زين الدّين، ومحيي الدّين، وتقي الدّين، ومحمد أفندي. واشتهر بـ(البيركليّ، أو البركليّ، أو البركويّ)^(١).

ولادته ونشأته:

ولد البركليّ سنة (٩٢٩هـ)، وقيل: سنة (٩٢٦هـ) في مدينة (بالي كسرى)، أو (باليكسر)، أو (بالكشر) في تركيا^(٢)؛ فهو تركيّ الأصل والمنشأ. وقد نشأ البركليّ في طلب العلوم والمعارف منذ طفولته، فحفظ القرآن الكريم، وتلقّى الدّروس عن والده، الذي كان مدرّساً، وعالماً، وقاضياً في مدينة (بالي كسرى). وعكف على تحصيل العلم، حتّى أصبح عالماً من علماء العربيّة؛ نحواً، وصرفاً، فضلاً عن إتقانه العلوم الشرعيّة باختلاف موضوعاتها، وهو ما يُبَيّن من آثاره العلميّة التي تركها. وقد ذكر من ترجم له أنّه قد حصل بينه وبين المولى (عطا الله) قرّبة ومحبّة، فبنى له الأخير مدرسة بمدينة (بركيّ)، وفوّض تدريسها إليه؛ ولذلك نسب إليها^(٣)، فكان

(١) ينظر: كشف الظنون ١/١٨٣، ٢١٤، ٥٩٢، ٧٣٧، ٨٢٢، ١٠١٧/٢، ١٠٧٤، ١٢٤٦، ١٥٠٠، ١٥٤٦، ١٧٣٧، ١٨٠٦، ٢٠٢٢، وأسماء الكتب ١/١٣٤، واكتفاء القنوع ١/٣٠٨، وفهرس الفهارس ٢/١٠٧٣-١٠٧٤، والأعلام ٢/٤٩، ٨٠، ٦١/٦، ومعجم المطبوعات ٢/٦١٠، وهدية العارفين ٢/٢٥٢، وإيضاح المكنون ٢/٤٤٢، ومعجم المؤلّفين ٩/١٢٣.

(٢) ينظر: رحلة ابن بطوطة ١/٣٢٨، ومعجم المطبوعات ٢/٦١٠، والأعلام ٦/٦١، وهدية العارفين ٦/٢٥٢، ومعجم المؤلّفين ٩/١٢٣.

(٣) ينظر: رحلة ابن بطوطة ١/٢٢٩، ٤٦/٥، ٧٨، ومعجم المطبوعات ٢/٦١٠، والأعلام ٦/٦١.

يُدرس تارة، ويعظ أخرى، فقصده النَّاس من كلِّ مكان، وانتفعوا بدرسه ووعظه، وفي آخر عمره ذهب إلى قسطنطينية، ودخل مجلس الوزير محمد باشا، وكلمه في قمع الظلم ودفع المظالم عن النَّاس^(١).

شيوخه وتلامذته:

لقد أخذ البركليّ العلوم المختلفة عن عدد من المشايخ، ذكرهم من ترجم له وهم:

١ - عبدالله القرمانيّ البيرامي^(٢).

٢ - محيي الدّين محمد أفندي، المعروف بـ(أخي زاده)^(٣).

٣ - عبد الرّحمن أفندي، الملقّب بـ(قيزيل مولى)^(٤).

٤ - شمس الدّين كوجك أفندي^(٥).

وأجازه شيخه وأستاذه عبد الرّحمن أفندي.

ولم يُصرّح من ترجم له - فيما اطّلت عليه - إلاّ بتلميذ واحد هو: (الشّريف

الواولاتيّ)، الذي أخذ عنه كتاب: (الطّريقة المحمديّة)، وأجازه كذلك جميع مصنّفاته^(٦).

ثانياً: آثاره العلميّة

لقد ألّف هذا العالم جمعاً كبيراً من المؤلّفات، على اختلاف موضوعاتها، وتنوّع

علومها، ذكرها من ترجم له، وهي:

١ - آداب البركوي^(٧).

(١) ينظر: معجم المطبوعات ٦١٠/٢.

(٢) ينظر: معجم المطبوعات ٦١٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر السّابق.

(٤) ينظر: المصدر السّابق.

(٥) ينظر: مقدّمة إظهار الأسرار ص ١١.

(٦) ينظر: فهرس الفهارس ١٠٧٣/٢.

(٧) ينظر: هديّة العارفين ٢٥٢/٢.

- ٢- الأربعين في الحديث^(١).
وقد شرح فيه ثمانية أحاديث، وأمّا الأحاديث الباقية، فقد شرحها الشيخ محمد عقرماني.
- ٣- الإرشاد في الفقه الحنفي.
منه نسخة مخطوطة في مكتبة مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٩٨٢).
- ٤- إظهار الأسرار في النحو^(٢).
طبع في بولاق سنة ١٢٧٩هـ، والمكتبة الحريّة السلطانيّة سنة ١٢٨٠هـ، ودار المنهاج للنشر والتوزيع سنة ١٤٣٠هـ.
- ٥- امتحان الأذكياء^(٣).
وهو شرح (لبّ الألباب في علم الإعراب) للقاضي البيضاويّ، و(لبّ الألباب) مختصر (الكافية) لابن الحاجب. منه نسخة مخطوطة في مكتبة الحرم النبويّ تحت رقم (٤١٠/٣١).
- ٦- إمعان الأنظار في شرح المقصود في علم الصّرف^(٤).
طبع في الأستانة سنة ١٢٩٣هـ.
- ٦- إنقاذ الهالكين^(٥).
رسالة في قراءة القرآن على الأموات بالأجرة، وقد صدر الكتاب عن دار القلم بدمشق بتحقيق أمينة عمر الخراط سنة ٢٠٠٥م.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٨١/١، واكتفاء القنوع ٣٠٨/١ - ٣٠٩، ومعجم المطبوعات ٦١٠/٢، والأعلام ٦١/٦، وهدية العارفين ٢٥٢/٢.

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٥٤٦/٢، ومعجم المطبوعات ٦١٠/٢، وهدية العارفين ٢٥٢/٢.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١٨٠٦/٢، ومعجم المطبوعات ٦١٠/٢، والأعلام ٦١/٦.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١٨٣/١، وهدية العارفين ٢٥٢/٢، ومعجم المؤلفين ١٢٤/٩.

- ٧- إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين^(١).
رسالة في عدم جواز وقف النقود.
- ٨- البدر المنير.
كتاب في اللغة، منه نسخة مخطوطة في المكتبة السليمانية، تحت رقم (٣/١٠٣١).
- ٩- بيان الصفات السلبية.
منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بالرياض، تحت رقم (٤٣٥٤).
- ١٠- تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين^(٢).
- ١١- تراكيب الأدوية.
منه نسخة مخطوطة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٢٧٣٥/٣).
- ١٢- تفسير آية ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾.
منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بمجدة، تحت رقم (٨/٦٠٥).
- ١٣- تفسير سورة البقرة^(٣).
لم يكمله المصنف، وقد قام بتحقيقه الطالب بشار دوزنلي كأطروحة (الماجستير)،
قدّمت إلى المعهد الأعلى للعلوم الاجتماعية بجامعة مرمرة في إستنبول، وتمت مناقشتها عام
١٩٨٩م.
- ١٤- جلاء القلوب^(٤).
رسالة في التصوّف، ولها عدّة شروح، وهي غير مطبوعة.
- ١٥- حاشية شرح الأنموذج.
حاشية على شرح الأردبيلي في النحو، منه نسخة مخطوطة في قطر (٥).

(١) ينظر: كشف الظنون ٢١٤/١، وهدية العارفين ٢٥٢/٢.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٢٥٢/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: كشف الظنون ٥٩٢/١، والأعلام ٦١/٦، وهدية العارفين ٢٥٢/٢.

- ١٦ - دامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدّين^(١). غير مطبوعة.
- ١٧ - الدرّ اليتيم في التّجويد^(٢).
- رسالة متعلّقة بعلم التّجويد، ألفها سنة ٩٧٤هـ، وترجمت إلى اللّغة التّركيّة، ولها عدّة شروح، طبعت في القسطنطينيّة سنة ١٢٥٣هـ.
- ١٨ - زخر المتأهلين والنّساء، في تعريف الأطهار والدّماء^(٣).
- ١٩ - راحة الصّالحين وصواعق المنافقين^(٤). غير مطبوعة.
- ٢٠ - الرّد على الشّيعيّة.
- منه نسخة مخطوطة في المكتبة الملكيّة ببرلين، تحت رقم (٢١٣٢).
- ٢١ - رسالة في أصول الحديث^(٥).
- رسالة صغيرة مفيدة، شرحها داود القارصيّ، وعلى الشّرح حاشية لمصطفى شوكت أفندي، ويوسف بن عثمان الهاربوطيّ، وطبعت هذه الرّسالة مع شرح داود القارصيّ عدّة مرّات.
- ٢٢ - رسالة في: اعتقاد أهل السنّة والجماعة، والعبادات، والأخلاق^(٦).
- وهي بالتركيّة، ضمن وصاياها: لأولاده، وأقربائه، وسائر المؤمنين أجمعين، أمّتها تقرّيباً: سنة ٩٧٠هـ.

(١) ينظر: الأعلام ٦/٦١، وإيضاح المكنون ٣/٤٤٢، وهدية العارفين ٢/٢٥٢، ومعجم المؤلّفين ٩/١٢٤.

(٢) ينظر: كشف الظّنون ١/٧٣٧، واكتفاء القنوع ١/١٢٣، ومعجم المطبوعات ٢/٦١١، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.

(٣) ينظر: كشف الظّنون ١/٨٢٢، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.

(٤) ينظر: الأعلام ٦/٦١.

(٥) ينظر: معجم المطبوعات ٢/٦١١، والأعلام ٦/٦١.

(٦) ينظر: كشف الظّنون ١/٨٥٠.

- ٢٣- رسالة في بيان الحجج الدالة على مدح المال والتقود.
منها نسخة مخطوطة في مكتبة برنستون، تحت رقم (١٠٢٤).
- ٢٤- رسالة في تفسير آية ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾.
منها نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية، تحت رقم (٣٨٨٢/١٤٩).
- ٢٥- رسالة فيما شاع وذاع بعلم القرآن الكريم.
منها نسخة مخطوطة في المكتبة الملكية بألمانيا، تحت رقم (٥٥٨٩).
- ٢٦- رسالة في تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر.
منها نسخة مخطوطة في مكتبة مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٢/٢٠٦٧).
- ٢٧- رسالة في حرمة التغني، ووجوب استماع الخطبة^(١).
- ٢٨- زاد المتزوجين.
منه نسخة مخطوطة في مكتبة مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٥٧١٦).
- ٢٩- زاوية الرضا.
كتاب في التصوف، منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأصفية بالهند، تحت رقم (١١٧٦/٥٣٤/٣).
- ٣٠- زيارة القبور^(٢).
رسالة ذكر فيها البدع والخرافات المتعلقة بزيارة القبور، طبعت في مطبعة كردستان سنة ١٣٢٩هـ.
- ٣١- السيف الصّارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم^(٣).
رسالة ردّ فيها على شيخ الإسلام أبي السّعود أفندي في جواز وقف التّقود.

(١) ينظر: كشف الظنون ١/٨٥٤، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر: معجم المطبوعات ٢/٦١١.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/١٠١٧، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.

- ٣٢- حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية^(١).
- ٣٣- صحاح عجمية^(٢).
رسالة بالفارسية.
- ٣٤- الطريقة المحمدية^(٣).
- كتاب مشهور، يحكي عن الدين الإسلامي، والأخلاق، والتصوّف، وقد طبع طبعات كثيرة، وله شروح كثيرة.
- ٣٥- غاية البيان في تدبير بدن الإنسان.
منه نسخة مخطوطة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٢٧٣٥/١).
- ٣٦- فتاوى البركوي في التصوف.
منه نسخة مخطوطة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تحت رقم (٢٩٥٢).
- ٣٧- الفرائض والواجبات^(٤).
- ٣٨- كتاب الإيمان والإحسان.
كتاب جمع فيه الأحاديث النبوية، المتعلقة بالإيمان والإحسان، يقع الكتاب في مجلدين، وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي بالمكتبة السليمانية في إستانبول برقم (٥٩٦) و(٥٩٧).
- ٣٩- كفاية المبتدي، في التصريف^(٥).

- (١) ينظر: كشف الظنون ٢/٢٠٢٠، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.
- (٢) ينظر: كشف الظنون ٢/١٠٧٥، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.
- (٣) ينظر: كشف الظنون ٢/١١١٢، وفهرس الفهارس ٢/١٠٧٣، ومعجم المطبوعات ٢/٦١١، والأعلام ٦/٦١، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.
- (٤) ينظر: الأعلام ٦/٦١، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.
- (٥) ينظر: كشف الظنون ٢/١٥٠٠، ومعجم المطبوعات ٢/٦١١، والأعلام ٦/٦١، وإيضاح المكنون ٤/٣٧٤، وهدية العارفين ٢/٢٥٢.

- طُبعت أوّل مرة في إستنبول سنة ١٢٨٤هـ، وعليها شرحان: (كفاية المنتهي في شرح المبتدي) لسليمان سرّي، و(كناية المبتغي في شرح كفاية المبتدي) لمحمّد كوشا دالي.
- ٤٠ - محكّ المتصوّفين والمنتسبين إلى سلوك طريق الله^(١).
- ٤١ - مختصر إغاثة اللّهفان في مصائد الشيطان.
- منه نسخة مخطوطة في المكتبة المحموديّة بالمدينة المنورة، تحت رقم (٢٧٥٤/١).
- ٤٢ - معدل الصلّاة^(٢).
- رسالة تبحث في أركان الصلّاة.
- ٤٣ - نجاة الأبرار.
- رسالة في الحجاب، منه نسخة مخطوطة في مكتبة رضا بالهند، تحت رقم (٣٤٣/١).
- ٤٤ - نوادر الأخبار^(٣).
- ٤٥ - نور الأخبار^(٤).
- فضلاً عن كتاب (العوامل الجديدة) في النحو، الذي هو متن موضوع البحث.

(١) ينظر: هديّة العارفين ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون ٢/١٧٣٧، ومعجم المطبوعات ٢/٦١١، وإيضاح المكنون ٤/٥٠٩.

(٣) ينظر: هديّة العارفين ٢/٢٥٢.

(٤) ينظر: المصدر السّابق.

المطلب الثاني: كتاب (العوامل الجديدة)

قيمه العلميّة، وأهمّ شروحه، وسبب تأليفه

أولاً: كتاب العوامل الجديدة

يعدّ كتاب (العوامل الجديدة) متنّاً نحويّاً وجيزاً، شاملاً لغالب أبواب النّحو، فقد سار البركليّ في تبويبه لكتابه على طريقة مختلفة عمّا ألف في كتب المتون والمختصرات، فبنى كتابه على ثلاثة أبواب:

الباب الأوّل: في العامل.

الباب الثاني: في المعمول.

الباب الثالث: في العمل، أي: الإعراب.

ثمّ فصلّ القول في كلّ باب، فنجده مثلاً: يقسّم "الباب الأوّل" إلى ضربين، وهذان الضربان ينقسمان قسمين، وكلّ منهما مقسّم إلى أنواع، ثمّ يفصّل الكلام على هذه الأنواع، التي بدورها تنقسم على عدة أقسام ليصل إلى نهاية الموضوع؛ وهكذا يفعل في الباب الثاني.

فمثلاً يقول في الباب الأوّل في "العامل": (وهو على ضربين: لفظيٍّ ومعنويٍّ، فاللفظيُّ على قسمين: سماعيٍّ وقياسيٍّ، فالسماعيُّ: تسعة وأربعون، وأنواعه: خمسة. النوع الأوّل: حروف تجرّ اسماً واحداً فقط، تسمّى: حروف الجرّ، وحروف الإضافة، وهي: عشرون. الأوّل: الباء، نحو: آمنتُ بالله تعالى، وبه لأبعثنّ...^(١)).

ثمّ فصلّ القول إلى نهاية الباب؛ وهكذا فعل في: الباب الثاني في "المعمول".

أمّا في: الباب الثالث في "العمل"، فيقسّم أنواع الإعراب بقوله: (وهو: إمّا حركة،

(١) ينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦٠.

أوحرف، أو حذف^(١)، ثم يقسم كلاً منها إلى تقسيماته الفرعية. وقد اعتمد البركلي في غالب تمثيله على جمل موجزة ضمّنها ألفاظاً شرعية، تعكس ثقافته الدينية، فكأنه يريد الوعظ، حتى في كتابه التّحويي، من أمثال ذلك قوله: (آمنتُ بالله تعالى، وبه لأبعثنّ، كففتُ عن الحرام، ربُّ تالٍ يلعنه القرآن، يجب الصّلاة منذ يوم البلوغ، اعتقدت أن الله تعالى قادرٌ على كلّ شيء، ما الله تعالى متمكناً بمكان، ولا شيء مشابهاً لله تعالى، لن يغفر الله تعالى للكافرين، ما تفعل من خير تجده عند الله تعالى، إذا ما تعمل بعلمك تكن خير الناس، كلّ حسود محرّقٌ حسدُه عمله، ينبغي للعالم أن يكون محمّدياً خلّقه، ما التّكبر لائقاً للعالم ولا حسد حلالاً، صلّ الضّحى أربعاً أو ثمانياً، الأولياء والعلماء يشفعان يوم القيامة، فارجو أن يشفعا لنا، ولم يعرضنا عنا، توكلنا على من لا يأتي الخير إلّا من جهته)^(٢).

وعلى الرّغم من كون البركلي زاهداً وواعظاً، لم يستشهد سوى بآيتين، إحداهما: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، والأخرى قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٤)، وتعدّ من المتن، فضلاً عن كونه لم يستشهد بحديث نبويّ شريف، أو بيت شعريّ، أو مثل عربيّ، وكذلك لم يعتمد على لغات القبائل سوى مرّة واحدة، وذلك في قوله في الباب الأوّل: (لعلّ في لغة عَقِيل، نحو: لعلّ الله تعالى يغفر ذنبي)^(٥). ولعله إنّما فعل ذلك، قصداً للتيسير والسّهولة، وذلك كون كتابه موجّهاً للمبتدئين من قاصدي تعلّم العربية، فجاءت شواهدة متناسبة مع مستوى إدراكهم.

(١) ينظر: العوامل الجديدة ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) ينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩.

٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦.

(٣) الشّورى: ١١. وينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦١.

(٤) الإخلاص: ٣. وينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦٤.

(٥) ينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦٢.

ثانياً: قيمته العلميّة

- تبرز قيمة كتاب "العوامل الجديدة" في جملة أمور، يمكن إجمالها في الآتي:
- ١- تمثل "العوامل الجديدة" متناً نحويّاً مختصراً لتعلّم النحو، صنّفه البركليّ ثمّ أعقبه بمكملّ له أكثر سعة في عرض المادّة النحويّة، وهو كتابه: "إظهار الأسرار في النحو".
 - ٢- تعدّ "العوامل الجديدة" ثالث كتاب- يصل إلينا- بعد عوامل الجرجانيّ، والمصباح للمطرزيّ، يعتمد إلى محاولة حصر العوامل النحويّة في كتاب مستقلّ.
 - ٣- تميّز "العوامل الجديدة" عن عوامل الجرجانيّ بباي: "المعمول" و"العمل، أي: الإعراب"، ممّا يجعله أكثر فائدة من عوامل الجرجانيّ.
 - ٤- سهولة عباراته، وكثرة التّعداد والتّقييم في أثناء تقسيماته لمادّة الكتاب، ممّا يجعله أكثر تناولاً للطلّبة المبتدئين من قاصدي تعلّم العربيّة.
 - ٥- وأخيراً، فلعلّ كثرة ما وقع عليه من الشّروح، والإعراب بعد تأليفه، دليل على حاجة التّاس إليه واشتغالهم به.

ثالثاً: أهمّ شروحه

- "العوامل الجديدة" من أهمّ المتون والمختصرات النحويّة، التي جمعت غالب أبواب النحو، ولكونه مختصراً كان بحاجة إلى شرح وتوضيح؛ لذلك كثرت حوله الشّروح والتعليقات والإعراب، وفيما يلي ذكر لأهمّ شروح هذا الكتاب:
- ١- تعليق الفواضل على إعراب العوامل، لحسين بن أحمد الشّهير بزيني زاده (ت ١١٦٨هـ). وهو موضوع رسالتي لنيل درجة العالميّة (الماجستير).
 - ٢- تحفة الإخوان في شرح العوامل، لمصطفى بن إبراهيم الكليبولي (ت ١١٧٦هـ)^(١).
 - ٣- شرح العوامل للبركويّ، لأبي بكر بن يعقوب العارفيّ (ت ١٢٠٧هـ)^(٢).

(١) ينظر: معجم المطبوعات ١٧٥٠/٢، وهدية العارفين ٤٥١/٢.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٢٤٢/١، ومعجم المؤلّفين ٧٧/٣.

- ٤- شرح العوامل، لخليل بن أحمد القونوي (ت ١٢٢٤هـ) (١).
- ٥- شرح العوامل، لمصطفى بن إسماعيل الفيْلورنويّ الشهير بالمنطقيّ (ت ١٢٤٤هـ) (٢).
- ٦- شرح العوامل، لخليل بن أحمد مسيحي زاده المغنيساويّ (ت ١٢٣٠هـ) (٣).
- ٧- التّحفة المرضيّة في نظم العوامل البركويّة، لمحمّد الصّفديّ (ت ١٢٩٠هـ) (٤).
- ٨- التّحفة التّحويّة على العوامل البركويّة، لمحمّد بن عليّ المرعشيّ (ت ١٣١٢هـ) (٥).
- ٩- إعراب العوامل الجديد، لعبد الفتّاح بن عبد القادر الدّمشقيّ (ت ١٣٠٥هـ) (٦).
- ١٠- تيسير المطالب في شرح العوامل، لعبد الفتّاح بن عبد القادر الدّمشقيّ (ت ١٣٠٥هـ) (٧).
- ١١- خريدة العوامل الجديدة، لعبد الفتّاح المحموديّ (ت ١٣٢٥هـ) (٨).

رابعاً: سبب تأليفه

لقد أسهم البركليّ في تيسير النّحو للمبتدئين، بوضعه هذا المتن الوجيز، وقد بيّن - رحمه الله - السّبب الذي حمّله على تصنيف هذا الكتاب في مقدّمة يتكلّم فيها على

(١) ينظر: هديّة العارفين ١/٣٥٦.

(٢) ينظر: الأعلام ٧/٢٣٠-٢٣١، وهديّة العارفين ٢/٤٥٦، ومعجم المؤلّفين ١٢/٢٤٢.

(٣) ينظر: هديّة العارفين ١/٣٥٢.

(٤) ينظر: معجم المؤلّفين ١٠/٩٣.

(٥) ينظر: معجم المؤلّفين ١١/٦٣،

(٦) ينظر: هديّة العارفين ١/٥٩٥، ومعجم المؤلّفين ٥/٢٧٩،

(٧) ينظر: هديّة العارفين ١/٥٩٥.

(٨) ينظر: معجم المطبوعات ٢/١٧١٥، والأعلام ٤/٣٦، ومعجم المؤلّفين ٥/٢٨١.

ضرورة معرفة طالب علم الإعراب، من معرفة جملة أمور؛ إذ يقول: (...فاعلم أنه لا بدّ لكلّ طالب معرفة الإعراب، من معرفة مائة شيء، ستون منها: تسمّى "عاملاً"، وثلاثون منها: تسمّى "معمولاً"، وعشرة منها: تسمّى "عملاً وإعراباً"؛ فأبيّن لك - بإذن الله تعالى - هذه الثلاثة على طريق الإيجاز في ثلاثة أبواب: الباب الأوّل: في "العامل"، الباب الثّاني: في "المعمول"، الباب الثّالث: في "الإعراب"^(١).

وفاته:

بعد أن أفنى حياته في الدّعوة إلى الله عزّ وجلّ، والتّعليم والتّأليف، انتقل البركليّ إلى رحمة الله سنة (٩٨١هـ-)، وهو مكبّ على الزّهد والعبادة^(٢). رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنّاته.

(١) ينظر: العوامل الجديدة ص ٣٦٠.

(٢) ينظر: كشف الظّنون ١٢٤٦/٢، واكتفاء القنوع ٣٠٨/١، ومعجم المطبوعات ٦١٠/٢، وفهرس الفهارس ١٠٧٣/٢-١٠٧٤، والأعلام ٦١/٦، وهدية العارفين ٢٥٢/٢.

الفصل الأول: زيني زادة: حياتها، وآثارها وفير خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو حسين بن أحمد الرومي الحنفيّ التّحويّ الصّربيّ البرسويّ؛ نسبة إلى بروسه بلدة بتركيا، حيث ولد فيها، وبها نشأته. وقد اشتهر حسين بن أحمد بـ(زيني زاده)^(١).

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته

ولد زيني زاده في مدينة (بروسه) بلدة بتركيا، ونشأ فيها، وتوفي -رحمه الله- بـ(آيدين) بلدة بتركيا سنة ١١٦٨هـ. فهو تركي الأصل والمنشأ^(٢). ولم أقف -فيما اطّلت عليه- على ترجمة للمؤلّف تتناول جوانب حياته المختلفة، فكلّ ما هو موجود من ترجمته لا يتعدّى ما ذكرته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه

لم يصرّح من ترجم له عن شيوخه ولا عن تلاميذه، إلّا أنّه جاء في هامش الأصل ذكر اسم شيخه وأستاذه الذي أخذ عنه واستفاد منه، وذلك عند قوله: (وإذا أريد المعنى، فـ"صلّ": أمر حاضر، مبنيّ على الوقف لا محلّ له، كذا قال الأستاذ)^(٣). وقوله - عند الكلام عن "منّ الشّرطيّة-: (وفعل الشّرط مع جزائه جملة شرطيّة، أو فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية. أو فعل الشّرط وحده، أو جزاء الشّرط وحده مرفوع محلاً، خبر المبتدأ، أو لا خبر لهذا المبتدأ. والشّرط والجزاء جعلاه مستغنياً عن الخبر. فهذا أربعة أقوال. والأوّل: مختار الأستاذ وشيخه، كما

(١) ينظر: معجم المطبوعات ٩٩٢/٢، والأعلام ٢٣٢/٢، وهدية العارفين ٣٢٦/١، ومعجم المؤلّفين ٣١١/٣.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٦١، وهامش الأصل ٤٦/ب.

بيته في شرحه لـ "الإظهار" (١).

وقوله- عند الكلام عن أنواع المعرب-: (ولا يجوز أن يكون "الباء" زائدة، و"الحروف" مجرورة لفظاً معطوفة على "الحركة"، كما توهمه بعضهم، كذا قال الأستاذ شارح "الإظهار" (٢).

وهو: محمد بن محمد بن أحمد الصبّوحي وبي الرومي الحنفي، المتوفى سنة ١١٧٢هـ. صاحب "فتح الأسرار في شرح الإظهار" (٣).

المبحث الرابع: مكانته العلمية

لعدم وجود معلومات كافية عن المؤلف، لم أقف على هذا الجانب من ترجمته.

المبحث الخامس: آثاره

لقد خلف زيني زاده مصنّفات في اللغة العربيّة، ذكرها من ترجم له، وهي:

١- تعليق الفواضل على إعراب العوامل. ويعرف بـ(معرب العوامل) (٤).

اختصره من شرحه لـ(العوامل الجديدة) للبيركلي. وهو موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية (الماجستير).

٢- حلّ أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار. ويعرف بـ(معرب الإظهار)

وهو شرح على (إظهار الأسرار) للبيركلي (٥).

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ١٧٢.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٨٥.

(٣) ينظر: إيضاح المكنون ٩٦/٣، وهدية العارفين ٣٣٢/٢، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢.

(٤) ينظر: معجم المطبوعات ٩٩٢/٢، والأعلام ٢٣٢/٢، وهدية العارفين ٣٢٦/١، ومعجم المؤلفين ٣/٣١١.

(٥) ينظر: المصادر السابقة.

طبع في بولاق سنة ١٢٦٩هـ، و١٢٩٥هـ، وفي أستانة سنة ١٢١٨هـ، وفي المطبعة العثمانيّة- تركيّة، سنة ١٣٠٩هـ.

٣- رسالة في التصريف^(١).

ذكر فيها ما بقي من أبواب التصريف، منه نسخة في المكتبة التركيّة في مجموعة رقم (١٢٨١/٧٢).

٤- الفوائد الشافية على إعراب الكافية. ويعرف بـ(معرب الكافية)^(٢).

وهو شرح على (كافية ابن الحاجب) فرغ من تأليفه سنة ١١٦٨هـ. طبع في أستانة سنة ١٣٠٧هـ.

(١) ينظر: معجم المطبوعات ٩٩٢/٢، ومعجم المؤلفين ٣١١/٣.

(٢) ينظر: معجم المطبوعات ٩٩٣/٢، والأعلام ٢٣٢/٢، وهديّة العارفين ٣٢٦/١، ومعجم المؤلفين ٣١١/٣.

الفصل الثاني: كتاب (تعليق الفواضل على إعراب

العوامل)

وفير سنت^٣ مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه،

وسبب تأليفه

تحقيق اسمه

إنَّ اسم الكتاب كما هو مثبت في صفحة العنوان: (تعليق الفواضل على إعراب العوامل)، وقد نصَّ المؤلّف على ذلك في مقدّمة الكتاب، فقال: (... فأجبتُ مسؤولهم، وكتبتُ مأمولهم؛ علماً منّي بأنّ مُستَحْسَنَ الطّبَاعِ بأسرها، ومقبولَ الأسماعِ بآخرها، أمرٌ لا يسعه قدرة البشر، وإّما هو شأن خالق القويّ والقدر، وسمّيته بـ"تعليق الفواضل على إعراب العوامل"^(١)).

وتتفق هذه التسمية مع عنوان النسخة التي اتّخذتها أصلاً، وسائر النسخ المعتمدة في التحقيق.

توثيق نسبته

وقد أثبتت المصادر والمراجع اسم هذا الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه، فقد قال يوسف بن إليان سرّكيس المتوفّي سنة (١٣٥١هـ) في كتابه- وهو يتحدّث عن زيني زاده:- (من علماء أواخر القرن الثاني عشر للهجرة، له تعليق الفواضل على إعراب العوامل، وهو شرح على العومل الجديدة للبيركلي)^(٢).

وقال خير الدّين بن محمود الزّرّكلي المتوفّي سنة (١٣٩٦هـ) في كتابه: (له تعليق الفواضل على إعراب العوامل، اختصره من شرحه للعوامل)^(٣).

وقال إسماعيل بن محمّد أمين البغداديّ المتوفّي سنة (١٣٩٩هـ) في كتابه: (له من

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٢-٣.

(٢) ينظر: معجم المطبوعات ٩٩٢/٢.

(٣) ينظر: الأعلام ٢٣٢/٢.

الكتب تعليق الفواضل على إعراب العوامل^(١).

وقال عمر بن رضا كحالة المتوفى سنة (١٤٠٨ هـ) في كتابه: (من تصانيفه تعليق

الفواضل على إعراب العوامل)^(٢).

سبب تأليفه

لقد بيّن المؤلف زيني زاده - رحمه الله - السبب الذي حمله على تصنيف هذا الكتاب بقوله في مقدمته: (أمّا بعد: فيقول الراجي من ربّه الحُسنى والزيّادة، حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده: قد كنت أعربت العوامل الجديدة بالتماس بعض خُلص أبناء الزّمان، وإلحاح بعض كُمل الإخوان، إلّا أنّ الكثير من الفضلاء، والجَمّ الغفير من الأذكياء سألوني صرّف الهمة نحو اختصاره، مع الزيّادة في فوائده، فأجبت مسؤُولهم، وكتبت مأمُولهم؛ علماً منّي بأنّ مُستحسّن الطّباع بأسرها، ومقبول الأسماع بآخرها، أمرٌ لا يسعه قدرة البشر، وإثما هو شأن خالق القويّ والقدّر، وسمّيته بـ"تعليق الفواضل على إعراب العوامل"، ومنه سبحانه الإعانة، وإليه الزُّلفى، وهو حسب من توكلّ عليه وكفى)^(٣).

(١) ينظر: هديّة العارفين ١/٣٢٦.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ٣/٣١١.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢-٣.

المبحث الثاني: منهج زيني زاده في كتابه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسلوبه، وطريقة عرضه للمادة العلمية

على من يتصدى لوضع مؤلف، أو شرح كتاب أن يضع لنفسه منهجاً محدداً يسير عليه، يذكره في مقدمة كتابه، وهو أمرٌ درج عليه قدامى علمائنا والمتأخرين، منهم زيني زاده في تعليقه على العوامل الجديدة؛ إذ يقول: (ثم لما كان عادة المعلمين تعليم إعراب قول المتعلمين - رضي الله تعالى عنا وعنكم - ناسب لنا إعرابه أولاً، وإعراب ما لزمناه ثانياً...^(١))، ويتجلى منهجه بالآتي:

١- أتبع زيني زاده في كتابه طريقة الشرح المزوج، وذلك بأن يذكر عبارة قصيرة من عبارات المتن، ثم يعقبها بالشرح، أي: الإعراب بأسلوب متصل، وكأن العبارتين في غالب الأمر عبارة واحدة، صادرة من منشأ واحد.

٢- أتبع أسلوباً تعليمياً، وذلك بإيراده النص فيعره إعراب جملة، ثم يعقب ذلك بإعرابه كلمة كلمة، وقد ترددت هذه الطريقة في كل الكتاب.

٣- أتبع أسلوب الإحالات، فقد يتناول مسألة سبق أن بحثها، أوبعضاً من جوانبها، فيشير إليها بإشارة موجزة بقوله: (تذكر ما قلنا في أمثاله)، أوبقوله: (كما مر في أمثاله)، أو بقوله: (وفيه احتمالات أخر، ذكرناها في حروف العطف، فانظر إليها إذا أردت معرفتها)، أوبقوله: (مر إعراب أمثاله فراجع إليها)^(٢)، أوبقوله: (مر إعرابه قبيل هذا المقال)^(٣).

أو يتناول مسألة في باب مشابه لباب آخر سيذكره لاحقاً، فيشير إليها بإشارة موجزة، من ذلك قوله في "باب حروف الجر": (وقس عليها ما سيحيء من

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٣.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٧٩، ٣١٠.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٣١٢.

المعطوفات)^(١)، وقوله في "باب المجزومات": (وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، أو فعلية لا محل لها ابتدائية. وقس على هذا ما سيحييء)^(٢).

٤- كان كثيراً ينهي كلامه على المسائل بعبارة "فاحظ"، أو "فاحفظه"، أو "فلا تغفل"، أو يقرن بينهما، أو "فتأمل"، من ذلك قوله: (فاحفظ هذا الاختلاف، وأجر في أمثاله)^(٣)، وقوله: (فاحفظه، فإنه مما زلّ فيه أقدام بعض أولي النهى)^(٤)، وقوله: (كما مرّ الإشارة إليه، فلا تغفل)^(٥)، وقوله: (فاحفظه، ولا تغفل عن أمثاله)^(٦)، وقوله: (فمحلّ تأمل، فتأمل)^(٧).

٥- ضبط - أحياناً - أبنية الكلمات بالشكل، كقوله: (فلأنّ المفسّر بالكسر نائب مناب المفسّر بالفتح)^(٨).

٦- يميل إلى الاختصار في بعض الأحيان؛ خوفاً من سامة الاكثار، من ذلك قوله: (فاحفظ هذا الاختلاف، وقس عليه ما سيأتي من الأمثال؛ فإننا سنقتصر على قول المصنّف، فإن كثرة التكرار توجب الملل)^(٩)، وقوله: (ولبعضهم هنا وجوه الاحتمال تركناها لخلوّها عن المأل)^(١٠).

وإذا أطب فإنه يبيّن السبب، من ذلك قوله: (وإنما أطبنا الكلام فيه؛ فإن أكثر

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٩٣.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ١٦٦.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٠.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٣١.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ١٢٥.

(٦) ينظر: قسم التحقيق ص ٩١.

(٧) ينظر: قسم التحقيق ص ١٥٧.

(٨) ينظر: قسم التحقيق ص ١١٠.

(٩) ينظر: قسم التحقيق ص ٦٠.

(١٠) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٠٤.

الناس متحيرون فيه من الخواصّ والعوامّ^(١).

٧- يعتذر للمصنّف في بعض الأحيان، حيث كان معجباً به، ويعتدّ برأيه في كثير من المواضع، من ذلك قوله: (ولله درّ المصنّف حيث بين القول الأوّل في: "الإظهار" للمبتدئين الضّعفاء، وبين القول الثاني في: "الامتحان" للطلّبة الأذكياء)^(٢)، واعتذاره هنا واضح، حيث افترض أنّ معترضاً قد اعترض عليه بعدم الإشارة إلى القولين؛ إذ أغفل ذكرهما هنا.

- وقوله: (وردّ بأنّ وقوع الاعتراض في آخر الكلام قول ضعيف؛ كما صرح به المولى حسن جلي في: "حاشية المطوّل"، فلا ينبغي حمل قول المصنّف عليه، وفيه أنّ المصنّف ممن أجازته فلا ضرر في الحمل)^(٣).

٨- كان يحتم كلامه كثيراً بتفويض العلم إلى الله، أو الدّعاء، من ذلك قوله: (والعناية من الملك الوهاب)، وقوله: (وكُنّه كلّ شيء عند الملك الباري)، وقوله: (والعلم عند الله)، وقوله: (والهداية من الملك الجليل)، وقوله: (أرشدنا الله تعالى إلى خير الكلام)، وقوله: (والعناية من الملك المتعال)^(٤). وهذا يدلّ على تواضعه في عمله.

٩- كان يضع أسئلة افتراضية، ثمّ يتولّى الإجابة عنها، من ذلك ما أورده في مسألة إعراب "مَهْمَا" من قوله: (مَهْمَا تَفَعَّلَ تُسْأَلُ مِنْهُ... هذا وما قيل: أنّ "مهما" ظرف منصوب محلاً مفعول فيه لـ "تُسْأَلُ"، أو هو مرفوع محلاً مبتدأ، بتقدير العائد في الشرط، أي: تفعله، ففيه بحث: أمّا أوّلاً: فلأنّ المعنى ليس على الظرفية؛ لأنّ المعنى حينئذٍ يكون: إِذَا مَا تَفَعَّلَ تُسْأَلُ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ؛ ولا محصّل له. وإن قال: إنّ مفعول "تفعل" محذوف، وضمير "منه" راجع إليه، أي: إِذَا مَا تَفَعَّلَ ذَنْبًا تُسْأَلُ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ؛ فتكلّف بعيد. وأمّا

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٦٢.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ١٠٠.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٨٨.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ١٠٧، ١٢٥، ١٤٤، ٢٠٣، ٢٦٢، ٣١٢.

ثانياً: فلأنّ تقدير العائد في أمثاله ضعيف^(١).

- وقوله: (وههنا سؤال مشهور يغفل عنه من غفل عن كلام الجمهور، وهو: أنّ عمل "ما" مشروط بعدم الفصل بينه وبين اسمه بـ"إن"، ولا بالخبر، ولا بغيرهما، فكيف ينصب "ما" أحسن؟. وجوابه: أنّ الفصل بما ذكر وإن كان مانعاً، إلا أنّ الفصل بـ"من" ليس مانعاً، على ما في الرّضي^(٢)).

١٠- استخدم بعض المصطلحات النّحوية غير الشائعة، مثل: (تحتة، ظرف لغو، ظرف مستقرّ، الضمير الرّاجع، مدخول). من ذلك قوله: (وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الله"، وهو ضمير مرفوع منفصل...)، وقوله: (وأيضاً يلزم فيه التباس؛ إذ لا يُعَلَم حينئذ أنّ الظرف مستقرّ خير مبتدأ محذوف، أو لَعُوّ متعلّق بـ"الحمد")، وقوله: (وتحتة ضمير "هُوَ": المنتقل من متعلّقه المحذوف راجع إلى اسم "لا")، وقوله: (ولا يجوز جعله أيضاً خبر مبتدأ محذوف، أي: المبيّن لك، كما قيل به؛ لما^(٣) ذكر في: "مغني اللّبيب" من أنّ ارتكاب الحذف لغير مقتضى مدخول^(٤)).

١١- وضع لنفسه مختصرات الألفاظ والعبارات، وهي^(٥):

- (المص): تعني المصنّف، أي: البركليّ. - (فح): تعني فحينئذ.
- (ح): تعني حينئذ.
- (ظ): تعني ظاهر.
- (الظ): تعني الظاهر.
- (فظ): تعني فظاهر.
- (فالظ): تعني فالظاهر.
- (إه-): تعني إلى نهاية الكلام.

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ١٦٧-١٦٩.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٠٤.

(٣) في هـ: "كما".

(٤) ينظر قسم التّحقيق ص ٤، ٢٣، ٥٨، ٦٦.

(٥) لقد قمت بتحرير هذه المصطلحات والعبارات، وذلك تسهيلاً للقارئ.

المطلب الثاني: عنايته بأراء العلماء

لم يكن زيني زاده أسير مذهب معين، وإتّما كان ينظر ويطلع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثمّ ينتخب لنفسه ما ترجّح لديه، فهو يُعنى عناية كبيرة بما يوازره الدليل، بغضّ النظر عن كونه منسوباً إلى مذهب من المذاهب، وتتجلّى تلك العناية في الآتي:

١- له في نقل الآراء والإفادة منها ثلاث طرق:

أ- ينقل النصّ معزواً إلى صاحبه، مثال ذلك قوله: (وقال الرّضيّ، والسيد عبد الله: (الحقّ أنّ الحرف العاطف هو "الواو"، وإمّا مفيدة لأحد الشّيئين غير عاطفة، و"الواو" في قوله: إمّا إلى جنة إمّا إلى نار، مقدّرة)^(١).

ب- ينقل الرّأي بالمعنى معزواً إلى صاحبه، مثال ذلك قوله: (فعلى الأوّل: يجوز فيه الجرّ على أن يكون صفةً للجلالة بلا تقدير المضاف للمبالغة، كما في: مررتُ برجلٍ عدلٍ، أو بتقديره، أي: ذي ربٍّ؛ لكن يفوت حينئذٍ معنى المبالغة، على ما صرّح به الشّيخ عبد القاهر في: "دلائل الإعجاز")^(٢).

ج- ينقل الرّأي من غير إشارة إلى مصدره، مثال ذلك قوله: (وأجيز كونه مع مجروره ظرفاً مستقراً صفة "الحمد" بتقدير المتعلّق معرفة، أو حالاً منه، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لله)^(٣).

٢- إذا نقل آراء العلماء نصّاً، أو بالمعنى من كتبهم، فإنّه يشير إلى المصدر غالباً.

٣- يناقش آراء العلماء التي يوردها، ويعلّل لها، ويستدلّ، ويستدرك عليها، ويعقب، دون تعصّب لمذهب على آخر، بل كان يرجّح ما يراه راجحاً بالحجج الثابتة.

٤- يذكر مذاهب التّحويين في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيّين

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٦٦.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٦-٢٧.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٢-٢٣.

والبغداديين أحياناً، ويكتفي في بعض الأحيان بأحد المذاهب، ويهتم كثيراً، بآراء المصنّف، ويذكرها، وبخاصة إذا خالف الجمهور، من ذلك قوله: (وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الله"، وهو ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح عند البصريين، وعلى الضمّ عند الكوفيّين، مرفوع محلاً فاعل "تعالى"، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محلّ لها اعتراضية)^(١). وقوله: (واعلم أيضاً أنّ ما فعلناه من جعل "لكلّ" خبر "لا" مذهب الأكثرين، وعلى مذهب البغداديين يجوز أن يقدر لـ "لا" خبر محذوف، أي: موجود، ويتعلّق "لكلّ" باسم "لا" مع كونه مبنيّاً على الفتح؛ وإن لم يجوز الجمهور)^(٢). وقوله: (و"الإسم": مجرور به لفظاً، والمجرور وحده على قول الجمهور، أو مع الجارّ على قول البعض، منصوب محلاً عند المصنّف، وتقديراً عند جمهور النحاة، مفعول به غير صريح للفعل المقدّر، أي: باستعانة اسم الله تعالى أصنّف، أو أصنّف باستعانة اسم الله تعالى)^(٣).

٥- ينقل آراء العلماء من كتبهم إمّا للردّ، أو استدراك، أو لتأييد ما ذهب إليه، من ذلك قوله: (السنة: مرفوعة لفظاً صفة، أو عطف بيان، أو بدل من "هذه". ولا يجوز كونها مرفوعة، أو منصوبة على القطع؛ لما سبق من أنّ من خصائص اسم الإشارة أن لا يُقَطَّع نعتها؛ كما صرّح به الشّمّني، والدّمّينيّ في: شرحيهما على مغني اللبيب)^(٤). ويكتفي أحياناً بالنقل من دون إبداء رأي، من ذلك قوله: (أطيع الله تعالى: مراد لفظه منصوب تقديراً، مفعول به لـ "قال"، أو مفعول مطلق له. الأوّل: للجمهور. والثاني: لابن الحاجب. قال في "مغني اللبيب": والأوّل هو الصّواب، وقال الرّضيّ: والثاني وهّم؛ من رآه فليراجع إليه)^(٥).

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٤.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٥٥-٥٦.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٨-٩.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ١٤٠.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ١٥٨.

٦- وقد يجعل زيني زاده المؤلف رمزاً لكتابه الذي ينقل منه، من ذلك قوله: (على ما في الرّضي)^(١)، أي: شرح الرّضي على الكافية.

٧- وأحياناً ينقل بدقّة، وأحياناً يتصرّف في النّقل بالاختصار أو الإيجاز إذا كان طويلاً، من ذلك قوله: (قال في: "مغني اللّيب" اعلم أنّ اللّفظ المعبر عنه إذا كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاصّ، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: ضربت، "التّاء" فاعل، أو الضّمير فاعل، ولا يقال "ت" فاعل، كما بلغني عن بعض المعلّمين؛ إذ لا يكون اسمٌ ظاهرٌ هكذا...)^(٢).

٨- كان يبدأ الرّأي- أحياناً- بقوله: قال فلان ثمّ يذكر كلامه، كقوله: (وقال الدّماميني في شرحه: هذا هو الحق لا كلام فيه)^(٣).

وأحياناً يحدّد نهايته بقوله انتهى، كقوله: (وقال في شرح تحفة الغريب: قد صرّح التّحاة أنّ الحرف الواحد المتحرّك إذا سمّي به ولم يكن بعض كلمة كـ"ق"، فإنّه يكمل بتضعيف مجانس حركته، فتقول: في التّسمية بتاء المتكلم المذكور "تو"، وفي التّسمية بتاء المخاطب "تاء" بالألف ممدودةً على قلب الألف الثانية همزةً، كما في حمراء، وفي التّسمية بتاء المخاطبة "تي"). انتهى^(٤).

وفي بعض الأحيان يذكر الكلام ثمّ يصرّح بمصدره في نهايته، كقوله: (فاستحسن الجواب من كان حضره، كذا ذكره الدّماميني في: "شرح مغني اللّيب")^(٥).

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ٧.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥١-٥٢.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ١٢.

(٤) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥٢.

(٥) ينظر: قسم التّحقيق ص ٢٩٩.

المطلب الثالث: اختياراته، وترجيحاته، واعتراضاته

أولاً: اختياراته وترجيحاته

تقدّم أن زيني زاده لم يكن أسير مذهب معيّن، وإنما كان ينظر في الآراء المختلفة، وينتقي منها ما كان أسعد بالدليل، ويتّضح ذلك من تفتّنه في الاختيار، فبينما تجده يختار في كثير من القضايا التّحوية المذهب البصريّ حتّى إنّك لتكاد تحكم عليه بأنّه بصريّ التّزعة، تجده يختار في بعض المسائل المذهب الكوفيّ ويرجّحه، وقد يختار مذهباً مخالفاً لكلا المذهبين وينصره.

وله طرق مختلفة في اختياراته وترجيحاته، وهي على التّحو التّالي:

- ١- يسوق رأي عالم من العلماء ويؤيّده.
 - ٢- يناقش الآراء الواردة في المسألة، ثمّ يرجّح ما يراه راجحاً.
 - ٣- لا يكتفي بالترجيح غالباً، بل يعلّل، ويستدلّ لرأيه.
 - ٤- ينقل رأي المصنّف ويؤيّده، ويقصر عليه.
- وقد استعمل في ذلك مصطلحات عديدة وصريحة في الاختيار وهي الأكثر، وأخرى غير صريحة وهي قليلة، معتمداً في ذلك على الأصول التّحويّة في الاحتجاج والاستشهاد، وهي على التّحو التّالي:
- ١- الاختيار: استخدم زيني زاده مصطلح (الاختيار)، وعبر عنه بـ(المختار)، وربّما يعبر عنه بالنّفي، أيّ قوله: (غير مختار)
 - ٢- الظّاهر: من المصطلحات التي استخدمها زيني زاده في اختياراته مصطلح (الظّاهر)، وقد يورده على صيغة اسم التّفضيل، أيّ: (الأظهر).
 - ٣- حسن: من المصطلحات التي عبر بها زيني زاده عن اختياراته، وقد جاء منفيّاً، أيّ قوله: (ولا يحسن، وليس بحسن).
 - ٤- الحقّ: استخدم زيني زاده مصطلح (الحقّ) في اختياراته.

- ٥- الرَّاح: استخدم زيني زاده مصطلح (الرَّاح) في اختياراته.
- ٦- الصَّحِيح: من المصطلحات التي استخدمها زيني زاده في اختياراته مصطلح (الصَّحِيح)، وقد يعبر به منفيًا، أي: (ليس بصحيح، أو غير صحيح)، وربما قرن بين الاثبات والنفي، وقد يورده على صيغة اسم التفضيل؛ أي: (الأصح).
- ٧- الصَّواب: استخدم زيني زاده مصطلح (الصَّواب) في اختياراته.
- ٨- مליح: وهذا من المصطلحات التي عبر بها زيني زاده عن اختياراته. وهذه بعض النماذج من اختياراته وترجيحاته:
- قوله: (فإنَّ تعلق الجار بالضَّمير الرَّاجع إلى المصدر ، وإن منع الجمهور من البصريين؛ إلاَّ أن المختار قول الفارسي، والرَّماني ، وابن السَّراج منهم، وقول الكوفيين عند المتأخرين)^(١).
- قوله: (وأما على غير القول المختار، فهو مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ وفاعله المستتر سادَّ مسدَّ الخبر)^(٢).
- قوله: (مُخْتَصَّةٌ: مرفوعة لفظاً صفة لـ"الثلاثة"، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي، والجملة الاسمية لا محل لها معترضة، أو منصوبة لفظاً، مفعول به لـ"أعني"، والأوَّل: هو الظاهر)^(٣).
- قوله: (والأظهر في جوابه أن يقال: إنَّه من حكاية الحال الماضية؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ﴾)^(٤).
- قوله: (ولا يحسن العطف هنا، كما لا يخفى على أهل النهي)^(٥).

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٥٨-٥٩.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٨٥.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٨٠.

(٤) الكهف: ١٨. ينظر: قسم التحقيق ص ١٨٤.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ٨٦.

- قوله: (وَأَمَّا جَعَلَهُ ظَرْفًا مُسْتَقَرًّا صِفَةً لـ "أحسن"، فهو ليس بحسن؛ كما لا يخفى على من نظر إلى بحث شرط عمل اسم التفضيل)^(١).
- قوله: (والحق ما قاله المتأخرون)^(٢).
- قوله: (مُضَافًا: منصوب لفظًا، حال من "كلا" بتأويله بالمفعول بواسطة العطف، أي: أشير إلى "التثنية، واثنان، وكلا" حال كونه مضافًا، كما قال الشيخ الشارح، أو بتأويله بنائب الفاعل، أي: جُعِلَ كَلِمًا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ حَالِ كَوْنِهِ مُضَافًا، كما قيل. والأوّل هو الرَّاجِحُ)^(٣).
- قوله: (هَيْهَاتَ: اسم فعل، مبني على الفتح لا محلّ له، على الصّحيح)^(٤).
- قوله: (ولو سلّم كون الحال مخصّصاً ففيه مانع آخر، وهو عدم تقدّم الحال على ذي الحال النكرة، وهو ليس بصحيح على قول صحيح، صرح به سعد الدّين التفتازاني)^(٥).
- قوله: (وَأَمَّا مَا يُقَالُ: مِنْ أَنَّ فِي "الدّنيا" ظَرْفَ مُسْتَقَرٍّ مُنْصَوْبٍ مَحَلًّا خَيْرٍ مُقَدَّمٍ لـ "ما"، و"الرّاحة" اسمه المؤخّر فغير صحيح؛ لأنّ عمل "ما" إذا قدّم خبره على اسمه يكون ملغى)^(٦).
- قوله: (مَتَى: اسم شرط، مبني على السّكون منصوب محلاً، مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح)^(٧).

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٠٣.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ١٩٠.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٣٠٦.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٢١٠.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ٦١.

(٦) ينظر: قسم التحقيق ص ٢١٢.

(٧) ينظر: قسم التحقيق ص ١٧٤.

- قوله: (والصواب: القول الأوّل؛ لأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك، وأيضاً لا يثبت إلاّ لضرورة)^(١).

- قوله: (اعلم أنّه كثيراً ما يقال في أمثاله: مقول القول، وهو مليح، إلاّ أنّ أكثر القائلين لا يعلم ما هو، وهو قبيح، وقد عرفت ما هو، ولا تغفل عنه)^(٢).

ثانياً: اعتراضاته

لقد أكثر زيني زاده من الرّد والاعتراض على العلماء الذين سبقوه، فضلاً عمّا أورده من اعتراض على صاحب المتن، أو على بعض ممّن شرح الكتاب وأعربه، وسأذكر نماذج من اعتراضاته:

- انتقاده بعض التّعليلات التّحوية لبعض العلماء، وإيراده عليها اعتراضات، كما فعل ذلك في تعليل المصنّف في قوله: (وقد ذهب إليه المولى الجامي في موضع من: "شرحه على الكافية"، وردّه المصنّف في: "الامتحان": (بأنّا لم نرَ مَنْ ذهب إليه). والجواب عنه: أنّ عدم الرّؤية لا يدلّ على عدم الدّاهب، والمُثبِتُ مقدّم على النَّافي، والحافظ حجّة على من لم يحفظ)^(٣).

- اعتراضه على بعض التّعريفات التي ذكرها بعض العلماء بعبارة: (وفيه نظر) مع التّعليل والاستدلال، من ذلك قوله: (اعلم أنّه قيل: "الواو" هنا للاستئناف لا للابتداء؛ لأنّه لم يوجد في كلام العرب: وزيدٌ قائمٌ بـ"الواو"، والاستئناف في عرف النّحاة: الكلام الذي جاء على طريق السّؤال المقدّر؛ وفيه نظر.

أمّا أوّلاً: فلأنّ معنى "واو" الابتداء عند النّحاة ليس وقوعه أوّل الكلام من غير أن يتقدّم عليه شيء، وإنّما معناه وقوعه أوّل كلام بعد تقدّم جملة مفيدة من غير ارتباطه لفظاً؛ كما صرّح به الفاضل الرومي في: "شرح القصيدة الخمرية".

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ٦.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ١٥٨.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٧٧.

وأما ثانياً: فلائته لا فرق بين "واو" الابتداء وبين "واو" الاستئناف في عرف النحاة؛ كما يظهر من كلام بعض أهل اللغة، والمفسرين، وابن هشام في: "مغني اللبيب".
وأما ثالثاً: فلأن ما ذكره من معنى الاستئناف، ليس معنى الاستئناف النحوي، بل معنى الاستئناف المعاني.

والاستئناف عند النحاة: الكلام الذي وقع في الابتداء، سواء كان جواباً لسؤال مقدر أو لا، بخلاف استئناف أهل المعاني، فإنه لا بد أن يكون جواباً للسؤال المقدر^(١).

- اعتراضه على الدماميني، والرّضي اللذين أكثر النّقل منهما بقوله: (قلت: نعم نفاه الدماميني في: "تحفة الغريب"، والمولى خسرو في: "المرآة"؛ لما ذكر، إلا أنّهما لم يصيبا فيه؛ لأنّ ما ذكر من التعريف ليس تعريفاً لمطلق التّوابع، بل لتوابع الاسم، ولو سلّم فهو باعتبار الأصل الأغلب، أو بتعميم الإعراب الوجودي، والعدمي^(٢)).

وقوله: (وعن الثاني: أنّ ما نقل عن الجوهري، والرّضي ليس يمتّفق عليه. كيف وابن دُرستويه جوّز الحاليّة، قال في: "القاموس" وهو الصّحيح^(٣)).

- اعتراضه وردوده على بعض الشّراح والمعرّبين للعوامل الجديدة، وهو الأكثر، من ذلك قوله: (فاحفظه؛ فإنّ المعرّبين من أولي الأفهام عن هذا التفصيل ساكتون، وعلى قول الفراء قاصرون، بناءً على ما اشتهر عند السنّة العوامّ، وعلى الغفول عن كلام مشايخ الكرام^(٤)).

وقوله: (فاحفظه، فإنّ المعرّبين عن هذا التّحقيق ساكتون، وأكثر النّاس عنه غافلون^(٥)).

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ٧٨-٧٩.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ٣٦.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٤١.

(٤) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥٠.

(٥) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥٥.

وقوله: (واعلم أيضاً أنه يقول: بعض المُعْرِبِينَ لحرف جرّ وبحرف جرّ، وهو خطأ؛ لما ذكّر في "مغني اللّيب": من أن اللّفظ إذا كان على حرف واحد عبّر عنه باسمه)^(١).
وقوله: (ومُدّ: حرف جرّ متعلّق بـ "فعلته" لا بـ "تبت"؛ كما توهمه بعض المُعْرِبِينَ)^(٢).

وقوله: (فاحفظه، فإنّه ممّا نفاه بعض المُعْرِبِينَ؛ لعدم اطلاعه على كلام المحقّقين)^(٣).
وقوله: (هذا وأمّا ما قاله بعض شارحي هذا الكتاب: من أن جملة "اعلم" مجزومة محلاً، جواب "أمّا"، خطأ فاحش بلا ارتياب؛ لأنّ "أمّا" وإن كان من حروف الشرط فليس بجازم)^(٤).

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥٦.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ١١٧.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ١١٨.

(٤) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥١.

المطلب الرابع: طريقته في الاستشهاد

لم يسلك زيني زاده منهجاً مطّرداً في التعامل مع شواهد التي أوردها في كتابه، ويمكن أن نلخصه فيما يلي:

١- يقتصر عند استشهاده بالآيات غالباً، بجزء من آية مشتملاً على موطن الشاهد، من ذلك قوله: (والجواب عن الأوّل: أنّه يجوز أن يكون حالاً في اللفظ تأكيداً في المعنى، كما قال البيضاويّ عند الكلام على قول الكريم العلام: ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾^(١)، إنّ "جميعاً" حال في اللفظ تأكيد في المعنى، كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون)^(٢). وقد يستشهد بالآية كاملة مشتملة على موطن الشاهد، كقوله: (وعن الثاني: أنّ ما نقل عن الجوهريّ، والرّضويّ ليس بمتمّفق عليه. كيف وابن درستويه جوزّ الحاليّة، قال في: "القاموس" وهو الصّحيح. وكذا جوزّها البيضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣).

٢- يورد جزءاً من الحديث مشتملاً على موطن الشاهد، مع النّظر إلى مصدره، كقوله: (أقول: ويشهد لقول هؤلاء الكرام ما وقع في "الموطأ" عن سيّد الأنام: (وإنّ صليّ قاعداً فصلّوا قعوداً أجمعين)، حيث نصب "أجمعين" على الحاليّة، ولا مجال للتأكيد، وإلاّ لرفع. ورؤي أجمعون بـ "الواو" على التأكيد، كما ذكره السيوطي)^(٤). وقد يورده كاملاً مشتملاً على موطن الشاهد دون النّظر إلى مصدره، كقوله: (ولما أراد المصنّف الاقتداء بالقرآن المجيد، والاقتفاء لحديث النبيّ الحميد- صليّ الله عليه

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٤٠-٤١.

(٣) الحجر: ٤٣. ينظر: قسم التحقيق ص ٤١-٤٢.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٤٢-٤٣.

وسلم- (كلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع، وكلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بالحمد لله فهو أجذم)^(١).

٣- لا ينسب الأبيات التي يوردها إلى قائلها، ولا إلى مجورها.

٤- يورد جزءاً من البيت مشتملاً على موطن الشاهد. كقوله: (اعلم أنّ مبني الخلاف بين البصريين، والكوفيّين: أنّ الواو عند البصريين من نفس الكلمة، وعند الآخرين أنّها ليست منها، بل هي حرف الإشباع كالألف في قوله:
..... فكيف أنّنا^(٢))

٥- يستشهد بالبيت -أحياناً- كاملاً مشتملاً على موطن الشاهد، كقوله: (وإنما ارتكبنا حذف الخبر في الصورة الأولى، ولم نجعل قوله: "يلعنه القرآن" خبراً؛ لأنّ مجرور "رُبّ" يلزم أن يكون موصوفاً على الأصحّ؛ ولأنّ فعله يلزم أن يكون ماضياً على ما هو المشهور، وارتضاه الرضويّ، والمصنّف. إلاّ أنّ في: "شرح لبّ اللباب" للسيّد عبد الله جوّز استقبال فعله، كقوله:

فإنّ أهلكَ فربّ فتى سيبكي عليّ مهذبٍ رخصِ البنان^(٣)

٦- يورد البيت -أحياناً- للردّ على رأي لم يوافق عليه، كقوله: (وبهذا ظهر التعجّب من قول من قال: والعجب كلّ العجب من بعض المعربين حيث جعل "رُبّ" متعلّقاً بفعل مقدّر؛ لأنّه لم يطّلع على قول الجمهور. وصدّق في حقّه:

..... حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء^(٤))

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٧.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٥.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ١١١.

المبحث الثالث: مصادره

جاء زيني زاده وقد استوى النحو على سوقه؛ إذ فرغ النّحاة الأوائل من وضع الأصول، وبسط الفروع، ولذلك كان كتابه: (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) معروضاً لآراء أعلام النّحاة واللّغويين المتقدّمين على اختلاف مذاهبهم واتّجاهاتهم. ومن خلال دراستي لهذا الكتاب ظهر لي اعتماد المؤلف كثيراً على "شرح الرّضي على الكافية"، و"مغني اللّيب"، وبعض شروحه كـ"تحفة الغريب"، و"المنصف"، إضافة إلى اعتماده على بعض شروح "مفتاح العلوم" كـ"المطوّل" و"الأطول"، والحاشية على المطوّل".

ولم يقتصر على هذه الكتب فحسب، بل تنوّعت مصادره بين معاجم لغويّة، وكتب نحوية وصرفيّة، وبلاغيّة وغيرها، منها ما صرّح بالنّقل عنها، ومنها ما صرّح بالنّقل عن أصحابها. ويمكن تقسيم مصادر الكتاب إلى قسمين:

القسم الأوّل: المصادر التي نصّ عليها المؤلّف صراحة، وهي مقسّمة حسب فنونها، ومرتبّة ترتيباً زمنياً:

أولاً: كتب اللّغة والمعاجم

١- (القاموس المحيط) للفيروزآبادي المتوفّي سنة ٨١٧هـ. نقل منه مرّتين فقط.

ثانياً: كتب النّحو والصّرف

١- (البيسط) لابن أبي الرّبيع المتوفّي سنة ٥٩٩هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.

٢- (الأماي) لابن الحاجب المتوفّي سنة ٦٤٦هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.

٣- (الإيضاح في شرح المفصّل) لابن الحاجب المتوفّي سنة ٦٤٦هـ. ذكره في

موضع واحد فقط.

٤- (الكافي في شرح الهادي) لعزّ الدين الزّنجانيّ المتوفّي سنة ٦٥٥هـ. ذكره في

موضع واحد فقط.

- ٥- (شرح كافية ابن الحاجب) للرّضي المتوفّى سنة ٦٨٦هـ. من المصادر التي اعتمد عليها زيني زاده في كتابه، وقد صرّح بهذا الاسم في (٣) مواضع، وفي موضع بقوله: (شرح العصام)، واكتفى في بقية المواضع بذكر (الرّضي)؛ إشارة إلى كتابه، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه من التّحقيق.
- ٦- (حواشي التّسهيل) لابن هشام المتوفّى سنة ٧٦١هـ. ذكره في موضع واحد فقط.
- ٧- (قواعد الإعراب) لابن هشام المتوفّى سنة ٧٦١هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
- ٨- (مغني اللّيب) لابن هشام المتوفّى سنة ٧٦١هـ. من أهمّ المصادر التي اعتمد عليها المؤلّف في كتابه، فقد بلغ عدد المواضع التي صرّح فيها باسم هذا الكتاب (٢١) موضعاً.
- ٩- (شرح لبّ اللّباب) للسّيّد عبد الله التّقرة كار المتوفّى سنة ٧٧٦هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
- ١٠- (تحفة الغريب الغريب) للدّمامينيّ المتوفّى سنة ٨٢٧هـ. يعتبر هذا الكتاب من المصادر المهمّة التي استقى منها زيني زاده مادّته العلميّة، فقد صرّح باسمه في (١٤) موضع، وفي (٥) مواضع بـ(شرح مغني اللّيب)، وقد بيّنت ذلك في مواضعه.
- ١١- (حاشية الوافية) لسراج الدّين الحلبيّ المتوفّى سنة ٨٥٠هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.
- ١٢- (المنصف) للشّمّني المتوفّى سنة ٨٧٢هـ. نقل منه في (٣) مواضع، ولم يصرّح بهذا الاسم، وإنّما اكتفى بقوله: (شرح مغني اللّيب).
- ١٣- (الفوائد الضّيائية شرح كافية ابن الحاجب) للجامي المتوفّى سنة ٨٩٨هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
- ١٤- (حاشية الجامي) لعصام الدّين الإسفرايينيّ المتوفّى سنة ٩٤٥هـ. نقل منه في

٥٠ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزينبي زاده - دراسة وتحقيق

موضع واحد فقط.

١٥- (شرح اللباب في علم الإعراب) لعصام الدين الإسفراييني المتوفى سنة ٩٤٥هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

١٦- (إظهار الأسرار في النحو) للبركلي المتوفى سنة ٩٨١هـ. من المصادر المهمة التي اعتمد عليها زينبي زاده في كتابه، فقد نقل منه في (٦) مواضع تصريحاً بهذا الاسم، وفي بقية المواضع اكتفى بذكر (المصنّف)؛ إشارة إلى مؤلفاته، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

١٧- (امتحان الأذكياء) للبركلي المتوفى سنة ٩٨١هـ. صرح به في (٩) مواضع، وفي البقية بقوله: (المصنّف)، وقد بينت ذلك في موضعه من التحقيق.

١٨- (فتح الأسرار في شرح الإظهار) لمحمد الصبوجه وي المتوفى سنة ١١٧٢هـ. نقل منه في (٦) مواضع، (٤) منها لم يصرح باسم هذا الكتاب.

ثالثاً: كتب الأدب والبلاغة

١- (دلائل الإعجاز) للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٢- (المطول) لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣هـ. من المصادر المهمة التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، فقد نقل منه في موضعين بقوله: (شرح التلخيص)، وفي بقية المواضع اكتفى بذكر مؤلفه؛ إشارة إليه، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه.

٣- (الحاشية على المطول) للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ. اعتمد عليها المؤلف كثيراً في هذا الكتاب، فنقل منه في (٣) مواضع، موضعان بقوله: (شرح المفتاح)، وموضع بقوله: (شرح التلخيص)، وفي مواضع أخرى باسم مؤلفه، وقد بينت ذلك في موضعه من التحقيق.

٤- (حاشية المطول) للمولى حسن الجلي المتوفى سنة ٨٨٦هـ. اهتم به، فنقل منه في (٥) مواضع.

٥- (شرح المفتاح) لابن كمال الوزير المتوفى سنة ٩٤٠هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٦- (شرح القصيدة الخمرية) لابن كمال الوزير المتوفى سنة ٩٤٠هـ، ذكره في موضع واحد فقط.

٧- (الأطول) لعصام الدين الإسفراييني المتوفى سنة ٩٤٥هـ. نقل منه صراحة بهذا الاسم في موضعين، وفي البقية باسم مؤلفه، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه.

٨- (شرح المسالك) لنور الدين الشهير بـ"كوجك الصغير" المتوفى سنة ٩٧٩هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٩- (الزبدة في شرح البردة) للمولى عليّ القاريّ المتوفى سنة ١٠١٤هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

رابعاً: كتب التفسير وعلومه

١- (الكشاف) للزمخشريّ المتوفى سنة ٥٣٨هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٢- (الدرّ المصون) للسّمين الحلبيّ المتوفى سنة ٧٥٦هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٣- (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين الشيرازيّ البيضاويّ المتوفى سنة ٦٨٥هـ. نقل منه في موضعين فقط، تصريحاً باسم مؤلفه دلالة عليه، وقد بينت ذلك.

٤- (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل المتوفى سنة ٨٨٥هـ. نقل منه مرة واحدة فقط.

٥- (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ المتوفى سنة ٩١١هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.

٦- (حاشية أنوار التنزيل) لشهاب الدين الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ. اهتم به المؤلف في كتابه هذا، فنقل منه في (٤) مواضع بهذا الاسم، وفي موضع باسم (حاشية القاضي)، وفي موضع آخر باسم (حاشية البيضاوي)، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه.

خامساً: كتب الحديث

- ١- (الموطأ) لإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
 - ٢- (شرح المشكاة) للمولى عليّ القاريّ المتوفى سنة ١٠١٤هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.
 - ٣- (الفتوحات الوهيّبة بشرح الأربعين النوويّة) للشّبرخيّ المتوفى سنة ١١٠٦هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
- سادساً: كتب أخرى
- ١- (العناية شرح الهداية) للشّيخ أكمل الدّين المتوفى سنة ٧٨٦هـ. نقل منه في موضع واحد فقط.
 - ٢- (المرآة) للمولى خسرو المتوفى سنة ٨٨٥هـ. نقل منه مرّتين فقط.
 - ٣- (شرح الغرى) للمولى عليّ القاريّ المتوفى سنة ١٠١٤هـ. ذكره في موضع واحد فقط.
 - ٤- (مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات) لأبي عبد الله الفاسيّ المتوفى سنة ١١٠٩هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.
 - ٥- (حاشية المرأة) للطّرسوسيّ المتوفى سنة ١١١٧هـ. نقل منه مرّة واحدة فقط.
 - ٦- (الطّريقة المحمّدية) ذكره في موضع واحد فقط.

القسم الثاني: العلماء الذين نقل عنهم أو أشار إليهم في كتابه، وهم:

- ١- الخليل (ت ١٧٠هـ). ذكره في موضع واحد فقط.
- ٢- سيبويه (ت ١٨٠هـ). ورد ذكره في (٦) مواضع.
- ٣- الكسائي (ت ١٨٩هـ). تكرر اسمه في (٣) مواضع.
- ٤- الفراء (ت ٢٠٧هـ). ذكر اسمه في موضعين فقط.
- ٥- الأخفش (ت ٢١٥هـ). ذكره في موضعين فقط.
- ٦- الجرمي (ت ٢٢٥هـ). ذكر رأيه في موضع واحد فقط.
- ٧- المبرد (ت ٢٨٦هـ). ورد ذكره مرة واحدة فقط.
- ٨- ابن السراج (ت ٣١٦هـ). ذكر اسمه في موضع واحد فقط.
- ٩- ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ). ذكر رأيه في موضع واحد فقط.
- ١٠- الفارسي (ت ٣٧٧هـ). ورد ذكره في موضعين فقط.
- ١١- الرمائي (ت ٣٨٤هـ). ذكره في موضع واحد فقط.
- ١٢- الجوهري (ت ٣٩٣هـ). ورد ذكره في موضعين فقط.
- ١٣- ابن سيده (ت ٤٥٨هـ). ذكر رأيه في موضع واحد فقط.
- ١٤- ابن طاهر الشهير بـ"حدب" (ت ٥٨٠هـ). ذكره في موضع واحد فقط.
- ١٥- الإمام المطرزي (ت ٦١٠هـ). ورد ذكره في موضع واحد فقط.
- ١٦- الأندلسي اللورقي (ت ٦٦١هـ). ورد ذكره في موضع واحد فقط.
- ١٧- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تكرر اسمه في (٥) مواضع.
- ١٨- المولى سعدي جلي (ت ٩٤٥هـ). ذكره في موضع واحد فقط.

هذه هي مصادر المؤلف التي نصّ عليها صراحة في كتابه، وهي مصادر أصيلة في باهما، تدلّ على قيمة الكتاب العلميّة، وتبيّن حرص زيني زاده على تأصيل كتابه الذي لم يقتصر فيه على ما ذكر من مصادر، ولكنّه بالإضافة إلى ذلك ضمّنه أقوال كبار العلماء، ونقل فيه آراءهم مع الشرح والتّقد والاستدلال.

المبحث الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها

يعتمد الاستدلال في النحو العربي على أربع ركائز، هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

قال ابن الأنباري: (أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال)^(١).

وعرّف التّقل بأنّه: (الكلام العربي الفصيح، المنقول بالتّقل الصّحيح، ومرادنا بالشّواهد هنا: الدليل الأوّل من هذه الأدلّة، وهو التّقل. والشّواهد الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)^(٢).

وجعله قسمين متواتراً وآحاداً، وعرّف المتواتر بأنّه: (لغة القرآن، وما تواتر من السنّة، وكلام العرب)، قال: (وهذا القسم دليل قطعيّ من أدلّة النحو، يفيد العلم)^(٣). وهي: الشّواهد القرآنيّة، والشّواهد الحديثيّة، والشّواهد الشّعريّة، وأقوال العرب الفصحاء.

وعليه، فقد اعتنى زاده بالشّواهد السّماعيّة؛ لتوضيح مادّة كتابه وتوثيقها، وقد تعدّدت عنده هذه الشّواهد لتشمل الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، والأحاديث النّبويّة، وأشعار العرب الذين يحتجّ بشعرهم، ويتّضح ذلك في الآتي:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته

عوّل النّحاة على القرآن الكريم وجعلوه مصدراً أساسياً في بناء الأحكام والقواعد النّحويّة، وقد سلك زيني زاده هذا الطّريق في كتابه. وكان يقتصر في مواضع كثيرة من

(١) ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٢) ينظر: لمع الأدلّة ص ٨١.

(٣) ينظر: لمع الأدلّة ص ٨٣.

كتابه هذا عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من آية، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ﴾^(٢). أو يستشهد بالآية كاملة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣).

ولم يقف زيني زاده من القراءات القرآنية موقف بعض النحاة المتشددين الذين يردون القراءة إذا لم توافق القاعدة التحويلية أو الصرفية، أو يصفونها بأشنع الأوصاف كالقبح والضعف والبعد، ولكنه وقف الموقف السليم من القراءات، حيث استشهد بها في كتابه مع ذكر اسم القارئ الذي نسبت إليه القراءة، من ذلك قوله وهو يتحدث في اختلافهم عن الزائد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤)، فيقول: (ثم اختلفوا، فقال بعضهم: الزائد كلمة "مثل"، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾^(٥)، وإنما زيدت ههنا لتفصل "الكاف" من الضمير؛ إذ الكاف لا تدخل على الضمير. ورد بأن زيادة الاسم لم تثبت. وأجيب عنه: بأن قراءة ابن عباس رضي الله عنه في هذه الآية بترك "المثل" تُقَوِّي قول من قال بزيادة الاسم، بل شاهدة حقة لا كلام في قبولها)^(٦).

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف، أمر كثر الجدل حوله بين مؤيد ومعارض، وقد أشبع العلامة

(١) النساء: ٤٨، و١١٦. ينظر: قسم التحقيق ص ١٥٢.

(٢) الكهف: ١٨. ينظر: قسم التحقيق ص ١٨٤.

(٣) الحجر: ٤٣. ينظر: قسم التحقيق ص ٤٢.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) البقرة: ١٣٧.

(٦) ينظر: قسم التحقيق ص ١٠٣.

البغدادى الكلام فيه^(١).

وقد اعتدّ زيني زاده بالحديث مصدراً من المصادر السّماعيّة، فاستشهد به في المسائل النّحويّة والإعرابيّة، من ذلك قوله: (أقول: ويشهد لقول هؤلاء الكرام ما وقع في "الموطأ" عن سيّد الأنام: (وإنّ صلّى قاعداً فصلّوا قعوداً أجمعين)، حيث نصب "أجمعين" على الحاليّة، ولا مجال للتّأكيد، وإلاّ لرفع. ورؤي أجمعون بـ"الواو" على التّأكيد)^(٢).

ثالثاً: أشعار العرب

يعدّ الشّعر العربي من أهمّ أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النّحويّة، وقد أكثر النّحاة منه في كتبهم، فقلّما تجد كتاباً نحويّاً - ولو كان صغيراً - إلاّ وتجد فيه أبياتاً من أشعار العرب.

وقد بينّ العلماء الشّعر الذي يصحّ الاحتجاج به، وذكروا أنّه يبدأ من العصر الجاهليّ وينتهي أواخر القرن الثّاني، أي في حدود سنة (١٨٠هـ) تقريباً. وقد اعتمد زيني زاده على الشّعر وحوّل عليه في استشهاده، وأخذ استشهاده بالشّعر صوراً متعدّدة، فتارة يكتفي بجزء من البيت مشتملاً على موطن الشّاهد، من ذلك قوله وهو يتحدّث عن اختلاف البصريّين والكوفيّين في تعيين الاسم من ضمير (هُوَ)، فيقول: (اعلم أنّ مبنى الخلاف بين البصريّين، والكوفيّين: أنّ "الواو" عند البصريّين من نفس الكلمة، وعند الآخرين أنّها ليست منها، بل هي حرف الإشباع كـ"الألف" في قوله:

..... فَكَيْفَ أَنْتَا^(٣)

وأخرى يورده كاملاً، من ذلك قوله وهو يتحدّث عن اختلافهم في تجويز استقبال فعل (رُبَّ)، فيقول: (ولأنّ فعله يلزم أن يكون ماضياً على ما هو المشهور، وارتضاه

(١) ينظر: خزنة الأدب ٩/١-١٥.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ٤٢.

(٣) ينظر: قسم التّحقيق ص ٥.

الرّضويّ والمصنّف. إلا أنّ في: "شرح لبّ اللّباب" للسّيّد عبد الله جوّز استقبال فعله، كقوله:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فِتَى سَيِّبِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبِنَانِ^(١)

وفي بعض الأحيان يورده لاعتراض على رأي لا يراه، من ذلك قوله وهو يعترض على بعض المعربين لكتاب "العوامل الجديدة"، فيقول: (وبهذا ظهر التعجّب من قول من قال: والعجب كلّ العجب من بعض المعربين حيث جعل "رُبَّ" متعلّقاً بفعل مقدّر؛ لأنّه لم يطلّع على قول الجمهور. وصدّق في حقّه:

حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ^(٢)

وفي هذه الصُّور كلّها أغفل نسبة الأبيات إلى أصحابها، و بحورها.

(١) ينظر: قسم التّحقيق ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) ينظر: قسم التّحقيق ص ١١١.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان

المطلب الأوّل: مزايا الكتاب

كتاب (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) كغيره من المصنّفات له ميزات ومحاسن، وعليه بعض المآخذ والاستدراكات، فمن ميزات هذا الكتاب ما يلي:

١- يتميّز هذا الكتاب بأنه اختصار وزيادة فائدة على كتابه (إعراب العوامل)، وقد نصّ عليه في مقدّمته، قال: (قد كنت أعربت العوامل الجديدة بالتماس بعض خلّص أبناء الزّمان، وإلحاح بعض كُملّ الإخوان، إلّا أنّ الكثير من الفضلاء، والجَمّ الغفير من الأذكياء سألوني صرّف المهمة نحو اختصاره، مع الزّيادة في فوائده)^(١).

٢- أنّ هذا الكتاب يسهل على المعرب التمرّن والتمرّس وعلى فهم الإعراب بطريقة منهجيّة.

٣- اعتناؤه بإعراب جميع مفردات (العوامل الجديدة)، فلم يترك في هذا المتن كلمة إلّا وقد أعربها، وقد ألزم نفسه بذلك، حيث ذكره في مقدّمته، قال: (...ناسب لنا إعرابه أوّلاً، وإعرابُ ماالتزمناه ثانياً)^(٢).

٤- ظهور شخصيّة المؤلّف من خلال إعرابه، فهو لا يكتفي بإيراد الأقوال فقط، بل يوردها مقرونة بالأدلة ويناقش ويورد اعتراضات عليها، ويجيب عن الاعتراضات التي ترد على القول الذي اختاره أو رجّحه، بأسلوب مؤدّب^(٣).

٥- يصرّح زيني زاده- أحياناً- بالاستفادة أو الأخذ من بعض شيوخه، ممّا يعطي النصّ توثيقاً أكثر، من ذلك قوله: (وتحتّه "نَحْنُ": مبنيّ على الضمّ مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعليّة لا محلّ لها، عطف على جملة "نُشْفَعُ"؛ هكذا استفيد من

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٢.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٣.

(٣) ينظر: ص ٣٨. من قسم الدّراسة.

الأستاذ^(١). وقوله: (ولا يجوز أن يُقال: إنّه منصوب تقديرًا مقول القول؛ كما يفعله بعض القاصرين من المتعلمين والمعلمين؛ لأنّ المصدر هنا ليس على معناه، بل بمعنى المفعول؛ لعدم صحّة المعنى؛ إذ المعنى المصدريّ لا يصحّ أن يكون مثلاً قطعاً؛ كذا قال شيخني عن شيخه^(٢)).

٦- أن المؤلف يعزو الآراء والأقوال التحوّية التي نقلها إلى أصحابها.

٧- اعتناؤه بشروح (مغني اللبيب) وخاصة (تحفة الغريب) للدّماميني، و(المنصف) للشمتي، اللذين يعدّان من أهمّ شروح المغني.

٨- الرجوع إلى شرح الكافية للرّضي، الذي يعدّ أهمّ شرح للكافية.

٩- احتواء هذا الكتاب في طياته كتباً كثيرةً في علوم مختلفة، ممّا يدلّ على سعة اطلاع المؤلف وثقافته.

١٠- أمانة المؤلف في نقل آراء العلماء، من ذلك قوله: (ثمّ إنّ التعبير عن فاعل "آمن" بـ"أو" باسمه الخاص، وبالضمير باسمه العام، فقد سبق ذكره نقلاً عن "مغني اللبيب"، و"تحفة الغريب"^(٣). وقوله: (ونقل عن الفاضل العصام: كون "مع" بمعنى: مقارنةً حالاً)^(٤). وقوله: (نقل عن الزمخشري: سئلت بمكة المكرمة عن ناصب الحال...)^(٥).

هذه بعض المزايا التي ظهرت لي في أثناء قراءتي لهذا الكتاب الكبير.

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٣١١.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ١٠٢.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ٩١.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٨٦.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٩٩.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب

على الرغم من محاسن هذا الكتاب، فإنه لا يخلو أيضاً من بعض المآخذ التي لا يخلو منها كتاب من كتب البشر، فقد قال الإمام الشافعيّ - رحمه الله -: (والعصمة لله ولكتابه ولأنبيائه، وقد أبا الله العصمة لكتاب غير كتابه)^(١).

فمن المآخذ على كتاب (تعليق الفواضل على إعراب العوامل) ما يلي:

١ - قلة الشواهد في هذا الكتاب. ولعلّ عذر المؤلف في ذلك: أن هذا الكتاب أُلّفه للمبتدئين من قاصدي تعلّم العربيّة. قال: (ثمّ إنّ ما ذكرناه من الإعراب ما هو الموافق لطبع المبتدئ من الطلاب)^(٢).

٢ - يذكر الأقوال أحياناً غفلاً عن ذكر أصحابها، من ذلك قوله: (ثمّ اختلفوا فقال بعضهم: الزائد كلمة "مثل"...) ^(٣). وقوله: (وقال بعض النحاة: إنّ الواو يعطف "إمّا" على "إمّا"، و"إمّا" يعطف ما بعده على ما بعد "إمّا" السابق)^(٤). وقوله: (هذا الذي ذكرناه في هذا المقام، ما صدر فيه من العلماء الأعلام، فلا تُصنغ إلى قول من قال من احتمال تقدير القول، أي: قولوا بسم الله تعالى إلى آخره الكلام؛ فإنه أبعد كلّ البعد عن المرام)^(٥).

٣ - ينسب الأقوال - أحياناً - إلى أصحابها دون مصادرها، من ذلك قوله: (و"يا": حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له. و"الرّحمة": منصوبة لفظاً مفعول به لفعل محذوف وجوباً، أي: أدعو الرّحمة. و"أدعو": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنويّ. وتحتّه "أنا": عبارة عن المتكلّم مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا

(١) ينظر: تفسير الإمام الشافعيّ ١/١٨٢، و٢/٦٣١، و٢/٦٨٥.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٧٠.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ١٠٣.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٦٥.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ١٣.

محلّ لها اعتراضية؛ على مذهب سيوييه، وإليه ذهب المصنّف. وقال المرّد: انتصاب "الرّحمة" بجرف النداء؛ لسدّه مسدّ الفعل. وقال أبو عليّ: هو بجرف النداء؛ لكونه من أسماء الأفعال^(١).

٤- ينقل الرّأي- أحياناً- ولا يكتفي بمصدره الأصلي، فقد نقل رأياً لابن الحاجب اعتماداً على تحفة الغريب، وهو في الحقيقة موجود في كتابه "الإيضاح في شرح المفصل"^(٢).

٥- الإسهاب أحياناً في الإعراب بدون حاجة إليه.

٦- الاجتزاء في الشواهد الشعرية، فنجده أحياناً يورد كلمة واحدة من الشعر، من ذلك قوله: (أو بتقديره نكرة إن أُزيلت العلمية عنه؛ كما في: ... زَيْدُنَا^(٣).....)

٧- يستدرك على بعض الأقوال في المسألة التحوّية التي يناقشها، ثمّ يعقب عليها بقوله: (ورّد) دون أن يشير إلى صاحب الاعتراض، من ذلك قوله: (وقيل: غُيّرَ مَهْمًا إلى "أما" بقلب "الهاء" همزة لقرب مخرجهما، وبتقديم الهمزة على الميم ثمّ أدغم. ورُدَّ بأنّ تغيير الاسم إلى الحرف لم يوجد في كلامهم)^(٤). وقوله: (وقيل: هي زائدة جيء بها لدفع توهم إضافة "بعُد" إلى ما بعده. ورُدَّ بأنّه لا يجوز إضافة هذا الظرف إلى ما بعده حتى يؤتى بـ"الفاء" لدفع التوهم)^(٥).

٨- اكتفائه في بعض المواضع بعبارات مبهمّة دون إسناد الأراء لأصحابها، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ("وأجيز"، "وعلى ما اختاره بعضهم"، "فقال بعضهم"، "وقيل"،

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: قسم التحقيق ص ١٢٧.

(٤) ينظر: قسم التحقيق ص ٤٦.

(٥) ينظر: قسم التحقيق ص ٤٧.

"كما قيل به"^(١)، ونحو ذلك، مما يجعل توثيق هذه المسائل في بعض الأحيان أمراً ليس ميسوراً.

٩- اكتفاؤه في كثير من المواضع بقوله: ("على ما حققه الفاضل العصام"، "كذا في شرح العصام"، "على ما دققه الفاضل العصام"، "وارتضاه الفاضل العصام"، "على ما ذكره الفاضل العصام"، "نقل عن الفاضل العصام"^(٢)) ونحوه، دون أن يشير إلى ما يعين الوصول إليه من ذكر اسم كتابه.

(١) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٢، ٨٧، ١٠٣، ١٠٤، ٢٧٨.

(٢) ينظر: قسم التحقيق ص ٢٩، ٨٠، ١١٢، ١٨٩، ٢٨٣، ٢٨٦.

المبحث السادس: وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى: نسخة (أ)

- وهي محفوظة بمجموعة مكتبة الشيخ عارف حكمت برقم: ٢٥١٨، ورقم التصنيف: ٤١٥/٣٥.
- عدد لوحاتها: ٦٠ لوحة.
- عدد أسطرها: ٢١ سطراً.
- مسطرتها: ١٥×٢١، ٥ سم.
- ناسخها: لم يذكر اسمه.
- وصف خطها: نسخي جيد، بحبر أسود.
- في آخرها ختم بتاريخ ١٢٦٦هـ.
- وهي نسخة جيدة، جميلة الخط، ومزخرفة بلون ذهبي، وعليها تعليقات كثيرة، وفوق بعض كلماتها خطوط حمراء، وبعض التصحيحات على الجانب.

النسخة الثانية: نسخة (ب)

- وهي محفوظة بمجموعة مكتبة بشير آغا برقم: ٥/١٠٦٧، ورقم التصنيف: ١٣٧٢.
- عدد لوحاتها: ٩٠ لوحة.
- عدد أسطرها: ١٣ سطراً.
- مسطرتها: ١١×١٧، ٥ سم.
- ناسخها: لم يذكر اسمه.
- تاريخ نسخها: ١١٨٦هـ.
- وصف خطها: رقيّ معتاد، بحبر أسود.

- وهي نسخة جيّدة، حسنة الخطّ، مصحّحة، كتب بعض كلماتها بالأحمر، وفوق بعض كلماتها خطوط حمراء، وبعض التّصحّيات على الجانب.
- على صفحاتها وقف في سبيل الله تعالى؛ وصاحب الوقف الشّيخ سليمان بن حسن البوسنوي السرائي.

النّسخة الثالثة: نسخة (ج)

- وهي محفوظة بمجموعة مكتبة المحموديّة برقم: ٢١٥٥، ورقم التّصنيف: ٤١٥.
- عدد لوحاتها: ٥٠ لوحة.
- عدد أسطرها: ٢٥ سطراً.
- مسطرتها: ١٤×٢١ سم.
- ناسخها: لم يذكر اسمه.
- تاريخ نسخها: لم يذكر تاريخها.
- وصف خطّها: فارسيّ، بحبر أسود.
- وهي نسخة جيّدة، عليها تصحيحات على الجانبين، وللكتابة إطار أحمر، وفوق المتن خطوط حمراء.

النّسخة الرّابعة: نسخة (د)

- وهي في معهد الثقافة والدراسات الشرقيّة بجامعة طوكيو باليابان.
- عدد لوحاتها: ٨١ لوحة.
- عدد أسطرها: ١٩ سطراً.
- عدد كلمات السّطر: ٩ - ١٣ كلمة.
- ناسخها: السيّد حسن بن أحمد.
- تاريخ نسخها: في يوم الأحد من شهر رمضان المبارك سنة ١٢٠٤هـ.
- وصف خطّها: نسخيّ معتاد، بحبر أسود.

- عليها تصحيحات على الجانبين، وفوق المتن خطوط حمراء، والنسخة مرقّمة برقمين مختلفين أحدهما ضعيف لا يظهر في الغالب والآخر خطأ؛ حيث تراجع عن الترقيم بعد اللوحة الخامسة و العشرين.
- ملاحظة: لم أقم بقبالة هذه النسخة لنقصاتها الذي يتجاوز النصف.

النسخة الخامسة: نسخة (هـ)

- وهي محفوظة بالمكتبة الملكية الدانمركية برقم: ٢٣٤.
- عدد لوحاتها: ٩٥ لوحة.
- عدد أسطرها: ١٧ سطراً.
- عدد كلمات السطر: ٩ - ١٢ كلمة.
- ناسخها: لم يذكر اسم الناسخ.
- تاريخ نسخها: شهر شوال من سنة ١١٩٤هـ.
- وصف خطها: مكتوبة بخط نسخي ممتاز، بحبر أسود وأحمر.
- لصفحاتها إطار أحمر، في أولها ملك الحاج فاتح أحمد أفندي الأغروسي.
- في آخرها أيضاً تاريخ تسويد المؤلف وهو: شهر ربيع الآخر من سنة ١١٤٤هـ، خطها واضح.

النسخة السادسة: نسخة (و)

- وهي نسخة جيدة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم: ٤١٨٧/م١، ورقم التصنيف: ٠٨٢/م.
- عدد لوحاتها: ٨٩ لوحة.
- عدد أسطرها: ١٧ سطراً.
- مسطرتها: ١، ٥×٢١، ١٣ سم.
- ناسخها: لم يذكر اسمه.

تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده – دراسة وتحقيق

٦٦

- تاريخ نسخها: في شهر جمادى الأولى من سنة ١٢١٨هـ.
- وصف خطها: نسخيٌّ جيّد، بجر أسود وبعضه بأحمر، وللكتابة إطار أحمر وفوق بعض كلماتها خطوط حمراء وبعضها بجر أسود.

نماذج من المخطوط

٦٨ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق



صفحة العنوان من النسخة الأولى ويظهر فيها اسم المخطوط واسم المؤلف (الأصل)



اللوحه الأولى من النسخه الأولى (الأصل)

تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزينبي زاده - دراسة وتحقيق



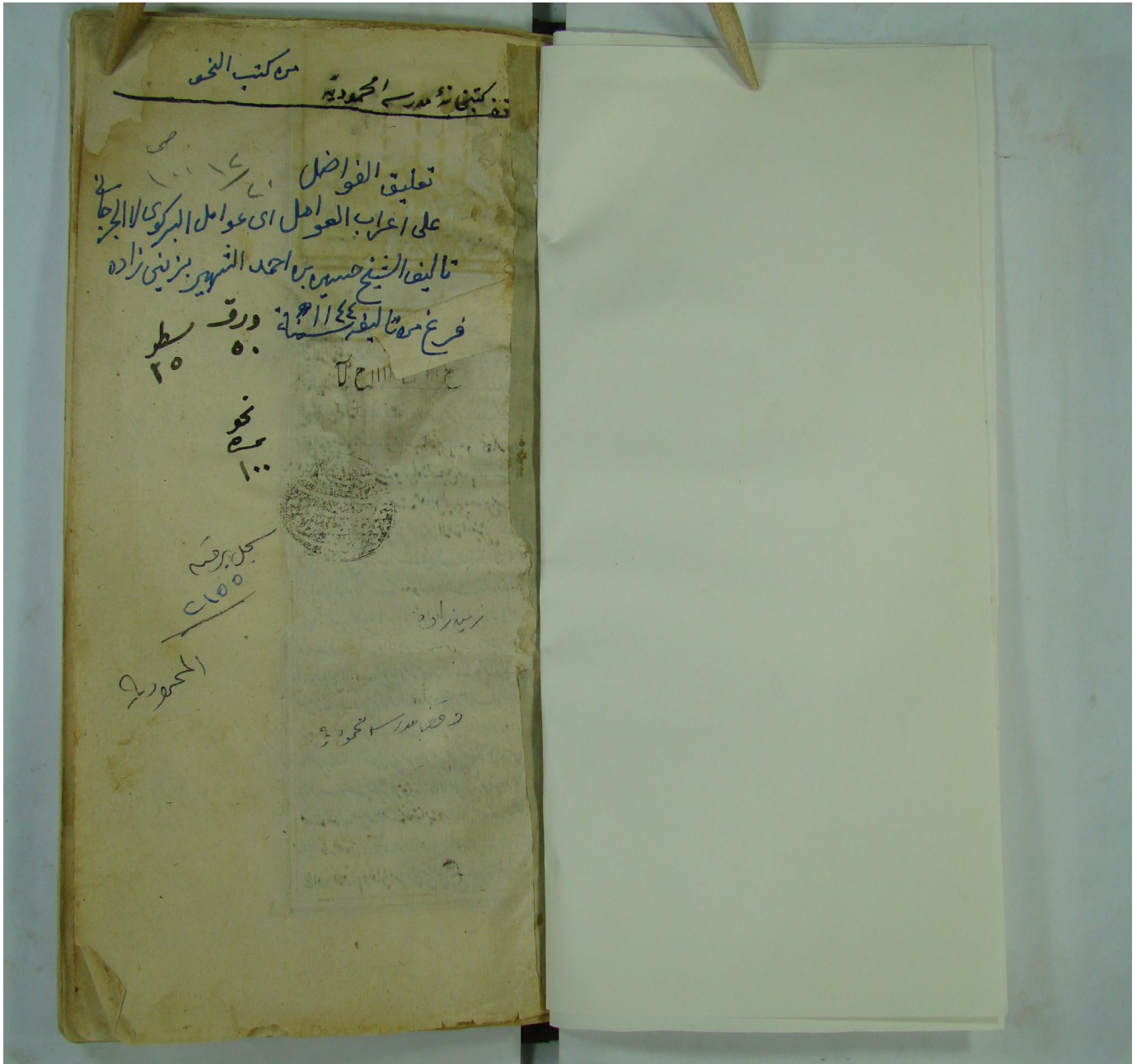
اللوحة الأخيرة من النسخة الأولى (الأصل)



اللوحة الأولى من النسخة الثانية (ب)



اللوحة الأخيرة من النسخة الثانية (ب)



صفحة العنوان من النسخة الثالثة ويظهر فيها اسم المخطوط واسم المؤلف (ج)



اللوحة الأولى من النسخة الثالثة (ج)



تقدّم برأى منصوب لفظا مفعول ثانٍ ليسى نحو معلوم
 بالعامية من اللفظ وورقة من مصنف البيهقي وإذا اراد المصنف
 فأنه ضمير في مفضل من على الفتح في قولهم استأجره والفتح
 مرفوع تقديره وهو من جملة فعلية لا دخل لها التانيه وتسمى
 ان حرف شرط تام حرف جازم لظهور فعل مضارع في قوله لفظا
 وبان ثلثا وثمة هو ارجع الى الارسال من على الفتح مرفوع
 شلان حله وهو من جملة فعلية لا دخل لها فعل الشرط وتسمى
 لم حرف جازم بقدره فعل مضارع في قولهم لفظا وبان
 خلاصة هو من على الفتح مرفوع نائب فاعله وهو من جملة
 فعلية لا دخل لها عطف على فعل الشرط ليسى فعل مضارع
 مرفوع في قوله ليا مفعول وتسمى من على الفتح
 مرفوع مثلا نائب فاعله وهو من جملة فعلية لا دخل لها
 الشرط والتانيه الشرطية في قوله عطف على الفتح او البيهقي
 قبله منصوب لفظا مفعول ثانٍ ليسى نحو معلوم لو كلفنا
 عاين الما تاني الارسال من جملة اللفظ وورقة من مصنف
 البيهقي وإذا اراد المصنف فتوكلي فعل ماضٍ من على السكون
 لا دخل له وان حرف مرفوع مستعمل من على السكون مرفوع خلا
 فاعله وهو من جملة فعلية لا دخل لها التانيه وتسمى حرف جزم
 متعلق بتوكليتا ومن هم موصول من على السكون متعلق
 القريب من على الفتح والبعيد منصوب مفعول به ضمير
 صريح والضمير ووصف اللمعة بهذا الما ورواه
 من الاعراب على عوامل الشيخ الكامل المرشد الى
 الصواب اعانة للطلبة الكرام بمؤن الملك العلام
 والمرحوم من الاخوان من ذى المعرفان الصلاح ما يصل
 الاصلاح اشفاقا على المل على الصلاح ولا يتارى الى التفتة

فيها ملك لعل لظن ابن ائتت حالتك التهم
 اجعل حالها لوجهك الكرم وسب البريل القلوب
 يوم لا يقع مال ولا ينون الا من اتى اللد يقب سليم
 وصل على محمد الذي له الشفاعة الكبرى يوم الحساب
 وعلى الذي تبعوه في سبيل الصواب في شهر
 الاحرام بمؤن الملك العلام في اواخر الراجح
 الاحرام من جملة رابع واربعين ومائة
 والفت من بهرة من ايتدي
 بالعز والشرف صلى الله
 تعا على وعلى اله
 اجمعين امين
 وباسان
 تحت
 م

اللوحة الأخيرة من النسخة الثالثة (ج)



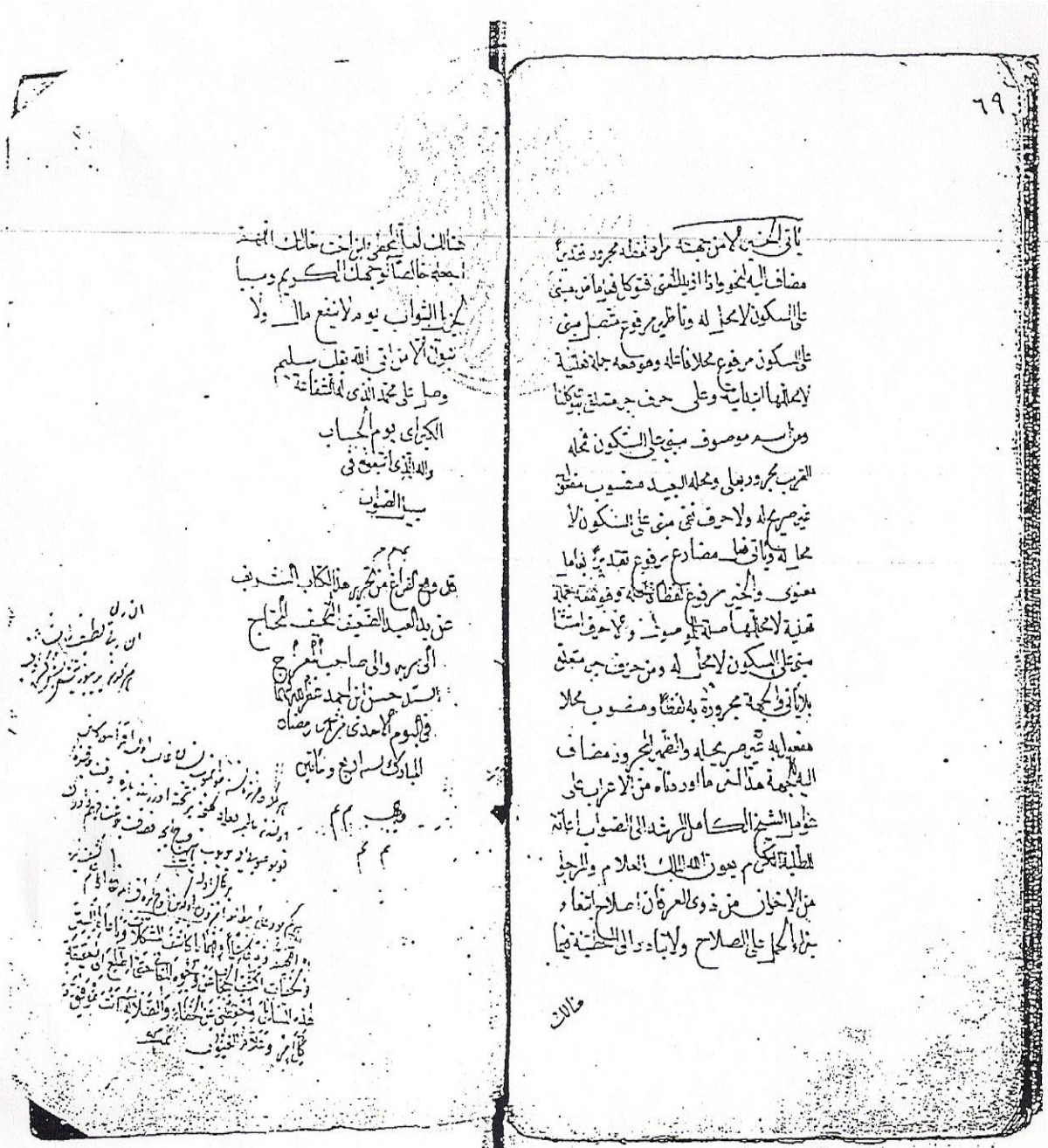
بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي دفع السموات بلاه عن غداً وخصص
 ونصب الجبال لاقتراع العباد وانضج والصلح
 على من يرب الوصافون كافة كالإله للبحر عن
 ما فيه من فوائده ومعمولاته وعلى الله الذين جعلوا
 بلعكاه ونصبا به الذين يجرموه بعبثه كلامه المبدل
 فيقولون نحن من ربك حتى تزيادة حسين بن علي
 يرضى زاده وقد كتبت الحرب العواما جديداً بما استبحر
 ما صرنا في الزمان في الحجاج بصر كل الاخوان الا ان
 من الفضلاء ونجح الخديعة من لازياء وسلوا في صرف
 نخلتخصاه مع الزيادة في فوائده ولجب مستغف
 وكبت ما عوفه طار منيبان سمحس الطمان
 باسمها ومتموه ليجسد لا سماع عن لخرها
 بسعه قدرة الشير وما شانه خالق القدر
 وسيمه تعليق الفواضل على اعراب الحوامل
 ونسه سيمانه الاعانة واليه اللفي وهو حسب
 بين توكل عليه وكفى ثم سما كان عادة المعلمين
 تعليم اعراب قول المعلمين دعوى الله تعالى

علاوة

تخضع ناسلمان نيين اعربيه اولاد اعرب
 ما لا ترمي تاليا فتقول رضى فعل ما ضى مبنى
 تا الفتح لا محاله من الاعراب ولقطة الجلالة
 مرفوعة لفظا فاعل رضى وهو معه مجازا عليه
 لا محاله من الاعراب استيفاه وما يقال
 او منصوبه محلا على افعال القول اي قولوا
 رضى الله تعالى الخ فيجاء عن المزم كالاخي
 على اولى الاحكام وتعالى فعل ما ضى مبنى على
 الفتح تقدما لا محاله من الاعراب وتحت مرفوع
 الزقية وهو ظهير مرفوع متصل مبنى على الفتح
 عند الصبرين وحال الضم عند الكوفيين مرفوع
 محلا على تعالى وهو مع ما عليه جملة فدية
 لا محاله اعترضه او منصوبه محلا منه
 من لفته بجلائم على ما في شرح دلائل الخيرات
 نفاسا ومرفوعة محلا صفة ليجاء على قول من قال
 ان من خصائص لفظ الجلالة ان تقوم بالانكسار
 على ما في فهرستى ربيع واعلان مبنى للملادين
 وانكسار ان يكون عند الصبرين من نفس الكلمة وعند
 الاخرين انها ليست منها بل هي لا تشباع كالان في

اللوحة الأولى من النسخة الرابعة (د)

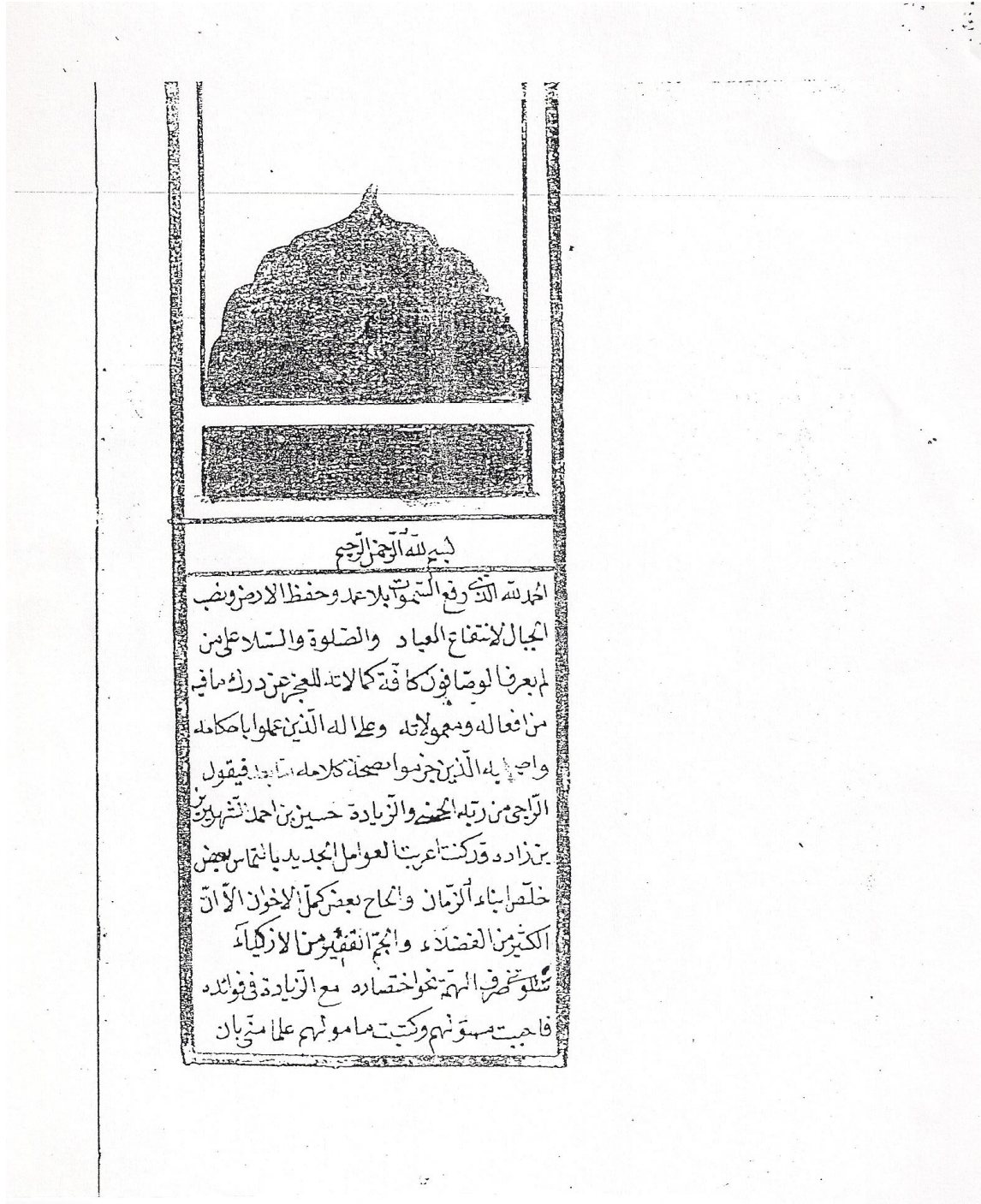




مائل

اللوحة الأخيرة من النسخة الرابعة (د)





الورقة الأولى من النسخة الخامسة (هـ)

بِقَابِ سَلِيمٍ وَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي لَهُ الشَّفَاعَةُ
 الْكُبْرَى يَوْمَ الْحِسَابِ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ تَبِعُوهُ
 فِي سَبِيلِ الصَّوَابِ قَدْ تَيَسَّرَ الْإِتِّمَامُ بِعَوْنِ الْمَلِكِ
 الْعَلَامِ فِي أَوَّلِ الرَّابِعِ الْوَالِثِ الْآخِرِ مِنْ حِجَّةِ
 أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَالْفِجْرِ مِنْ أَرْتَدَى
 بِالْفَرَسِ وَأَشْرَفَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَظَّمَتْهُ

وَكُتِبَ وَأَعْلِمَ

أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ

الَّذِينَ

سَنَةِ

١١٩٤

شَوَّالٍ

الورقة الأخيرة من النسخة الخامسة (هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِاللَّعُونِ

الحمد لله الذي رفع السموات بلا عمد وحفظ الارض وحسب
الجبال لانقاع العباد والصلوة والسلام على من لم
يعص الله لوصافون كافة كماله للبحر عن درك ما فيه
من افعال وممولات وعلى اله الذي علموا باحكامه والصحابة
الذين جبهوا بصحة كلامه **اما** بعد فيقول الرازي من رآه
الغنى والزيادة حسن بن احمد التميمي زاده
قد كنت اعلم بيت العوامل الجديد بالتماس خلاص ابناء
الزمان والحاج بعض كل الاخوان الا ان الكثرة من الفضلاء
والعلم الفقيه من الازكياء سئلوني صرف لهم نحو اختصاص
مع الزيادة في فوائده فأجبت مسئلوهم وكتبت ما
مولهم علماً صني باستحسن الطبع باسمه يا مقبول
الاستماع عن اخره بالمره لارسه قدرة البشه وانما
هو شان نالق الصدر وسميته بتعاقب الفواضل على

العرب

العرب العوامل ومنه سبحانه الاعانة واليه التلويح
ويوحى من توكل عليه وكفى ثم لما كان عادة
العلماء العادين تعليم اعراب قول التعلين رضي الله تعالى
عنا وعنكم ناسب لنا ان نبين اعرابه اولاً واعراب
ما التمه مناه ثانياً فنقول رضي الله فعل ما مضى مبني
على الفتح لاجل له من الاعراب ونقطة الجلالة منه فوطة
لفظاً فاعل رضي وهو موجهة فعلية لاجل لها من
الاعراب استينافية وما يقال او منصوبة محلاً على
اضمار القول اي قولوا رضي الله تعالى الخ فيعيد عن المسألة
كما لا يخفى على اولى الافهام وتعالى ما مضى مبني على الفتح
تقديره لاحظ له من الاعراب وتحت يوراجع الى الله
وهو ضمير مرفوع متصل مبني على الفتح عند البصريين وعلى
الضم عند الكوفيين مرفوع المحل فاعل تعالى وهو مع
فاعله جملة فعلية لاجل لها اعمه اضية او منصوبة
محلاً حال وائمه من لفظه الجلالة على ما في شرح دلالات
الخمسة الفاسي او مرفوعه محلاً صفة لها على قول
من قال ان من خصائص لفظه الجلالة ان توصف

اللوحة الأولى من النسخة السادسة (و)



اللوحه الأخيرة من التسخة السادسة (و)

القسم الثاني: النص المحقق

من نصّ المحقّق

كتاب: (العوامل الجديدة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين، وبعد.
فاعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء، ستون منها تسمى
عاملاً، وثلاثون منها تسمى معمولاً، وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً؛ فأبين لك بإذن
الله تعالى هذه الثلاثة على طريق الإيجاز في ثلاثة أبواب:

* الباب الأول: في العامل.

* الباب الثاني: في المعمول.

* الباب الثالث: في الإعراب.

[الباب الأول: في العامل]

وهو على ضربين: لفظي ومعنوي. فاللفظي: على قسمين: سماعي وقياسي.
فالسماعي: تسعة وأربعون، وأنواعه خمسة:
*** النوع الأول: حروف تجر اسماً واحداً فقط، تسمى حروف الجرّ وحروف
الإضافة، وهي عشرون:

الأول: "الباء"، نحو: (آمنتُ بالله تعالى وبه لأبعثن).

والثاني: "من"، نحو: (تبتُ من كلِّ ذنب).

والثالث: "إلى"، نحو: (تبتُ إلى الله تعالى).

والرابع: "عن"، نحو: (كففتُ عن الحرام).

والخامس: "على"، نحو: (يجبُ التوبة على كلِّ مذنب).

والسادس: "اللأم"، نحو: (إنا عبيدُ لله تعالى).

والسابع: "في"، نحو: (المطيع في الجنة).

والثامن: "الكاف"، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

والتاسع: "حَتَّى"، نحو: (أعبد الله تعالى حتى الموت).
 والعاشر: "رُبَّ"، نحو: (رُبَّ تالٍ يلعنه القرآن).
 والحادي عشر: "وَأَوُّ الْقَسَمِ"، نحو: (والله لأفعل الكبائر).
 والثاني عشر: "تَاءُ الْقَسَمِ"، نحو: (تالله لأفعلن الفرائض).
 والثالث عشر: "حَاشَا"، نحو: (هلك الناس حاشا العالم).
 والرابع عشر: "مُذَّ"، نحو: (تُبْتُ من كلِّ ذنب فعلته مذ يوم البلوغ).
 والخامس عشر: "مُنْدُ"، نحو: (يجب الصلاة منذ يوم البلوغ).
 والسادس عشر: "خَلَا"، نحو: (هلك العاملون خلا العامل بعلمه).
 والسابع عشر: "عَدَا"، نحو: (هلك العاملون عدا المخلص).
 والثامن عشر: "لَوْلَا"، نحو: (لولاك يارحمة الله لهلك الناس).
 والتاسع عشر: "كَيَّ"، نحو: (كَيْمَةٌ عصيت).
 والعشرون: "لَعَلَّ فِي لُغَةٍ عَقِيلٌ"، نحو: (لعلَّ الله تعالى يغفر ذنبي).
 *** النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ثمانية:
 الأوَّل: "إِنَّ"، نحو: (إِنَّ الله تعالى عالم كلِّ شيء).
 والثاني: "أَنَّ"، نحو: (أعتقد أنَّ الله تعالى قادرٌ على كلِّ شيء).
 والثالث: "كَأَنَّ"، نحو: (كَأَنَّ الحرامَ نارٌ).
 والرابع: "لَكِنَّ"، نحو: (مافاز الجاهل لكنَّ العالمَ فائزٌ).
 والخامس: "لَيْتَ"، نحو: (ليت العلمَ مرزوقٌ لكلِّ أحد).
 والسادس: "لَعَلَّ"، نحو: (لعلَّ الله تعالى غافرٌ ذنبي).
 وهذه الستة تُسمَّى الحروف المشبَّهة بالفعل.
 والسابع: "إِلَّا فِي الاستثناء المنقطع"، نحو: (المعصية مُبْعَدَةٌ عن الجنةِ إِلَّا الطاعةَ مقربةٌ منها).
 والثامن: "لَا لِنَفِي الجنس"، نحو: (لافاعل شرٌّ فائزٌ).

*** النوع الثالث: حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، وهما: "مَا وَلَا الْمَشْبَهَتَانِ

بليس"، نحو: (ما الله متمكناً بمكان، ولا شيءٌ مشابهاً لله تعالى).

*** النوع الرابع: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربع:

الأول: "أَنَّ"، نحو: (أحبُّ أن أطيعَ الله تعالى).

والثاني: "لَنْ"، نحو: (لن يغفرَ الله تعالى للكافرين).

والثالث: "كَيْ"، نحو: (أحبُّ طولَ العمرِ كَيْ أَحصَلَ العلم).

والرابع: "إِذْنٌ"، نحو (قولك: إذن تدخل الجنة، لمن قال: أطيع الله تعالى).

*** النوع الخامس: كلمات تجزم الفعل المضارع، وهي خمس عشرة:

الأولى: "لَمْ"، نحو: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾.

والثانية: "لَمَّا"، نحو: (لما ينفع عمري).

والثالثة: "لَا مُمْ الْأَمْرَ"، نحو: (ليعمل عملاً صالحاً).

والرابعة: "لَا فِي النَّهْيِ"، نحو: (لا تُذنب).

وهذه الأربعة تجزم فعلاً واحداً.

والخامسة: "إِنْ"، نحو: (إن تبَّ يُغفرَ ذنوبك).

والسادسة: "مَهْمَا"، نحو: (مهما تفعلُ تُسألُ منه).

والسابعة: "مَا"، نحو: (ما تفعلُ من خير تجده عند الله).

والثامنة: "مَنْ"، نحو: (من يعملُ عملاً صالحاً يكنُ ناجياً).

والتاسعة: "أَيْنَ"، نحو: (أين تكنُ يُدرِكُ الموت).

والعاشرة: "مَتَى"، نحو: (متى تحسدُ تهلك).

والحادية عشرة: "أَتَى"، نحو: (أتى تذبُّ يعلمك الله تعالى).

والثانية عشرة: "أَيَّ"، نحو: (أيَّ عالم يتكبرُ يبغضه الله تعالى).

والثالثة عشرة: "حَيْثُماً"، نحو: (حيثما تفعلُ يكتبُ فعلانك).

والرابعة عشرة: "إِذَا مَ"، نحو: (إذا تُبَّ يُقبلُ توبتك).

متن كتاب: تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده ١١٦٨هـ ٥

والخامسة عشرة: "إِذَا مَا"، نحو: (إذا ما تعمل بعلمك تكن خير الناس).
وهذه الإحدى عشرة تجزم فعلين مسميين شرطاً وجزاءً.

والقياسي تسعة:

الأول: "الفعل مطلقاً"، فكل فعل يرفع وينصب، نحو: (خلق الله تعالى كل شيء، ونزل القرآن نزولاً).

ولابد لكل فعل من مرفوع، فإن تم به كلاماً يُسمى فعلاً تاماً، نحو: (علم الله تعالى). وإن لم يتم به بل احتاج إلى خبر منصوب يُسمى فعلاً ناقصاً، نحو: (كان الله تعالى عليمًا حكيمًا، وصار العاصي مستحقًا للعذاب، وما زال المذنب بعيداً من الله تعالى، ويُقبلُ التوبة ما دام الروحُ داخلًا في البدن، وليس الله تعالى جسمًا).

والثاني: "اسم الفاعل"، فهو يعمل عمل فعله المعلوم، نحو: (كل حسودٍ مُحرقٌ حسده عمله).

والثالث: "اسم المفعول"، فهو يعمل عمل فعله المجهول، نحو: (كل تائبٍ مقبولٌ توبته).

والرابع: "الصفة المشبهة"، فهي أيضاً تعمل عمل فعلها، نحو: (العبادة حسنٌ ثوابها والمعصية قبيحٌ عذابها).

والخامس: "اسم التفضيل"، فهو يعمل عمل فعله، نحو: (ما من رجلٍ أحسن فيه الحلم منه في العالم).

والسادس: "المصدر"، فهو أيضاً يعمل عمل فعله، نحو: (يُحبُّ الله تعالى إعطاءً له عبده فقيراً درهماً).

والسابع: "الاسم المضاف"، فهو يعمل الجرّ، نحو: (عبادة الله تعالى خيرٌ).

والثامن: "الاسم التام"، فهو يعمل التّصّب، نحو: (التراويح عشرون ركعةً).

والتاسع: "معنى الفعل"، أي: كل لفظ يُفهم منه معنى فعلٍ، نحو: (هيهات المذنبُ

من الله تعالى، وتراكِ ذنباً). ونحو: (ما في الدنيا راحةً). ونحو: (ينبغي للعالم أن يكون

العوامل الجديدة لزين الدين محمد بن بير علي البركلي ٩٨١هـ

٦

مُحمدياً خُلِّقه).

والمعنوي اثنان:

الأوّل: "رافع المبتدأ والخبر"، نحو: (محمدٌ رسولُ الله).
والثاني: "رافع الفعل المضارع"، نحو: (يرحمُ الله تعالى التائب).

[الباب الثاني: في المعمول]

وهو على ضربين: معمول بالأصالة، ومعمول بالتبعية، أي: إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه.

*** الضرب الأوّل أربعة أنواع: مرفوع، ومنصوب، ومجرور مختصّ بالاسم، ومجزوم مختصّ بالفعل.

أما المرفوع فتسعة:

الأوّل: "الفاعل"، نحو: (رَحِمَ اللهُ تعالى التائب).
والثاني: "نائب الفاعل"، نحو: (رُحِمَ التائبُ).
والثالث: "المبتدأ"، والرابع: "الخبر"، نحو: (محمدٌ خاتمُ الأنبياء عليهم الصلّاة والسلام).

والخامس: "اسم كان وأخواته"، نحو: (كان اللهُ تعالى عليماً حكيماً).

والسادس: "خبر باب إن"، نحو: (إنّ البعثَ حقٌّ).

والسابع: "خبر لا لنفي الجنس"، نحو: (لاعملُ مُراءٍ مقبولٌ).

والثامن: "اسم ما ولا المشبهتين — ليس"، نحو: (ما التكبيرُ لائقاً للعالم، ولا حسدٌ

حلالاً).

والتاسع: "الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم"، نحو: (يُحبُّ اللهُ تعالى

التواضع).

متن كتاب: تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده ١١٦٨هـ

٧

وأما المنصوب، فثلاثة عشر:

الأول: "المفعول المطلق"، نحو: (تبتُ توبةً نصوحاً).
 والثاني: "المفعول به"، نحو: (أعبدُ الله تعالى).
 والثالث: "المفعول فيه"، نحو: (صُم شهرَ رمضان).
 والرابع: "المفعول له"، نحو: (اعمل طلباً لمرضات الله تعالى).
 والخامس: "المفعول معه"، نحو: (يفنى المأل وتبقى وعملك).
 والسادس: "الحال"، نحو: (أعبدُ الله تعالى خائفاً راجياً).
 والسابع: "التمييز"، نحو: (طابَ العالمُ عبادةً).
 والثامن: "المستثنى"، نحو: (يدخلُ الجنةَ النَّاسُ إلاَّ الكافر).
 والتاسع: "خبر باب كان"، نحو: (كان الملائكةُ عباد الله تعالى).
 العاشر: "اسم باب إن"، نحو: (إنَّ السؤالَ حقٌّ).
 والحادية عشرة: "اسم لا لنفي الجنس"، نحو: (لاطاعةٌ مُغتتاب مقبولة).
 والثانية عشرة: "خبر ما ولا المشبهتين — ليس"، نحو: (ما الغيبةُ حلالاً، ولا نائمةٌ جائزةً).

والثالثة عشرة: "الفعل المضارع الذي دخله إحدى التواصب"، نحو: (أحبُّ أن يغفرَ ذنوبي).

وأما المجرور، فاثنتان:

الأول: "المجرور بحرف الجر"، نحو: (إعمل بإخلاص).
 والثاني: "المجرور بالإضافة"، نحو: (ذنبُ العبدِ يسودُّ قلبه).

وأما المجزوم، فواحد:

وهو: "الفعل المضارع الذي دخله إحدى الجوازم"، نحو: (إنَّ تُخلصَ يُقبلُ عملاً).

*** والضرب الثاني: خمسة:

الأوّل: "الصفة"، نحو: (أعبدُ اللهَ تعالى العظيمَ).
 والثاني: "العطف بأحد الحروف العشرة":
 "الواو": نحو: (أطيع اللهَ تعالى، والرّسولَ).
 و"الفاء": نحو: (يَجِبُ تكبيرةُ الافتتاح، فالقيامُ).
 و"ثمّ": نحو: (يَجِبُ العلمُ، ثمّ العملُ).
 و"حتّى": نحو: (ماتَ النَّاسُ، حتّى الأنبياءُ عليهم الصّلاة السّلام).
 و"أو": نحو: (صَلِّ الضّحى أربعاً، أو ثمانياً).
 و"إمّا": نحو: (اعملْ إمّا واجباً، وإمّا مستحباً).
 و"أمّ": نحو: (أرضاءَ الله تعالى تطلب، أم سخطه).
 و"لا": نحو: (اعملْ صالحاً، لاسيئاً).
 و"بل": نحو: (أطلب حلالاً، بل طيباً).
 و"لكنّ": نحو: (لايحلّ رياءً، لكنّ إخلاصاً).
 والثالث: "التّأكيد"، نحو: (اطلب الإخلاصَ الإخلاصَ، ونحو: اترك الذّنوبَ كلّها).

والرّابع: "البدل"، نحو: (أعبد ربّك إله العالمين، ونحو: أبغض النَّاسَ من عصى الله تعالى منه، ونحو: احفظ الله تعالى حقّه).
 والخامس: عطف البيان: نحو: (آمنّا بنبيّنا محمّدٍ عليه الصّلاة والسّلام).

[الباب الثالث: في الإعراب]

وهو: إمّا حركة، أو حرف، أو حذف.

والحركة ثلاثة: ضمّة، وفتحة، وكسرة.

والحرف أربعة: واو، وياء، وألف، ونون.

والحذف ثلاثة مختصّة بالفعل: حذف الحركة، وحذف الآخر، وحذف النون، فالجملة عشرة.

وأنواع المُعرَّب بالقياس إلى ما أعطي لها من هذه العشرة تسعة؛ لأنّ إعرابها إمّا بالحركة المحضة، أو بالحروف المحضة، وهما مختصّان بالاسم، أو بالحركة مع الحذف، أو بالحرف مع الحذف، وهما مختصّان بالفعل.

والأوّل: إمّا تامّ الإعراب:

وهو: أن يكون رفعه بالضمّة، ونصبه بالفتحة، وجرّه بالكسرة، وذلك المفرد المنصرف، وجمع المكسّر المنصرف نحو: (جاءنا رسولٌ عليه السّلام، وصدّقنا الرّسولَ عليه السّلام، وآمنا بالرّسولِ عليه السّلام، ونحو: نزل من السّماء كتبٌ، وصدّقنا الكتابَ، وآمنا بالكتابِ).

وإمّا ناقص الإعراب، فهو على قسمين:

قسم: رفعه بالضمّة ونصبه وجرّه بالفتحة، وذلك غير المنصرف، نحو: (جاءنا أحمدٌ عليه السّلام، وصدّقنا أحمدَ عليه السّلام، وآمنا بأحمدَ عليه السّلام).

وقسم: رفعه بالضمّة ونصبه وجرّه بالكسرة، وذلك جمع المؤنّث السّالم، نحو: (جاءنا معجزاتٌ، وصدّقنا معجزاتٍ، وآمنا بمعجزاتٍ).

والثّاني: إمّا تامّ الإعراب:

وهو: أن يكون رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجرّه بالياء، وذلك الأسماء الستّة المضافة إلى غير ياء المتكلّم مفردةً مكبّرةً، وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه،

وذو مال، نحو: (جاءنا أبو القاسم عليه السلام، وصدقنا أبا القاسم عليه السلام، وآمنّا بأبي القاسم عليه السلام).

وإمّا ناقص الإعراب، فهو على قسمين:

قسم: رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، وذلك جمع المذكّر السالم، وأولو وعشرون وأخواته، نحو: (جاءنا المرسلون عليهم السلام، وصدقنا المرسلين عليهم السلام، وآمنّا بالمرسلين عليهم السلام).

وقسم: رفعه بالألف، ونصبه وجرّه بالياء، وذلك التثنية، واثنان، وكلا مضافاً إلى مضمر، نحو: (جاءنا الاثنان كلاهما، أي: الكتاب والسنة، وأتبعنا الاثنان كليهما، وعملنا بالاثنتين كليهما).

والثالث: لا يكون إلا تام الإعراب، وهو قسمان:

قسم: رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجرمه بحذف الحركة، وهو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير، وهو حرف صحيح، نحو: (نُحِبُّ أَنْ نُشْفَعَ وَلَمْ نُحْرَمْ).

وقسم: رفعه بالضمة، ونصبه بالفتح، وجرمه بحذف الآخر، وذلك الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير، وهو حرف علة، نحو: (ندعوا الله تعالى أَنْ يعفونا ولم يرْمنا في النار).

والرابع: لا يكون إلا ناقص الإعراب:

وهو: الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير غير التّون، فرفعه بالتّون، ونصبه وجرمه بحذفها، نحو: (الأولياء والعلماء يشْفَعان يوم القيامة، فترجّوا أَنْ يشفعا لنا، ولم يُعْرَضَا عَنَّا).

ثمّ الإعراب إن ظهر في اللفظ يُسمّى إعراباً لفظياً، كما في الأمثلة المذكورة. وإن لم يظهر في اللفظ، بل قُدِّرَ في آخره يُسمّى تقديرياً، نحو: (أنا العاصي). وإن لم يظهر، ولم يُقَدَّر يُسمّى محلياً، نحو: (توكلنا على مَنْ لا يأتي الخير إلا من جهته).

تمت كتابة الكتاب بعون الله الملك الوهاب.

[مقدمة الشارح]

الحمد لله الذي رفع السموات بلا عماد^(١)، وخَفَضَ الأرض^(٢)، ونصب الجبال لانتفاع العباد، والصلاة والسلام على من لم يُعْرَب^(٣) الوصّافون كافةً كمالاته^(٤)؛ للعجز

(١) "بلا عماد" سقط من: ج. في هـ: "بلا عمد".

(٢) في هـ، و: "وحفظ الأرض".

(٣) في هـ: "لم يعرف".

والإعرابُ بالكسر: الإبانة والإفصاح عن الشّيء. ومنه الحديث: (الثيبُ تُعْرَبُ عن نَفْسِهَا)، أي: تُفْصَح. ويقال للعربيّ: أَعْرَبَ لي، أي: أبن لي كلامك. وأَعْرَبَ الكلامَ وأَعْرَبَ به: بيّنه. أنشد أبو زياد:

وإني لأكفي عن قذورٍ غيرها وأعربُ أحياناً بها فأصارحُ

ينظر: مقاييس اللغة ٤/٢٩٩ - ٣٠١، ولسان العرب ١/٥٨٨ - ٥٨٩، وتاج العروس

٣/٣٣٥.

(٤) أي: جميع كمالاته.

والمشهور في "كافة" أن تلزم الحاليّة ولا تضاف. قال الرّضي: (وقد يلزم بعض الأسماء الحاليّة، نحو: كافة، وقاطبة، ولا تضافان؛ وتقع "كافة" في كلام من لا يوثق بعربيّته مضافة غير حال، وقد خُطِّبوا فيه). انتهى.

ولعلّ الرّضي يشير إلى قول الزّمخشريّ في مقدّمة كتابه "المفصل" قال: (... لإنشاء كتاب في

الإعراب محيط بكافة الأبواب). انتهى.

والواقع أنّ بعض اللّغويين خطّأوا استخدام "كافة" مضافة أو مقرونة بـ"أل"، ولكنّ بعضهم الآخر سوّغ استخدامها لوقوعها في كلام البلغاء والفصحاء، منه قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: (قد جعلتُ لآلِ بني كأكلةٍ على كافةِ بيتِ مالِ المسلمين لكلِّ عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً).

قال الدّماميني: (إن صحّ هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها؛ إذ فيه استعمال كافةٍ لغير

العاقل، وعدم نصبه على الحال، وإخراجه عن التّصّب ألبتّة، والله أعلم بالصّواب).

ينظر: المفصل ١/١٩ - ٢٠، وشرح الرّضي على الكافية ٢/٨٩، وتحفة الغريب "قسم =

عن درك ما فيه من أفعاله، ومعمولاته، وعلى آله^(١) الذين عملوا بأحكامه، وأصحابه الذين جزموا بصحة كلامه^(٢).

أمّا بعد^(٣): فيقول الرَّاجِي من رَبِّه الحُسْنَى والزيادة، حسين بن أحمد الشَّهير بزيني زاده: قد كنت أعربت العوامل الجديدة بالتماس بعض خُلص [أبناء]^(٤) الزَّمان، وإلِحاح بعض كُمل الإخوان، إلاَّ أنَّ الكثير من الفضلاء، والجمَّ الغفير من الأذكياء^(٥)، سألوني^(٦) صرفَ الهمة نحو اختصاره، مع الزيادة في فوائده، فأجبت مسؤُولهم، وكتبت مأْمُولهم؛ علماً منِّي بأنَّ مُستَحسنَ الطَّباع^(٧) بأسرها، ومقبولَ الأسماع بآخرها^(٨)، أمرٌ لا يسعه

= التركيب " ٥٣٢-٥٣١/٢، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣١-٢٣٧.

(١) "آله" سقط من: ج.

(٢) في ذكر (الرفع، والخفض، والتَّصب، والإعراب، والوصف، والفعل، والمعمول، والعمل، والجزم) براعة الاستهلال؛ وهي كون المقدمة مناسبة للمقصود، وهي من المحسنات البديعية.

(٣) في ج: "وبعد".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبتته من بقية النسخ. في ب: "بناء الزمان".

(٥) الأصل في قوله: "الجمَّ الغفير" جماعة من الناس شريفهم ووضيعهم، من ذلك قولهم: جاءوا جمَّاءَ غفراءَ ممدوداً، والجمَّاءُ الغفيرة، وجمَّ الغفيرة، وجمَّاءُ الغفيرة، أي: جاءوا بجماعتهم: الشريف والوضيع، ولم يتخلَّف أحد وهم كثيرون.

وهو عند سيبويه اسمٌ موضوعٌ موضع المصدَّر، أي: مرَّرتُ بهم جمُوماً غفيراً. ولم يحك سيبويه إلا الجمَّاء الغفير، وقال: هو من الأحوال التي دخلتها الألف واللام، وهو نادر وقال: الغفير: وصف لازم للجمَّاء، يعني أنك لا تقول: الجمَّاء وتسكت. وجعلهُ غيره مَصدراً.

وأجاز ابنُ الأَثيرِ فيهِ الرِّفَع على تقدير: هُم . وقال الكسائي: العرب تنصب الجمَّاء الغفيرة في التَّمام، وترفعه في التَّقْصان. ينظر: الكتاب ٣٧٥/١، والصَّحاح في اللُّغة ٧٧١/٢، والحكم ٥٠١/٥، والقاموس المحيط ٤٥١/١.

(٦) في ب: "يسألون".

(٧) في ب: "الطَّباع".

(٨) في ب: "مقبولهم الأسماع عن آخرها". في ج، و: "عن آخرها". في هـ: "عن أخوها".

قدرة البشر، وإثما هو شأن خالق القويّ والقدر^(١).

وسمّيته بـ(تعليق الفواضل على إعراب العوامل)، ومنه سبحانه الإعانة، وإليه الزُّلفى^(٢)، وهو حسب من توكلّ عليه وكفى.

ثمّ لما كان عادة المعلّمين تعليم إعراب قول المتعلّمين^(٣) - رضي الله تعالى عنّا وعنكم - ناسب لنا إعرابه^(٤) أوّلاً، وإعراب ما لزمناه ثانياً، فنقول:

"رَضِيَّ": فعل ماضٍ مبنيّ/ على الفتح لا محلّ له من الإعراب.

ولفظة الجلالة: مرفوعة لفظاً فاعل "رَضِيَّ"، وهو معه جملة فعلية^(٥) لا محلّ لها من

الإعراب، استئنافية^(٦).

وما يُقال: أو منصوبة محلاً على إضمار القول، أي: قولوا رضي الله تعالى إلخ^(٧)،

فبعيد عن المرام^(٨)، كما لا يخفى على أولي الأفهام.

(١) "القويّ" سقط من: ج، هـ. في و: "شأن خالق الصّدر".

(٢) أي: القربى، والمنزلة.

(٣) "تعليم" سقط من: ب. "قول" سقط من: هـ.

(٤) في هـ: "إعرابها".

(٥) في ب: "وهو مع جملة". "جملة" سقطت من: هـ.

الجملة الفعلية: هي التي صدرها فعل كـ"قام زيد"، و"ضرب اللص"، و"كان زيد قائماً"،

و"ظننته قائماً"، و"يقوم زيد" و"قم". ينظر: مغني اللبيب ٤٩٢/١.

(٦) والجملة المستأنفة: إمّا أن تكون المفتوح بها التّطوق، كقولك ابتداءً: زيد قائم، ومنها الجمل

المفتوحة بها السّور، وإمّا أن تكون المنقطعة عمّا قبلها، نحو: مات فلان رحمه الله، أو جملة العامل

المغنى لتأخّره، نحو: زيد قائم أظنه. ينظر: المغني ٥٠٠/١.

(٧) أي: أنّه مفعول به لفعل محذوف؛ لأنّ حذف القول في كلام العرب كثير، وهو شيء يذهب

إليه النحويّون في كثير من الأبواب. ذكره الفاسي في كتابه: مطالع المسرّات بجلاء دلائل

الخيرات ص ٥، وينظر أيضاً: الكتاب الفريد في الإعراب القرآن المجيد ٧١/١.

(٨) المرام: أي: المطلوب يقال: هو ثبتّ المقام بعيد المرام. ينظر: تاج العروس ٢٩٥/٣٢.

و"تَعَالَى": فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح تقديرًا، لا حظّ له من الإعراب^(١).
وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "الله"، وهو ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح عند البصريين، وعلى الضمّ عند الكوفيّين^(٢)، مرفوع محلاً^(٣) فاعل "تعالى"، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محلّ لها اعتراضية^(٤).
أو منصوبة محلاً، حال دائمة من "لفظة الجلالة"؛ على ما في: "شرح دلائل الخيرات" للفاسي^(٥).
أو مرفوعة محلاً، صفة لها على قول من قال: إنّ من خصائص لفظة الجلالة أن توصف^(٦) بالثّكرة على ما في القهستاني وغيره^(٧).

(١) أي: لا محلّ له من الإعراب.
(٢) في ب، ج: "عند الكوفيّون".
(٣) في و: "مرفوع المحلّ".
(٤) والجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلّقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقول المتنبي:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرّب ترى كلّ من فيها - وحاشاك - فانياً

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صلّى الله عليه وسلّم: (أنا سيّد أولاد آدم، ولا فخر).

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/١٠٥، والمغني ١/٥٠٦، والمطول ٤٦٧-٤٦٨.

(٥) في ب، ج، هـ: "الفارسي". ينظر: مطالع المسرّات بجلاء دلائل الخيرات ص ١٦.
الفاسي هو: أبو عبد الله محمد المهديّ بن أحمد بن عليّ بن يوسف الفاسي لقباً وداراً، القصريّ مولداً. عالم مشارك في العربيّة، والفقه، والعقائد، والتّفسير، والحديث، والتّاريخ، والأنساب، والقراءات. توفي سنة ١١٠٩هـ. من مصنّفاته: "ممتع الأسماع في ذكر الجزولي"، و"شرح دلائل الخيرات"، و"الدرة الغراء في وقف القراء". ينظر: الأعلام ٧/١١٢، وهدية العارفين ٢/٤٨٤، ومعجم المؤلّفين: ٣٠١/٨.

(٦) في ب: "أنّ توصيف". في ج: "أنّ يوصف". في هـ: "أنّ توصيف".

(٧) لم أقف على ترجمته فيما اطّلت عليه.

توسّع الأخصّ في إجازة التّخالف بين الصّفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً، فكما يبيّن وصف =

اعلم أنّ مبنى الخلاف بين البصريين، والكوفيين: أنّ الواو^(١) [عند البصريين]^(٢) من نفس الكلمة، وعند الآخرين أنّها ليست منها، بل هي حرف الإشباع^(٣) كالألف في قوله: **فَكَيْفَ أَنتَا**^(٤)

= التّكرة بالمعرفة إذا خصّصت التّكرة، فإنّه كذلك يبيّز العكس وهو وصف المعرفة بالتّكرة. ونقل عن ابن الطّراوة: أنّه يجوز وصف المعرفة بالتّكرة، إذا كان الوصف خاصّاً بذلك الموصوف، كقول التّابغة الذّبياني:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة من الرّقش في أنيها السّم ناع

فجعل "ناع" صفة لـ"السّم" مع أنّ السّم معرفة، وناع نكرة؛ وسوّغ ذلك كون السّم، لا يوصف إلّا بناع؛ فيقال: سمّ ناع.

وقيل: بتأويله، أي: جعل "ناع" بدلاً من السّم، أو خبراً ثانياً للسّم، أو جعل "المعرّف بلام الجنس" كالتّكرة؛ لعدم تعيين شئ من أفراد جنسه.

ينظر: حاشية الصّبّان ٨٧/٣، و أثر الأخص في الكوفيين وتأثره بهم ص ٤١٥.

- (١) في ب: "واعلم أنّ معنى الخلاف". في ج، هـ: "واعلم". "البصريين والكوفيين" سقط من: و.
 (٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.
 (٣) في ب: "بل هي الإشباع". في ج، هـ، و: "بل هي للإشباع".
 (٤) البيت من الوافر ويروى بالواو، أي: "وكيف أنتا"، وتماه:

أخوك أخو مكاشرة وضحك وحيّك الإله وكيف أنتا

وهو من شواهد الإنصاف بدون نسبة. والمكاشرة: الضحك حتى تبدو الأسنان.

مذهب البصريين في المسألة: هو أنّ الواو، والياء من "هُوَ وَهِيَ" أصل في الكلمة، وأنّ الضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنّه لا بدّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف، فلو كان الاسم هو "الهاء" وحدها لكان يؤدّي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحرّكاً، وذلك محال؛ فوجب أن لا تكون "الهاء" وحدها هي الاسم.

أمّا مذهب الكوفيين: أنّ الاسم من "هُوَ، وَهِيَ" هو الهاء وحدها دون الواو والياء؛ لأنّها تحذفان في التثنية نحو: "هما"، كما تحذفان أيضاً في حالة الإفراد وتبقى الهاء وحدها، قال الشّاعر وهو العجير السّلولي جاهلي:

والصّواب: القول الأوّل؛ لأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك، وأيضاً لا يثبت إلّا لضرورة على [ما]^(١) في الرّضي^(٢).

و"عَنْ": حرف جرّ، مبنيّ على السّكون [لا محلّ له، ومتعلّق بـ"رَضِيَ". و"نَا": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون]^(٣)، فمحلّه القريب مجرور بـ"عَنْ"^(٤)، ومحلّه البعيد نصب، مفعول به غير صريح لـ"رَضِيَ"^(٥).

و"الْوَاوُ": حرف عطف، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

و"عَنْ": حرف جرّ زائد، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"كُمُ": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون، مجرور محلاً، عطف على المحلّ القريب لضمير "نَا"، على القول بعدم [عمل]^(٦) مثل هذا الزّائد^(٧)، ومحلّه القريب مجرور بـ"عَنْ"، ومحلّه البعيد نصب، عطف على المحلّ البعيد لذلك الضّمير، على القول بعمل

فَبَيَّنَاهُ يُشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَخُو الْمَلَاطِ نَجِيبٌ

أراد: (بيننا هو). ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٦٧٧/٢.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) "الرّضي" سقط من: و.

أي: في شرح كافية ابن الحاجب لرضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباديّ. المتوفّى سنة

(٦٨٦هـ). ينظر: ٢١/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في هـ: بـ"عنه".

(٥) المفعول به غير صريح: ما كان الفعل لا يصل إلى المفعول به إلّا بواسطة حرف الجرّ، مثل

"ذهبتُ بك" بمعنى "أذهبْتُكَ"، فمفعوله يسمّى: غير صريح.

أمّا إذا كان يصل إلى المفعول به مباشرة، أي: بغير واسطة حرف الجرّ، مثل: ضربتُ زيداً،

فمفعوله يسمّى: صريحاً. ينظر: جامع الدّروس العربيّة ٣٤/١-٣٥.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) أي: الحرف الذي أعيد في المعطوف، كما في: مررتُ بك وبزيد.

هذا الزائد.

والقول الأوّل: هو المختار على ما في: الرّضيّ. من رام وجهه فليراجع إليه^(١).

[١/ب]

ولمّا أراد المصنّف^(٢) الاقتداء بالقرآن/ المجيد، والاقتفاء لحديث النبيّ الحميد- صلّى الله عليه وسلّم^(٣) - (كلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بسم الله الرّحمن الرّحيم فهو أقطع، وكلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بالحمد لله فهو أجزم)^(٤).

(١) الرّضيّ، قد سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية: ١٣٩/٤.

وقيل: إنّ في الكلام حذفاً تقديره: رضي الله تعالى وتجاوز عنكم، أي: عن ذنوبكم وسيئاتكم، فيكون المعنى صحيحاً. ينظر: العوامل للمائة للجرجاني ص ٤٦.

(٢) رمز إليه المؤلّف - رحمه الله - بـ "المص".

هو: زين الدّين محمّد بن بير عليّ بن إسكندر البركويّ الروميّ الحنفيّ المتوفى سنة ٩٨١هـ. صاحب المتن أي: "العوامل الجديدة".

(٣) في ب: "بحديث النبيّ الحميد عليه السّلام". في هـ، و: "صلّى الله تعالى".

(٤) في ب: "لم يبدأ فيه بالحمد لله يبدأ أجزم". في ج: "بالحمد لله". في هـ: "لم يبدأ بالحمدلة". في و: "لم يبدأ فيه بالحمد".

ينظر روايات هذا الحديث في: سنن ابن ماجه ١/٦١٠، والسّنن الكبرى للنسائي ٩/١٨٤، وصحيح ابن حبان ١/١٧٣، وسنن الدّار قطني ١/٤٢٧-٤٢٨، والسّنن الكبرى للبيهقي ٣/٢٩٥.

ومعنى أقطع: قليل البركة، وكذلك "أجزم" بالجيم والذّال المعجمة، ويقال منه: "أجزم" بكسر الذّال يجزم بفتحها، وهو من التّشبيه البليغ في العيب المنقّر.

والمراد بالحديث: أنّ كلّ أمر ذي حال يهتم به، ولم يبدأ فيه بذكر الله، فهو ناقص البركة غير تامّ في المعنى، وإنّ تمّ في الحسن.

[مقدمة المصنف]

قال: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

"الباء": حرف جرّ للاستعانة، أو للملابسة^(١)، مبنيّ على (الكسر)^(٢) لا محلّ له من الإعراب، ومتعلّق بفعل مقدّر مؤخّر لإفادة الحصر [على ما هو المشهور، أو مقدّم على رأي البعض من غير الجمهور]^(٣)، على ما في: "شرح المشكاة" لعليّ القاري^(٤)، و"تفسير ابن عادل"^(٥).

و"الاسم"^(٦): مجرور به لفظاً، والمجرور وحده على قول الجمهور، أو مع الجارّ على

(١) ينظر: المطوّل ص ٣٧٧.

والمعنى الأصلي الموضوع لها هو: "الإلصاق" وهو معنيّ لا يفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيوييه، ولم يذكر غيره، قال: (وإنما هي للإلحاق والاختلاط، ثمّ قال: فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله). ينظر: الكتاب ٢١٧/٤، والمزج ٣٧٥/١.

(٢) في الأصل: "السكون". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصواب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في ب: "على ما في المشكلات". في ج، و: "المشكوة". ينظر: ٤/١.

هو: نور الدّين، عليّ بن سلطان محمّد، الملامّ الهرويّ القاريّ، فقيه حنفيّ، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكّة وتوفي بها سنة ١٠١٤هـ. من تصانيفه: "مرقاة المفاتيح لمشكاة المصايح"، و"تلخيص القاموس" سماه التاموس، و"شرح الرائيّة في رسم المصحف المسماة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للشّاطبي"، و"أنوار القرآن وأسرار الفرقان"، و"الزّبدة في شرح البردة". ينظر: الأعلام للزركلي ١٢/٥، وهدية العارفين ٧٥١/١، ومعجم المؤلفين ١٠٠/٧.

(٥) ينظر: ١١٨-١١٩.

هو: أبو حفص سراج الدّين، عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ، توفي سنة ٨٨٥هـ. من تصانيفه: "اللباب في علوم الكتاب"، و"حاشية على المحرّر في الفقه". ينظر: الأعلام للزركلي ٥٨/٥، وهدية العارفين ٧٩٤/١، ومعجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

(٦) الاسم: هو اللفظ الدالّ بالوضع على موجود في العيان، إن كان محسوساً، وفي الأذهان، إن =

قول البعض، منصوب محلاً عند المصنّف، وتقديراً عند جمهور النّحاة، مفعول به غير صريح للفعل المقدّر^(١)، أي: باستعانة اسم الله تعالى أصنّف، أو أصنّف باستعانة اسم الله تعالى^(٢).

وهو^(٣) فعل مضارع معلوم، مرفوع لفظاً بالعامل المعنويّ عند الجمهور، (أو)^(٤) بالهمزة على قول الكسائي^(٥).

= كان معقولاً من غير تعرّض بينيته للزّمان، ومدلوله هو المسمّى. وهو من السّموّ: وهو الارتفاع والعلوّ، أو من الوسم: وهو العلامة.

ينظر اختلافهم في أصل اشتقاق الاسم في: تهذيب اللّغة ٧٧/١٣-٧٩، والإنصاف ٦/١-١٧، والكتاب الفريد ٥٧/١-٥٩، واللّسان ٣٩٧/١٤.

(١) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٢١٥/١، ١٣٩/٤، وإظهار الأسرار ص ٥٥.

قال ابن الخطيب: المراد من قوله: "بسم الله" ابدءوا بـ"بسم الله". وذهب أبو عبيدة، والأخفش، وقطرب إلى: أن لفظ "اسم" زائد، كقوله:

إلى الحَوْلِ ثمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

أي: السّلام عليكما، وقول ذي الرّمة:

لَا يَرْفَعُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

ثمَّ اختلفوا في معنى الزّيادة:

فقال أبو عبيدة، والأخفش: "ليخرج من حكم القسم إلى قصد التّبرك". وقال قطرب: "زيد للإجلال والتّعظيم". ينظر: فاتحة الإعراب ١٥٦/١، وشرح الرّضي على الكافية ٢٧١/٢، والدرّ المصون ١٧/١-١٨، وتفسير اللّباب ١٢٤/١-١٢٦.

(٢) "تعالى" سقط من: ب. في ج: "أو أصنّفها باستعانة الله تعالى". "اسم" سقط من: و.

(٣) أي: قوله: (أصنّف).

(٤) في الأصل: "و". وما أثبتته من بقية النسخ؛ لأنّ السّياق يقتضيه.

(٥) هو: أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله مولى بني أسد، فارسيّ الأصل، إمام في اللّغة والنّحو والقراءة، من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها، وتعلّم بها، وقرأ النّحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالرّي سنة ١٨٩هـ عن سبعين عاماً. من تصانيفه: "معاني =

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم^(١)، وهو^(٢) ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح عند البصريّة^(٣)؛ لأنّ الألف ليست من نفس الكلمة، وإنما هي زائدة جيء بها لبيان الفتحة؛ لأنّه لولا الألف لسقطت^(٤) الفتحة للوقف، فيلتبس بـ "أنّ الحرفيّة المصدرية". وعلى السكون عند الكوفيّة^(٥)؛ لأنّ الألف عندهم من نفس الكلمة. والأوّل: هو الراجح على ما في: "الرّضي"، وغيره^(٦). مرفوع محلاً، فاعل لذلك الفعل المقدّر^(٧)، والجملة الفعلية^(٨) لا محلّ لها، ابتدائية. هذا عند الكوفيّين، وأمّا عند البصريّين^(٩) فالجارّ مع المحرور ظرف مستقرّ، وضميره المنتقل من متعلّقه المحذوف^(١٠).

= القرآن، و "المصادر"، و "الحروف". ينظر: تاريخ بغداد ٤٠٢/١١، ونزهة الألباء ٥٨/١، وإنباء الرواة ٢٥٦/٢.

ينظر مسألة رافع الفعل المضارع في: علل التحو ١٨٧/١، وشرح التصريح ٣٥٦/٢-٣٥٧، والإنصاف ٥٥٠/٢-٥٥٥، واللّباب للعكبري ٢٥/٢-٢٦، وشرح قطر الندى ٥٧/١، وتأثير الكوفيّين في نحاة الأندلس ٧٣٧/١-٧٤٠.

(١) أي: "أنا" ضمير للمتكلّم المذكّر والمؤنث.

(٢) في ب: "فهو".

(٣) في ب، ج، و: "عند البصريّين".

(٤) في و: "لأنّها". في ب، ج، هـ، و: "لسقط".

(٥) في ب، ج: "عند الكوفيّين".

(٦) ينظر: شرحه على الكافية ١٩/٣-٢٠، وشرح التصريح ٩٧/١، وحاشية الصّبّان ١٩٥/١، وتأثير الكوفيّين في نحاة الأندلس ١٠٤/١-١٠٧.

(٧) في ب: "مرفوع محلّ للفعل المقدّر". في هـ: "المقدّرة". في و: "ذلك".

(٨) "الفعلية" سقطت من: و.

(٩) في ج: "الكوفيّة... البصريّة".

(١٠) أي: أنّه متعلّق بمحذوف مقدّر، وكونه من الأفعال العامّة أي: مما لا يخلو منه فعل نحو: =

(وتحتة)^(١) "هُوَ": راجع إلى مبتدأ محذوف، وهو مرفوع منفصل مبني على الفتح، أو على الضم^(٢) مرفوع محلاً، فاعل الظرف المستقر، وهو معه جملة فعلية، أو مركب، مرفوع محلاً، خبر مبتدأ محذوف/ مقدم، أو مؤخر، أي: تصنيفي كان، أو كائن بسم الله تعالى، أو كان، أو كائن بسم الله تعالى^(٣) تصنيفي^(٤)؛ والجملة الاسمية لا محل من الإعراب، ابتدائية.

[١/٢]

اعلم أنه إنما قلنا: أن^(٥) الظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية، أو مركب؛ إشارة إلى الاختلاف في [اختيار]^(٦) كون المتعلق المحذوف [فيه]^(٧) فعلاً، كما هو قول البصريين، أو اسماً^(٨)، كما هو قول الكوفيين، كما أشرنا إليه في التفسير^(٩).

= "كائن"، و"حاصل" ليكون الظرف دالاً عليه. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٥/١.

(١) في الأصل: "تحتة". وما أثبتته من بقية النسخ؛ لأن السياق يقتضيه.
(٢) أي: على اعتبار "الواو" من أصل الكلمة وهو مذهب البصريين، وهو المختار. أو على الضم على اعتبارها للإشباع والضمير هو "الهاء" وحدها، وهو مذهب الكوفيين.
(٣) "تعالى" سقط من: ب.

(٤) قوله: تصنيفي كان بسم الله تعالى، أو كان بسم الله تعالى تصنيفي؛ إشارة إلى مذهب البصريين في المسألة. وقوله تصنيفي كائن بسم الله تعالى، أو كائن بسم الله تعالى تصنيفي؛ إشارة إلى مذهب الكوفيين في المسألة.

ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً؛ لقيام القرينة على تعيينه، وسدّ الظرف مسدّه، فلا يقال مثلاً: (زيد كائن في الدار). ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٥/١.

(٥) في ب، ج، هـ: "واعلم". في ج: "أنّ ما قلنا".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٨) "كما هو قول البصريين، أو اسماً" سقط من: هـ.

(٩) ذهب البصريون إلى: أن المتعلق اسم. ثم اختلفوا، فذهب بعضهم: إلى أن ذلك المحذوف مبتدأ

حذف هو، وخبره، وبقي معموله، تقديره: ابتدائي بسم الله كائن أو مستقر، أو قراءتي بسم =

وكلّ من الفريقين أثبتوا ما ادّعوه بالدليل على ما في: "شروح الكافية"^(١).
 إلا أن ابن هشام قال في "مغني اللبيب":^(٢) كلا القولين على إطلاقه ليس بصحيح،
 بل يقدر المتعلق^(٣) على ما يقتضيه المقام^(٤) من الفعل ماضياً، أو مضارعاً، ومن الاسم^(٥).
 وقال الدماميني في شرحه: هذا هو الحق لا كلام فيه^(٦).

= الله كائنة أو مستقرّة. وذهب بعضهم: إلى أنه خبر حذف هو ومبتدؤه - أيضاً - وبقي معموله قائماً مقامه؛ والتقدير: ابتدائي كائن بسم الله، نحو: "زيد بمكة". فهو على الأوّل: منصوب المحل، وعلى الثاني: مرفوع؛ لقيامه مقام الخبر.

وذهب الكوفيون إلى: أنه فعل. وقال بعضهم: إنّ ذلك الفعل المحذوف مقدر قبله، قال: لأنّ الأصل التّقديم؛ والتّقدير: أقرأ بسم الله، أو أبتدئ بسم الله. ومنهم من قدره بعده؛ والتّقدير: بسم الله أقرأ، أو أبتدئ، أو أتلو. ينظر: الكشاف ١/٢-٣، وتفسير اللباب ١/١٣٠-١٣١.

(١) في ب، ج، هـ، و: "شرح". ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١/٢١٤-٢٢٧، وشرح التصريح ١/٢٠٦، وشرح ابن عقيل ١/٢١٠-٢١١.

(٢) هو: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ، وتوفي سنة ٧٦١هـ. من تصانيفه: "الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، و"شذور الذهب"، وشرحه، و"مغني اللبيب عن كتب الأعراب". ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٣، والتّحجّوم الزّاهر ١٠/٣٣٦، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩.

(٣) في ب: "يقدر المقدّر المتعلق".

(٤) في ب، ج، هـ: "ما اقتضاه". في و: "ما اقتضا".

(٥) ينظر: المغني ١/٥٨٤، وشرح التصريح ١/٢٠٦.

(٦) ينظر: تحفة الغريب "قسم التّركيب" ١/٢٦٠.

هو: بدر الدّين محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمّد بن سليمان بن جعفر القرشيّ المحزوميّ الإسكندرانيّ المالكيّ النحويّ الأديب. ولد سنة ٧٦٤هـ، وتوفي سنة ٨٢٧هـ. من تصانيفه: "تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب"، و"شرح الخرجيّة"، و"جواهر البحور في العروض"، و"شرح التّسهيل"، و"شرح البخاريّ". ينظر: الضّوء اللامع ٧/١٨٤ -

وأما عند بعض المتأخرين^(١)، فالظرف المستقرّ حال من فاعل [الفعل]^(٢) المحذوف، أي: حال كوني متبركاً بسم الله تعالى^(٣) أصنّف، وأما عند البعض فهو خبر مقدّم، و"الحمد": مبتدأ مؤخر. وردّه ابن هشام في: "مغني اللبيب"^(٤).

هذا الذي ذكرناه في هذا المقام، ما صدر فيه من العلماء الأعلام، فلا تُصنغ^(٥) إلى قول من قال^(٦) من احتمال تقدير القول^(٧)، أي: قولوا بسم الله تعالى إلى آخر^(٨) الكلام؛ فإنّه أبعد^(٩) كلّ البعد عن المرام.

ومن احتمال كون "الباء" زائدة، ومجروها مفعولاً به للفعل^(١٠) المقدّر، أي: قدّمت اسم الله تعالى^(١١)؛ فإنّه من العجائب لا يُرى مثله في الغرائب؛ كيف لا، وقد صرح المحقق الرضوي: أنّه إذا أمكن في الحروف^(١٢) عدم الزيادة ولو بالتأويل لا يصار إلى الزيادة^(١٣).

= ١٨٥، وشذرات الذهب ٦٠/٩، والأعلام للزركلي ٥٧/٦.

(١) وهو مذهب الزمخشري. ينظر: الكشاف ٤/١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) "تعالى" سقط من: ب، و.

(٤) قال: ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره متأخراً في جميع المسائل، لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ. ينظر: ٥٨٧/١.

(٥) في و: "يُصنغ".

(٦) القائل هو: أبو بكر الرازي. ينظر: تفسير اللباب ١١٨/١.

(٧) في ج: "المقالة". في هـ: "المقام". "تقدير" سقط من: و.

(٨) في ب، و: "آخره".

(٩) "أبعد" سقط من: ج.

(١٠) في ب: "أفعل".

(١١) "تعالى" سقط من: و.

(١٢) في ب، هـ: "في الحرف". في ج: "إذا أمكن الحرف".

(١٣) سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية ٣٤٥/٤.

ولفظة الجلالة: (١) بالجرّ لفظاً مضاف إليه لـ "الاسم".

و"أل": في (الرَّحْمَنِ) (٢)، حرف تعريف، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"رَحْمَنٍ": بالجرّ لفظاً، صفة "الله"، أو بدل [الكل] (٣)، أو عطف بيان [له] (٤)،

كما/ صرّح المصنّف في "الامتحان" (٥): أنّ الشّيء الواحد (٦) يحتمل الوجوه (٧) المذكورة. [٢/ب]

خلافاً لابن الحاجب (٨)، فإنّ عنده لا يجوز فيما يحتمل الصّفة كونه عطف بيان، على ما في: "شرح العصام" (٩).

(١) في هـ: "الجلال".

ينظر: اختلافهم في أصل اسم الجلالة "الله" هل هو اسم مرتجل، أو اسم مشتقّ في: مجالس

العلماء للزّجاج ٥٦، والكتاب الفريد ٦٠/١-٦٤، والبحر المحيط ٢٧/١-٢٨، والدرّ المصون

٢٤/١-٢٨، وتفسير اللّباب ١٣٧/١-١٤٢.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح ٦/١، والدرّ المصون ٣٠/١، وحاشية الشّهاب على البيضاوي ١٠٠/١-

١١٣، وهداية الفخام ص ٨٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النسخ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النسخ.

(٥) أي: البركويّ في كتابه: "امتحان الأذكياء"، وهو شرح "لبّ الألباب في علم الإعراب" للقاضي

البيضاوي. ينظر: ٨٩/ب.

(٦) "الواحد" سقط من: هـ.

(٧) "الوجوه" سقطت من: و.

(٨) هو: أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، فقيه مالكيّ، من

كبار العلماء بالعربيّة، كرديّ الأصل، كان أبوه حاجباً فعرف به، توفي سنة ٦٤٦هـ. من

تصانيفه: "الكافية في النّحو"، و"الشّافية في الصّرف"، و"الإيضاح في شرح المفصّل".

ينظر: البلغة ١٩٦/١، وشذرات الذهب ٤٠٥/٧، وسير أعلام النّبلاء ٢٣/٢٤-٢٦٥.

(٩) لأنّ عطف البيان لا يدلّ على صفة ومعنى في متبوعه، ولا فيما يتعلّق به، فإنّه عين متبوعه فهو

يكملّ بالإيضاح ورفع الاحتمال.

ويقصد بشرح العصام: شرح الرّضي على الكافية. ينظر: شرح الرّضي على الكافية =

هذا على قول من قال: إنَّ^(١) "الرَّحْمَنُ" ليس بعَلَمٍ كما هو قول الجمهور^(٢).
وأما عند من قال به كابن مالك، ومن تبعه^(٣)، فهو عطف بيان، أو بدل لا غير؛
لأنَّ العَلَمَ لا يقع صفة^(٤).

= ٤١٣/٢، والمغني ٦٠١/١-٦٠٢، وحاشية الشَّهاب ١١٠/١.

(١) "أنَّ" سقط: من: ب.

(٢) ينظر: الدرّ المصون ٣٠/١، والبحر المحيط ٢٦/١، وتفسير اللُّباب ١٤٦/١، وحاشية الشَّهاب ١٠٧/١.

(٣) هو أبو عبد الله جمال الدِّين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائِيّ الجيانيّ. أحد الأئمة في علوم العربيّة. ولد في حيان (بالأندلس) سنة ٦٠٠هـ، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها سنة ٦٧٢هـ. من تصانيفه: "الألفيّة"، و"تسهيل الفوائد"، وشرحه، و"الضَّرْب في معرفة لسان العرب"، و"الكافية الشَّافية"، و"لامية الأفعال". ينظر: البلغة ٢٦٩/١، والأعلام ٢٣٣/٦.

(٤) ومَن قال به: الأعلام الشنتمريّ وابن هشام وغيرهما، قالوا: إنَّ "الرَّحْمَنُ" بدل. وقالوا: ويدلُّ على علميَّته وروده غير تابع لاسم قبله، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ طه: ٥، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ الرَّحْمَنُ: ١ - ٢، وإذا ثبتت العلميّة امتنع النعت فتعيّن البدل.

وقال أبو زيد السَّهيلي: البدل فيه عندي ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأنَّ الاسم الأوّل لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنَّه أعرف الأعلام كلّها وأبينها، ألا تراهم قالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ الفرقان: ٦٠، ولم يقولوا: (وما الله) فهو وصف يراد به الثناء وإن كان يجري مجرى الأعلام. وإذا كان عطف بيان له، فهو على جهة المدح لا على جهة التّوضيح؛ لأنَّ لفظة الجلالة أعرف المعارف، كما قال الزمخشريّ عند تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ أَبَيْتَ الْحَرَامِ﴾ المائدة: ٩٧. ينظر: المغني ٦٠١/١، والكشاف ٦٨١/١، والدرّ المصون ٣٠/١، والبحر المحيط ٢٦/١، و٢٨، وتفسير اللُّباب ١٤٦/١، وحاشية الشَّهاب ١٠٧/١، وحلّ أسرار الأخيار ص ٤.

أو بالرفع خبر^(١) مبتدأ محذوف، أي: هو الرَّحْمَنُ^(٢)، أو بالتَّصْبِ على أنه مفعول به لفعل مقدر، أي: أعني به "الرَّحْمَنُ"^(٣).

فـ "أَعْنِي": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بالعامل المعنوي^(٤)، أو بالهمزة^(٥).
وتحت "أَنَا": وهو ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح^(٦)، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، والجملة الاسمية، أو الفعلية^(٧) لا محل لها ابتدائية، أو اعتراضية.
و"الرَّحِيمُ"^(٨): إمَّا بالجرِّ صفة بعد الصِّفة^(٩)، أو بدل بعد البدل، على القول بجواز

(١) في ب: "خبره".

(٢) "الرَّحْمَنُ" سقط من: ب.

(٣) ينظر: عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ١١/٢، وأوضح المسالك ٢٨٦/٣.

(٤) في ب، ج: "بعامل معنوي".

(٥) أي: إنه ارتفع بالزائد في أوله، وهو مذهب الكسائي. والأول: مذهب الجمهور، وهو المختار ينظر: الإنصاف ٥٥٠/٢-٥٥٣، واللباب للعكبري ٢٥/٢-٢٦.

(٦) اقتصر المصنّف هنا على مذهب البصريين: في أن الألف من (أنا) زائدة جيء بها لبيان حركتها. وهذا من ترجيحاته.

(٧) فهو جملة اسمية على اعتباره خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو الرَّحْمَنُ. وجملة فعلية على اعتباره مفعول به لفعل محذوف، أي: أعني به الرَّحْمَنُ.

(٨) الرَّحِيمُ: فعيل محوّل من فاعل للمبالغة، وهو أحد الأمثلة الخمسة وهي: فعّال، فَعُول، مَفْعَال، فَعِيل، فَعَل. وزاد بعضهم فَعِيلاً فيها، نحو: سَكَّير. وجاء رحيم بمعنى مرحوم، قال العملس بن عقيل:

فَأَمَّا إِذَا عَضْتَ بِكَ الْأَرْضَ عَضَةً فَإِنَّكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْكَ رَحِيمٌ

ينظر: اللسان ٢٣١/١٢، والبحر المحيط ٢٦/١

(٩) أي: صفة "الله" لا صفة لـ "الرَّحْمَنُ"؛ لأنَّ المختار أنَّ الصِّفة لا توصف، بل إن جاء ما يوهم ذلك جعل صفة للأول إلا أن يمنع مانع، فيكون صفة للصِّفة، نحو: يا أيها الفارس ذو الجبهة، فذو الجبهة صفة للفارس، لا لـ "أي"؛ لأنَّه المنادى في الحقيقة، و"أي" وصلة.

وعلى تقدير أن يكون "الرَّحْمَنُ" علماً، فـ "الرَّحِيمُ" صفة لـ "الرَّحْمَنُ" إجماعاً، لا =

تعدّده^(١)، أو عطف بيان [للجلالة]^(٢).

وإمّا بالرفع خبر بعد خبر، على تقدير^(٣) رفع "الرّحمن"، أو خبر مبتدأ محذوف، على تقدير غير رفعه، أي: هو الرّحيم.

[وإمّا بالنصب بالفعل المقدّر، أي^(٤): أعني به الرّحيم]^(٥).

والجملة ابتدائية، أو اعتراضية، على القول بوقوع الاعتراض في آخر الكلام، وإليه ذهب المصنّف^(٦).

اعلم أنّ في "الرّحْمَنِ الرَّحِيمِ": تسعة احتمالات، سبعة منها جائزة: رفعهما، ونصبهما، وجرّهما، ورفع الأوّل مع نصب^(٧) الثاني، وعكسه، وجرّ الأوّل مع رفع الثاني،

= لـ "الجلالة" لعدم جواز تقديم البدل وعطف بيان على الصفة. ينظر: حل أسرار الأختيار ص ٤.

(١) في ب: "لجواز". لم أقف على قول يبيّن تعدّد البدل.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في ج: "بتقدير".

(٤) "أي" سقط من: و.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

قال ابن الخطيب: أجمعوا على أنّ إعراب "الرّحْمَنِ الرَّحِيمِ" هو الجرّ؛ لكونهما صفتين للمجرور، إلّا أنّ الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب الحال، فأما الرفع فعلى تقدير: بسم الله هو الرّحمن، وأمّا النصب فعلى تقدير: بسم الله أعني الرّحمن الرّحيم. ينظر: تفسير اللّباب ١/١٥٠.

(٦) فيشمل بذلك التّذييل، وإليه ذهب الزّمخشريّ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾

البقرة: ١٣٣ قال: وأن تكون اعتراضية مؤكّدة، أي: من حالنا أنّا مخلصون له التّوحيد.

قال ابن هشام: (ويردّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم، كأبي حيّان توهّمًا منه أنّه لا اعتراض إلّا ما يقوله النّحويّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين). اهـ. ومنه: قوله - صلى الله عليه وسلّم -: (أنا سيّد أولاد آدم ولا فخر). ينظر: الكشّاف ١/١٩٤، وشرح الرّضي على الكافية ٤/١٠٥، والمغني ١/٥٢١، والمطول ص ٤٦٧-٤٦٨، وبغية الإيضاح ٢/١٣٣.

(٧) في ج: "ونصب الثاني".

أو نصبه.

واثنان منها^(١) ممتنعان: رفع الأوّل، أو نصبه مع جرّ الثاني^(٢)؛ لامتناع الإتيان بعد القطع^(٣).

كذا^(٤) قال (الشَّيْرَحِيّ) ^(٥) في: "الفتوحات الوهبيّة بشرح الأربعين النوويّة"^(٦). وقال المولى شهاب الدّين ^(٧) في "حاشية أنوار التّنزيل": هذا مذهب الجمهور،

(١) في ج: "منهما".

(٢) في ج: "رفع الأوّل أو نصب الثاني". "مع جرّ الثاني" سقط من: ج.

(٣) لا يجوز الإتيان بعد القطع؛ لما فيه من الفصل بين التّعت والمنعوت بجملة أجنبيّة؛ ولما فيه من الرّجوع إلى الشّيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتيان اعتباراً بتكثير الجمل، وسكت عن التّعت الأوّل، وهو الموصول، لخفاء إعرابه، فُتَبِعَ إن أتبعَت الجميع، ويُقَطَعُ إن قطعت الجميع. ينظر: شرح التّصريح ١٢٤/٢.

(٤) "كذا" سقط من: ج.

(٥) في الأصل: "الشَّيْرَحِيّ". وما أثبتته من: ج، هـ، و. وهو الصّواب. في ب: "الشَّيْخ".

هو: برهان الدّين إبراهيم بن مرعي بن عطية المالكي الشَّيْرَحِيّ. توفي غريفاً في النّيل وهو متوجّه إلى رشيد سنة ١١٠٦هـ. من تصانيفه: "شرح مختصر خليل"، و"الفتوحات الوهبيّة بشرح الأربعين النوويّة"، و"شرح ألفيّة العراقي في أصول الحديث". ينظر: الأعلام ٧٣/١، وهديّة العارفين ٣٦/١، ومعجم المؤلفين ١١١/١.

(٦) في هـ، و: "النّوريّة". وإلى هذا أشار التّور الأجهوري:

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا فَالْجُرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعًا مُنْعًا

وَإِنْ يُجْرُ فَالْجُرُّ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةَ الْأَوْجِهِ خُذْ بَيَانِي

فَهَذِهِ تَضَمَّنَتْ تَسْعًا مُنْعٌ وَجِهَانِ مِنْهَا فَادْرِ هَذَا وَاسْتَمِعْ

ينظر: الفتوحات الوهبيّة ص ٢٣، وشرح الكفراويّ على متن الأجروميّة ص ١٤.

(٧) هو: الإمام القاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر المصريّ، المعروف بالخفاجيّ، الأديب الحنفيّ. توفي سنة ١٠٦٩هـ. من تصانيفه: "عناية القاضي وكفاية الرّاضي حاشية على تفسير البيضاويّ"، و"ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب"، و"نسيم الرّياض في شرح الشّفاء للقاضي =

خلافًا لصاحب "البيسط"^(١)، فإنه جوّز الإتيان بعد القطع وروى شواهد تدلّ على ما يدّعيه^(٢).

[١/٣]

ثم المراد بالإتيان/: التّعوت، وإلاّ فالبديل بعد القطع لا نزاع فيه^(٣).
(الحمد^(٤)) "أل": حرف تعريف مبنيّ على السّكون [لا حظّ له من الإعراب]^(٥).

ويُقَالُ أيضاً "اللّام": حرف تعريف مبنيّ على السّكون^(٦) لا محلّ له من الإعراب،

= عياض"، و"حديقة السّحر"، و"شرح درّة الغواص للحريري". ينظر: الأعلام ٢٣٨/١، وهدية العارفين ١٦٠/١، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٢.

(١) هو: ابن أبي الرّبيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الإشبيليّ، إمام التّحو في زمانه. من أهل إشبيلية بالأندلس، انتقل لما استولى عليها الفرنج إلى سبتة ولد سنة ٥٩٩هـ. توفي سنة ٦٨٨هـ. من تصانيفه: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل" المسمّى بـ"البيسط في شرح جمل الزّجاجي"، و"الإفصاح في شرح الإيضاح"، و"ملخص القوانين في التّحو". ينظر: الأعلام ١٩١/٤، وهدية العارفين ٦٤٩/١، ومعجم المؤلفين ٢٣٦/٦.

(٢) ينظر: ١٠٠/١-١١٣. في ب: "يدلّ على ما يدلّ عليه". في و: "يدلّ".

اختلف التّحويّون في الإتيان بعد القطع، فمنهم من أحازه وقال: ليس فيه إلاّ الفصل بين الصّفة والموصوف وهذا جائز. ومنهم من منعه وقال: الأصل في صفة المدح والذم والترحمّ القطع؛ لأنّ المقصود الإخبار بحاله وصفته بعدما تمّ الإخبار عنه بفعله. ينظر: البيسط في شرح جمل الزّجاجي ٣١٦/١-٣١٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٤/١.

(٤) الحمد: الوصف بالجميل الاختياري على قصد التّعظيم. والوصف لا يكون إلاّ باللسان، فيكون مورده خاصّاً، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمةٍ وغيرها، فيكون متعلّقه عامّاً.

ينظر: شرح التّصريح ٧/١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومن: ج، وهـ، و. وما أثبتته من: ب.

(٦) من قوله: "ويقال" إلى قوله: "السّكون" سقط من: ج.

على اختلاف بين^(١) الخليل^(٢)، وسيبويه^(٣).
والثاني: مختار المصنّف^(٤)، [والأوّل: مختار ابن هشام في: "مغني اللّيب"]^(٥).
وقيل^(٦) "الهمزة": حرف تعريف مبنيّ على الفتح لا محلّ لها من الإعراب.
فاحفظ هذا الاختلاف، وأجر^(٧) في أمثاله.

- (١) في ب، هـ، و: "الاختلاف". "بين" سقط من: ج.
(٢) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأزديّ. من أئمة اللّغة والأدب، وواضع علم العروض. وهو أستاذ سيبويه النّحويّ. ولد سنة ١٠٠هـ، ومات في البصرة ١٧٠هـ. من تصانيفه: "العين"، و"معاني الحروف"، وكتاب "العروض" و"التّقط والشّكل".
ينظر: إنباه الرّواة ٣٧٦/١، والبلغة ١٣٣/١، والأعلام ٣١٤/٢.
(٣) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، الملقب بسيبويه. إمام النّحاة، وأوّل من بسط علم النّحو. ولد في إحدى قرى شيراز سنة ١٤٨هـ، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففأقه. وصنّف كتابه المسمّى بـ "كتاب سيبويه" في النّحو. توفي سنة ١٨٠هـ.
ينظر: إنباه الرّواة ٣٤٦/٢، والبلغة ٢٢١/١، والأعلام ٨١/٥.
(٤) أي: البركويّ. وإلى مثل هذا ذهب الرّضي في قوله: ثم اعلم أنّ اسم الجنس إنّما يطلق على بعض أفراد المعين بأداتي التعريف وهما: اللّام والإضافة. ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٣٣٤/٣، وإظهار الأسرار ص ١١٦، والامتحان ١٤/أ، ١٠٥/أ.
(٥) ينظر: ٧٢/١. ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النّسخ.
(٦) القائل هو: المبرّد.
(٧) في و: "وأخبر".
قال ابن مالك:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: "التَّمَطُّ"

للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب:

الأوّل: أنّ المعرف هو "أل" برمتها، والألف أصلية لا زائدة. والثاني: أنّ المعرف هو "أل" برمتها، والألف زائدة. والثالث: أنّ المعرف هو "اللام" وحدها. والرابع: أنّ المعرف هو "الألف" وحدها، واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرّفة.

و"حَمْدٌ": مرفوع [لفظاً]^(١) بعامل معنويّ مبتدأ^(٢).
 (لله) "اللَّامُ"^(٣): حرف جرّ مبنيّ على الكسر لا محلّ له.
 ولفظة الجلالة: بالجرّ لفظاً^(٤) بـ"اللَّامُ"، والجارّ مع المجرور ظرف مستقرّ، وضميره المنقلب
 من متعلّقه المحذوف، المستتر فيه [هو]^(٥) راجع إلى المبتدأ، وهو^(٦) مرفوع منفصل مبنيّ

= والأوّل: هو مذهب الخليل بن أحمد. والثاني: هو مذهب سيوييه. والثالث: هو مذهب
 كثير من النحاة. والرابع: هو مذهب المرّد، ولكلّ واحد من هذه الأقوال حجّته.
 ينظر: الكتاب ٣/٣٢٥، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد
 ٢/٣٥٥-٣٥١، وشرح التصريح ١/١٧٩-١٨٠، وشرح ابن النّاطم ص ٦٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.
 (٢) والحمد: إمّا مصدر معرّف بـ"أل" بمعنى الفاعل أو المفعول، أي: الحامدية والحمدية ثابتان له
 تعالى، فهو الحامد وهو الحمود، وإمّا للعهد فإنّ حمده لائق له، أي: الحمد المعروف بينكم لله، أو
 لتعريف الماهية، كالدينار خير من الدرهم، أي: أيّ دينار كان فهو خير من أيّ درهم كان، فيستلزم
 إذ ذاك الأحمدة كلّها، أو لتعريف الجنس،- وهو اختيار الزّمخشرّي- فيدلّ على استغراق الأحمدة
 كلّها بالمطابقة.

والأصل في الحمد لا يجمع؛ لأنّه مصدر. وحكى ابن الأعرابي: جمعه على "أحمّد" على
 أفعل؛ كأنّه راعى فيه جامعاً لاختلاف الأنواع، قال:

وَأَبْلَجَ مَحْمُودِ الشَّاءِ خَصَصْتُهُ بِأَفْضَلِ أَقْوَالِي وَأَفْضَلِ أَحْمُدِي

ينظر: البحر المحيط ١/٣٤، والدرّ المصون ١/٣٧-٣٨.

(٣) اللّام هنا: للملك أو للاستحقاق، وقيل للتعليل، والمعنى على الأوّل: جميع المحامد مملوكة لله أو
 مستحقّة له، وعلى الثاني: جميع المحامد ثابتة لأجل الله. ينظر: شرح التصريح ١/٨.

(٤) في ب: "الفتة".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

أي: إنّ الظرف المستقرّ إذا لم يرفع ظاهراً ففاعله ضمير مستتر فيه، منتقل من متعلّقه
 المحذوف. ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٢.

(٦) في ب: "وهو ظمير".

على الفتح، مرفوع محلاً على أنه^(١) فاعل الظرف المستقرّ، وهو معه جملة فعلية^(٢)، أو مركّب مرفوع محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها من الإعراب [استثنائية]^(٣).

وما يقال: أو منصوبة محلاً^(٤) على تقدير: قولوا^(٥)، فبعيد عن المرام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

ويجوز أن يكون "الحمد": منصوباً على أنه مفعول مطلق لفعل مقدّر، أي: أَحْمَدُ الْحَمْدَ، فحينئذ^(٦) يكون "اللام" متعلّقاً بـ"الحمد"^(٧). وأجيز^(٨) كونه مع مجروره ظرفاً مستقراً صفة "الحمد" بتقدير المتعلّق معرفة^(٩)،

(١) "على أنه" سقط من: ب.

(٢) "فعلية" سقطت من: و.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) "محلاً" سقط من: ب، ج، هـ.

(٥) في ب، ج، هـ، و: "بتقدير".

أي: على تقدير العامل للتصب فعلاً غير مشتقّ من الحمد، أي: قولوا الحمد لله، أو الزموا الحمد لله، كما حذفوه من نحو: اللهم ضبعاً وذئباً. وإلى مثل هذا قال الطبري. ينظر: تفسيره ١/١٣٧، والبحر المحيط ١/٣٤، والدرّ المصون ١/٤٠.

(٦) رمز إليه المؤلف -رحمه الله- بـ"فح".

(٧) أي: أن المصدر ناب مناب العامل المحذوف كقولهم: (حمداً وشكراً لا كفرة). ينظر: فاتحة الإعراب ١/٢١٢، والبحر المحيط ١/٣٤، والدرّ المصون ١/٤٠.

(٨) في و: "أخبر".

(٩) أي: الكائن لله، فيكون الظرف المستقرّ حينئذ مع فاعله مركباً ألبتة؛ لتعيين كون المتعلّق اسماً؛ إذ التعريف لا يكون في الفعل. وقد جوّز هذا التقدير -أي كون المتعلّق معرفة- بعض المتأخريين منهم: سعد الدين التفتازاني، وصوبه السيّد الشريف الجرجاني، وتبعه البركوي؛ مراعاة لجانب المعنى. ينظر: المطول ص ١٤٠، وحاشية السيّد الشريف على المطول ص ٤٥، وامتحان الأذكياء لوحه ١٠٣، وحلّ أسرار الأخيار ص ٥.

أو حالاً منه^(١)، أو خير مبتدأ محذوف، أي: هو (الله)^(٢).
ورُدّ الأخير بأن^(٣) فيه ارتكاب حذف بلا^(٤) مُقْتَضٍ وهو^(٥) مدخول، على ما في:
"مغني اللبيب"^(٦).

وأيضاً يلزم فيه التباس؛ إذ لا يُعْلَم حينئذٍ أن الظرف مستقر^(٧) خبر مبتدأ محذوف،
أو لغو^(٨) متعلق بـ "الحمد"، والاحتراز عنه مهماً أمكن لازم على ما فيه أيضاً^(٩).
ويجوز أن يكون مكسوراً لمشاكلته "لامِ لله"^(١٠)، فيكون مرفوعاً تقديراً، على ما في:

(١) أي: يجعل الظرف المستقرّ حالاً بناءً على جواز انتصابه من المبتدأ، لأن المقصود: الحمد حال
كونه لله.

(٢) في الأصل: "الله". وما أثبتته من: ب، هـ، و. في ج: "أي الله تعالى".

(٣) في ج: "لأن".

(٤) في ج: "مثلاً".

(٥) "وهو" سقط من: ج.

(٦) أي: لم تدع إليه ضرورة. ينظر: ٧٣٠/١.

(٧) "مستقرّ" سقط من: ج. "حينئذٍ": رمز إليه المؤلف -رحمه الله- بـ "ح".

(٨) في ج: "لقول". في هـ: "القو".

واعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلّقه قسمان: مستقرّ ولغو، فالمستقرّ: ما كان متعلّقه
خاصّاً واحب الحذف، نحو: زيدٌ في الدار، أي: حصل. واللغو: ما كان متعلّقه عامّاً سواء
وجب حذفه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جاز حذفه، نحو: زيدٌ راكب على الفرس. ينظر:
تحفة الغريب "قسم التركيب" ٢٥٢/١-٢٥٣، وإظهار الأسرار ص ٥٥.

(٩) أي: في مغني اللبيب.

(١٠) في ب: "لام له". في ج: "لام الله".

أي: "الحمد لله". ووجهه: أنها حركة إتياعٍ لكسرةٍ لامٍ الجرّ بعدها، وهي لغة تميم وبعض
غطفان، حيث أنهم يُتبعون الأوّل للثاني للتجانس، ومنه:

..... اضرب الساقين أمك هابل

بضم نون التثنية؛ لأجل ضمّ الهمزة، ومثله:

"تحفة الغريب" للدمامي^(١)، على أنه مبتدأ وخبره "لله"^(٢)، أو منصوباً تقديراً^(٣)، على أنه مفعول مطلق للفعل [المحذوف]^(٤) المقدّر، أي: أَحْمَدُ الْحَمْدَ. ومن قَصَرَ على الأوّل فقد قَصَرَ^(٥).

وَيُلَمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

الأصل: وَيُلُّ لِأُمَّهَا.

وكذلك "الحمد لله" بضم اللام على إتياع الثاني للأوّل، وهي لغة بعض قيس، كقولهم: مُنْحَدِرٌ وَمَغِيرَةٌ. وفضّلها الزمخشريّ على قراءة كسر الدالّ معتاداً لذلك بأنّ إتياع حركة البناء لحركة الإعراب أحسن من العكس. ينظر: الإنصاف ٢/٧٣٧-٧٣٨، والكتاب الفريد ١/٧٠-٧١، والبحر المحيط ١/٣٣-٣٤، والدرر المصون ١/٤٠، وتفسير اللباب ١/١٧٢.

(١) في ب: "تحفة الدمامي". في هـ: "القريب". الدمامي: سبقت ترجمته. ينظر: "قسم التركيب" ٢/٧٩٩، والامتحان ٣٠/أ.

(٢) في هـ: "أو خبره". "لله" سقط من: ب.

(٣) في ب: "بالتقدير".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) أي: يُحتمل أن تكون هذه القراءة من رفع وأن تكون من نصب؛ لأنّ الإعراب مقدّر منع من ظهوره حركة الإتياع. ينظر: تفسير اللباب ١/١٧٣. واعلم أنّ قراءة (الحمد لله) بكسر الدالّ، قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة، ووجهها أنّه استنقل أن يخرج من ضمّ إلى كسر، فكسر "الدالّ" إتياعاً لكسرة اللام، وهذه القراءة ضعيفة؛ لأنّ فيها إبطال الإعراب، وفيها مع ضعفها دلالة على شدة ارتباط المبتدأ بخبره، حيث أجزاهما مجرى الشّيء الواحد في الإتياع. وقرأ أهل البادية (الحمد لله) بضمّ اللام، كأنه كره الخروج من ضمّ إلى كسر، فضمّ اللام إتياعاً لضمّة "الدالّ"، وهذه القراءة أسهل من التي قبلها؛ إذ ليس فيها إبطال الإعراب كما كان في تلك، وفي هذه القراءة أيضاً دلالة على شدة ارتباط المبتدأ بالخبر، وقال الجاشعيّ: إنّما نذكر هذه الأشياء ليعلم وجه التصريف، لا أن يُقرأ بها؛ إلا أن يثبت بذلك رواية عن السلف. ينظر: فاتحة الإعراب ١/٢٧٨-٢٧٩. وينظر أيضاً: المحتسب ١/٣٧.

[٣/ب]

(رَبٌّ) ^(١) هو/ : إمّا مصدر بمعناه ^(٢).أو بمعنى اسم الفاعل ^(٣).وإمّا مخفّف راب ^(٤).وإمّا مبالغة اسم الفاعل ^(٥).

(١) الربّ: المالك، يقال: هذا ربّ الدار، أي: مالكها. ويطلق على الله تعالى معرّفًا بالألف واللام ومضافًا، ولم يطلقوا الربّ إلا في الله وحده، وهو في غيره على التقيّد بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ يوسف: ٥٠. وقالوا: ولا يجوز استعماله بالألف واللام للمخلوق بمعنى المالك؛ لأنّ اللام للعموم، وأمّا قولهم في الجاهليّة للملك: الربّ كقول الحارث بن حلّزة اليشكري:

وهو الربّ والشّهد على يو م الحيارين والبلاءُ بلاءُ

فلا اعتداد به لشذوذه؛ لأنّ قائله جاهليّ كافر. وردّ شهاب الدّين هذا القول وقال: وربّما جاء باللام عوضًا عن الإضافة إذا كان بمعنى السيّد، كما ذكر في البيت، وقال: ولا حاجة إلى ما قيل من أنّه كان في الجاهليّة وقد نسخه الإسلام، أو هو جهل بالحكم الإسلاميّ.

ينظر: تهذيب اللّغة ١٥/١٢٨-١٢٩، والكشاف ١/١٠، والكتاب الفريد ١/٧٣-٧٤، واللّسان ١/٣٩٩، والبحر المحيط ١/٣٣، والدرّ المصون ١/٤٤، والقاموس المحيط ١/٨٧، وتفسير اللّباب ١/١٧٩، وحاشية الشّهاب ١/١٣٨-١٣٩، وحل أسرار الأخيار ص ٥.

(٢) أي: أنّه مصدرٌ من: "رَبَّهُ يَرَبُّهُ رَبًّا"، أي: مَلَكَهُ. ومنه قول صفوان بن أمية لأبي سفيان:

"لأنّ يَرَبُّني رجل من قريش أحبُّ إليّ من أن يَرَبُّني رجل من هوازن"، أي: لأنّ يملكني. ينظر:

المصادر السّابقة.

(٣) كقولهم: رجلٌ عدلٌ وصومٌ.

(٤) "وإمّا" سقط من: ب. في ب: "مخفّفة ربّ". في هـ: "وإمّا مخفّف ربّ".

أي: أنّه اسم فاعل حذف ألفه لكثرة الاستعمال، فأصله راب، كما قالوا رجل بارٌّ وبرٌّ، وقيل: إنّ برًّا ليس مأخوذًا من بارٌّ بل هما صيغتان مستقلّتان فلا ينبغي أن يدعى أنّ ربًّا أصله راب. ينظر: المصادر السّابقة.

(٥) في ج: "وإمّا مبالغة راب".

وإما صفة^(١) مشبهة^(٢).

أو فعل ماضٍ^(٣).

فعلى الأوّل^(٤): يجوز فيه الجرّ على أن يكون صفةً للجلالة^(٥) بلا تقدير المضاف للمبالغة، كما في: مررتُ برجلٍ عدلٍ^(٦)، أو بتقديره، أي: ذي ربٍّ؛ لكن يفوت حينئذٍ

أي: إته وصف بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل والصوم، وغيرهما من المصادر التي يوصف بها للمبالغة. ينظر: الكتاب الفريد ٧٣/١، وحاشية الشهاب ١٣٧/١.

(١) "صفة" سقطت من: هـ.

(٢) أي: بمعنى: مُرَبٌّ، ثم اختلفوا في وزنه: فمنهم من قال: هو على "فعل" كقولك: "نَمَّ يَنُمُّ، فهو نَمٌّ" من التمام، بمعنى غَمَّاز، وقيل: وزنه "فَاعِلٌ"، وأصله: "رَابٌ" حذفت الألف لكثرة الاستعمال، لقولهم: رجل بارٌّ وبرٌّ. ينظر: الدر المصون ٤٤/١، وتفسير اللباب ١٧٩/١.

(٣) كقولك في الترية: رَبِّي الصَّغِيرُ، بالتخفيف كـ"علا يعلو" إذا نشأ، فعدي بالتضعيف. ينظر: حاشية الشهاب ١٣٧/١.

(٤) أي: كون "رب" مصدرًا.

(٥) هذا هو مذهب الجمهور في إعرابه، وقيل بجواز جرّه على البدل. ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ٢١، والتبيان في إعراب القرآن ٥/١، والكتاب الفريد ٧٣/١.

(٦) هو من المصادر التي استعملتها العرب في نعت الذوات كثيراً كقولهم: رجلٌ عدلٌ، ورضاً، وصومٌ، وفطرٌ، وزورٌ ونحوها، إلا أنهم ألزموه لفظ الأفراد والتذكير، وإن اختلفت أحوال منعوته. وإلى هذا أشار ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الأفراد والتذكير

ومن شروطه: أن يكون منكرًا، وصريحًا لا مؤوّلًا، وأن يكون مصدر فعلٍ ثلاثيٍّ أو بزنته، وأن لا يكون ميميًّا.

ومذهب الكوفيّين أنه يؤوّل بالمشقّق، أي: عادل، ومذهب البصريّين على تقدير مضاف، أي: ذو عدل. وقيل: لا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادّعاءً. ينظر: شرح ابن يعيش ٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣، وإرشاد السالك ٧٣٥/٢، والمساعد ٤١١/٢، وشرح التصريح ١١٧/٢-١١٨.

معنى المبالغة، على ما صرّح به الشيخ عبد القاهر^(١) في: "دلائل الإعجاز"^(٢)، والرّضيّ في: "شرح الكافية"^(٣).

والرّفْع على أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف، على الوجه الذي سبق من تقدير المضاف وعدمه^(٤).

ولا يجوز فيه التّصّب على الحاليّة من "الجلالة"؛ لكونه معرفة بالإضافة إلى المعرّف^(٥) بـ "اللام" إضافة معنويّة، والمعرفة لا (تقع)^(٦) حالاً^(٧).

(١) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، عاش في القرن الخامس الهجريّ، وتوفي على الرّاجح عام ٤٧١هـ. من تصانيفه: "العوامل المائة" في التّحو، و"دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، و"رسالة في إعجاز القرآن"، و"شرح الإيضاح"، و"شرح الجمل".
ينظر: دمية القصر ٤٩٩/١، ونزهة الألباء ٢٦٤/١، وطبقات الشافعيّة الكبرى ١٤٩/٥ - ١٥٠.

(٢) قال: وزيادة القول في هذا من حطل الرّأي، فإنّه ممّا يعلمه العاقل بديهية التّظر، ومن لم يتنبّه له في أوّل ما يسمع لم يكن أهلاً لأنّ يكلم. ينظر: ص ٤٥٢-٤٥٣، وحاشية الشّهاب ١٣٧/١.
(٣) ينظر: ٣٢١/٢.

(٤) أي: مرفوعاً على القَطْع من التبعيّة، فيكون خبراً لمبتدأٍ محذوف، أي: هو ربُّ. ومن تقدير المضاف، أي: ذو ربّ. ينظر: الكتاب الفريد ٧٣/١، والدرّ المصون ٤٥/١، وحلّ الأسرار ص ٥.
(٥) في ب: "المعرفة".

(٦) في الأصل: "تكون". وما أثبتته من بقية النّسخ، ولعله هو الصّواب.

(٧) إذا كان منصوباً، ففيه ثلاثة أوجه: إمّا بما دلّ عليه الحمد، تقديره: "أحمد ربّ العالمين"، وهو اختيار أبي حاتم. أو على القطع من التبعيّة، فيكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني به ربّ. أو على النداء، أي: يا ربّ، وهو قول أبي قاسم، وهذا أضعفها؛ لأنّه يُؤدّي إلى الفصل بين الصّفة والموصوف. وأمّا التّصّب على الحاليّة فقد ذكره النّحاس عن الكسائيّ، أي: الحمد لله ربّاً وإلهاً. وأمّا قوله: "والمعرفة لا تقع حالاً" هذا على الأصل؛ لأنّ الحال واجب التّكثير، إلّا أنّه قد يجيء معرّفًا بالأداة والإضافة، فيؤوّل بنكرة محافظة على ما استقرّ له من لزوم التّكثير وإلى هذا أشار النّاظم:

والحال إن عُرّف لفظاً فاعتقد تنكيره معنىً كوحده اجتهد

=

وعلى الثاني والثالث^(١): يجوز فيه الجرّ على الوصفية لـ "الجلالة"، أو البدلية، أو عطف بيان، على مذهب المصنّف^(٢). وعلى مذهب ابن الحاجب، فالأولان لا غير؛ لما مرّ^(٣).

لا يُقال: لا يصحّ الأولان^(٤)؛ لأنّ إضافة الصّفة هنا إلى معمولها، فتكون لفظية ولا تفيد تعريفاً، فلا يصحّ كون التّكرة صفة للمعرفة؛ لأنّا نقول^(٥): معنى الصّفة هنا للاستمرار، فيصحّ^(٦) إعمالها نظراً إلى اشتغالها على معنى الحال، والاستقبال، وعدم إعمالها^(٧) نظراً إلى اشتغالها على معنى الماضي؛ فيحتمل الإضافة إلى^(٨) قسميها من

= من ذلك قولهم: جاء وحده، أي: منفرداً، ورجع عودَه على بدئه، أي: عائداً، وادخلوا الأوّل فالأوّل، أي: مرتّبين، وقول لبيد العامريّ يصف حماراً وحشياً أورد آتته الماء لتشرب:

فأرسلها العراك ولم يذُدها ولم يشفق على نغص الدّخال

أي: معتركة. هذا وقد أجاز يونس والبغداديون مجيء الحال معرفةً مطلقاً، وفصل الكوفيّون، فقالوا: إن تضمّنت الحال معنى الشّروط صحّ تعريفها لفظاً وإلاً فلا.

ينظر: إعراب القرآن للتّحاس ١/١٨، والكشاف ١/١٠، والتّبيان في إعراب القرآن ١/٥، والكتاب الفريد ١/٧٣، وشرح التّسهيل ٢/٢٤٢-٢٤٣، والدّر المصون ١/٤٥، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥-٢٥٧، وشرح التّصريح ١/٥٧٨-٥٧٩، والهمع ٢/٣٠١.

(١) "الثاني" سقط من: ب. أي: كونه بمعنى اسم الفاعل، أو مخفّف من راب. (٢) كما صرّح به في الامتحان: (قد يجوز في تابع أن يكون نعتاً، وبدلاً، وبياناً نظراً إلى اختلاف المعاني...). ينظر: ٨٩/ب.

(٣) أي: الجرّ على الوصفية، أو البدلية، لا على عطف بيان؛ لأنّ عنده لا يجوز فيما يحتمل الصّفة كونه عطف بيان. ينظر: ص ١٤.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "الأول".

(٥) في ج: "لا نقول".

(٦) في و: "فلا يصح".

(٧) من قوله: "إلى اشتغالها" إلى قوله "وعدم إعمالها" سقط من: ج.

(٨) "إلى" سقط من: هـ، و.

المعنوية، واللفظية على ما حققه الفاضل العصام^(١).

فصحة الصفة على اعتبار كون الإضافة معنوية، على ما هو المشهور، أو [على]^(٢) اعتبار كون الإضافة لفظية بناءً على أن من خصائص الجلالة أن توصف^(٣) بالنكرة، على ما ذكره القهستاني^(٤).

والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: هو رب، والجمله اسمية لا محل لها ابتدائية، أو اعتراضية^(٥).

والنصب على المفعولية لأعني المقدّر، أي: أعني به رب، والجمله فعلية على أحد الوجهين^(٦)، أو للفعل المدلول عليه بـ"الحمد"^(٧)، أي: نحمد رب، على ما في: "الكشاف"^(٨)، والجمله أيضاً فعلية.

[٤/أ]

(١) خلافاً للكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافة؛ لأنه يعمل عنده، سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، فيجوز أن يكون منصوباً على المفعولية، وعلى تقدير إضافته ليس إضافة معنوية؛ لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها.

ينظر المسألة في: شرح الرضي على الكافية ٢/٢٥١-٢٥٢، والفوائد الضيائية ١/٣٧٠، وحاشية الشهاب البيضاوي ١/١٤٧. ويقصد بالفاضل العصام هنا: شهاب الدين الخفاجي صاحب حاشية أنوار التنزيل، وقد سبقت ترجمته.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في و: "وعلى".

(٣) في ب: "لفظة الجلالة أن تضيف".

(٤) ينظر: ص ٤. ونقل عن ابن الطراوة: أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف، ينظر: حاشية الصبان ٣/٨٧.

(٥) من قوله: "أي هو رب" إلى قوله: "اعتراضية" سقط من: و. في ب: "الاسمية". "لا محل لها" سقط من: ب، ج، هـ.

(٦) من قوله: "المقدّر، أي: أعني" إلى قوله: "أحد الوجهين" سقط من: و.

الوجهان هما: الابتداء، والاعتراض.

(٧) في ج: "بالجملة".

(٨) ينظر: ١/١٠.

أو على النداء، أي: يا ربّ، (وهو)^(١) ضعيف؛ لما فيه من اللبس كما في: "الدّر المصون"^(٢)، ذكره شهاب الدّين في "حاشية أنوار التّنزيل"^(٣). أو على الحالّيّة الدّائمة على اعتبار الإضافة^(٤) لفظيّة^(٥).

وعلى الرّابع^(٦): يجوز فيه الجرّ على البدليّة، أو عطف بيان^(٧)، لا على الوصفيّة؛ لكون الإضافة لفظيّة قطعاً؛ لعدم اشتراط معنى الحال، والاستقبال في نصبه المفعول به^(٨) أصلاً، إلّا على ما ذكره القهستاني من الخاصية للجلالة بالوصف^(٩) بالّتكره^(١٠).

والرّفْع على الخبريّة لمبتدأ محذوف، أي: هو ربّ.

والنّصب على المفعوليّة لأعني، أو للفعل المدلول عليه بـ"الحمد". أو على النداء، أو الحالّيّة الدّائمة.

(١) في الأصل، و و: "فهو". وما أثبتته من: ب، ج، هـ.

(٢) ووجه اللبس أنّه يُؤدّي إلى الفصل بين الصّفة والموصوف. ينظر: الدّر المصون ٤٥/١.

(٣) ينظر: ١٤٦/١ - ١٤٧. شهاب الدّين: قد سبقت ترجمته.

(٤) في ب: "والحالّيّة الدّائمة على اعتبار كون الإضافة لفظيّة". في ج: "على إضافة".

(٥) وهو ظاهر كلام الكسائي. ينظر: إعراب القرآن للتّحاس ١٨/١.

(٦) في هـ: "وعلى الرّفْع". من قوله: "وعلى الرّابع" إلى قوله: وعلى الخامس" سقط من: و.

أي: كونه مبالغة اسم الفاعل.

(٧) في ب، هـ: "أو عطف بيان للجلالة".

(٨) في ب: "المفعوليّة". في ج: "ونصب مفعول به".

(٩) في ب: "للفظ الجلالة بالوصفيّة".

(١٠) قال زيني زاده: فإن قلت: إذا كانت الإضافة لفظيّة تكون الصّفة نكرةً، وهي إذا أبدلت من

المعرفة بدل الكلّ فالوصف واجب، فكيف يجوز أن تكون الصّفة بدلاً من المعرفة بلا وصف؟

قلت: هذا إذا لم يستفد من البديل ما لم يستفد من المبدل منه، كما في قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ

نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ العلق: ١٥ - ١٦. أمّا إذا استفيد كما هو هنا فلا يجب الوصف. ينظر: حلّ

الأسرار ص ٦.

وعلى الخامس^(١): يجوز فيه الجرّ على الوصفية، أو البدلية، أو عطف بيان^(٢). والرفع على تقدير المبتدأ. أو التّصّب على المفعولية للفعل المقدّر، أي: أعني، أو المدلول عليه بـ "الحمد"، أي: نحمد. أو على النداء، لا على الحالية؛ لأنّ الصّفة لم تضاف إلى معمولها، بل إلى غيره^(٣)، فصارت الإضافة معنوية مفيدة للتعريف^(٤)، والمعرفة لا تقع حالا. لا يقال أنّ من البيّن أنّ الصّفة مضافة إلى معمولها وهو "العالمين"^(٥)؛ لأنّ معناها واقع عليه؛ لأنّنا نقول^(٦): المراد بمعمول الصّفة المشبّهة، المعمول الشّيء الذي هو في الأصل فاعل^(٧)، [كما في: زيدٌ كريمٌ الغلام، أي: غلامه. و"العالمين" ليس كذلك، فلا يكون معمولاً لها]^(٨)، كما في: زيدٌ كريمٌ البلد على أحد المعنيين^(٩). فاحفظه، فإنّه ممّا زلّ فيه أقدام بعض أولي النهى، حتّى ظنّ [ذلك]^(١٠) هنا أنّ الصّفة أضيفت إلى معمولها، فقال: إنّ الإضافة لفظية، فالصّفة حال، لا صفة للجلالة.

(١) أي: كونه صفة مشبّهة.

(٢) في هـ، و: "للجلالة".

ينظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٢١، والتّبيان في إعراب القرآن ٥/١، والكتاب الفريد

٧٣/١.

(٣) في هـ: "إلى غيرها".

(٤) ينظر: إظهار الأسرار: ص ٧٨.

(٥) "وهو العالمين" سقط من: ج.

(٦) في ج: "لا نقول".

(٧) ولمعمولها ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، والخفض بالإضافة، والتّصّب على التشبيه بالمفعول

به؛ إن كان معرفةً، وعلى التّمييز إن كان نكرة. ينظر: شرح التّصريح ٥٢/٢.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٩) وهو كون الكرم صفةً لزيد لا للبلد، وأمّا إذا كان الكرم صفةً للبلد على معنى: زيدٌ كريمٌ بلده،

تكون الإضافة فيه لفظية. هامش الأصل ٤/ب. وينظر: مغني اللبيب ٥٩٨/١، والامتحان

٨٤/أ.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

وإن كنت في ريب مما قلنا فراجع إلى شروح الكافية خصوصاً إلى شرح الرضيّ، فإنّ فيه الفوائد الشافية^(١).

وعلى السّادس^(٢): فهو مبنيّ على الفتح لا محلّ له^(٣).

وتحتّه "هُوَ"^(٤): راجع إلى "الجلالة"، وهو ضمير مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه^(٥) جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية/، أو اعتراضية، أو (استثنائية تعليلية)^(٦)، على ما ذكره الفاضل العصام في: "حاشية أنوار التنزيل"^(٧).

[٤/ب]

أو منصوبة محلاً حال من "الجلالة"^(٨)، لا صفة لـ "الجلالة"^(٩)؛ لأنّ الجملة لا تقع صفة للمعرفة^(١٠)، إلاّ على ما ذكره القهستاني من الخاصية للجلالة بالوصف بالتكثرة، أو الجملة^(١١). أو مرفوعة^(١٢) محلاً خبر مبتدأ محذوف على ما قيل.

(١) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢/٢٥٤-٢٦٦. والرضيّ: قد سبقت ترجمته.

(٢) أي: كونه فعلاً ماضياً.

(٣) في ب، ج، و: "لها".

(٤) "هو" سقط من: ج.

(٥) "معه" سقط من: و.

(٦) في الأصل، وهـ، و: "استئناف تعليلي". في ج: "استثنائية تعليلي". وما أثبتته من: ب.

(٧) في هـ: "الإصام". أي: شهاب الدين الخفاجي، وقد سبقت ترجمته.

أي: إنّ جملة "رَبَّ" وفاعلها المستتر بيانية، فهي في المعنى جواب سؤال مقدّر تضمّنه ما قبلها، فكأنّه لما قال: الحمد لله، قيل له: لم قلت ذلك، فقال: رَبَّ العالمين، فهي جملة جيء بها لتعليل ما قبلها، والتعليل كما يكون بالمصدر كما في المفعول لأجله، كذلك يكون بالجملة.

ينظر: ١/١٣٧-١٣٨، وشرح التصريح ١/٣٠٦.

(٨) بلا تقدير قد، كما هو مذهب الكوفيين. قال أبو حيان: وهو الصواب، واختاره المصنّف.

ينظر: مغني اللبيب ١/٨٣٣-٨٣٤، وحلّ أسرار الأحيار ص ٧، وإظهار الأسرار ص ٩١-٩٢.

(٩) في ب: "صفة لها". في ج: "لاضافة للجلالة لا تقع". في هـ: "الجلال".

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/٥٦٠.

(١١) ينظر: ص ٤.

(١٢) في ج: "مرفوع".

(العَالَمِينَ) ^(١) "الَلَامُ" ^(٢): حرف تعريف مبني على السكون لا محل له.
و"العَالَمِينَ" ^(٣): مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "الرَّبِّ" ^(٤). أو منصوب لفظاً مفعول به صريح له على تقدير كونه فعلاً ماضياً.
(و): حرف عطف ^(٥) مبني على (الفتح) ^(٦) لا محل له. وقس عليه ما سيأتي من حروف العطف.

(١) ذهب ابن مالك، وتبعه خالد الأزهرى إلى أن: "العالمين" اسم جمع "عالم" بفتح اللام، وليس جمعاً له؛ لأن "العالم" عام في العقلاء وغيرهم، و"العالمون" مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه، وعلى هذا يكون اشتقاقه من "العلم". وذهب كثير: إلى أنه جمع "عالم" على حقيقة الجمع، وهو مشتق من العلم والعلامة.

ثم اختلفوا في تفسير "العالم" الذي جمع هذا الجمع، فذهب أبو الحسن بن كيسان: إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهرى. وذهب أبو عبيدة: إلى أنه أصناف العقلاء فقط، وهم: الإنس والجنّ والملائكة. وقال ابن عباس هم: الجنّ والإنس؛ لأنهم المكلفون بالخطاب، وهو مختار أبي حيان. ينظر: الكشاف ١٠/١-١١، والكتاب الفريد ٧٤/١-٧٥، والدرّ المصون ٤٦/١، وشرح التصريح ٦٩/١.

(٢) رجح المصنّف مذهب سيبويه في تعيين المعرف بـ "أل"، حيث ذهب إلى: أن الألف فيها زائدة. ينظر: ص ١٩-٢٠.

(٣) في ب: "لا محل لها". "و" سقط من: ج.

(٤) وخفض "العالمين" بالإضافة، وعلامة خفضه الياء؛ لجر يانه مجرى جمع المذكر السالم.

ثم اختلفوا في "نون" العالمين، فذهب سيبويه: إلى أنها عوض من الحركة والتنوين. وذهب أبو العباس: إلى أنها عوض من التنوين. وذهب أبو إسحاق: إلى أنها عوض من الحركة، وفتحت فرقاً بينها وبين "نون" الاثنين. ينظر: الكتاب ١٧/١-١٨، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/١، والكتاب الفريد ٧٤/١.

(٥) "عطف" سقط من: ج.

(٦) في الأصل: "السكون". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصواب.

(الصَّلَاةُ) ^(١) "اللَّامُ": حرف تعريف مبني على السكون لا محل له. و"صَلَاةٌ": مرفوعة ^(٢) لفظاً مبتدأ.
و(السَّلَامُ) ^(٣) "اللَّامُ": حرف تعريف مبني على السكون لا محل له ^(٤). و"سَلَامٌ": مرفوع لفظاً عطف على "الصَّلَاةُ".
(عَلَى): حرف جر مبني على السكون لا محل له ^(٥).
(مُحَمَّدٌ) ^(٦): مجرور لفظاً بـ "على"، وهو مع مجروره ظرف مستقر ^(٧).
وتحت ضمير "هُمَا": المنتقل من متعلقه المحذوف راجع إلى "الصَّلَاةُ والسَّلَامُ"، مبني

(١) الصَّلَاةُ: فَعْلَةٌ من صَلَّى وهو اسم يوضع موضع المصدر تقول: صَلَّيتُ صَلَاةً، ولا تقول تصليَةً. وهي في اللُّغَةِ: الدَّعَاءُ بِخَيْرٍ، وتعدية فعلها بعلى لتضمَّنه معنى العطف، تقول: عطفت على فلان، وهي من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين دعاء، والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلِّي عليه وإرادة الخير له. ينظر: المزج ١٢/١، وشرح التصريح ٨/١، وهداية الفخام ٨٧.
(٢) في ج: "مرفوع".

(٣) السَّلَامُ: التَّحِيَّةُ، وهو اسم من التَّسْلِيمِ، وجمع المصنَّف بينهما امثالاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب: ٥٦، حذراً من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر؛ ولو خطأ. ينظر: السابق.

(٤) "لا محل له" سقط من: ج.
(٥) وكلمة "على" متعلقة بالتزول، أي: الرَّحْمَةُ نازلة. ينظر: الأطول ١٣٩/١.
(٦) محمد: علم منقول من اسم مفعول حَمَدَ بالتشديد. واشتق له من الحمد اسمان، أحدهما: يفيد المبالغة في الحمودية وهو "محمد" وإلى هذا قال حسَّان بن ثابت:

وشقَّ له من اسمه ليجلِّه فذو العرش محمود وهذا محمد

والآخر: المبالغة في الحمادية، وهو "أحمد"، واشتهر من بين الاسمين الأوَّل أكثر اشتهار.

ينظر: شرح التصريح ٨/١-٩، والأطول ١٣٩/١.

(٧) ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال منهما، أي: بعد الصَّلَاة والسَّلَام في حال كونها على محمد. ينظر: المزج ١٢/١.

على السكون مرفوع محلاً فاعل الظرف المستقرّ، وهو معه جملة فعلية^(١)، أو مركّب مرفوع محلاً خبر المبتدأ^(٢)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها^(٣) عطف على جملة^(٤) "الحمد لله".

ويجوز أن يعطف "الصلاة" على "الحمد"^(٥)، و"على محمد" على "الله"، كما صرح به سعد الدين التفتازاني^(٦)، والفاضل العصام في: "شرح الكافية"^(٧).

فإن قيل: على الوجه الأوّل يُردّ أن العطف من التّوابع، وهي: كلّ ثان (أعرب) بإعراب سابقه من جهة واحدة^(٨). وهذا لا يصدق عليه لعدم الإعراب في كلا^(٩)

(١) "فعلية" سقطت من ج.

(٢) من قوله: "وهو معه" إلى قوله: "خبر المبتدأ" سقط من: و.

(٣) في هـ: "له".

(٤) "جملة" سقطت من: ج.

(٥) أمّا عطف "الصلاة" على "الحمد" فهو مجمع عليه، وإنّما اختلاف في عطف "السّلام"، فقيل:

بعطفه على "الحمد" أيضاً، أو على "الصلاة" على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيّان وغيره.

ينظر: المزج ١/١٢.

(٦) ينظر: المطول ص ٤٣٤-٤٣٥.

هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني. من أئمة العربية والبيان والمنطق.

ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة

٧٩٣هـ، ودفن في سرخس. من تصانيفه: "تهذيب المنطق"، و"المطول"، و"المختصر"، و"شرح

التصريف العزّي" في الصّرف، وهو أوّل ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة.

ينظر: الدرر الكامنة ٦/١١٢، والبدر الطالع ٢/٣٠٣-٣٠٤، والأعلام ٧/٢١٩.

(٧) "العصام" سقط من: ج. لم أقف على مقصود المؤلّف به فيما اطلّعت عليه.

(٨) هذا تعريف ابن الحاجب للتّوابع. وكلمة "أعرب" ساقط من النسخ. وما أثبتته من: شرح

الرّضي على الكافية. ينظر: ٢/٣٠٧.

(٩) في ب، ج: "كلّ".

المعطوفين، فلا يصحّ جعل جملة التّصليّة^(١) عطفاً على جملة الحمدلّة^(٢).

قُلْتُ: نعم نفاه الدّمامينيّ في: "تحفة الغريب"^(٣)، والمولى خَسَرُو في: "المرآة"^(٤)؛ لما ذكر، إلاّ أنّهما لم يصيبا^(٥) فيه؛ لأنّ ما ذكر/ من التّعريف ليس تعريفاً لمطلق التّوابع^(٦)، بل لتوابع الاسم، ولو سلّم فهو باعتبار الأصل الأغلب، أو^(٧) بتعميم الإعراب الوجوديّ، والعدميّ^(٨)، كما في: "حاشية المرآة" للطّرسوسيّ^(٩)، و"حاشية المطول" للمولى حسن الجلي^(١٠).

(١) في هـ، ج: "جملة الفعلية".

(٢) في ب، ج: "الحمد لله".

(٣) ينظر: "قسم التّركيب" ٣٤٨/١-٣٤٩، والمزج ١٢/١. والدّمامينيّ: قد سبقت ترجمته.

(٤) في هـ: "المراعت". في و: "المراتب". لم أقف على هذا الكتاب.

المولى خسرو هو: محمّد بن فرامرز بن عليّ، المعروف بمُلاّ، أو مُنلاّ، أو المولّي خَسَرُو، روميّ الأصل. عالم بفقّه الحنفيّة والأصول. أسلم أبوه، ونشأ هو مسلماً، فتبحّر في علوم المعقول والمنقول. توفي بالقسطنطينيّة سنة ٨٨٥هـ، ونقل إلى بروسة. من تصانيفه: "درر الحكّام في شرح غرر الأحكام"، و"مرقاة الوصول في علم الأصول"، وشرحها "مرآة الأصول".

ينظر: شذرات الذهب ٥١٢/٩-٥١٣، والأعلام ٣٢٨/٦، وهديّة العارفين ٢١١/٢.

(٥) "لم" سقط من: ج.

(٦) "تعريفاً" سقط من: ج. في ج: "بمطلق".

(٧) في ج: "و".

(٨) قال زيني زاده: أجيّب عن هذا الإشكال بأنّ المراد بالتّابع هنا: اللّغويّ، لا الاصطلاحيّ الذي لا بدّ أن يكون لمتبوعه محلّ من الإعراب، كما عرفه ابن الحاجب، أو اطلاق التّابع هنا مجازاً لعلاقة المشابهة. ينظر: حلّ أسرار الأختيار ص ٨.

(٩) لم أقف على هذا الكتاب.

الطّرسوسيّ هو: محمد بن أحمد بن محمد الطّرسوسيّ، فقيه حنفيّ، له اشتغال بالتّفسير. توفي سنة ١١١٧هـ. من تصانيفه: "تقريرات على كتاب المرآة"، و"حاشية على مرقاة الوصول"، لملاّخسرو. ينظر: الأعلام ١٢/٦، وهديّة العارفين ٣٠٩/٢، ومعجم المؤلّفين ٨/٩.

(١٠) لم أقف على هذا الكتاب.

وعلى الثاني: أنه قال السيد الشريف الجرجاني^(١) في "شرح المفتاح": وفي عطف مُفْرَدِيَّ جملة على مُفْرَدِيَّ جملة^(٢) أخرى دقة فليَتَأَمَّلْ^(٣) انتهى. وما هي؟
قُلْتُ^(٤): وجه الدقة هو ما يدفع الإشكال الوارد على ذلك، وهو أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه^(٥) بالتّظنر إلى ما قبله، فإذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ مثلاً لزم أن يكون^(٦) المعطوف خبراً عن ذلك المبتدأ، حيث يشترط في الثاني ما يشترط في الأول من اشتماله على ضمير^(٧) يعود إلى ذلك المبتدأ، وغير ذلك من الشّروط.
فكيف يصحّ مع ذلك أن يعطف خبر مبتدأ على خبر مبتدأ^(٨) آخر؟

هو: الحسن بن محمد شاه الفنّاري المعروف بالجلي، صاحب حاشية المطول. قرأ على علماء الرّوم، ثم ارتحل إلى مصر لقراءة "مغنى اللّيب"، وسمع في مصر صحيح البخاريّ على بعض تلامذة الحافظ بن حجر. توفي سنة ٨٨٦هـ. من تصانيفه: "حاشية المطول"، و"حاشية على شرح المواقف"، و"حاشية على التلويح". ينظر: شذرات الذهب ٤٨٥/٩، والبدر الطالع ٢٠٨/١-٢٠٩، والأعلام ٢١٦/٢.

(١) هو: السيّد عليّ بن محمد بن عليّ الحسينيّ الجرجانيّ، المعروف بالسيّد الشّريف. عالم الشّرق، خرج إلى بلاد الرّوم ثم لحق ببلاد العجم وصار إماماً في جميع العلوم العقليّة وغيرها، متفرّداً بها مصنّفاً في جميع أنواعها متبحّراً في دقيقتها وجليها، وطار صيته في الآفاق وانتفع الناس بمصنّفاته في جميع البلاد، توفي سنة ٨١٦هـ. من تصانيفه: "شرح المفتاح"، و"شرح المواقف العضديّة"، و"شرح الكافية بالعجميّة". ينظر: الضّوء اللّامع ٣٢٨/٥، والبدر الطّالع ٤٨٨/١، والأعلام ٧/٥.

(٢) "على مفرد ذي جملة" سقط من: ج، هـ. في هـ: "مفرد ذي جملة".

(٣) ينظر: حاشيته على المطول ص ٢٧٩.

(٤) القائل: بدر الدّين الدّماميني. ينظر: تحفة الغريب "قسم التّركيب" ٣٥٨/١.

(٥) "حكم المعطوف" سقط من: ج، و. "حكم المعطوف عليه" سقط من: ب.

(٦) في ب، ج، هـ، و: "كون".

(٧) في ج: "عن اشتماله إلى ضمير". في و: "يشترط في الأولى من اشتمال على ضميره".

(٨) "على خبر مبتدأ" سقط من: ب، ج، و. "خبر" سقط من: هـ.

وجوابه: أن محلَّ الشَّرْطِ إنّما هو حيث يتَّحد ما قبل المعطوف عليه كما في: زَيْدٌ يَقُومُ^(١) وَيَقْعُدُ، أمّا إذا تعدَّد^(٢)، كما في: زَيْدٌ يَقُومُ وَعَمْرُو يَقْعُدُ؛ فالشَّرْطُ الاتِّحادُ في عموم الجهة لا في خصوصها^(٣)، فيعطف خبر "عمرو" على خبر "زيد"^(٤) لاتِّحادهما باعتبار عموم الجهة^(٥)؛ إذ كلٌّ منهما خبر في الجملة، ولا ينظر إلى خصوصية المُخْبَر عنه^(٦).

وفائدة هذا الشَّرْطِ: أن خبر "عمرو" مثلاً لا يعطف على صفة "زيد"، ولا على حاله، وإنّما يعطف على خبره لتحقّق الاشتراك في مطلق الخبريّة. ذكره في: "تحفة الغريب"^(٧).

يقول جامع هذه السّطور -أدخله^(٨) الله سبحانه دار السّرور-^(٩): كان هذا العطف مُشْكِلًا لي من بضع وعشر^(١٠) سنين، ثمّ انفتح بالمطالعة للكتب المعتمدة بعون الله ربّ العالمين.

(و): عاطفة.

(آله) "آل"^(١١): مجرور لفظاً عطف على "محمد".

(١) في و: "يقول".

(٢) في ج: "تعدّى".

(٣) في هـ: "عموم الجملة لا في خصوصها". في و: "خصوصها".

(٤) "خبر" سقط من: هـ.

(٥) في هـ: "الجملة".

(٦) في ب: "الخبر".

(٧) أي: الدّماميني، وقد سبقت ترجمته. ينظر: تحفة الغريب "قسم التّركيب" ٣٥٨/١-٣٥٩.

(٨) في ب، ج، و: "أدخل".

(٩) أي المؤلف: حسين بن أحمد الشّهير بـ"زيني زاده".

(١٠) في و: "عشرين".

(١١) آل: اسم جمع لا واحد له من لفظه. واختلف في ألفه أمقلبة عن "هاء"، أو عن "واو"؟

[٥/ب]

والضمير مجرور متصل مبنى على الكسر، مجرور محلاً مضاف إليه/ لـ "الآل".
(أَجْمَعِينَ): يجوز فيه الجر^(١) على التأكيد المعنوي، كما هو المشهور فيما بين
الجمهور^(٢)، والتّصّب على الحاليّة على ما في: "المرآة"^(٣).
ورُدَّ الأخير بأنّه يوهّم أن [لا]^(٤) يكون "الصّلاة والسّلام عليهم" متفرّقين، وبما

فقال بالأوّل: سيّويه، وأصله عنده: أهل. وقال بالثاني: الكسائي، وأصله عنده أوّل؛ من
آل إليه في الدّين يؤوّل. ويظهر أثر القولين في التّصغير، فمن قال أصله "أهل" قال في تصغيره:
"أهليل". ومن قال أصله أوّل" قال في تصغيره: "أوئيل"، وكلاهما مسموع، ولكن الأوّل أشهر
وأكثر.

وآل النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: بنو هاشم، وبنو المطلب على المشهور عند المالكيّة،
والمختار عند الشّافعيّة. وقيل: عترته، وهم نسله ورهطه الأذنون. وقيل: جميع أمته، ونسب هذا
القول إلى الإمام مالك. وقيل: أتقياء المؤمنين. قال القاضي عياض: وفي رواية أنس سئل النبيّ -
صلّى الله عليه وسلّم- مَنْ آل محمّد؟ فقال: "كلّ تقى". وإنّما يشتمل الآل الصّحابة على هذا
القول، وأمّا على الأوّل والثاني فإنّما يشمل بعضهم. ينظر: المزج ١/١٢، وهداية الفخّام
ص ٨٨.

(١) "الجرّ" سقط من: ب.

(٢) ينظر: شرح التّصريح ٩/١، و١٣٧/٢.

(٣) في و: "المراتب".

أي: إذا أكّد به ولم يسبقه "كلّ"، ففي هذه الحالة يجوز إعراب "أجمعين" حالاً، ولكنّ
المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً؛ فإنّ معناها على الحال يكون: مجتمعين، أي: في حال
اجتماعهم، وعدم تفرّقهم، وعلى التّوكيد، يكون معناها: الشّمول والإحاطة.

ولم يجز الفراء في: أجمعين وجمع، إلّا التّوكيد، وحكى قولهم: أعجبتني القصرُ أجمع،
والدار جمعاء بالتّصّب على الحال. ينظر: شرح التّسهيل ٣/١٥٧، والقاموس المحيط ١/٧٠١،
ومصباح السّالك إلى أوضح المسالك ٣/٢٩٨، وحلّ الأسرار ص ٨.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

ذكره الرضويّ، والجوهريّ^(١) [من]^(٢) أن "أجمع"، وسائر تصاريفه لا يكون إلا تأكيداً تابعاً لما قبله، لا يُبتدأ، ولا يُخبر به، ولا^(٣) عنه، ولا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً^(٤). وبما ذكره الشيخ مظهر الدين: من أنه معرفة^(٥).

والجواب عن الأوّل^(٦): أنه يجوز أن يكون حالاً في اللفظ تأكيداً [في]^(٧) المعنى،

(١) الرضوي سبقت ترجمته.

الجوهريّ هو: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد النيسابوريّ الفارابيّ الجوهريّ، أصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور. وهو أوّل من حاول (الطيران) ومات في سبيله سنة ٣٩٣هـ، وقيل: ٣٩٨هـ، وقيل: ٤٠٠هـ. أشهر تصانيفه "تاج اللّغة وصحاح العربيّة" المعروف بـ"الصّحاح". ينظر: ونزهة الألباء ٢٥٢/١، إنباه الرواة ٢٢٩/١، والبلغة ٨٧/١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) "ولا" سقط من: ج.

(٤) ينظر: الصّحاح ١٢٠٠/٣، وشرحه على الكافية ٣٨٩/٢، ٣٩٥،

(٥) "مظهر" سقط من: ج.

هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الخوارزميّ الزّمخشريّ، جار الله، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللّغة والآداب. ولد في زّمخشر (من قرى خوارزم)، وسافر إلى مكّة، فجاور بها زمناً فلُقّب بـ"جار الله"، وتنقلّ في البلدان، ثمّ عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)، فتوفي فيها سنة ٥٣٨هـ. من تصانيفه: "الكشاف"، و"أساس البلاغة"، و"المفصل".

ينظر: نزهة الألباء ٢٩٠/١، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢.

والمعرفة لا تقع حالاً على رأي الجمهور وتبعهم المصنّف. ينظر: المفصل ١٤٧/١، وحلّ

الأسرار ص ٨.

(٦) أي: كون "أجمعين" مجروراً على التأكيد المعنويّ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

كما قال البيضاوي^(١) عند الكلام على قول الكريم العلام: ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾^(٢)، إنَّ "جميعاً" حال^(٣) في اللفظ تأكيد في المعنى، كأنه قيل: (اهبطوا أنتم أجمعون)^(٤).

وعن الثاني^(٥): أن ما نقل عن الجوهرى، والرّضى^(٦) ليس بمتفق عليه^(٧). كيف وابن دُرستويه^(٨) جوّز الحاليّة، قال في: "القاموس" وهو الصّحيح^(٩). وكذا جوّزها

(١) هو: أبو سعيد، أو أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمّد بن عليّ الشّيرازي، ناصر الدّين البيضاوي. قاضٍ، مفسّر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس - قرب شیراز) وولي قضاء شیراز مدّة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها سنة ٦٨٥هـ. من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" ويعرف بتفسير البيضاوي، و"طوالع الأنوار"، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"لبّ اللّباب في علم الإعراب". ينظر: شذرات الذهب ٦٨٥/٧-٦٨٦، والأعلام ١١٠/٤.

(٢) البقرة: ٣٨.

(٣) "حال" سقط من: ج.

(٤) ينظر: تفسيره ٣٠٢/١.

(٥) أي: كون أجمع وتصاريفه لا يكون إلاّ تأكيداً تابعاً لما قبله.

(٦) سبقت ترجمتهما.

(٧) "ليس" سقط من: ج. في هـ: "ليس بمتفق عليه".

(٨) هو: أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن محمّد بن درستويه بن المرزبان. من علماء اللّغة، فارسيّ الأصل. توفي ببغداد سنة ٣٤٧هـ. من تصانيفه: "تصحيح الفصيح" يعرف بشرح فصيح ثعلب، و"الإرشاد"، و"معاني الشّعرا"، و"أخبار التّحويين"، و"نقض كتاب العين".

ينظر: إنباه الرّواة ١١٣/٢، ونزهة الأباء ٢١٣/١، شذرات الذهب ٢٤٨/٤.

أي: كيف يكون متفقاً عليه والحال أن ابن درستويه جوّز الحاليّة، فـ"كيف" حال من

فاعل يكون المحذوف، أو مفعول مطلق له. هامش الأصل ٦/أ.

(٩) أي: القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ. ينظر: ٧٠١/١.

وينظر أيضاً: شرح التّسهيل ١٥٧/٣.

البيضاوي^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٢).
أقول: ويشهد (لقول)^(٣) هؤلاء الكرام ما وقع في "الموطأ"^(٤) عن سيّد الأنام: (وإنّ
صلّى قاعداً)^(٥) فصلّوا قعوداً^(٦) أجمعين^(٧)، حيث نصب "أجمعين" على الحاليّة، ولا مجال

(١) سبقت ترجمته.

(٢) الحجر: ٤٣. ينظر: تفسيره ٣/٣٧٢، ومصباح السالك ٣/٢٩٨.

(٣) في الأصل: "بقول". وما أثبتته من: بقية التسخ.

(٤) الموطأ لمؤلفه أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة
الأربعة المتوفى سنة ١٧٩هـ.

(٥) جاء في التسخ: "وإنّ صلّى قعوداً". وما أثبتته من الكتب المعتبرة.

أي: إنّ صلّى الإمام قاعداً لعذر فصلّوا قعوداً إذا كنتم عاجزين عن القيام مثل الإمام، أو
هو منسوخ بما ثبت في آخر عمره - صلّى الله عليه وسلّم - صلّى قاعداً وصلّى القوم قائمين.

(٦) "فصلّوا قعوداً" سقط من: ب.

(٧) هذا الحديث في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني (٢٤٥/١) وفيه: "وإنّ صلّى قاعداً فصلّوا
قعوداً أجمعين، إذا صلّى الإمام جالساً فصلّوا جلوساً أجمعين". وجاء في رواية يحيى الليثي
(١٣٦/١): "فصلّوا جلوساً أجمعون"، وقد علّق السيوطي في تنوير الحوالك (١١٩/١) بقوله:
"ورواه آخرون: أجمعين على الحال". وفي صحيح البخاري برواية أبي ذرّ وأبي هريرة، وذكره
القسطلاني في: إرشاد الساري شرح البخاري (٥١/٢) من حديث رواه أنس بن مالك، عن
رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "فصلّوا جلوساً أجمعون" بالرفع على أنّه تأكيد لضمير الفاعل
في قوله: "صلّوا"، ولأبوي ذرّ وهريرة: "أجمعين" بالتّصّب على الحال، أي: جلوساً مجتمعين.
قال الدماميني: أو تأكيد لجلوسنا، وكلاهما لا يقول به البصريون؛ لأنّ ألفاظ التّوكيد معارف،
أو على التّأكيد لضمير مقدّر منصوب، أي: أعنيكم أجمعين، وهذا القول شبيه بقول سيبويه في
(الكتاب ٢٤٧/١): "باب ما انتصب فيه الاسم؛ لأنّه لا سبيل إلى أن يكون صفة: مررت بزيد
وأتاني أخوه أنفسهما" بالتّصّب على تقدير: أعنيهما أنفسهما، وبالرفع على تقدير: هما
صاحباي أنفسهما". وأخرجه ابن ماجه في سننه (٣٩٢/١): "وإذا صلّى قاعداً فصلّوا قعوداً
أجمعين"، وعلّق الإمام الصّنعاني في سبيل السّلام (٣٦٤/١) بقوله: "هكذا بالتّصّب على الحال"، =

للتأكيد، وإلا لرفع^(١). ورُويَ أجمعون بـ"الواو" على التأكيد^(٢)، كما ذكره السيوطي^(٣).

وعن الثالث^(٤): أن تعريف "أجمعين" لو سلم فهو مؤول بالنكرة، أي: مُجْتَمِعِينَ، كما في: مَرَرْتُ بِهِ^(٥) وَحَدَّهُ^(٦)، أي: مُنْفَرِدًا.

= وهي رواية في البحاري، وأكثر الروايات على: "أجمعون" بالرفع تأكيداً لضمير الجمع.

(١) "وإلا لرفع" سقط من: و.

(٢) من قوله: "وروي" إلى قوله: "على التأكيد" سقط من: و.

(٣) ينظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ١/١١٩، والقاموس ١/٧٠١.

هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيماً، اعتزل الناس لما بلغ أربعين سنة، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، توفي سنة ٩١١هـ. من تصانيفه: "الإتقان في علوم القرآن"، و"إتمام الدراية لقرء النفاية"، و"الأحاديث المنيفة"، و"الادكار في ما عقده الشعراء من الآثار"، و"إسعاف المبطل في رجال الموطأ" و"الأشباه والنظائر"، و"الاقتراح"، و"الألفية في النحو" واسمها (الفريدة) وله شرح عليها. ينظر: البدر الطالع ١/٣٢٨، وشذرات الذهب ١٠/٧٤-٧٥.

(٤) أي: كون "أجمعين" معرفة.

(٥) في ج: "بزيد".

(٦) وَحَدَّهُ: حال من فاعل جاء المستتر، وهي معرفة بسبب إضافتها إلى الضمير الواقع مفعولاً؛ لأنها مصدر "وحد" وجامدة مؤولة بمشتق. وكلمة "وحد" اسم يدل على التوحد والانفراد، وأغلب استعماله منصوباً؛ إما لفظاً، نحو: جاء وَحَدَّهُ، واجتهد وَحَدَّكَ، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ غافر: ٨٤، وإما منصوباً تقديراً، وذلك إذا أضيف إلى ياء المتكلم، كما في قول الشاعر "من المنسرح":

والذئب أخشاه إن مررتُ به وَحَدِي وَأخشى الرياح والمطرا

وجاءت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات؛ وقعت في معرض المدح أو الذم. =

وجوز القهستاني^(١) كونه صفة لـ "الآل"، ولعلّ مبناه على أنّه معرفة، أو على حمل إضافة "الآل" على العهد الذهنيّ إنّ منع التعريف^(٢).
(و):^(٣) ابتدائية محضة، أو مع العوضيّة عن "أما"^(٤) المقدّرة، أو عاطفة^(٥).

ففي معرض المدح، قالوا: فلان نسيحٌ وَحَدِه، وفلان قُرَيْعٌ وَحَدِه. وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس: فلان رُجَيْلٌ وَحَدِه. ومن الأوّل قول عائشة - رضي الله عنها - واصفةً عمر بن الخطّاب: "كان - والله - أحوذياً نسيحاً وَحَدِه". وقالوا عند إرادة الذمّ: فلان عُيَيْرٌ وَحَدِه، وفلان جُحَيْشٌ وَحَدِه، والعُيَيْرُ: تصغير "عير" وهو الحمار، والجُحَيْشُ: تصغير "جحش" وهو ولد الحمار.

وأما بالنسبة إلى إعرابه: فقال سيبويه، والخليل: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتقّ؛ فهو منصوب على الحال، وكأنتك حين تقول: جاء زيد وَحَدِه، قد قلت: جاء زيد إيجاباً، أي: انفراداً، وأنت تريد: جاء زيد متوحّداً، أي: منفرداً.
وذهب يونس، وهشام، والكوفيون: إلى أنّه منصوب على الظرفيّة، والتقدير في قولك: جاء زيد وَحَدِه، جاء زيد لا مع غيره، وهؤلاء قاسوا: "وَحَدِه" على مقابله، وهو قولهم: قد جاء زيد وعمرو معاً.

واختلفوا أيضاً في صاحب الحال لـ "وَحَدِه"، ففي قولهم: رأيت زيدا وَحَدِه، يرى سيبويه أنّ صاحب الحال هو الفاعل، وقال أبوبكر بن طلحة: هو حال من المفعول. وأجاز المبرّد كلا الوجهين؛ والأرجح أنّ صاحب الحال في المثال المذكور المفعول؛ لأنّه لو أراد نفسه، لقال: رأيت زيدا وَحَدِي. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٦-١٥٦٨، والهمع ٢/٣٠٣، وحاشية الصبّان ٢/٢٥٦.

(١) لم أقف على رأيه فيما أطلعت عليه.

(٢) أي: أنّ "أجمعين" مجرور على الوصفية. ينظر: حلّ الأسرار ص ٨

(٣) "و" سقط من: ج.

(٤) "أما" سقط من: ج.

(٥) قال زيني زاده: وكون "الواو" عاطفة هو المختار عند البركويّ؛ إذ صرّح به في تعليقاته على العناية في أمثال هذا، وقال: إنّ حمل "الواو" على الاستئناف ضعيف؛ لأنّ في ثبوته كلاماً، =

(بَعْدُ): من الظُّروف الزَّمَانِيَّةِ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ، مَنْصُوبٌ مَحَلًّا مَفْعُولٌ فِيهِ لـ "أَمَّا" المَقْدَّرَةُ؛ لِنِيَابَتِهَا عَنِ "الْفِعْلِ"، أَوْ لـ "الْوَاوِ" لِنِيَابَتِهَا عَنِ "أَمَّا"، أَوْ لِلشَّرْطِ المَقْدَّرِ، أَوْ لـ "اعْلَمَ"^(١)، وَالتَّقْدِيرُ: /: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ البِسْمَلَةِ، وَالحَمْدَلَةِ، وَالصَّلَاةِ^(٢) فَاعْلَمَ، أَوْ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ^(٣) فَاعْلَمَ بَعْدَ البِسْمَلَةِ، وَالحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ^(٤)، فَحَذَفُ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ دَوْمًا لِلِاخْتِصَارِ، وَأَقِيمَ "أَمَّا" مَقَامَهُ كإِقَامَةِ (يَا) مَقَامِ أَدْعُو^(٥)، ثُمَّ حَذَفَ كَلِمَةَ

[٦/أ]

= وَعَلَى التَّسْلِيمِ فَقَلِيلٌ عِنْدَ تَعَدُّرِ سَائِرِ مَعَانِيِ الْوَاوِ، فَالْأَقْرَبُ جَعْلُهُ لِلْعَطْفِ. يَنْظُرُ: حَلُّ الأَسْرَارِ ص ٩.

(١) اختلفوا في ناصبها إذا وقعت بعد "أما"، فقبيل: فعل الشرط المقدر، وقيل: أما لنيابتها عن الفعل المقدر، وهو مذهب سيوييه. فعلى الأول: "أما" نائبة عن الفعل معنى لا عملاً، وعلى الثاني: نائبة معنى وعملاً. ينظر: شرح التصريح ١٠/١.

(٢) "بعد البسملة والحمدلة والصلاة" سقطت من: ب.

(٣) "أو مهما يكن من شيء فاعلم" سقطت من: ب.

(٤) هذا تفسير سيوييه لـ "أما". مهما يكن من شيء. ويقال في إعراب هذا التركيب: مهما: اسم شرط جازم مبتدأ. يكن: مضارع مجزوم لأنه فعل شرط. من شيء: "من" زائدة، و"شيء": فاعل يكن، على اعتبارها تامة؛ واسمها على اعتبارها ناقصة، وخبرها محذوف، أي: موجوداً. وجواب الشرط: يكون بعد هذه الجملة مقترناً بالفاء؛ والجملة: خبر مهما.

ثم اختلفوا في اسميتها: فذهب جمهور النحاة إلى أنها اسم، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ الأعراف: ١٣٢؛ إذ الضمير لا يعود إلا على اسم. وذهب السهيلي وابن يسعون إلى أنها حرف واستدلوا بقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

قالوا: هي هنا حرف بمنزلة "إن" بدليل أنها لا محل لها. ينظر: نتائج الفكر ١/٤٣، والمغني

١/٤٣٥، وشرح التصريح ٢/٣٩٨.

(٥) في الأصل "الياء". وما أثبتته من بقية النسخ. "كإقامة يا مقام أَدْعُو" سقطت من: ب.

فتكون "أما" نائبة عن أداة شرط وجملة، وموضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامها لتضمنها

معنى الشرط، وليست "أما". بمعنى: مهما، وشرطها؛ لأنها حرف، والحرف لا يصلح أن يكون =

"أَمَّا" لدلالة "الفاء" في الجواب عليها، فصار: بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ، وَالْحَمْدِ، وَالصَّلَاةِ فَاعْلَمَ، ثم حذف المضاف إليه للظرف وُبْنِيَ عَلَى الضَّمِّ جَبْرًا، فصار: بَعْدُ فَاعْلَمَ، ثم جيء بالواو فصار: وَبَعْدُ فَاعْلَمَ^(١).

وقيل: غيّر مَهْمًا إلى "أَمَّا" بقلب "الهاء" همزة لقرب مخرجهما^(٢)، وبتقديم الهمزة على الميم ثم أُدْغِمَ. وَرُدَّ بِأَنَّ تَغْيِيرَ^(٣) الاسم إلى الحرف لم يوجد في كلامهم. هذا الذي ذكرناه إذا قُدِّرَ "أَمَّا" في نظم الكلام^(٤)، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ فِيهِ فَـ "بَعْدُ" ظرف لـ "اعْلَمَ" فقط بلا كلام^(٥).

وَأَمَّا كَوْنُ الظَّرْفِ^(٦) عَلَى^(٧) كِلا الوَجْهَيْنِ^(٨) ظرفًا؛ لما يفهم من السّياق مثل: أقول فغير^(٩) مناسب، هنا لإمكان إعمال العامل اللفظي، كما لا يخفى على أولي النّهى.

= بمعنى اسم وفعل. قال الدماميني: "أَمَّا" حرف فيه معنى الشّروط، صرّح به جماعة من التّحويين، لا حرف شرط. ويقال في إعرابها: "أَمَّا" نائبة عن مهما يكن من شيء، ولا تعرب اسم شرط، أو فعل شرط. ينظر: شرح التّصريح ٩/١، و٤٢٨/٢، والامتحان ٦١/ب.

(١) "فاعلم" سقط من: هـ. ينظر: شرح التّصريح ٩/١-١٠.

(٢) أي: لكونهما في أقصى الحلق.

(٣) في ج: "تقدير".

(٤) حيث إنّها تؤدّي معنى الشّروط، وتقوم مقام اسم الشّروط، بحيث يصحّ حذف "أَمَّا"، ووضع مهما يكن من شيء موضعها، ولا يفسد المعنى ولا التّركيب.

(٥) أي: فيكون "بَعْدُ" ظرف زمان مبنيّ على الضّمّ منصوب محلاً مفعول فيه لـ "أقول" المقدّر، أي: بعد البسملة والحمدلة والتّصلية فأقول. ينظر: حلّ الأسرار ص ٩.

(٦) أي: "بَعْدُ".

(٧) "وَأَمَّا كَوْنُ الظَّرْفِ عَلَى" سقطت من: هـ.

(٨) أي: تقدير "أَمَّا"، وعدم تقديره.

(٩) في و: "فنعلم".

(فَاعْلَمْ) "الفَاءُ"^(١): جوابية لـ "أما" المقدّرة، أو الموهومة^(٢)، أو زائدة جيء بها لتنزيل العامل منزلة الجزاء، والمعمول منزلة الشرط، كما نصّ عليه سيبويه^(٣) في قولهم: زيدٌ حين أكرمك^(٤) فأكرمه، إن لم تقدّر "أما"^(٥).
وقيل: هي زائدة جيء بها لدفع توهم إضافة "بعْدُ" إلى ما بعده^(٦).
ورُدَّ بأنّه لا يجوز إضافة هذا الظرف إلى ما بعده حتى يؤتى بـ "الفاء"^(٧) لدفع التّوهم.

(١) هذه "الفاء" لازمة لربط الجواب بها، ولتكون كالقرينة عليها، لخفاء شرطيتها؛ لأنّ شرطيتها بطريق التّيابة. وأصل هذه "الفاء" أن تكون في صدر الجواب، كما هو الشّأن مع غير "أما" من أدوات الشرط، ولكنها أخّرت؛ لقبح وجودها عقب "أما" لفظاً، أو لأنّها تشبه العاطفة صورة، فيكون في الكلام عاطف بلا معطوف عليه، وإلى هذا أشار النّاطم:

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لَتَلَوِ تَلَوِيهَا وَجُوباً أَلْفَا

ينظر: شرح التصريح ٤٢٩/٢، والمطول ص ١٣٣.

(٢) في ب، ج، هـ، و: "المتوهمة".

أي: الفاء: جواب "أما" الموهومة؛ لكثرة وقوعها في هذا المقام، فكأنّه توهم أنّه ذكر "أما"، وشرط جوازها: صحّة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه: كثرة دخوله هناك.
من ذلك قول زهير:

بدا لي أنّي لست مدركٌ ما مضى ولا سابقٌ شيئاً إذا كان جائياً

حيث عطف قوله: "لا سابقٌ" على "مدركٌ ما مضى" توهماً منه أنّه زاد الباء على

"مدركٌ". ينظر: المغني ٦١٩/١.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) في هـ: "أكرمه".

(٥) ونصّ كلامه: حيث زيداً تجده فأكرمه. ينظر: الكتاب ١٠٧/١. وينظر أيضاً: شرح الرّضي

على الكافية ٥١١/٤، وحلّ الأسرار ص ٩.

(٦) "بعد إلى ما" سقطت من: ب. "بعد" سقط من: و.

(٧) في ب، ج، هـ، و: "تؤتى الفاء".

و"اعْلَمَ": أمرٌ حاضرٌ ^(١) مبنيٌّ على السَّكون لا محلٌّ له عند البصريين ^(٢)، ومجزوم لفظاً بـ"لام" مقدّرة عند الكوفيّين ^(٣).
وتحتّه ضمير "أَنْ" في أَنْتَ: مبنيٌّ على السَّكون، مرفوع محلاً فاعلٌ لـ"اعْلَمَ".
و"التَّاءُ": حرف دالٌّ على تذكير الفاعل مبنيٌّ على الفتح لا محلٌّ له.

(١) والمراد بأمر حاضر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له: أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، وقوله تعالى:
﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَكُمْ﴾ العنكبوت: ١٢. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/١٢٨-١٢٩.
(٢) "له عند البصريين" سقطت من: هـ.
(٣) في ب: "الكوفيون".

ذهب البصريون: إلى أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، فنحو: "اضرب" مبنيٌّ على السَّكون، و"اضرباً" مبنيٌّ على حذف التّون، و"اغز" مبنيٌّ على حذف آخر الفعل، وتابعهم على ذلك ابن مالك، وإلى هذا أشار بقوله:

وفعل أمر ومضيّ نبياً

وذهب الأخفش والكوفيون: إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة، فأصل "اعْلَمَ" لتَعْلَمَ؛ فحذفت لام الأمر، ثمّ حذف حرف المضارعة، وتابعهم على ذلك ابن هشام، وإلى هذا أشار بقوله في المغني: (وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنيّ، فحقّه أن يؤدّى بالحرف؛ ولأنّه أخو التّهي). اهـ.

ينظر: أوضح المسالك ١/٦١-٦٢، والمغني ١/٣٠٠، وشرح التّصريح ١/٥٠-٥١، وأثر الأخفش في الكوفيّين ص ٤٩١-٤٩٢.

هذا عند البصريين بأجمعهم^(١)، وعند الفراء^(٢) من الكوفيّين ضمير الفاعل مجموع "أنت"^(٣)، وعند/ الباقي منهم هو^(٤) "التاء" وحده.
و"أن": حرف عماد مبنيّ على السكون لا محلّ له^(٥).
فعلى الأخيرين^(٦) يكون ضمير الفاعل مبنياً على الفتح، مرفوعاً محلاً فاعل "اعلم"، كذا في: "شرح اللباب" ذكره الفاضل العصام^(٧).

[ب/٦]

(١) قالوا: إنّ الضمير في "أنت" إلى "أنتن" هو "أن"، وأصله "أنا"؛ وكان "أنا" عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة، نحو: أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً، جعلوا ترك العلامة له علامة، وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد "أن" كالاسمية في اللفظ وفي التصرف. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١/٣، والمزج ١١١/١ - ١١٢، وشرح التصريح ٩٧/١.

(٢) هو: أبو زكريّا يحيى بن زياد مولى بني أسد، لقب بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، من أصل فارسيّ، ولد بالكوفة، وتلقى عن الكسائي وغيره، حتى تبخر في علوم متنوعة، وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه: الفراء أمير المؤمنين في النحو، توفي سنة ٢٠٧هـ وكتاب سيبويه تحت رأسه، فقيل: إته كان يتتبع خطاه ويتعمد مخالفته. من تصانيفه: كتاب "الحدود"، و"المقصود" و"المدود"، و"المذكر والمؤنث".

ينظر: نزهة الألباء ٨١/١، وإنباه الرواة ٧/٤، ووفيات الأعيان ١٧٦/٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١/٣، والمزج ١١١/١ - ١١٢، وشرح التصريح ٩٧/١.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "فهو".

(٥) أي: إنّ الضمير المرفوع هو "التاء" المتصرفة التي تتغير بحسب المخاطب، فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ "أن" المستقلّ لفظاً، كما هو مذهب الكوفيّين، وابن كيسان في "إتيك" وأخواته. قال الرضي: وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضوعين. ينظر: السابق.

(٦) في ب: "فعلى القولين الأخيرين".

(٧) أي: الإسفراييني، وقد سبقت ترجمته. ولم أفد على هذا الشرح. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١/٣.

فاحفظه؛ فإنَّ المُعْرِبِينَ^(١) من أولي الأفهام عن هذا التفصيل ساكتون، وعلى قول الفراء^(٢) قاصرون، بناءً على ما اشتهر عند السنّة العوامّ، وعلى الغفول^(٣) عن كلام المشايخ الكرام.

و"اعلم": مع فاعله جملة فعلية لا محلّ لها جوابية لـ "أمّا" المقدّرة، أو الموهومة، أو ابتدائية، أو معطوفة على الجمل السّابقة بطريق عطف القصّة؛ وهو عطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر^(٤)، من غير نظر إلى الإخباريّة والإنشائيّة بينهما^(٥). وما قيل: إنّه مخصوص بعطف المتعدّد على المتعدّد فممنوع، نصّ عليه المولى الشّهير بابن كمال الوزير في: "شرح المفتاح"^(٦).

(١) "المعربين" سقط من: ب.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) في ب: "الغفلة". في ج: "الفحول". في هـ: "العقول". في و: "القول".

(٤) "على جملة مسوقة لغرض" سقطت من: ب، و. "مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض" سقطت من: ج.

(٥) ينظر: حاشية السيّد الشّريف الجرجاني على المطوّل ص ٢٩٢-٢٩٣، وتحفة الغريب "قسم التّركيب" ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٦) لم أقف على كتابه.

هو: شمس الدّين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، أحد الموالى الروميّة، تركيّ الأصل، مستعرب. نسب إلى جدّه كمال باشا، واشتهر بابن كمال باشا، أو كمال باشا زاده، أو ابن كمال الوزير، كما عرف بمفاتي الثّقيلين لوسع اطلاعه، وعمق إحاطته بالمسائل الشرعيّة، وقوّة محاكمته في المناظرة، قال التّاجي: (قلّما يوجد فنّ من الفنون وليس لابن كمال باشا مصنّف فيه)، توفي سنة ٩٤٠هـ في مدينة قسطنطينيّة مخلفاً ما يزيد عن ثلاث مائة رسالة في فنون شتى منها: "أسرار النّحو"، و"الإيضاح في شرح الإصلاح في الفقه الحنفي"، و"طبقات الفقهاء"، التّنبيه على غلط الجاهل والتّبيه"، و"شرح القصيدة الخمرية".

ينظر: شذرات الدّهب ٣٣٥/١٠، وطبقات المفسّرين للأدنرويّ ٣٧٣/١-٣٧٤، والأعلام

هذا [وأما] ^(١) ما قاله بعض شارحي هذا الكتاب: من أن جملة "اعلم" مجزومة محلاً، جواب "أما"، خطأ فاحش [بلا ارتياب] ^(٢)؛ لأن "أما" وإن كان من (حروف) ^(٣) الشرط فليس بجازم ^(٤).

(أن): بالفتح لوقوعها مع جملتها مفعولاً لـ "اعلم"، ثم "أن": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسماً منصوباً وخيراً مرفوعاً - مبني على الفتح لا محل له. هكذا ينبغي للمُعرب ^(٥) أن يقول [حين الإعراب] ^(٦)، كما نصّ عليه ابن هشام في: "قواعد الإعراب" ^(٧)، فلا عبرة لمنع بعض أبناء الزمان، فإنه غافل عن هذا البيان. والضمير: منصوب متصل مبني على الضم، منصوب محلاً اسم "أن". ويجوز أن يُقال: "الهاء": ضمير منصوب متصل إلخ.

هذا التعبير باسمه المشترك، وأما إذا عبّر عنه باسمه الخاص، فيقال: "هو" بقلب الضمة إلى "الواو"، ضمير منصوب متصل مبني على الضم، منصوب محلاً اسم "أن". ولا يُقال: (هـ) بلا واو/، كما وقع عن بعض الطلاب، وعن بعض معرّبي هذا الكتاب.

وإن أردت تحقيق هذا فاستمع لما عليك يُتلى، قال في: "مغني اللبيب": (اعلم أن اللفظ المُعبر عنه إذا كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاص، أو المشترك، فيقال: في

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومن: هـ. ما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في الأصل "حرف". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) فهي: حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً. ينظر مبحث "أما" في: شرح الرضي على الكافية ٤/٤-٥١٣، والمزج ١/٢٢٣-٢٣٦، وشرح التصريح ٢/٤٢٦-٤٣٠.

(٥) "ينبغي للمعرب" سقطت من: و.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) في هـ: "فوائد". ابن هشام: قد سبقت ترجمته.

ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٩٦، والمغني ١/٨٧٥، وأوضح المسالك ١/٣١٣.

المتصل بالفعل من نحو: ضربتُ، "التاء" فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: "ت" فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسمٌ [ظاهرًا] ^(١) هكذا... ^(٢).

وقال في "شرح تحفة الغريب": (قد صرح النحاة أنّ الحرف الواحد المتحرّك إذا سُمّي به ولم يكن بعض كلمة كـ"ق"، فإنه يكمل بتضعيف مجانس حركته، فتقول: في التسمية بتاء المتكلم المذكور "ثو"، وفي التسمية بتاء المخاطب "تاء" بالألف ممدودةً على قلب الألف الثانية همزةً، كما في حمراء، وفي التسمية بتاء المخاطبة "تي"). انتهى ^(٣).

فاحفظه، فإنّ أكثر الناس عنه غافلون، خالو الذهن مضلون؛ لقصر نظرهم للمختصرات، وإعراضهم عن المطولات، مع أنّه إذا نقل عندهم هذا التحقيق يَنسُبُون ناقله إلى العَلَط ^(٤)، ولا يعرفون أنهم وقعوا في الشَطَط ^(٥)، وإلى الله المشتكى من أبناء الزمان، من ذوي العرفان، حيث قصّروا همهم، ولم ينالوا مرامهم، اللهم اجعلنا من ذوي الهمم الكاملة، بجرمة أنبيائك ورسلك الفاضلة ^(٦).

(لَا): لنفي الجنس، مبني على السكون لا محلّ له ^(٧).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ينظر: ٨٧٢/١.

(٣) ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٧٧١/٢.

من قوله: "هذا التعبير باسمه المشترك" إلى قوله: "تي انتهى" ذكر في غير هذا الموضوع من النسخ، ففي (ب) ذكر عند لوحة (٤٠). وفي (ج) عند لوحة (١٢). وفي (هـ) عند ورقة (٢٢). وفي (و) عند لوحة (٢٠).

(٤) والعَلَط: أن تُعيا بالشّيء فلا تعرف وجه الصّواب فيه. ينظر: اللسان ٣٦٣/٧.

(٥) والشَطَط: مجاوزة القدر في كلّ شيء. وفي الحديث: "لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط" أي:

لا نقصان ولا زيادة. وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾ الكهف: ١٤، وقوله: ﴿وَلَا تَشْطُطْ

وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ ص: ٢٢: أي: جوراً من القول وبعداً عن الحق. اللسان ٣٣٣/٧.

(٦) من قوله: "فاحفظه..." إلى قوله: "ورسلك الفاضلة" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٧) سميت بذلك؛ لأنها تنفي كلّ فرد من أفراد الجنس، وتسمّى أيضاً: "لا" التبرئة؛ لأنها تدلّ على =

(بُدَّ)^(١): مبني على الفتح، منصوب محلاً اسم "لا".

(لِكُلِّ) "اللام": حرف جر مبني على الكسر لا محل له.

و"كُلُّ": مجرور لفظاً^(٢) بـ"اللام"، والجار مع^(٣) المجرور ظرف مستقر.

وتحت ضمير "هُوَ": المنتقل من متعلقه المحذوف راجع إلى اسم "لا"^(٤)، وهو مرفوع

[٧/ب]

منفصل مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية/، أو مركب مرفوع

محلاً خبر "لا"، واسمه مع خبره جملة اسمية مرفوعة محلاً خبر "أن"، واسمه وخبره جملة اسمية

لا محل لها صلة لـ"أن"، وهي في تأويل المفرد (منصوبة)^(٥) محلاً مفعول به^(٦) قائمة مقام

المفعولين لـ"اعلم" عند سيبويه^(٧).

= تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. وأعملت "لا" التافية للجنس عمل "إن" بشروط وهي:

أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن لا يدخل عليها جار،

وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة. ينظر: أوضح المسالك ٣/٢.

(١) "لا بُدَّ" أي: لا مفارقة، وقد يُفسَّرُ بـ"وَجَبَ"، وذلك لأن أصله في الإثبات: بُدَّ الأمر: فرَّقَ،

وتبدَّدَ: تفرَّقَ، وجاءت الخيلُ بَدادَ، أي: متفرِّقةً. فإذا نُفي التفرُّقُ والمُفارقة بين شيئين حصلَ

تلازمٌ بينهما دائماً فصارَ أحدهما واجباً للآخر، من ثمَّ فسَّروه بـ"وَجَبَ".

ينظر: اللسان ٧٨/٣، والقاموس المحيط ٢٦٦/١، وتاج العروس ٤٠٤/٧، والفوائد

العجبية في إعراب الكلمات الغريبة ٣٣/١.

(٢) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

(٣) "والجار مع" سقط: من: ب.

(٤) "لا" سقط: من: و.

(٥) في الأصل: "منصوب". وما أثبتته من بقیة النسخ.

(٦) "محلاً مفعول به" سقط: من: و.

(٧) قد سبقت ترجمته.

وعند الأخفش^(١) مفعوله الأوّل، ومفعوله الثاني محذوف، أي: موجوداً^(٢).
وما يُقال: اسم "أنّ" وخبره في تأويل المفرد محمول على المسامحة؛ لما^(٣) ذكر في:

(١) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعيّ بالولاء، البلخيّ ثم البصريّ، المعروف بالأخفش الأوسط. نحويّ، عالم باللّغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربيّة عن سيبويه، توفي سنة ٢١٥هـ. من تصانيفه: "تفسير معاني القرآن"، و"شرح أبيات المعاني" و"الاشتقاق"، و"معاني الشّعْر"، و"كتاب الملوك"، و"القوافي"، وزاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر.

ينظر: نزهة الألباء ١/١٠٧، وإنباه الرّواة ٢/٣٦، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠.

(٢) ذهب سيبويه: إلى أنّ المصدر المؤوّل من "أنّ" ومعموليها يسدّ مسدّ مفعوليّ ظنّ وأحوالها، فقال: (فأمّا ظننتُ أنّه منطلقٌ، فاستغنى بجزر "أنّ"، تقول: أظنّ أنّه فاعل كذا، وكذا، فتستغنى).
وتبعه المرّدد في أحد قوليه فقال: (فإذا قلت: ظننتُ أنّ زيداً منطلقٌ. لم تحتج إلى مفعول ثانٍ؛ لأنّك قد أتيت بذكر "زيد" في الصلّة؛ لأنّ المعنى: ظننتُ انطلافاً من زيد؛ فلذلك استغنيت).

وذكر السيوطي قوله الآخر: بأنّ "أنّ" ومعموليها لا تغني عن المفعول الثاني في باب "ظننتُ" فهو يقدره خلافاً لسيبويه، فقال السيوطي: (... ثم لا حذف فيه عند سيبويه، وذهب الأخفش والمرّدد: إلى أنّ الخبر محذوف، والتقدير: أظنّ قيامَ زيدٍ ثابتاً أو مستقراً...)
وذهب الأخفش: إلى أنّ "أنّ" بصلتها سدّت مسدّ مفعول واحد، والمفعول الآخر محذوف، وتبعه في ذلك الزّمخشري: فقال (... وكذلك ظننتُ أنّك ذاهبٌ، على حذف ثاني المفعولين، والأصل: ظننتُ ذهابك حاصلاً).

وردّ هذا القول أبو البقاء العكبريّ بقوله: (وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه: أحدها: أنّه لا فائدة فيه. والثاني: أنّ ما تعلّق به العلم، والظنّ مصرّح به. والثالث: أنّ "أنّ" للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها، فهي كـ"لام الابتداء"، وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول، كذلك ههنا). ينظر: الكتاب ١/١٢٥-١٢٦، والمقتضب ٢/٣٤١، والمفصل ١/٣٩١، واللباب للعكبريّ ١/٢٥٣-٢٥٤، والمجمع ١/٥٤٨.

(٣) في هـ: "كما".

"مغني اللبيب": من أن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: (الجملة^(١)) الواقعة صلةً لاسم موصول، أو حرف موصول، فالأول نحو: جاءني الذي قام أبوه. والثاني نحو: أعجبتني أن قمت^(٢). انتهى. وإلا فأين الجملة التي لا محل من الإعراب؟.

وما يُقال: في هذا الباب "أن"^(٣) مع اسمه وخبره في تأويل المفرد فمساحة أيضاً؛ وإلاّ لكان الشّيء مؤلّاً لنفسه وهو محال قطعاً.

فاحفظه، فإنّ المُعربين عن هذا التحقيق ساكتون، وأكثر النَّاس عنه غافلون. و^(٤) إذا عرفت ما قيل هنا، فاستمع لما يتلى: اعلم أنّه يجوز أن يُقرأ "إنّه" بالكسر يجعل "اعلم" حرفاً مجرد التّنبيه كـ"هَاء" التّنبيه^(٥)، كما فهم من بعض كلام أهل اللّغة. نبه عليه الفاضل العصام في: "حاشية الجامي"^(٦)، قدّس سرّه السّامي^(٧). واعلم أيضاً أنّ ما فعلناه من جعل (لكلّ)^(٨) خبر "لا" مذهب الأكثرين، وعلى

(١) من قوله: "السّادسة" إلى قوله: "الجملة" سقط من: هـ.

(٢) ينظر: ٥٣٤/١-٥٣٥.

(٣) "أنّ" سقط من: ج.

(٤) "و" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٥) "كهَاء" التّنبيه سقط من: هـ.

(٦) لم أقف عليه في كتابه.

هو: عصام الدّين إبراهيم بن محمّد بن عرب شاه الإسفرايينيّ، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان)، وكان أبوه قاضيها، فتعلّم واشتهر وألّف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها سنة ٩٤٥هـ. من تصانيفه: "الأطول في شرح تلخيص المفتاح"، و"ميزان الأدب"، و"حاشية على تفسير البيضاوي"، وحواش في "التّوحيد"، و"التّحوي". ينظر: شذرات الذهب ٤١٧/١٠، والأعلام ٦٦/١.

(٧) "الجامي قدّس سرّه" سقط من: ج.

(٨) في الأصل "الكلّ". وما أثبتته من بقية النسخ.

مذهب البغداديين يجوز أن يقدر لـ "لا" خبر محذوف، أي: موجود، ويتعلق "لكل" باسم^(١) "لا" مع كونه مبنياً على الفتح؛ وإن لم يجوزه الجمهور^(٢).

وقال ابن مالك: اسم "لا" منصوب تُرك تنوينه لكونه مشابهاً بالمضاف^(٣)، وخبره محذوف، ولام "لكل" متعلق باسمه بلا مانع.

[واعلم أيضاً أنه يقول بعض المعربين لحرف جرّ: وبحرف جرّ، وهو خطأ؛ لما ذكر في "مغني اللبيب": من أن اللفظ إذا كان على حرف واحد عبّر عنه باسمه]^(٤).

(طالِب): مجرور لفظاً مضاف إليه "لكل".

(مَعْرِفَة): مجرورة لفظاً مضاف إليه لـ "الطالب".

(الإِعْرَاب): مجرور لفظاً مضاف إليه^(٥) لـ "معرفة"، ومنصوب تقديراً عند

[١/٨]

الجمهور، ومحلاً عند المصنّف، مفعول به لها، صرّح به/ المصنّف في: "الإظهار"^(٦).

ومع هذا غفل عنه أكثر الأخيار^(٧)، حتّى من تصدّى (الحلّ)^(٨) مغلقات هذا

الكتاب، فلا تعجبوا يا أيّها الإخوان^(٩) والأحباب، فإنّ جيلة الإنسان على التسيان، ورفع

(١) في ب، ج، هـ، و: "لاسم".

(٢) أي: إنّ الجار والمجرور متعلّق بالمنفيّ، أعني "بُدّ"، على قول البغداديين حيث أجازوا: لا طالع

جبالاً، بترك تنوين الاسم المطول إجراءً له مجرى المضاف، كما أجازوا في الإعراب، وعلى

قولهم يتخرّج الحديث: (لا مانع لِمَا أُعْطِيَتْ، ولا مُعْطِي لِمَا مَنَعَتْ).

والبصريّون أوجبوا في مثله تنوين الاسم، وجعلوا متعلّق الظرف فيما بُني الاسم فيه على

الفتح محذوفاً هو خبر المبتدأ، أي: لا بُدّ ثابت. ينظر: المغني ٥١٥/١، والفوائد العجيبة ٣٣/١.

(٣) ابن مالك قد سبقته ترجمته. ينظر: شرح التسهيل ٤٣٤/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. ينظر: المغني ٨٧٢/١.

(٥) "إليه" سقط من: ج.

(٦) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٣٢.

(٧) في ج: "الأحباب".

(٨) في الأصل "محل". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٩) "الإخوان" سقط من: ج.

القلم معلوم في الخطأ والنسيان^(١).

ولا يجوز أن ينون "الطالب" ويجعل "المعرفة" مفعولاً به له^(٢) عند المصنّف؛ لعدم اعتماد الصّفة على شيء يجب اعتمادها عليه، وتقدير^(٣) الموصوف لا ينفعها عنده، كما ذكره في: "الامتحان" خلافاً لابن الحاجب ومن تبعه^(٤).
(من): حرف جرّ مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

(١) "على النسيان" سقط من: ب. "معلوم في الخطأ والنسيان" سقط من: ب.

كما جاء في سنن ابن ماجه من حديث أبي ذرّ الغفاريّ، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنُّ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ". ينظر: ٦٥٩/١.

(٢) "به" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٣) "وتقدير" سقط من: ب.

(٤) ينظر: ١٢٩/ب - ١٣٠/أ. يشترط في عمل اسم الفاعل إذا كان مجرداً من "أل" شرطان:

أحدهما: الدلالة على الحال أو الاستقبال، لا الماضي خلافاً للكسائيّ.

والثاني: اعتماده على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف، أو ذي حال؛ نحو: أضاربُ زيدَ عمراً، وما ضاربُ زيدَ عمراً، وزيدُ ضاربُ أبوه عمراً، ومررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً، وجاء زيدُ ركباً أبوه فرساً.

والاعتماد على المقدّر، كالاعتماد على الملفوظ به، ومنه قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

فهو من حيث المعنى معتمد على موصوف محذوف تقديره: كَوَعْلٍ نَاطِحٍ. ولا يرى

البركويّ مثل هذا التّقدير.

وذهب الأخفش والكوفيّون وابن مالك: إلى أنّه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من الأشياء

المذكورة، واستدلّوا بقول الشّاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٣/٤٨٥-٤٨٩، والارتشاف ٥/٢٢٦٩-٢٢٧١، وشرح

التّصريح ١٢/٢-١٣، وإظهار الأسرار ص ٧٥.

(مَعْرِفَةٌ): مجرورة لفظاً بـ "من"، والجار مع المجرور ظرف مستقر.

وتحتته ضمير "هُوَ": المنتقل من متعلّقه المحذوف راجع إلى اسم "لا"، وهو مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح^(١)، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية^(٢)، أو مركّب مرفوع محلاً خبر بعد الخبر لـ "لا"، نصّ عليه السيّد الشّريف^(٣) في: "شرح المفتاح" في أمثاله^(٤)، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، يعني البَدْ المنفيّ كائن من معرفة، كما في: "حاشية المطوّل" للمولى حسن الجلي^(٥).

ويجوز أن يكون الجار متعلّقاً بـ "لا" لانفهام^(٦) معنى الانتفاء منه، أو بلا ينتفي^(٧) البَدْ المفهوم من السّياق^(٨)، أو بالضمير المستتر في الظرف المستقرّ الرّاجع إلى المصدر، [فإنّ تعلق الجار بالضمير الرّاجع إلى المصدر]^(٩)، وإن منع الجمهور من البصريين؛ إلاّ أنّ

(١) "الفتح" سقط من: ج.

(٢) من قوله: "لما ذكر في معني اللّيب من أنّ الجملة السادسة" إلى قوله: "وهو معه جملة فعلية" سقط من: و.

(٣) في الأصل، ج هـ و: "الشّريف". والسيّد الشّريف، قد سبقت ترجمته.

(٤) أي: جواز تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد، وذلك؛ لأنّ الخبر حكم على المبتدأ، وقد يحكم على الشّيء الواحد بأكثر من حكم، نحو قولك: زيدٌ شاعر كاتب، وإلى هذا أشار النّاظم بقوله:

وأخبروا باثنين أو بأكثرًا عن واحد.....

ينظر: حاشية السيّد على المطوّل ص ١٠٠، وشرح التّصريح ٢٣١/١.

(٥) وهذه الجملة الاسميّة المنفيّة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جملة مستأنفة لفظاً.

ينظر: الفوائد العجيبة ٣٣/١. وحسن الجلي، قد سبقت ترجمته.

(٦) في ج: "لاستفهام".

(٧) في هـ: "ينبغي".

(٨) أي: كون الجار والمجرور متعلّق بما دلّ عليه "لا بدّ". ينظر: الفوائد العجيبة ٣٣/١.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. "الرّاجع إلى" سقط من: هـ. وما أثبتته من بقيّة النّسخ.

المختار قول الفارسي^(١)، [والرّماني]^(٢)، وابن السراج^(٣) منهم، وقول الكوفيّين^(٤) عند المتأخّرين^(٥).

(١) هو: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل، أحد أئمّة العربيّة، نشأ بفسا من "بلاد فارس"، ثمّ ورد بغداد فأخذ النّحو عن الزّجاج ومبرمان وابن السراج وابن الحياط وغيرهم، ثمّ طار صيته في الأقطار الإسلاميّة، ورفع من شأن المذهب البصريّ، توفي بعد حياة حافلة بالدّراسة والتّأليف ببغداد سنة ٣٧٧هـ عن نيف وتسعين سنة. من تصانيفه: "التذكرة"، و"الإيضاح"، و"الإغفال"، و"الحجّة". ينظر: نزهة الألباء ٢٣٢/١، وإنباه الرّواة ٣٠٨/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، هـ. وما أثبتته من بقيّة النّسخ.

والرّمانيّ هو: أبو الحسن عليّ بن عيسى، نشأ بالرّمّان "بمدينة واسط"، ثمّ وفد إلى بغداد، فأخذ عن الزّجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم، ونبغ في العربيّة مؤيّداً للمذهب البصريّ مع ميل إلى الفلسفة؛ لأنّه معتزليّ، توفي في بغداد سنة ٣٨٤هـ. من تصانيفه: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح مقتضب المبرّد"، و"شرح أصول ابن السراج"، و"النكت في إعجاز القرآن". ينظر: نزهة الألباء ٢٣٣/١-٢٣٤، وإنباه الرّواة ٢٩٤/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٩/٣.

(٣) هو: أبو بكر محمّد بن السريّ بن سهل، أحد أئمّة الأدب العربيّة، نشأ ببغداد وسمع من المبرّد، وكان أحدث تلاميذه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى برز في العربيّة، وحلّفه في بغداد، مات وهو شابّ سنة ٣١٦هـ. من تصانيفه: "كتاب الأصول"، و"الجمل"، و"الموجز"، و"شرح كتاب سيبويه". ينظر: نزهة الألباء ١٨٦/١، وإنباه الرّواة ١٤٥/٣، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤.

(٤) في ب: "الكوفيّون".

(٥) ذهب ابن السراج: إلى أنّ الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾ النساء: ٧٩، ليس الاسم الظّاهر، وإنّما هو ضمير الاكتفاء، ففي قولك: "كفى" ضمير يعود إلى الاكتفاء المفهوم من المقام. قال ابن هشام: (وصحّة قوله موقوفة على جواز تعلّق الجار بضمير المصدر). قال الدّماميني: (وهو ممنوع، لجواز كون الجار متعلّقاً على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر، والمعنى: كفى هو، أي: الاكتفاء في حال كونه ملتبساً باللّه).

وأجاز الفارسيّ والرّمانيّ: مُرُورِي بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍ وقيحٌ، واستدلّا على ذلك بقول

زهير:

ألا يُرى تجويز المحققين ذلك في: "شرح المفتاح"، رحمهم الملك الفتحاح^(١).
ولا يجوز أن يتعلّق باسم "لا"، إلا على قول ابن مالك، أو البغداديين^(٢).
(مائة): بالجرّ لفظاً مضاف إليه^(٣) لـ "المعرفة"، وبالتنصب محلاً عند المصنّف،
وتقديرًا عند الجمهور مفعولها.

فاحفظ هذا الاختلاف، وقس عليه ما سيأتي من الأمثال/، فإننا سنقتصر على قول
المصنّف، فإن كثرة التكرار توجب الملل.

(شيء): مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "مائة".

(ستون): مرفوع [بالواو]^(٤) لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ.

(منها) "من": حرف جرّ.

و"الهاء": ضمير مجرور متّصل مبنيّ على السكون، مجرور محلاً بـ "من"، والجار مع
المجرور ظرف مستقرّ، وضميره المنتقل من متعلّقه المحذوف المستتر فيه^(٥) راجع إلى المبتدأ،

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ =

وأجاز الكوفيون: إعماله في الظرف وغيره، نظراً إلى أنّ الضمير هو مفسّره بحسب المعنى،
والمفسّر يعمل فكذا المفسّر، فيجوز عندهم: ضربك زيداً حسن، وهو عمراً قبيحاً وضربك
عمراً.

ومنع البصريون: إعماله مطلقاً، سواء كان المعمول ظرفاً أو غيره، لحصول الضعف
بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل، التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل
حينئذٍ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع العمل. ينظر: المغني ١/١٤٤، والمزج
١/٣٩٥-٣٩٦.

(١) ينظر: الفوائد العجيبة ١/٣٣.

(٢) ينظر: ص ٥٦. وابن مالك، قد سبقت ترجمته.

(٣) في ب، ج، هـ، و: "إليها".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) في ب، ج: "هو".

وهو مرفوع منفصل مبني^(١) على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية^(٢)، أو مركب مرفوع محلاً صفة لـ "ستون".

ولا يجوز أن يكون حالاً من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور، أو بلا تأويل^(٣) عند ابن مالك^(٤)، وإلا لزم كون المبتدأ نكرة محضة.

ولو سلم^(٥) كون الحال مخصصاً ففيه مانع آخر، وهو عدم تقدم^(٦) الحال على ذي الحال^(٧) النكرة، وهو ليس بصحيح على قول صحيح، صرح به سعد الدين التفتازاني في: "شرح التلخيص"^(٨). ولا من فاعل "تسمى" للزوم المحذور الأول هنا، مع عدم سلاسة^(٩) المعنى.

(تُسمى): فعل مضارع مجهول، مرفوع تقديراً [بالضمّة]^(١٠) بعامل معنوي عند الجمهور، وبـ "التاء"، أو بـ "الياء" عند الكسائي^(١١).

وتحتة ضمير "هي" أو "هو"^(١٢): الرجوع إلى المبتدأ مبني على الفتح، مرفوع محلاً

(١) "مبني" سقط من: هـ.

(٢) "فعلية" سقطت من: ج.

(٣) "على مذهب الجمهور، أو بلا تأويل" سقطت من: و.

(٤) قد سبقت ترجمته.

(٥) "المبتدأ نكرة محضة. ولو سلم" سقطت من: ج.

(٦) "تقدم" سقط من: و.

(٧) "على ذي الحال" سقطت من: ج.

(٨) ينظر: المطول ص ٤٦٥-٤٦٦. "التفتازاني" سقط من: ج. والتفتازاني، قد سبقت ترجمته.

(٩) في الأصل، ب: "سلامة". وما أثبتته من بقية النسخ.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(١١) قد مرّ بيان خلافهم في رافع الفعل المضارع. ينظر: ص ٩. والكسائي: قد سبقت ترجمته.

(١٢) فكون الضمير المقدّر "هو": على تقدير كونه على صيغة الغائب راجع إلى "يسمى"، وكونه

"هي": على تقدير كونه على صيغة الغائبة راجع إلى "تسمى".

نائب الفاعل لـ "تُسَمَّى"، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر مبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها استئنافية، أو مجرورة محلاً صفة لـ "مائة"، كما ذكره بعض شارحي هذا الكتاب.

وأما نصبها على الحالية من "المائة" وإن لم يوجد من جهة القاعدة مانع، إلا أنه بعيد من جهة المعنى، كما لا يخفى على أولي النهى.

(عاملاً^(١)): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "تُسَمَّى".

(و): عاطفة.

(ثلاثون): مرفوع لفظاً بـ "الواو"، بالعامل المعنوي مبتدأ، [مخصّص بصفة مقدّرة،

أي: منها]^(٢).

(تُسَمَّى): هو مع نائب فاعله خبر المبتدأ، والجملة الاسمية لا محل لها، أو مجرورة، أو

منصوبة محلاً عطفاً على الجملة السابقة^(٣).

(١) والعامل لغة: ما يصدر عنه العمل. واصطلاحاً: ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. أو هو: ما يُحدثُ الرّفْعَ، أو التّصَبُّ، أو الجَزْمَ، أو الخَفْضَ فيما يليه. والعوامل هي: الفعلُ وشبهه، والأدواتُ التي تنصبُ المضارعَ أو تجزئُه، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ، وحروفُ الجرِّ، والمُضَافُ، والمبتدأ. ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٠-٥١، وجامع الدروس ٣/٢٧٣-٢٧٤، وهداية الفخام ص ٩٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(منها): "من" حرف جرّ مبني على السكون لا محلّ له. و"هاء": ضمير متّصل مبني على

السكون في محلّ جرّ بـ "من"، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع محلاً صفة لـ "ثلاثون".

(٣) في كلامه لفّ ونشّر مرتّب: الأوّل للأوّل، والثاني للثاني، والثالث للثالث في الاحتمالات التي في

جملة "ستون منها تسمى عاملاً" مع الاحتمال البعيد.

وبيانه: إذا لم يكن لها محلّ إعرابيّ فهي استئنافية. أمّا إذا كان لها محلّ فإمّا: أن تكون مجرورة

محلاً فتكون معطوفة على الجملة الواقعة صفة لـ "مائة"، أو تكون منصوبة محلاً فتكون معطوفة =

[١/٩]

ويجوز/ أن يكون "ثلاثون" معطوفاً على "ستون"، وجملة "تسمى" [معطوفة]^(١) على جملة "تسمى" (السابقة)^(٢) كما مرّ تفصيله. (معمولاً)^(٣): مثل "عاملاً"^(٤).

(و): عاطفة.

(عشرة) مرفوعة لفظاً بالفاعل المعنويّ مبتدأ، [مخصّص بصفة مقدّرة، أي: منها]^(٥).

(تُسمّى): هو أيضاً مع نائب فاعله خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها، أو مجرورة^(٦)، أو منصوبة محلاً عطف على الجملة القريبة، أو على البعيدة على الاختلاف فيما بينهم^(٧).

(عملاً)^(٨): مثل "معمولاً"^(٩).

(و): عاطفة.

= على الجملة الواقعة حالاً من "المائة". والأخير غير مرضيّ عنه عند المصنّف، كما بيّنه في الشرح. (١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النسخ. "معطوفة على جملة تسمى" سقط من: ج.

(٢) في الأصل "السابق". وما أثبتته من بقيّة النسخ. في هـ: "السابقة صفة تسمى كما مرّ تفصيله".

(٣) المعمول هو: ما يتغيّر آخره برفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض بتأثير العامل فيه.

ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٧، وجامع الدروس ٢٧٤/٣.

(٤) أي: في حكمه الإعرابي، وهو: منصوب لفظاً مفعول ثانٍ لـ "تسمى".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النسخ. "أي منها" سقط من: ج.

(٦) من قوله: "تسمى" إلى قوله: "مجرورة" سقط من: ج.

(٧) الجملة القريبة هي قوله: وثلاثون منها تسمى، والجملة البعيدة هي قوله: وستون منها تسمى.

(٨) العمل - ويُسمّى الإعراب أيضاً - وهو: الأثر الحاصل بتأثير العامل، من رفع أو نصب أو خفض

أو جزم. ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٣، وجامع الدروس ٢٧٥/٣-٢٧٦.

(٩) أي: في حكمه الإعرابي، وهو: منصوب لفظاً مفعول ثانٍ لـ "تسمى".

(إِعْرَابًا): منصوب لفظاً عطفاً^(١) على "عملاً"، عطفاً تفسيراً^(٢).
 (فَأَبِينُ) "الفَاءُ": جوابية لشرط محذوف^(٣)، مبني على الفتح لا محل له.
 و"أَبِينُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بالعامل المعنوي عند الجمهور، أو بالهمزة على قول الكسائي^(٤).

وتحته "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح^(٥)، مرفوع محلاً فاعل "أبين"، وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية، أو مجزومة محلاً جزائية، أي: إذا كان الأمر كذلك، أو

(١) "عطفاً" سقط من: ج.

(٢) أي: عطفاً الإعراب على العمل عطفاً تفسيراً؛ لأن الإعراب هو العمل.

ولم يذكر الجرجاني في كتابه: "العوامل المائة" (المعمول) و(الإعراب)، وإنما اكتفى بذكر العوامل، فذكر: ثمانية وتسعين عاملاً لفظياً، وقسمها بين السماعية والقياسية، فقال: فالسماعية منها: واحدٌ وتسعون عاملاً. والقياسية منها: سبعة عوامل. ثم ذكر عاملين معنويين، فقال: فالجملة: مائة عامل. ينظر: العوامل المائة للجرجاني ص ٤٠.

(٣) وهذه "الفاء" هي المسماة بفاء الفصيحة، أي: التي تعطف على محذوف تبين "الفاء" سببته،

سواء أكان المحذوف شرطاً، أم غير شرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ

فَقُلْنَا أُضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ البقرة: ٦٠. والتقدير:

فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت. ذكر ذلك الزمخشري وقال عن هذه

"الفاء" (وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ). قال ابن هشام: (والصواب أن

يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة). ينظر: الكشاف ١/١٤٤، والمغني

١/٨٥٦.

(٤) ينظر: ص ٩. والكسائي: قد سبقت ترجمته.

(٥) كونه مبنيًا على الفتح على اعتبار الألف فيه زائدة، وهو مذهب البصريين، وارتضاه المؤلف، أما

كون "أنا" مبنيًا على السكون فعلى اعتبار الألف فيه أصلية، وهو مذهب الكوفيين، وقد مرّ

تفصيل ذلك. ينظر: ص ١٠.

إن كان الأمر كذلك فأبين^(١)، كما أشار إليه المولى عليّ القاريّ في: "شرح البردة" المسمّى "بالزبّدة"^(٢).

والقصر على الأوّل في مقام البيان لأهل العرفان من السّهو، أو من القصور، كما لا يخفى على أهل السّطور.

(لَكَ) "اللّام": حرف جرّ متعلّق بـ "أبين".

و"الكاف": ضمير مجرور متّصل مبنيّ على الفتح، فمحلّه القريب مجرور بـ "اللّام"، ومحلّه البعيد منصوب محلاً^(٣) مفعول به غير صريح لـ "أبين"، أو مفعول له^(٤).

ويجوز كون^(٥) الجار مع الجرور ظرفاً مستقراً منصوباً محلّ على أنّه مفعول مطلق لـ "أبين" مجازاً، أي: أبين تبييناً كائناً لك، لا كان لك^(٦)؛ وإلاّ يلزم كون المفعول المطلق ولو مجازاً جملة، وهو لا يجوز^(٧)، فاحفظه حتى بالمرام تفوز.

(١) "أو إن كان الأمر كذلك" سقط من: و.

قوله: (أي: إذا كان الأمر كذلك) تفسير على الوجه الأوّل وهو: كون الجملة الفعلية لا محلّ لها جوابية. وقوله: (أو إن كان الأمر كذلك) تفسير على الوجه الثّاني وهو: كون الجملة الفعلية مجزومة محلاً جزائية. ينظر: المغني ١/٥٣٤، و١/٥٥١-٥٥٢.

(٢) ينظر: ٣/ب.

في و: "شرح القصيدة البردة المسمّى بالزائدة". في ب: "المسمّى بالزيادة". والملاّ عليّ القاريّ، قد سبقت ترجمته.

(٣) "محلاً" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٤) فيكون الضمير في محلّ نصب مفعول له لـ "أبين"؛ لكونه علّة التّبيين.

(٥) في ب: "أن يكون".

(٦) "لك" سقط من: ج. "لا كان لك" سقط من: و.

(٧) يعني إذا كان الظرف المستقرّ مفعولاً مطلقاً مجازاً بتقدير الموصوف يقدر عامله اسماً، لا فعلاً؛

ليكون الظرف المستقرّ مركباً مع فاعله لا جملة؛ لأنّ المفعول المطلق لا يكون جملة.

بخلاف ابن الحاجب، فإنّه جوّز وقوع المفعول المطلق جملة، وجعل من ذلك نحو: قال

زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، وردّ هذا القول ابن هشام في المغني. ينظر: ١/٨٦٨، وينظر: شرح الرّضي =

لا على أنه حال من "هذه" فُدم عليها؛ للزوم الفصل بين الحال وذيها^(١) بقوله: "ياذن الله تعالى"^(٢)، ولزوم الالتباس أيضاً وهو/ لا يجوز قطعاً؛ على ما صرح به الدماميني في: "تحفة الغريب"^(٣).

ولا يجوز جعله^(٤) أيضاً خبر مبتدأ محذوف، أي: المبيّن لك، كما^(٥) قيل به؛ لما^(٦) ذكر في: "معني اللبيب" من أن ارتكاب الحذف^(٧) لغير مقتض مدحول^(٨)، مع أن في هذا الحذف التباساً؛ يكون لك^(٩) متعلقاً بـ"أبين"؛ ولذا صرح النحاة بامتناع حذف المبتدأ في نحو^(١٠): جاعني الذي هو في الدار، وبجوازه^(١١) في نحو: جاعني الذي هو أشد الناس؛ للزوم الالتباس في الأوّل، وعدمه في الثاني^(١٢).

= على الكافية ٤/١٤٥-١٤٦، و٤/١٧٣، وهامش الأصل ٩/ب.

(١) في ب، ج، هـ، و: "وذي الحال".

(٢) "تعالى" سقط من: ج.

(٣) ينظر: "قسم التركيب" ١/٢٩٨-٢٩٩. في ج، هـ: "القريب". والدماميني، سبقت ترجمته.

(٤) من قوله: "وهو لا يجوز قطعاً" إلى قوله: "ولا يجوز جعله" سقط من: و.

(٥) "كما" سقط من: ج، هـ.

(٦) في هـ: "كما".

(٧) في ج: "المحذوف".

(٨) أي: لم تدع إليه ضرورة. ينظر: المعني ١/٧٣٠، و١/٩١٦.

(٩) في ج، و: "يكون ذلك".

(١٠) "نحو" سقط من: ج، و.

(١١) في و: "يجوز".

(١٢) ففي الأوّل: يمتنع الحذف؛ إذ لو حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، لاشتماله على ضمير مسستر في الجار والمجرور.

وفي الثاني: يجوز حذف العائد؛ لأنّ الخبر مفرد، فإنّه لا يصلح للوصل على حدته. فمن

الحذف قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مريم: ٦٩، أي: أيهم هو أشدّ، والمبتدأ المحذوف هو العائد. =

وما يُقال: من أن "ك" ^(١): ضمير مجرور، فقد عرفت أنه خطأ ^(٢).
 (بِإِذْنِ) ^(٣) "الباء": حرف جرّ مبنيّ على الكسر لا محلّ له.
 ولا تقل: أن "ب" حرف جرّ؛ كما قيل، فإنه ^(٤) خطأ لما مرّ ^(٥)؛ ومتعلّق بـ "أبين".
 و"الإذن" مجرور لفظاً بـ "الباء"، والمجرور منصوب محلاً، أو تقديرًا مفعول به غير صريح لـ "أبين"، أو الجار مع المجرور ظرف مستقرّ.
 وتحتّه ضمير "أنا": عبارة عن المتكلم، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، أو مركّب منصوب ^(٦) محلاً حال من فاعل "أبين"، أو منصوب محلاً مفعول مطلق مجازاً لـ "أبين"، على تقدير ^(٧) كونه مركّباً خاصّة لما مرّ؛ إن لم يجعل "لك" مفعولاً مطلقاً؛ إذ لا يجوز تعدّد المفعول المطلق ^(٨) النوعيّ بلا تبعية، على ما في: "حاشية القاضي" للمولى الشهاب ^(٩).

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ الزّخرف: ٨٤، فإله: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو إله. وفي السّماء: متعلّق بإله؛ لأنّه بمعنى معبود، أي: هو إله في السّماء، أي: معبود فيها، ولا يجوز تقدير: إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف؛ لأنّ الصّلة حينئذٍ خالية من العائد. ينظر: المغني ١/٥٦٧، وشرح التّصريح ١/١٧١-١٧٢.

- (١) في هـ: "من أن لك".
- (٢) ينظر: المغني ١/٨٧٢.
- (٣) في هـ: "بإذن الله".
- (٤) "فإنه" سقط من: ب.
- (٥) ينظر: المغني ١/٨٧٢.
- (٦) في ج: "مركبة منصوبة". في و: "مركبة".
- (٧) "تقدير" سقط من: هـ.
- (٨) من قوله: "بجازاً لأبين" إلى قوله: "تعدّد المفعول المطلق" سقط من: ج.
- (٩) قد سبقترجمته. لم أفق على هذا الرّأي في كتابه.

وقيل: أو مرفوع محلاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ملتبس بإذن الله تعالى^(١)؛ وقد عرفت ما فيه^(٢). أو منصوب محلاً حال من "هذه" قُدِّمَ عليها.

وفيه أن القانون: أنه إذا جاء شيء^(٣) واحد صالح لأن يكون حالاً من فاعل الفعل ومفعوله^(٤) فإن قُدِّمَ عليهما، أو توسَّطَ بينهما يجب كون الحال عن المتقدم^(٥)، وإن تأخَّرَ عنهما يجب كونه [حالاً]^(٦) عن المتأخَّر. وههنا توسَّطَ الحال بين الفاعل والمفعول، فيجب كون الحال من الفاعل؛ نصَّ عليه الدماميني في: "تحفة الغريب"^(٧)، والفاضل [١٠/أ] العصام/ في: "الأطول"^(٨)، والرَّضِيَّ في: "شرح الكافية"^(٩).

وأما ما قاله^(١٠) ابن هشام في "مغني اللبيب": من أن ما يحتمل^(١١) كونه حالاً من الفاعل والمفعول نحو: ضربت زيدا^(١٢) ضاحكاً^(١٣)، فقد ردّه الدماميني في شرحه، حيث

(١) "تعالى" سقط من: هـ.

(٢) أي: من اللبس وارتكاب الحذف لغير مقتض، كما مرّ بيان ذلك. ينظر: ص ٢٣.

(٣) "شيء" سقط من: ب.

(٤) في ب: "فاعل الفعل أو في مفعول". في و: "فاعل الفعل والمفعول".

(٥) في ب، ج، هـ، و: "المقدّم".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) ينظر: "قسم التركيب" ٥٣١/٢. والدماميني، قد سبقت ترجمته.

(٨) ينظر: ٤٠٩/١. ويقصد بالفاضل العصام هنا: إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين

الأسفراييني، وقد سبقت ترجمته.

(٩) ينظر: ٥١/٢. والرَّضِيَّ، قد سبقت ترجمته.

(١٠) في هـ، و: "وأما قال".

(١١) في ج: "من أن لا يحتمل". وفي هـ، و: "من أن يحتمل".

(١٢) "نحو" سقط من: هـ. في ج: "ضربت ضربنا".

(١٣) ينظر: ٧٣٢/١-٧٣٣. وابن هشام، قد سبقت ترجمته.

قال: نصّ العلماء^(١) على أنّ الحال إذا تعدّدت وتعدّد^(٢) صاحبها لا يجعل لغير^(٣) الأقرب، إلاّ بدليل تقييلاً للفصل^(٤)؛ فينبغي أن يكون هناك كذلك؛ لأنّ كونها للأقرب سالم من الفصل، وكونها للأبعد مستلزم له، وقد يفرّق بأنّ الفصل هنا يسير فجاز [انتهى]^(٥)، وفيه نظر^(٦).

(الله): مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "الإذن"، ومرفوع محلاً عند المصنّف، وتقديراً عند الجمهور فاعله^(٧).

(١) "حيث" سقط من: ج. "العلماء" سقط من: ب.

(٢) "تعدّد" سقط من: ب، ج.

(٣) "لغير" سقط من: ج.

(٤) في ب: "تعليلاً للفصل". في و: "للمفصل".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٣١/٢. والدّماميني، قد سبقت ترجمته.

اتّفق النّحاة على أنّه إذا تعدّد الحال، وتعدّد صاحبها، ولم تأت بكلّ حال منهما بجنب صاحبها، بل أخّرت الحالين، فإنّك تجعل أوّل الحالين لثاني الصّاحبين، وثاني الحالين لأوّل الصّاحبين، ولا تجعل أوّل الحالين لأوّل الصّاحبين، وثانيهما لثانيهما إلاّ حين تقوم قرينة، ترشد السّامع إلى ردّ كلّ حال إلى صاحبه، نحو: لقيت هنداً مصعداً منحدرَةً.

وإن لم تكن، فالأولى جعل كلّ حال بجنب صاحبه، نحو: لقيته مصعداً منحدرّاً، وكقول الشاعر "من الوافر":

عَهْدَتْ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرَدْتُ وَعَادَ سُلُواناً هَوَاهَا

فمجيء الحالين "ذات" و "معنى" على عكس ترتيب صاحبيهما، فقد جعل أوّل الحالين وهو "ذات" لثاني الاسمين وهو "سعاد" ليتّصل بصاحبه، وأمّا قوله: "معنى" فصاحبه تاء المتكلم في قوله: "عهدت". وهذا يقلّل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٥١/٢، وحاشية يس على التّصريح ٣٨٦/١.

(٧) في ب، و: "فاعل له". "فاعله" سقط من: هـ.

(تَعَالَى): إعرابه سبق مفصلاً^(١).

(هَذِهِ) "الهَاءُ":^(٢) حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له.

و"ذِه"^(٣): اسم إشارة مبني على الكسر، أو على السكون منصوب محلاً مفعول به لـ "أَبِين".

(الثَلَاثَةُ): (منصوبة)^(٤) لفظاً صفة "هذه" عند المحققين، كما في: "الأمالي" لابن الحاجب^(٥).

(١) ينظر: ص ٤.

(٢) وتُصَدَّرُ أسماء الإشارة بحرف التنبيه وهو "ها"، إشعاراً بأنَّ المعنى: تنبّه يا مخاطب لما ألقىه إليك، كما يؤتَى به للتنبيه في الجمل، نحو: ها زيدٌ قائمٌ، وها إنَّ زيداً قائمٌ.

وتدخل على أربعة: أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو: هذا، بخلاف "ثمَّ"، و"هنا" بالتشديد و"هنالك". الثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة، نحو: ها أنا ذا، وقوله تعالى:

﴿هَاتِئْتُمْ أُوْلَاءَ﴾ آل عمران: ١١٩، فيكون الضمير مبتدأ، واسم الإشارة خبراً عنه.

قال الزجاج: لو قائل قال: هازيدٌ ذا، جاز بلا خلاف، يعني أنه يفصل بينهما بغير الضمير. الثالث: نعت أي في النداء، نحو: يا أيها الرجل، وهي في هذه واجهة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء. وقيل: للتعويض عما تضاف إليه أي. الرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال: ها الله. ينظر: الارتشاف ٩٧٦/٢-٩٧٧، والمنهل الصافي ٩٧/٢، و٤٩٥/٢.

(٣) وللمفرد المؤنث في القرب عشرة، خمسة مبدوءة بالذال، وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: ذي، وتي، وذه، وته، وذه، وته باختلاس، وذه، وته بالإسكان، وذات، وتا.

وبني اسم الإشارة إما لتضمّن معنى الحرف الذي من حقه أن يوضع للإشارة، أو لشبهه الحرف في الافتقار إلى غيره من حيث إنَّ اسم الإشارة يحتاج في إبانة مسمّاه إلى مواجهة، أو ما يقوم مقامها، أو لشبهه الحرف في الوضع، فإنَّ منه ما وضع على حرفين كـ"ذا" و"ذي"، ثمَّ حملت البواقي عليه؛ لأنّها فروع. ينظر: المنهل الصافي ١٠٢/٢. وشرح التصريح ١٤٢/١.

(٤) في الأصل "منصوب". وما أثبتته من بقیة النسخ.

(٥) ينظر: ٥٢٨/٢. وابن الحاجب، قد سبقت ترجمته. وينظر: اختلافهم في "وصف أسماء الإشارة" =

وقيل: عطف بيان، وقيل: بدل على الاختلاف فيما بينهم^(١).
وأما^(٢) (كونها مرفوعة)^(٣) بتقدير المبتدأ، أو (منصوبة)^(٤) بتقدير أعني، كما هو
المشهور عند الألسنة، فليس بجائز صرح^(٥) به بعض الكملة في: "حواشي التسهيل"^(٦)،
كما نقله الشُّمْنِي^(٧)، والدماميني^(٨) في: "شرح مغني اللبيب"؛ لأن من خصائص أسماء^(٩)
الإشارة أن لا يقطع وصفها بالرفع والتصب^(١٠).

فاحفظه، فإنه من الغرائب، يظن من لم يسمعه أنه من العجائب.
(على): حرف جر مبني على السكون لا محل له، ومتعلق بـ "أبين".

= والوصف بها" في: المغني ٧٤٢/١-٧٤٣، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٦٦٣/١-٦٦٥.

(١) ينظر: المغني ١/٧٤٨-٧٤٩.

(٢) "أما" سقط من: ج.

(٣) في الأصل "كونه مرفوعاً". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في الأصل "منصوب". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) "صرح" سقط من: ج.

(٦) أي: ابن هشام في: "حواشيه على التسهيل"، وقد ذكر فيه ستة شروط لنتع اسم إشارة:

الأول: أن يكون بأل. والثاني: أن يكون جنساً لا وصفاً، وهذا غالب لا لازم. الثالث: كونه

مفرداً. الرابع: الاتصال، فلا يقال: مررت بهذا في الدار الفاضل. الخامس: أنه لا يُقَطَّعُ.

السادس: أنه لا يخالف متبوعه في أفراد وغيره، فلا يجوز: بهذين الرجل والمرأة.

ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٧١/٢، والمنصف ٢٣١/٢.

(٧) هو: أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمْنِي القُسْطَيْبِي

الأصل، الاسكندرِي. محدث مفسر نحوي. ولد بالاسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة سنة

٨٧٢هـ. من تصانيفه: "شرح المغني لابن هشام"، و"مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا"، و"كمال الدراية

في شرح التقيية". ينظر: شذرات الذهب ٤٦٤/٩، والأعلام ٢٣٠/١.

(٨) قد سبقتم ترجمته.

(٩) في ج: "اسم".

(١٠) ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٧١/٢، والمنصف ٢٣١/٢.

[ب/١٠] (طريق): مجرور لفظاً^(١) بـ"على" منصوب محلاً^(٢)، أو تقديرًا/ مفعول به غير صريح لـ"أبين"، أو الجار مع المجرور ظرف مستقرّ منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق لـ"أبين"؛ إن لم يجعل ما ذكر مفعولاً مطلقاً لما مرّ، أو حال من "هذه". وما قيل^(٣): أو خبر مبتدأ محذوف، أو حال من فاعل "أبين"، أو مفعوله؛ فقد عرفت ما فيه بلا نزاع لديه^(٤).

(الإيجاز): مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"طريق"؛ إضافة^(٥) لامية عند المصنّف، وجمهور النحاة^(٦)، وبيانية عند البعض^(٧).

قال شهاب الدين: إضافة الأعم إلى^(٨) الأخصّ لامية^(٩).

(١) "لفظاً" سقط من: ب.

(٢) في هـ: "منصوب المحل".

(٣) في ب: "وقيل".

(٤) ينظر: ص ٢٢-٢٣.

(٥) "إضافة" سقط من: هـ.

(٦) ينظر: الامتحان ٨٦/ب.

(٧) أي: إذا جاز أن يكون الثاني وصفاً للأول، كما في: ثوبٌ خزٌّ: ثوبٌ خزٌّ، فترفع "خزٌّ"؛ لأنه صفة لثوب، فالإضافة بمعنى "من" البيانية. وضابطها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه.

وإذا لم يمكن كون الثاني وصفاً للأول، كما في: غلامٌ زيدٌ: غلامٌ زيدٌ، فلا يجوز أن تجعل "زيداً" صفة لغلام، فالإضافة هنا بمعنى اللام. ينظر: أسرار العربية ٢٠٦/١.

(٨) "إلى" سقط من: ج.

(٩) قد سبقت ترجمته.

أي: إذا كان المضاف أعمّ، والمضاف إليه أخصّ كـ"يوم الأحد"، و"علم الفقه"، و"شجر الأراك" فالإضافة بمعنى اللام. وللنحاة في معنى الإضافة عدّة مذاهب منها:
أولاً: ذهب أبو حيان إلى: أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً، ولا هي على نية حرف.

وذهب شارح الهادي^(١): إلى أنها بيانية؛ ولذا تراهم يجعلون شجر الأراك^(٢) من الإضافة اللامية تارة، ومن الإضافة البيانية تارة أخرى؛ وهذا^(٣) مما غفل عنه كثيرون من الناس. انتهى.

(في): حرف جرّ متعلّق بـ "أبين".

(ثلاثة): مجرورة لفظاً بـ "في"، منصوبة محلاً، أو تقديرًا مفعول فيه له؛ ويجرى فيه ما ذكر في^(٤): "على طريق" من الاحتمالات. فقس عليه إن فهمت هؤلاء الاحتمالات^(٥).

(أبواب): مجرور لفظاً مضاف إليه^(٦) لـ "ثلاثة".

(الباب): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ.

ثانياً: ذهب أبو إسحاق الزجاج، وأبو الحسن بن الصائغ إلى: أن الإضافة تكون على معنى "اللام" فقط.

ثالثاً: وذهب الجمهور إلى: أن الإضافة تكون على معنى "اللام"، أو على معنى "من"، ولا تكون على معنى "في".

رابعاً: ورأى ابن مالك - تبعاً لطائفة من التّحاة - وتبعه شارحوا كلامه، ومنهم ابن هشام الأنصاري: أن الإضافة تجيء على معنى أحد الحروف الثلاثة وهي: "اللام، ومن، وفي".

ينظر: الارتشاف ٤/١٨٠٠-١٨٠١، والفوائد الضيائية ١/٢٦٤، والتصريح ١/٦٧٦.

(١) هو: عزّ الدّين عبد الوهّاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب الخزرجي الزّنجاني. من علماء العربيّة.

توفي ببغداد سنة ٦٥٥هـ. من تصانيفه: "تصريف العزّي"، و"الهادي"، وشرحه "الكافي شرح

الهادي". ينظر: الأعلام ٤/١٧٩، وهديّة العارفين ١/١٢، ومعجم المؤلّفين ١/٥٧.

(٢) في ج: "الأواك".

(٣) في هـ: "وهذه".

(٤) "في" سقط من: ج.

(٥) "فقس عليه إن فهمت هؤلاء الاحتمالات" سقطت من: و.

(٦) في ب، ج، هـ، و: "مجرورة لفظاً مضاف إليها".

(الأوَّل): مرفوع لفظاً، صفة "الباب"^(١).

(في): حرف جرّ.

(العامل): مجرور لفظاً بـ "في"، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه ضمير "هُوَ": المنتقل^(٢) من متعلّقه المحذوف راجع إلى المبتدأ، مبنيّ على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، أو مركّب مرفوع محلاً خبر المبتدأ^(٣)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

(الباب): مرفوع لفظاً بالعامل المعنويّ مبتدأ.

(الثاني): مرفوع تقديراً صفة "الباب".

(في المعمول): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ

لها ابتدائية.

(الباب الثالث في الإعراب): إعرابه مثل^(٤) ما مرّ^(٥).

(١) "مرفوع لفظاً صفة الباب" سقطت من: هـ.

(٢) في ج: "المنفصل".

(٣) من قوله: "وهو معه" إلى قوله: "خبر المبتدأ" سقط من: ب.

(٤) "مثل" سقط من: ج.

(٥) قال البركوي: (فهذه الأشياء الثلاثة، يحتاج إليها كلّ مُعَرِّبٍ أشدّ الاحتياج). ينظر: إظهار

الأسرار ص ٤٥.

الباب الأول: في العامد

[الباب الأوّل: في العامل]

[١/١١] (البَابُ الأوَّلُ فِي الْعَامِلِ) /: سبق إعرابه. وفيه احتمالات ذكرها بعض مُعَرِّبِي هذا الكتاب:

الأوّل: كون "الباب" خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ما سيُذكَرُ البَابُ الأوَّلُ^(١).
 والثاني: كونه مبتدأ وخبره محذوفاً، أي: البَابُ الأوَّلُ فِي الْعَامِلِ ما سيُذكَرُ.
 والثالث: كونه منصوباً بالفعل المقدّر، أي: أذْكَرُ البَابَ الأوَّلُ.
 فعَلَى الأوَّلَيْنِ يكون قوله: "في العامل" ظرفاً مستقراً صفة لـ"الباب"، على رأي من جَوَّزَ كون الظرف المستقرّ صفة للمعرفة؛ بتقدير المتعلّق معرفاً بـ"اللام"، واختاره المصنّف^(٢) في: "الامتحان"^(٣).
 أو حالاً من المبتدأ، أو^(٤) الخبر؛ والعامل في الحال على^(٥) رأي الجمهور الفعل المفهوم من "لام" التعريف، فكأنّه قيل: عرفت البَابَ الأوَّلُ، فيكون الحال مُبَيِّناً لهيئة المفعول^(٦) معنيّ؛ على ما صرّح به الفاضل العصام^(٧) في: "حاشيته على شرح التلخيص"^(٨).

وعند البعض النسبة بين المبتدأ والخبر، فيكون الحال مُبَيِّناً لهيئة^(٩) المبتدأ؛ كما ذهب

(١) "الأوّل" سقط من: و.

(٢) "المص" سقط من: ج.

(٣) ينظر: لوحة ١٠٣.

(٤) في هـ، و: "و".

(٥) "على" سقط من: ج.

(٦) "الحال" سقط من: ج. في هـ: "كهية المفعول".

(٧) أي، السيّد الشريف الجرجاني، وقد سبقت ترجمته.

(٨) ينظر: الحاشية على المطول ص ١٠٠، والامتحان ١٠٣/أ.

(٩) لهيئة" سقط من: ج.

إليه^(١) ابن مالك. أو لهيئة الخبر؛ كما هو رأي البعض^(٢)، وقد ذهب إليه المولى الجامي^(٣) في موضع من: "شرحه على الكافية"^(٤)، وردّه المصنّف في: "الامتحان": (بأنّنا لم نَرَمَنْ^(٥) ذهب إليه)^(٦).

والجواب عنه: أنّ عدم الرّؤية لا يدلّ على عدم الدّاهب^(٧)، والمُثَبِّتُ مقدّم على التّاني، والحافظ حجّة على من لم يحفظ^(٨)؛ مع أنّ العلامة الثّاني المحقّق التفتازاني^(٩) أشار إلى الاختلاف في: "شرح التّليخيص"، حيث قال: لا يقع الحال عن^(١٠) نكرة محضة، ولا عن مبتدأ، ولا عن خبر على الأصح^(١١). انتهى.

أو خبراً للمبتدأ المحذوف، أي: ^(١٢) هو في العامل، أو خبراً بعد الخبر على الاحتمال^(١٣) الأوّل^(١٤).

(١) في ب، ج، هـ، و: "كما هو مذهب".

(٢) ابن مالك، قد سبقت ترجمته. ينظر رأيه في: الامتحان ١٠٣/أ.

(٣) قد سبقت ترجمته.

(٤) ينظر: ١٧٦/١. في ب: "من شرح الكافية".

(٥) في هـ: "بأن لم نر". "من سقط: و.

(٦) ينظر: ١٠٣/أ

(٧) في ب: "المذهب". "عدم" سقط من: ج.

(٨) في ب: "يحفظه".

(٩) قد سبقت ترجمته.

(١٠) "الحال عن" سقط من: و.

(١١) ينظر: المطوّل ص ٤٦٦.

(١٢) في هـ: "أو".

(١٣) في ج: "الاحتمالات".

(١٤) وهو كون "الباب" خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ما سيذكر الباب الأوّل.

وعلى الثالث^(١): فهو^(٢): إمّا صفة لـ "الباب الأوّل"، أو حال منه، أو خبر مبتدأ محذوف.

[تقسيمات العامل]

(و): للابتداء، أو للعطف.

(هُوَ): ضمير/ مرفوع منفصل مبنيّ على الفتح، أو على الضمّ؛ على الاختلاف بين [١١/ب] البصريّة، والكوفيّة^(٣)؛ كما مرّ وجهه، [وهو]^(٤) مرفوع محلاً مبتدأ.

(عَلَى ضَرْبَيْنِ): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً خبر^(٥) المبتدأ، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها ابتدائيّة، أو عطف على جملة "الباب الأوّل في العامل".

اعلم أنّه قيل: "الواو" هنا للاستئناف لا للابتداء؛ لأنّه لم يوجد في كلام العرب: وزيد قائمٌ بـ "الواو"، والاستئناف في عرف (التّحاة)^(٦): الكلام الذي جاء على طريق السّؤال المقدّر؛ وفيه نظر.

أمّا أولاً: فلأنّ معنى "واو" الابتداء عند التّحاة ليس وقوعه أوّل الكلام من غير أن يتقدّم عليه شيء، وإمّا معناه وقوعه أوّل كلام بعد تقدّم جملة مفيدة من غير ارتباطه^(٧) لفظاً؛ كما صرّح به الفاضل الرّومي في: "شرح القصيدة الخمرية"^(٨).

وأمّا ثانياً: فلأنّه لا فرق بين "واو" الابتداء وبين "واو" الاستئناف في عرف التّحاة؛

(١) وهو كون "الباب" منصوباً بالفعل المقدّر، أي: أذكر الباب الأوّل.

(٢) في ج: "وعلى الثاني هو".

(٣) في ج: "البصريين والكوفيين". في هـ: "البصريين".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومن ج، هـ، و. وما أثبتته من: ب.

(٥) "خبر" سقط من: ج.

(٦) في الأصل، ج، هـ، و: "التّحو". وما أثبتته من: ب.

(٧) في ج: "اوطباطه".

(٨) في ب: "الجزريّة". لم أقف على هذا الكتاب فيما اطّلت عليه. ولعلّه يقصد بالفاضل الرّومي:

ابن كمال الوزير؛ لأنّه أكثر التّقل عنه في غير هذا الكتاب. وقد سبقت ترجمته.

كما يظهر من كلام بعض أهل اللغة، والمفسرين، وابن هشام في: "مغني اللبيب"^(١).
وأما ثالثاً: فلأن ما ذكره من معنى الاستئناف، ليس معنى الاستئناف النحوي، بل
معنى الاستئناف المعاني.

والاستئناف^(٢) عند النحاة: الكلام الذي وقع في الابتداء، سواء كان جواباً لسؤال
مقدّر أو لا^(٣)، بخلاف استئناف أهل المعاني، فإنه لا بدّ أن يكون جواباً للسؤال المقدّر؛
صرّح به في: "مغني اللبيب"^(٤).

(لَفْظِي)^(٥): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأول، وهو معه جملة اسمية لا
محل لها استئنافية.
(و): عاطفة.

(مَعْنَوِي)^(٦): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني، وهو معه جملة اسمية لا
محل لها عطف على الجملة السابقة.

(١) ينظر: المغني ١/٤٧٠-٤٧١. وابن هشام، قد سبقت ترجمته.

(٢) من قوله: "ليس معنى الاستئناف" إلى قوله: "والاستئناف" سقط من: ج.

(٣) سواء وقع في أول الكلام، نحو: زيد قائم، أو بعده نحو: جاءني زيد فإنه عالم.

(٤) ينظر: ١/٥٠٠-٥٠١، والإيضاح للقزويني ١٥٢-١٥٥، وبغية الإيضاح ٢/٦٨-٧٣.

(٥) والمراد به: ما يكون للسان فيه حظّ، أو هو المؤثر الملفوظ. ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٢،
وجامع الدروس ٣/٢٧٤.

(٦) والمراد به: ما لا يكون للسان فيه حظّ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب.

ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٤. وينظر تقسيم العامل على ضربين في: أسرار العريية ١/٧٢،

والمصباح في علم النحو ٥٧-١٠٠، وإظهار الأسرار ص ٥٢، وجامع الدروس ٣/٢٧٤.

وإنما قدّم اللفظية على المعنوية؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ لأنّه أمر
محقّق، والمعنوي أمر اعتباري.

وقيل: إنّما قدّم؛ لأنّ اللفظية أقوى؛ لأنّها تعرف بالحسّ البصريّ والقلب معاً، والمعنوية

تعرف بالقلب فقط وما تعرف بشيئين ينبغي أن يقدّم على ما تعرف بشيء واحد.

وقد عرفت جواز عطف الثاني المحذوف على الأول المحذوف^(١)، وعطف معنوي على اللفظي فيما سبق فتذكر.

[١٢/أ]

أو/ "اللفظي": مرفوع لفظاً، خبر بعد الخبر^(٢) للمبتدأ، أو بدل من الخبر، و"المعنوي": معطوف عليه؛ بناءً على أن "الياء" فيهما للنسبة^(٣)، على ما صرح به الشُّمْنِي في: "شرح مغني اللبيب"^(٤).

أو اللفظي: مرفوع لفظاً مع ساقته^(٥)، خبر مبتدأ محذوف؛ بتقدير الموصوف في كل منهما، أي: هما^(٦) شيء لفظي وشيء معنوي، والعطف ليس إلاً صورياً؛ لأنه ليس لتشريك المعطوف^(٧) والمعطوف عليه في النسبة، بل المجموع من حيث المجموع^(٨) منسوب، والمجموع (يستحق)^(٩) إعراباً واحداً، إلا أنه أعرب كل جزء دفعاً للتحكم، كذا في: شرح العصام^(١٠).

(١) "على الأول المحذوف" سقط من: ج.

(٢) "الخبر" سقط من: هـ.

(٣) في ج، هـ: "للتسب".

(٤) قد سبقت ترجمته. ينظر: حل أسرار الأحيار ص ٢٧.

(٥) أي: اللفظي والمعنوي. وإلا لم يقعا خبرين لمبتدأ؛ لعدم تحمل الاسم المفرد ضمير التثنية الرجوع إلى المبتدأ المحذوف، أي: الذي هو: "هما". هامش الأصل ١٢/ب.

(٦) "هما" سقط من: ب، و.

(٧) "المعطوف" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٨) "من حيث المجموع" سقط من: ب.

(٩) في الأصل "مستحق". وما أثبتته من بقية النسخ.

(١٠) أي: لما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكماً جعل في كل منهما دفعاً للتحكم. ينظر: حاشية الصبان ١٩٠/٣، وحل الأسرار ص ٢٧. ويقصد بشرح العصام: شرح الشُّمْنِي على مغني اللبيب، صرح بذلك في كتابه: حل أسرار الأحيار ص ٢٧.

أو مجرور لفظاً مع ساقته عطف بيان لـ "ضربين"، أو بدل منه على البدل (التفصيلي)^(١)؛ بناءً على أن "الياء" فيهما للمصدرية، على ما صرح به أيضاً المولى المذكور^(٢) في كتابه المذكور^(٣).

وأما نصبهما وإن لم يساعده رسم^(٤) الخط فعلى المفعول به لـ "أعني" المقدر، أي: أعني بهما لفظياً ومعنوياً^(٥).

[العامل اللفظي وأقسامه]

(فَاللَّفْظِيُّ) "الفَاءُ": للتفصيل، مبني على الفتح لا محل له.

و"اللفظي": مرفوع لفظاً بعامل معنوي مبتدأ.

(عَلَى قِسْمَيْنِ): ظرف مستقر مرفوع محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ

لها تفصيلية.

(سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ)^(٦): مثل إعراب "اللفظي" ومعنوي.

(١) في الأصل "الكل". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) أي: الشمني. وقد سبقت ترجمته.

في الأصل، ب، هـ، و: "المزبور". وما أثبتته من: ج، ولعله هو الصواب، حيث صرح به

في كتابه: حل أسرار الأخيار ص ٢٧.

(٣) ينظر: حل أسرار الأخيار ص ٢٧، وحاشية الصبان ٣/١٩٠.

(٤) "رسم" سقط من: هـ.

(٥) ينظر: حل أسرار الأخيار ص ٢٧.

(٦) السماعي: هو الذي يتوقف إعماله على السماع. والقياسي: ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدة

كلمية. ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٣، و ص ٦٩. وينظر أيضاً: العوامل المائة ص ٤٠، والمصباح في

علم النحو: ٥٧-٩٨.

وإنما قدم السماع على القياس؛ لكثرتة، والقياس أن يقدم الأقل، مثل: الواحد على

الاثنين، وهذا ورد على لفظي ومعنوي، أو قدمها عليها لتقدمها في التقسيم، ورعاية للترتيب

الذي بين قوله: لفظية ومعنوية، وليكون على نهج واحد.

[العامل السماعي وأنواعه]

(فَالسَّمَاعِيُّ) "الفَاءُ": للتفصيل.

و"السَّمَاعِيُّ": مرفوع لفظاً بعامل معنوي، مبتدأ.

(تَسْعَةٌ): (مرفوعة) لفظاً بعامل معنوي^(١).

(و): عاطفة.

(أَرْبَعُونَ): مرفوع لفظاً بـ"الواو" عطف على "التسعة"^(٢)، والمجموع خبر المبتدأ،

وهو معه جملة اسمية لا محل لها تفصيلية.

(و): ابتدائية، أو عاطفة.

(أَنْوَاعُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

والضمير المجرور: مبني على الضم، مجرور محلاً مضاف إليه لـ"الأنواع".

(خَمْسَةٌ): مرفوعة^(٣) لفظاً، خبر المبتدأ، وهو مع خبره^(٤) جملة اسمية لا محل لها

ابتدائية، أو عطف على جملة "فالسَّمَاعِيُّ تسعة وأربعون".

[النوع الأول: حروف الجرّ]

(النَّوعُ): مرفوع^(٥) لفظاً، مبتدأ.

(الأوّل): مرفوع لفظاً صفة "النوع".

(حُرُوفٌ): (مرفوعة)^(٦) لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها استئنافية.

(١) في الأصل، ب: "مرفوع". وما أثبتته من بقية النسخ. "بعامل معنوي" سقط من: ج، هـ، و.

في ب: "مرفوع لفظاً خبره".

(٢) "التسعة" سقطت من: ج.

(٣) في ب، هـ: "مرفوع".

(٤) "خبره" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٥) "مرفوع" سقط من: ج.

(٦) في الأصل، ج: "مرفوع". وما أثبتته من بقية النسخ.

(تَجُرُّ): فعل مضارع مرفوع^(١) لفظاً بعامل معنوي، أو "بالتاء"^(٢).
وتحتته ضمير "هي": راجع إلى "الحروف"، مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً صفة "الحروف"، أو لا محل لها استئنافية.
وما قيل: من أنها مرفوعة المحلّ خبر مبتدأ محذوف، أي: هي تجرّ، فضعيف كما مرّ وجهه^(٣).

(اسماً): منصوب لفظاً مفعول به لـ "تجرّ".

(واحدًا): منصوب لفظاً صفة "الاسم".

(فَقَطَّ) "الفَاء": جوابية لشرط محذوف، أو زائدة لازمة، أو عاطفة.

الأوّل: قول الجمهور^(٤).

والثاني: قول ابن هشام^(٥).

والثالث: قول ابن سيده^(٦).

(١) "مرفوع" سقط من: هـ.

(٢) على الخلاف فيما بين الجمهور، والكسائي. ينظر: ص ٩.

(٣) وهو ارتكاب الحذف لغير مقتض. ينظر: المغني ١/٧٣٠، و١/٩١٦.

(٤) منهم: سعد الدين التفتازاني، والأسفراييني، ذكراه في شرحيهما على التلخيص. ينظر: المطول

ص ١٣٩، و الأطول ١/١٥٨.

(٥) قد سبقت ترجمته.

ذكره في: "حواشيه على التسهيل". ينظر رأيه في: تحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف"

١/٦١٨-٦١٩، وحلّ أسرار الأخيار ص ٢١.

(٦) هو: أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، إمام في اللغة وآدابها، ولد بمرسية (في

شرق الأندلس) سنة ٣٩٨هـ، وانتقل إلى دانية، فتوفي بها سنة ٤٥٨هـ. كان ضريباً وكذلك

أبوه. اشتغل بنظم الشعر مدّة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري، ونبغ في آداب اللغة

ومفرداتها، فصنّف "المخصّص" و"الحكم والمحيط الأعظم"، و"شرح ما أشكل من شعر المتنبي"،

و"الأنيق" في شرح حماسة أبي تمام. ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٢٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٠، وشذرات =

واختاره المولى الشَّهير بابن كمال الوزير^(١)، والدِّمامينيّ في: "شرح مغني اللِّيب"^(٢).
(فاحفظه)^(٣) إن كنت العاقل اللِّيب.

و"قَطُّ"^(٤): اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكفي، مبنيّ على السَّكون لا محلّ له على
القول المختار.

وتحتته ضمير "هُوَ": راجع إلى "الاسم الواحد"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله،
وهو معه جملة فعلية مجزومة محلاً، أو لا محلّ لها جوابية لشرط مقدر، أي: إن كان الأمر
كذلك، أو إذا كان الأمر^(٥) كذلك.

= الذهب ٢٥٠/٥. وينظر رأيه في: تحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ٦٢٠/١، وحلّ أسرار
الأخبار ص ٢١.

(١) قد سبقت ترجمته. ينظر رأيه في: حلّ أسرار الأخبار ص ٢١.

(٢) ينظر: تحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ٦٢٠/١. والدِّماميني، قد سبقت ترجمته.

(٣) في الأصل، و: "فاحفظ". وما أثبتته من بقية النسخ. "فاحفظه إن كنت العاقل اللِّيب" سقط
من: ج.

(٤) قَطُّ: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء
مضمومة في أفصح اللغات، وتختصّ بالنقي، يقال: ما فعلته قطّ. واشتقاقه من قَطَطْتُهُ، أي:
قطعتُه، فمعنى: ما فعلته قطّ، ما فعلته فيما انقطع من عمري، وقد تكسر على أصل التقاء
السّاكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضمّ، وقد تخفّف طاءه مع ضمّها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى: حَسَبُ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: قَطِي، وقَطُكُ،
وقَطُّ زيد درهم، كما يقال: حَسْبِي، وحَسْبُكُ، وحَسْبُ زيدٍ درهم، إلاّ أنّها مبنية؛ لأنّها
موضوعة على حرفين، وحَسْبُ معربة.

الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى: يكفي، فيقال: قَطِي - بنون الوقاية - كما يقال: يكفيني.
وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفاظاً على البناء على السَّكون، كما يجوز في: لَدُنْ،

ومنّ، وعنّ كذلك. ينظر: مغني اللِّيب ٢٣٢ / ١.

(٥) في هـ: "أو إذا كان إلح". في و: "أو إن كان اهـ".

أو لا محلّ لها ابتدائية، أو مرفوعة محلاً، أو لا محلّ لها عطف على جملة "تجرّ"؛ على الاختلاف فيما بين النّحاة^(١)؛ جعل الله سبحانه [سعيهم]^(٢) سبب النّجاة. وأما على غير القول المختار، فهو مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً، مبتدأ وفاعله المستتر سادّ مسدّد الخبر، أو منصوب محلاً مفعول مطلق ليكفي المقدّر، والجملة الفعلية على هذا كالقول الأوّل في الوجوه الثلاثة.

أو "قَطُّ": اسم بمعنى حسب، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر ومبتدأه محذوف^(٣)، أي: فحسبها الاسم الواحد، أو الاسم الواحد^(٤) حسبها؛ فالجملة^(٥) الاسميّة على هذا التقدير كما سبق في الوجوه الثلاثة.

وقد صرّح ابن هشام في: "معني اللّيب"^(٦): أن تخالف الجملتين في الفعلية والاسميّة^(٧) لا يمنع التعاطف^(٨).

[أ/١٣]

- (١) هذه التّرديدات مبنيّة على الاختلاف الذي ذكر أولاً، فكون الجملة جوابية على قول الجمهور، وكونها ابتدائية على قول ابن هشام، وكونها معطوفة على قول ابن سيده.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النّسخ.
- (٣) "أو خبر ومبتدأه محذوف" سقط من: ج.
- (٤) "أو الاسم الواحد" سقط من: ب. "الواحد" سقط من: هـ.
- (٥) في ب، ج، هـ، و: "والجملة".
- (٦) قد سبقت ترجمته.
- (٧) "والاسميّة" سقطت من: هـ.
- (٨) ذكر فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول التّحويين في باب الاشتغال في مثل: قام زيدٌ وعمراً أكرمه، إن نصب "عمراً" أرجح؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفين أولى من تخالفهما. الثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جنّي أنّه قال في قول الهذلي "من الرّمل":

عَاضَهَا اللهُ غَلاماً بعد ما شَابَتِ الأَصْدَاغُ والضَّرْسُ نَقْدُ

إنّ "الضّرْس" فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ.

الثالث: أنّه يجوز في الواو فقط، وهو قول أبي عليّ، نقله عنه أبو الفتح، وبنى عليه منع =

أو "فَطَّ": اسم فعل بمعنى ائْتَه؛ - كما ذكره سعد الدين، وتبعه عصام الدين^(١)؛ وإن لم يرتض نور الدين في: "شرح المسالك"^(٢) - مبني على السكون لا محل له. وتحتته ضمير "أَنْ" في ائْتَتْ: مبني على السكون، مرفوع محلاً فاعله. و"التَّاء": حرف دال على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له. أو ضمير "اَئْتَتْ"، أو "التَّاء": مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله؛ على الاختلاف الذي ذكر في: "اعلم"^(٣).

أو مرفوع محلاً مبتدأ وفاعله ساد مسد الخبر، أو منصوب محلاً مفعول مطلق لـ"اَئْتَه" المقدّر^(٤)، والجملة الفعلية على هذا جواب شرط محذوف^(٥)، أو (استئنافية)^(٦)، ولا يحسن^(٧) العطف هنا^(٨)، كما لا يخفى على أهل النهى.

= كون الفاء في: خرجت فإذا الأسد حاضر، عاطفة. وأضعف الثلاثة: القول الثاني. ينظر: المغني ٦٣٠/١-٦٣١.

(١) أي: سعد الدين التفتازاني، وعصام الدين الإسفراييني، وقد سبقت ترجمتهما. ينظر: المطول ص ١٣٩، والأطول ١/١٥٨.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب.

هو: نور الدين حمزة بن طور غود الأيديني الرومي الشهير بكوجك (الصغير) الحنفي. كان مدرساً في (جورلو) بتركيا، المتوفى بها سنة ٩٧٩هـ. من تصانيفه: "المسالك في تلخيص تلخيص المفتاح في المعاني والبيان"، و"الهادي في شرح المسالك" صنفه سنة ٩٦٢هـ. ينظر: الأعلام ٢/٢٧٧، وهدية العارفين ١/٣٣٨، ومعجم المؤلفين ٤/٧٩.

(٣) ينظر: ص ٤٨-٤٩.

(٤) "المقدّر" سقط من: ج.

(٥) ينظر: المطول ص ١٣٩.

(٦) في الأصل، ج: "الاستئناف". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) في و: "ويحسن".

(٨) فكون الجملة الفعلية جواب شرط محذوف على قول الجمهور، وكونها استئنافية على قول ابن هشام، والمردود قول ابن سيده.

(تُسَمَّى): فعل مضارع مجهول مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

وتحتته ضمير "هي": راجع إلى "الحروف"، مبني على الفتح مرفوع محلاً نائب الفاعل له، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً صفة بعد صفة لـ "الحروف"^(١)، أو منصوبة محلاً حال من فاعل "تجر"، أو لا محل لها استئنافية.

(حُرُوفَ): (منصوبة)^(٢) لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "تسمى".

(الجرّ)^(٣): مشغول بإعراب الحكاية؛ على ما اختاره المصنّف، أو مضاف إليه لـ "الحروف"، على ما اختاره بعضهم^(٤)، وقس عليه أمثاله^(٥).

(و): عاطفة.

(حُرُوفَ): (منصوبة)^(٦) لفظاً، عطف على "الحروف".

(الإِضَافَةُ)^(٧): مشغولة بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "الحروف".

(و)^(٨): للابتداء، أو للعطف.

(هي): ضمير بارز مرفوع منفصل مبني على الفتح عند البصريين، وعلى الكسر

(١) "للحروف" سقط من: ج.

(٢) في الأصل: "منصوب". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) هذه تسمية البصريين، وعللوا ذلك بأنها تعمل الجرّ فيما بعدها ظاهراً أو مقدراً أو محلياً؛ كما قيل: حروف التّصّب، والجرم لذلك. ينظر: حاشية يس على التّصريح ٢/٢.

(٤) ينظر: الامتحان ٧/ب، وإظهار الأسرار ص ١٢٩، وحلّ الأسرار ص ٢٩.

(٥) "المص"، أو مضاف إليه للحروف على ما ختاره "سقط من: ج. في ج: "وقس عليه على ما سيأتي من الأمثال". في و: "على اختياره المص، أو مضاف إليه للحروف على اختياره بعضهم".

(٦) في الأصل، ب: "منصوب". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) هذه تسمية الكوفيين، وعللوا ذلك بأنها تجرّ معاني الأفعال وشبهها وتوصلها إلى ما تجرّه، فهي تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها. ينظر: حاشية يس على التّصريح ٢/٢.

(٨) "و" سقط من: ج.

(٩) في ب: "هو".

عند الكوفيّين، و"الياء" للإشباع عندهم^(١)، مرفوع محلاً مبتدأ.

[١٣/ب] (عِشْرُونَ)^(٢): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها استئنافية، أو معطوفة على جملة "التّوع الأوّل" اهـ. وفي الشّرح^(٣) أو اعتراضية. وردّ بأنّ وقوع الاعتراض في آخر الكلام قول ضعيف؛ كما صرّح به المولى حسن جلي في: "حاشية المطوّل"^(٤)، فلا ينبغي حمل قول المصنّف عليه، وفيه^(٥) أنّ المصنّف ممن أجازته فلا ضرر في الحمل^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٦٧٧-٦٨٦، وشرح الرّضي على الكافية ٣/٢١.

(٢) وهي: عشرون حرفاً على المشهور، غير أنّه في بعضها خلاف، وقد أشار الناظم إليها بقوله:

هاك حروف الجرّ وهي: من، إلى حتّى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مذ، منذ، رُبّ، اللّام، كي، واو، وتا والكاف، والبا، ولعلّ، ومتى

وحروف الجرّ تقع كلّها أصلية إلاّ (من، والباء، واللّام، والكاف) فتستعمل زائدة أحياناً.

(وَرُبّ، ولعلّ) حرفا جرّ شبيهان بالزائد.

وحرف الجرّ الأصلي: ما له معنى خاص، وهو يحتاج إلى متعلّق مذكور أو محذوف.

وحرف الجرّ الزائد: ما ليس له معنى خاص، وإنّما يؤتى به لمجرّد التّوكيد، وليس له متعلّق

مذكور أو محذوف في الكلام، نحو قولهم: ما زارني من أحد، فأحد مجرور لفظاً مرفوع محلاً

على أنّه فاعل زارني. وأمّا حرف الجرّ الشبيه بالزائد، فله معنى خاص كالحرف الأصلي، غير أنّه

لا متعلّق له كالزائد، ففيه شبه من الأصلي، وشبهه من الزائد، ومثاله: لولا، ورُبّ، ولعلّ،

فـ"لولا" تدلّ على امتناع لوجود، و"رُبّ" تدلّ على التّقليل أو التّكثير، و"لعلّ" تدلّ على

التّرجي، وهذه تجرّ كالحروف الأصلية، غير أنّها لا تحتاج إلى متعلّق، فأشبهت الحرف الزائد،

ولذا سميت أحرف جرّ شبيهة بالزائد.

(٣) في هـ: "الشّروح". أي: امتحان الأذكياء في شرح لبّ الألباب في علم الإعراب للبركويّ.

(٤) قد سبقترجمته.

(٥) أي: في الامتحان.

(٦) ينظر: الكشاف ١/١٩٤، ومغني اللبيب ١/٥٢١، وبغية الإيضاح ٢/١٣٣، والمطوّل

ص ٤٦٧-٤٦٨.

(الأوّل): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ.

(الباء^(١)): مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

(نحو): مرفوع لفظاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هو^(٢) نحو، وهو معه جملة اسمية لا

محلّ لها ابتدائية، أو اعتراضية.

أو منصوب^(٣) لفظاً مفعول به لأعني المقدّر، والجملة أيضاً ابتدائية، أو اعتراضية.

أو مفعول مطلق لفعل مقدّر، أي: أمثلها نحو، والجملة كذلك ابتدائية، أو

اعتراضية.

وهذه الوجوه الثلاثة: سائغة، وفيما بين المحصلين^(٤) شائعة.

وقيل: "نحو" مبتدأ مضاف إلى ما بعده وخبره محذوف، أي: مثال الباء.

وردّ بأنّه يلزم التكرار في أداة التشبيه. والجواب عنه:

أمّا أولاً: فلاّته لا مانع من التكرار، بل هو إشارة إلى كثرة الأمثلة؛ كما صرّح به

المولى الشّهير بابن كمال الوزير^(٥).

وأمّا ثانياً: فلاّنا نجعل "آمنت..."^(٦) اهـ، من الكناية من المضاف إليه، كما في:

(١) ينظر مبحث "الباء" في: حروف المعاني ص ٤٧، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٣١-١٥٤، والجنى

الداني ص ٣٦-٥٦، والمغني ١/١٣٧-١٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٣-٥٥، ٨٦-٨٧، وورصف

المباني ص ١٤٢-١٥٢، وشرح التصريح ١/٦٤٦-٦٤٩، وموسوعة الحروف ص ١٨٣-١٨٩.

وينظر اختلافهم في مجيء "الباء" بمعنى (عن، وعلى، وللدلالة على التبعية) في: تأثير

الكوفيّين في نحاة الأندلس ١/٥٢١-٥٣١.

(٢) "هو" سقط من: ج.

(٣) في ب، هـ: "منصوبة".

(٤) "سائغة" سقطت من: ج. في ج: "وفيما بين المشهورين".

(٥) قد سبقترجمته. لم أف على هذا الرأى فيما اطّلت عليه.

(٦) في ب: "آمنت بالله".

مَثَلُكَ لَا يَبْنَحُلُ^(١)، فلا تكرر حينئذٍ.

خذ هذا وكن من الشَّاكرين، فإنَّ بعض النَّاطرين كان^(٢) من القاصرين.

وقيل: "نحو" منصوب على إسقاط الجار^(٣)، أي: في نحو. وردّه الدِّماميني في "تحفة

الغريب" بأنَّ إسقاط الجارِّ ليس بمقيس في مثل هذا الموضوع^(٤).

(آمَنْتُ بِاللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا عند المصنّف، ومحلًّا عند ابن

الحاجب^(٥) - وقس عليه أمثاله - مضاف إليه لـ "نحو".

ثمَّ إنّه وأمثاله من قبيل ذكر الكلِّ وإرادة الجزء^(٦)، فلا يردُّ أنَّ جملة "آمَنْتُ بِاللَّهِ"

ليس مثال / "الباء".

[١٤/١]

(١) وهو أنّه استعمله كنايةً من غير تعريض مما لا يراد بلفظ "مثل" غير ما أضيف إليه، لكن أريد أن

من كان على هذه الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر،

أو أن لا يفعل. ولكون المعنى هذا، قال المتنبي "من السّريع":

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فرداً بلا مُشبهه

وعليه قوله أيضاً "من السّريع":

مثلك يشني الحزنَ عن صَوْبِهِ ويستردُّ الدَّمْعَ عن غَرْبِهِ

ينظر: الإيضاح ٧٠/٢-٧٢، وبغية الإيضاح ١٠١/١-١٠٢، وخزانة الأدب ٥٨٢/٨.

(٢) في ب، ج: "كانوا".

(٣) أي: نزع الخافض كقول الشّاعر:

تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

أي: تمرّون بالديار.

(٤) ينظر: "قسم التّركيب" ٥٧٤/٢. والدِّماميني، قد سبقت ترجمته.

في ج: "الموضوع". في و: "الماضي".

(٥) لأنَّ المحكيّ عند البركويّ معرب، فأعرابه تقديريّ، وعند ابن الحاجب مبنيّ، فأعرابه محليّ.

ينظر: الأمالي ٥١٩/٢، والامتحان ٢٢/أ، و٢٨/أ، وإظهار الأسرار ص ١٣٦.

وابن الحاجب، قد سبقت ترجمته.

(٦) أي: هذا المثال وأمثاله التي وقعت بعد "نحو" من قبيل ذكر الكلِّ وإرادة الجزء.

وإذا أريد معناه^(١) "فـ" آمن": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.
 و"تو": ضمير مرفوع متصل مبني على الضم، أو الضمير مرفوع متصل مبني الضم،
 مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.
 ثم إن التعبير عن فاعل "آمن" بـ"تو" باسمه الخاص، وبالضمير باسمه العام، فقد سبق
 ذكره نقلاً عن "مغني اللبيب"، و"تحفة الغريب"^(٢).
 فاحفظه ولا تغفل عن أمثاله، فإنه مما (لم)^(٣) يذكر في أكثر الكتب.
 و"الباء": حرف جرّ متعلق بـ"آمن".
 ولفظة الجلالة: مجرورة لفظاً بـ"الباء"^(٤)، والمجرور منصوب محلاً عند المصنّف،
 وتقديراً عند جمهور النحاة، مفعول به غير صريح لـ"آمنت".
 و"تعالى": قد مرّ إعرابه.

(و): عاطفة.

(به لأبعثن): مراد لفظه مجرور تقديراً، أو محلاً عطف على لفظه "آمنت بالله
 تعالى"^(٥).

وإذا أريد معناه، فـ"الباء": حرف جرّ متعلق بأقسم المقدّر.
 والضمير: مجرور متصل مبني على الكسر، فمحلّه القريب مجرور بـ"الباء"، ومحلّه
 البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ"أقسم" المقدّر.
 وهو^(٦) فعل مضارع مرفوع لفظاً بالعامل المعنويّ.

(١) أي: إعرابه.

(٢) ينظر: المغني ١/٨٧٢، وتحفة الغريب "قسم التركيب" ٢/٧٧١.

(٣) في الأصل "لا". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في ب، ج، هـ: "مجرورة به لفظاً".

(٥) "تعالى" سقط من: ب، ج.

(٦) أي: (أقسم). وهو "سقط من: ج".

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"اللام": جواب للقسم، مبني على الفتح لا محل له^(١).

و"أبعثن": فعل مضارع مجهول مبني على الفتح مرفوع محلاً بعامل معنوي عند الجمهور.

وقيل: معرب إعرابه تقديري؛ على ما في: "تحفة الغريب" للدماميني^(٢).

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح، مرفوع محلاً نائب الفاعل له، وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية.

و"الثون": حرف جيء به لتأكيد الفعل، مبني على الفتح لا محل لها^(٣).

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديراً بعامل معنوي مبتدأ^(٤).

(من)^(٥): مراد/ لفظه مرفوع تقديراً، أو محلاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها [١٤/ب]

عطف على جملة "الأول الباء"^(٦).

(نحو): إعرابه معلوم^(٧).

(١) من قوله: "مرفوع محلاً فاعله" إلى قوله: "لا محل له" سقط من: ج.

(٢) ينظر: "قسم الأدوات والحروف" ٥٢٦/١، وشرح التصريح ٥٢/١، وإظهار الأسرار ص ١٣٦.

(٣) ينظر: المغني ٤٤٣/١-٤٤٤.

(٤) "بعامل" سقط من: هـ. "مبتدأ" سقط من: ج.

(٥) ينظر مبحث "من" في: شرح الرضي على الكافية ٢٦٦/٤، والارتشاف ١٧١٨/٤، والمغني

٤١٩/١-٤٢٥، وشرح التصريح ٦٣٧/١-٦٤٢.

وينظر اختلافهم في مجيء (من) بمعنى: (في)، ولابتداء الغاية الزمانية، وللدلالة على انتهاء

الغاية، وزيادتها في: تأثير الكوفيين ٥٧١/١-٥٨٢.

(٦) "الباء" سقط من: ب.

(٧) ينظر: ص ٨٩.

(تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا^(١) مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "تُبْتُ":^(٢) فعل ماضٍ مبني على السكون لا محلّ له.
و"تُو": ضمير مرفوع متّصل مبني على الضمّ، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية.

"من": حرف جرّ متعلّق بـ "تبت".
و"كُلُّ": مجرور لفظاً بـ "من"^(٣)، ومحلّ المجرور نصب^(٤) مفعول به غير صريح لـ "تبت".

و"ذَنْبٍ" مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "كل".
(و): عاطفة.

(الثالث): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ [مبتدأ]^(٥).
(إلى)^(٦): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو محلاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف على الجملة القرينة، أو على البعيدة.
وقس عليها ما سيجيء^(٧) من المعطوفات.
(نحو): معلوم.

(تُبْتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

- (١) في ب، هـ، و: "تقديرًا، أو محلاً".
(٢) في ب، ج، هـ: "معناه". في ب، ج، هـ، و: "فتبت".
(٢) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".
(٤) في ب: "ومنصوب به محلاً".
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.
(٦) ينظر مبحث "إلى" في: الجني الداني ١/٣٨٥، وشرح الرّضي على الكافية ٤/٢٧٣، والارتشاف ٤/١٧٣٠، والمعني ١/١٠٤-١٠٥. وينظر اختلافهم في مجيء "إلى" بمعنى: (مع، وفي، ومن) في: تأثير الكوفيّين ١/٥٦٣-٥٧٠.
(٧) في ب، ج، هـ، و: "يجيء".

وإذا أريد معناه، فـ"ثب":^(١) فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.
و"ثو": ضمير مرفوع متصل مبني على الضم، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
فعلية لا محل لها ابتدائية.
و"إلى": حرف جرّ متعلق بـ"تبت".
ولفظة الجلالة: مجرورة به لفظاً، ومحلّ الجرور نصب مفعول به غير صريح
لـ"تبت"^(٢).

و"تعالى": مرّ إعرابه.

(و): عاطفة.

(الرابع): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ.

(عن): مراد لفظه مرفوع^(٣) تقديراً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف

(١) في ب، ج، هـ، و: "فتبت".

(٢) المفعول به غير الصريح ثلاثة أقسام:

الأول: مؤوّل بمصدر بعد حرف مصدرية، نحو: "علمتُ أنك مجتهد". والثاني: جملة مؤوّل
بمفرد، نحو: "ظننتك تجتهد". والثالث: جارٌّ ومجرور، نحو: "أمسكتُ بيدك". وقد يسقط حرفُ
الجرِّ فينتصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ به، ويُسمّى "المنصوبَ على نزع الخافض" فهو يرجع إلى
أصله من التصب، كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ، وَلَمْ تَعُوجُوا، كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

ينظر: جامع الدروس ٦/٣.

(٣) "مرفوع" سقط من: هـ.

عن: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جرّ، ولها عشرة معان. والثاني: أن تكون حرفاً مصدريةً، وذلك
عند بني تميم يقولون في نحو: "أعجبتني أن تفعل": عَنْ تَفَعَّلَ، قال ذو الرمة:

أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

وتسمّى عَنَعَنَةً تميم. والثالث: أن تكون اسماً بمعنى: "جانب"، ويتعيّن ذلك في ثلاثة مواضع: =

على أحدهما^(١).

(نَحْوُ): معلوم.

(كُفِفْتُ عَنِ الْحَرَامِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "كُفِفَ"^(٢): فعل ماضٍ مجهول، مبني على السكون لا محل له.

و"ثو": ضمير مرفوع متصل مبني على الضم، مرفوع محلاً نائب فاعله، وهو معه

جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"عَنْ": حرف جرّ متعلق بـ "كُفِفْتُ".

و"الْحَرَامِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور نصب مفعول به غير صريح له.

[١/١٥]

(و): عاطفة.

(الْحَامِسُ): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ.

(عَلَى): مراد لفظه مرفوع [تقديرًا]^(٣) خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

الأول: أن يدخل عليها (من) وهو كثير كقوله:

فلقد أراي للرماح دريئةً من عن يميني تارةً وأمامي

الثاني: أن يدخل عليها (على)، وذلك نادر، قال الشاعر:

على عن يميني مرّت الطير سنحاً وكيف سنوح واليمين قطع

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمّى واحد، قاله الأخفش، قال

الشاعر:

ودع عنك نهياً صيحاً في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل

أي: إنها وقعت اسماً هنا. ينظر: الارتشاف ١٧٢٧/٤-١٧٢٩، والمغني ١٩٦/١-٢٠٠،

وشرح التصريح ٦٥٢/١-٦٥٤. وينظر اختلافهم في مجيء (عن) بمعنى: (بعد، والباء، وللتعليل،

والدلالة على الاستعلاء) في: تأثير الكوفيّين ١/١-٥٣١-٥٤٣.

(١) أي: عطف على الجملة القريبة، أو على البعيدة.

(٢) في ب، هـ، و: "فكففت".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

عطف^(١) على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(يَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "يَجِبُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي.

و"التَّوْبَةُ": مرفوعة لفظًا فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"عَلَى": حرف جرّ متعلّق بـ "يجب".

و"كُلِّ": مجرور به لفظًا، ومحلّ المجرور نصب مفعول به غير صريح له.

و"مُذْنِبٍ": مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "كل".

(و): عاطفة.

(السَّادِسُ): مرفوع لفظًا بعامل معنوي، مبتدأ.

(اللَّامُ)^(٢): مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

عَلَى: على وجهين:

أحدها: أن تكون حرفًا، ولها تسعة معانٍ. والثاني: أن تكون اسمًا بمعنى: (فَوْقَ)، وذلك إذا

دخلت عليها "من" كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

ينظر: الارتشاف ١٧٣٢/٤-١٧٣٧، والمغني ١٨٩/١-١٩٤، والتّصريح ٦٥٠/١-٦٥٢.

وينظر اختلافهم في مجيء (على) بمعنى: (الباء)، وللمصاحبة، والدلالة على المجاوزة، والدلالة

على الظرفية، وللتعليل، ومن) في: تأثير الكوفيّين ١/٥٤٤-٥٦٢.

(١) "عطف" سقط من: ج.

(٢) اللّامُ: ثلاثة أقسام:

الأوّل: عاملة للحجر، وهي مكسورة مع كلّ ظاهر، نحو: لزيد، ولعمرو، إلّا من المستغاث

المباشر لـ (يا) فمفتوحة، نحو: يا لله، ومفتوحة مع كلّ مضمّر، نحو: لنا، ولكم، ولهم، إلّا مع

ياء المتكلم فمكسورة، ولها اثنان وعشرون معنى.

الثاني: عاملة للحزم، وهي اللّامُ الموضوعّة للطلب، وحركتها الكسر، وسليّم تفتحها، =

(نَحْوُ): معلوم.

(إِنَّا عِبِيدُ اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "إِنَّ": مخففة من "إِنَّ" المشددة^(١).

و"نَا": ضمير منصوب متصل مبني على السكون، منصوب محلاً اسم "إِنَّ".

و"عِبِيدُ"^(٢): على وزن كريم، مرفوعة لفظاً خبره، واسمه مع^(٣) خبره جملة اسمية لا

محل لها ابتدائية.

و"اللام"^(٤): حرف جرّ.

والجلالة: مجرورة به لفظاً، والجار مع مجرور ظرف مستقرّ.

وتحتة ضمير "هِيَ أَوْ هُمْ"^(٥): راجع إلى "العبيد" مبني على الفتح، أو على

السكون^(٦)، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، أو مركب مرفوع محلاً صفة

لـ "عبيد"^(٧).

وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا

بِي﴾ البقرة: ١٨٦، وقد تسكن بعد (ثم)، نحو: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ الحج: ٢٩،

في قراءة الكوفيين وقالون والبيزي.

الثالث: غير عاملة وهي: سبع. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٠-٢٩٣،

والارتشاف ٤/١٧٠٦-١٧١٠، والمغني ١/٢٧٤-٣١٢، وشرح التصريح ١/٦٤٢-٦٤٦.

(١) "فإن" سقط من: ج. في ب، وج: "من المشددة".

(٢) في ج: "عبيد جمع عبد".

(٣) في ب، وج: "و".

(٤) في ب: "واللام في الله".

(٥) على طريق: الرجال جاءت، أو جاؤوا. ينظر: إظهار الأسرار ص ٩٧.

(٦) أي: يكون مبنياً على الفتح على اعتبار الضمير الراجع إلى العبيد: (هي)، ويكون مبنياً على

السكون على اعتبار الضمير الراجع إلى العبيد: (هم).

(٧) "لعبيد" سقط من: هـ.

أو تحته ضمير "نَحْنُ": عبارة عن المتكلم مبني على الضمّ، مرفوع محلاً فاعله^(١)، وهو معه جملة فعلية، أو مركّب مرفوع محلاً خبر بعد الخبر لـ "إن". ويجوز أن يكون "اللام" متعلّقاً بـ "العبيد" لفهم معنى المخلوق منه^(٢). أو "أنا": ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح مرفوع محلاً مبتدأ. [١٥/ب]

و"عبيد": على صيغة التصغير مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

و"الله": حينئذ إما ظرف مستقرّ صفة لـ "عبيد"، أو خبر بعد الخبر للمبتدأ، وإما ظرف لغو لـ "عبيد". (و): عاطفة.

(السابع): مرفوع لفظاً بعامل معنوي، مبتدأ. (في)^(٣): مراد لفظه مرفوع تقديراً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف على أحدهما. (نحو): معلوم.

(المطيع في الجنة)^(٤): مراد لفظه مجرور تقديراً مضاف إليه لـ "نحو". وإذا أريد معناه، فـ "اللام"^(٥): حرف تعريف مبني على السكون لا محلّ له. و"مطيع": مرفوع لفظاً بعامل معنوي، مبتدأ.

(١) في ب: "مرفوع محلاً مبني على الضمّ فاعله".

(٢) في هـ: "عنه".

(٣) ينظر مبحث "في" في: شرح الرّضي على الكافية ٢٨٣/٤-٢٨٥، والارتشاف ١٧٢٥/٤-

١٧٢٧، والجني الدّاني ٢٥٠/١، والمغني ٢٢٣/١-٢٢٦، وشرح التصريح ٦٤٩/١-٦٥٠.

وينظر اختلافهم في مجيء (في) بمعنى: (على) في: تأثير الكوفيين ٥٨٣/١-٥٨٥.

(٤) "المطيع" سقط من: هـ.

(٥) وقد مرّ بيان اختلافهم في تعيين المعرف بـ "أل". ينظر: ص ١٩-٢٠.

و"في": حرف جرّ.

و"الجَنَّة": مجرورة [به]^(١) لفظاً، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه ضمير "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبنيّ على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

هذا رأي بعض النحاة، وأمّا على^(٢) رأي أكثرهم، فـ"اللام": اسم موصول. بمعنى "الذي" مبنيّ على السكون لا محلّ له؛ لكونه في صورة الحرف^(٣).

و"مُطِيعٌ": مرفوع لفظاً^(٤) مبتدأ.

و"في الجنة": خبره على رأي، وقد ذكره المصنّف في: "الإظهار"^(٥)، أو مرفوع محلاً مبتدأ.

و"مُطِيعٌ": مرفوع تقديرًا بعامل معنويّ إن كان أصله مضارعاً، أو مبنيّ على الفتح تقديرًا لا محلّ له إن كان أصله ماضياً^(٦).

وتحتّه "هُوَ": راجع إلى الموصول مبنيّ على الفتح، مرفوع محلاً^(٧) فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها صلة الموصول.

و"في الجنة": خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

وتحقيقه: أنّه لما كان اسم الموصول في صورة الحرف، وكان إعرابه محلياً^(٨) أتى

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) "على" سقط من: ج.

(٣) ينظر تفصيل اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول في: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦١ -

٤٦٢، وشرح الرّضي على الكافية ٣/٩٣، وإظهار الأسرار ص ٨٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ينظر: ص ٨٩.

(٦) فهو مرفوع تقديرًا إن كان أصله "يُطِيعُ"، ومبنيّ على الفتح إن كان أصله "أطاع".

(٧) من قوله: "ابتدائية". وعن: حرف جرّ متعلّق بكففت". إلى قوله: "مرفوع محلاً" سقط من: و.

(٨) في ب، ج، هـ، و: "إلى".

الضمة على "مطيع" لبيان ذلك الإعراب، ولما أتيت عليه لأجل ذلك البيان كان مشغولاً بها، وتعذر إتيان الإعراب أو البناء^(١) عليه فكان تقديرياً.

[١٦/أ]

هذا على رأي آخر، وقد ذكره المصنف/ في تعليقاته على "الامتحان"^(٢).

ولله درّ المصنف حيث بيّن^(٣) القول الأوّل في: "الإظهار"^(٤) للمبتدئين الضّعفاء، وبيّن القول الثاني في: ("الامتحان" للطلبة الأذكياء)^(٥).

فاحفظه، فإن كثيراً من الناس عنه غافلون، وبعضه كانوا يخطئون^(٦).

(و): عاطفة.

(الثامن)^(٧): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ، مبتدأ.

(الكاف)^(٨): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف على

(١) في ج: "البيان".

(٢) ينظر: ٢٢/أ.

(٣) "بيّن" سقط من: ج.

(٤) ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٩.

(٥) في الأصل: "الامتحان الأذكياء". وما أثبتته من بقية النسخ.

ينظر: امتحان الأذكياء لوحة ٢٩، ولوحة ٣٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦١ -

٤٦٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٠٥/٢.

(٦) ومن المخطئين في هذا المقام، من قال لإفادة المرام: أن "اللام": حرف تعريف بحسب الظاهر،

مبني على السكون لا محلّ له، ومعنى "الذي" بحسب الحقيقة، مبني على السكون، مرفوع محلاً مبتدأ.

و"مطيع": مرفوع لفظاً، مبتدأ بحسب الظاهر.

والجملة فعلية لا محلّ لها صلة الموصول بحسب الحقيقة. فإنه خارج عن الأقوال، كما لا

يخفى على من له سليم البال. هامش الأصل ١٦/ب.

(٧) في ب: "الثاني".

(٨) الكاف: إما أن تكون جارة، أو غيرها، والجارّة إما حرف، أو اسم.

والحرف له خمسة معانٍ. والاسم مرادف لـ "مثل"، ولا يقع كذلك عند سيويه والمحقّقين =

أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(قَوْلِهِ) "الْقَوْلِ":^(١) مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "نحو".

والضَّمير المجرور مبني على الكسر، مجرور محلاً مضاف إليه لـ "القول".

(تَعَالَى): إعرابه معلوم.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا، بدل [الكل]^(٣) من

"القول"، أو عطف بيان له.

أو مرفوع تقديرًا خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، أو منصوب تقديرًا^(٤) بأعني المقدّر،

والجملة الاسميّة، أو الفعلية لا محلّ لها ابتدائية.

إلا في الضرورة كقول الشاعر "من مشطور الرّجز":

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٌ يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير، منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: زيدٌ كالأسد، أن

تكون "الكاف" في موضع رفع، و"الأسد" مخفوضاً بالإضافة.

وأما الكاف غير الجارة فنوعان: الأوّل: مضمّر منصوب أو مجرور، نحو قوله تعالى: ﴿مَا

وَدَعَا رَبُّكَ﴾ الضحى: ٣. والثاني: حرف معني لا محلّ له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة

لاسم الإشارة، نحو: ذلك وتلك، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: إياك وإياكما، ونحوهما،

ولبعض أسماء الأفعال، نحو: حينهك، ورؤيدك.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/٣٣٦-٣٤٤، والارتشاف ٤/١٧١٠-١٧١٧، والمغني

١/٢٣٢-٢٤١، والمنهل الصّافي ٢/٤١٩-٤٢٤، وشرح التصريح ١/٦٥٤-٦٥٥.

(١) "القول" سقط من: و.

(٢) الشّورى: ١١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) من قوله: "خبر مبتدأ" إلى قوله: "تقديرًا" سقط من: ج.

ولا يجوز أن يُقال: إنه منصوب تقديرًا مقول القول^(١)؛ كما يفعله بعض القاصرين من المتعلمين والمعلمين^(٢)؛ لأن المصدر هنا ليس على معناه، بل بمعنى المفعول؛ لعدم صحة المعنى؛ إذ المعنى^(٣) المصدرية لا يصح أن يكون مثالاً قطعاً؛ كذا قال شيخنا عن شيخه^(٤).
وإذا أريد معناه، فـ"ليس": فعل ماضٍ من الأفعال^(٥) الناقصة، مبني على الفتح لا محل له.

و"الكاف": حرف جرّ صلة، غير متعلق بشيء عند الجمهور، ومنهم المصنّف^(٦).
و"المثل": مجرور به لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب خبر "ليس"^(٧).
والضمير الجرور مبني على الكسر، مجرور محلاً مضاف إليه لـ"المثل".
و"الشيء": مرفوع لفظاً اسم "ليس"، وهو معهما جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.
وقال بعض النحاة: إنّ "الكاف" ليس بصلة^(٨).

(١) "مقول" سقط من: هـ. "القول" سقط من: و.

(٢) "والمعلمين" سقط من: ج.

(٣) "إذ المعنى" سقط من: هـ.

(٤) في ب، هـ، و: "قاله". ينظر: فتح الأسرار ١٧/أ. وينظر ترجمة شيخه في: ص ٢٦١.

(٥) "الأفعال" سقطت من: ج.

(٦) أي: الكاف زائدة للتأكيد، وتقدير الكلام: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، على ما صرح به ابن جنّي. هذا فيمن لم يجعله كناية عن نفي المثل على حدّ: مثلك لا يئخل. ينظر: سر الصناعة ١/٣٠٠-٣١٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٣٧-٣٤٠، والمغني ١/٢٣٧-٢٣٨، والمنهل الصافي ٢/٤٢٢، وشرح التصريح ١/٦٥٥، والامتحان ١٥٦/ب.

(٧) في ج، هـ، و: لـ"ليس".

(٨) ينظر: المغني ١/٢٣٨، والمنهل الصافي ٢/٤٢٢. وشرح التصريح ١/٦٥٥.

ثم اختلفوا فقال بعضهم: الزائد كلمة "مثل"، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ﴾ [ب/١٦] **ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ** ^(١)، وإنما زيدت ههنا لتفصل ^(٢) "الكاف" من الضمير؛ إذ الكاف ^(٣) لا تدخل على الضمير. وردّ بأنّ زيادة الاسم لم تثبت ^(٤).
وأجيب عنه: بأنّ قراءة ابن عباس [رضي الله عنه] ^(٥) في [هذه] ^(٦) الآية بترك المثل ثقويّ قول من قال بزيادة الاسم، بل شاهدة حقّة لا كلام في قبولها، كما في: "تحفة الغريب" ^(٧). وقال بعضهم: لا زائد منهما ^(٨).
ثم اختلفوا فقال بعضهم: "المثل": بمعنى الذات ^(٩).

(١) البقرة: ١٣٧.

(٢) في هـ، و: "التفصيل".

(٣) في هـ: "إذا أريد لكاف".

(٤) ينظر: المغني ١/٢٣٨، والمنهل الصافي ٢/٤٢٢، وشرح التصريح ١/٦٥٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج، هـ، و. وما أثبتته من: ب.

ابن عباس هو: أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة. ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وروى عنه الأحاديث الصحيحة، توفي رضي الله عنه سنة ٦٨ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٦٢، والأعلام ٩٥/٤.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) حكى ابن مجاهد عن ابن عباس أنّه قال: لا تقرأ ((فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به))؛ فإنّ الله ليس له مثل ولكن اقرأ: ((بما آمنتم به)). وكان يقرأ أيضاً: ((بالذي آمنتم به)).

ينظر: المحتسب لابن جنّي ١/١١٣-١١٤، والمغني ١/٢٣٨، وتحفة الغريب "قسم الأدوات

والحروف" ٢/٦٣٠.

(٨) في ب، هـ، و: "زائدة". هذا قول ثالث في الآية الأولى، وهو أنّ الكاف و"مثلاً" لا زائد منهما. ينظر: المصادر السابقة.

(٩) والمعنى: ليس كذاته شيء. ينظر: شرح التصريح ١/٦٥٥.

وقيل: بمعنى الصفة^(١).

وقيل^(٢): "الكاف" اسم مؤكّد بمعنى "المثل"^(٣).

وقيل: الكلام مبنيّ على الكناية مثل: مثلك^(٤) لا ييخُل^(٥).

وفي الأخير كلام إن أردت تحقيق المراد فعليك بالمراجعة^(٦) إلى "حاشية المطول"

للمولى حسن جلي^(٧).

(و): عاطفة.

(التاسع): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ، مبتدأ.

(١) لأنّ المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه، والمعنى: ليس كصفته شيءٌ. ينظر: المصدر السابق.

(٢) "قيل" سقط من: ج.

(٣) كما عكس ذلك من قال:

ولعبت طيرٌ بهم أبابيل فصيرُوا مثلَ كعصفٍ مأكولٍ

ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٣٣٨، المغني ١/٢٣٨، والمنهل الصافي ٢/٤٢٢، وشرح

التصريح ١/٦٥٥.

(٤) في ج: "مالك".

(٥) ذهب جماعة: إلى أنّ الكاف غير زائدة، وأنّ ذلك - كما ذكر صاحب الكشاف - من باب

الكناية، كما في قولهم: مثلك لا ييخُل؛ لأنّهم إذا نفوا البخل عمّن يمثله ويكون على أخصّ

أوصافه، فقد نفوا عنه، كما يقولون: بلغت أترابه، يريدون بلوغه، فقولنا: ليس كالله شيءٌ،

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى: ١١، عبارتان متّفقتان على معنى واحد، وهو نفي

المماثلة عن ذاته إلا ما تعطيه الكناية من المبالغة.

ينظر: الكشاف ٤/٢١٣-٢١٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٣٩-٣٤٠، والمنهل

الصافي ٢/٤٢٢.

(٦) في ب، ج، هـ، و: "المراجعة".

(٧) قد سبقترجمته.

(حَتَّى) ^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ^(٢) عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى الْمَوْتِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "أَعْبُدُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بالعامل المعنوي.

وتحت "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

فعلية لا محل لها ابتدائية.

ويجوز أن يكون "اعبُد": أمرًا حاضرًا.

ولفظة الجلالة: منصوبة لفظًا مفعول به لـ "اعبُد".

(١) وهذيل تبدل حاؤها عيناً فتقول: عَتَى. قال الفراء: حَتَّى لغة قريش وجميع العرب إلا هذيلًا وتقيفًا، فإنهم يقولون: عَتَى، قال أنشدني به بعض أهل اليمامة "من مشطر الرّجز":

لا أضع الدلو ولا أصلي عَتَى أرى علتها تولي

وحَتَّى: حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: الأول: انتهاء الغاية وهو الغالب نحو: قوله تعالى:

﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ طه: ٩١. والثاني: التعليل نحو: أسلم حَتَّى

تدخل الجنة. والثالث: بمعنى إلا في الاستثناء نحو: لا يكون فلان عالمًا حَتَّى يحلّ المشكلات، وهذا أقلها.

وتستعمل حَتَّى على أحد ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون حرفًا جازيًا بمنزلة "إلى" في المعنى

وهو الدلالة على انتهاء الغاية، وفي العمل وهو الجرّ. الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة "الواو".

والثالث: أن تكون حرف ابتداء، كقول جرير:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حَتَّى ماء دجلة أشكل

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٥-٣٧، وشرح الرّضي على الكافية ٤/٢٧٧-٢٨٣،

والمغني ١/١٦٦-١٧٣، والمنهل الصّافي ٢/٤٠٦-٤٠٩.

(٢) "محلّ لها" سقط من: ج.

وإعراب "تَعَالَى":^(١) معلوم.

و"حَتَّى": حرف جرّ متعلّق بـ"أعبد".

و"المَوْتِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور^(٢) نصب مفعول به غير صريح له.
(و): عاطفة.

(العاشرُ): مرفوع لفظاً بعامل معنويّ مبتدأ^(٣).

(رُبَّ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطف

(١) "تعالى" سقط من: هـ.

(٢) في ج: "ومحلّه القريب".

(٣) "مبتدأ" سقط من: ج.

(٤) رُبَّ: للتقليل دائماً، وهو مذهب الأكثرين. وقال ابن درستويه: للتكثير دائماً. قال ابن مالك: والصحيح أنّها للتكثير، وهو مذهب سيبويه، قال: ولذا تصلح كمّ في كلّ موضع وقعت فيه إلاّ، كقوله "من الرّمْل":

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وقال ابن هشام: وليس معناه التقليل دائماً، ولا التكثير دائماً، بل يرد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

واختلفوا في (رُبَّ) بين الاسميّة والحرفيّة، وذلك على قولين:

الأوّل: ذهب الكوفيّون إلى القول باسميّة، وتابعهم الرّضي، وابن الطّراوة. والثاني: ذهب البصريّون إلى القول بحرفيّة، وتابعهم ابن مالك.
ثمّ اختلفوا في وصف مجرور (رُبَّ)، وذلك على قولين: وسيأتي البيان عنهما إن شاء الله تعالى.

ثمّ اختلفوا في الجمل التي تدخل (ربما) عليها، وذلك على قولين:

الأوّل: تختصّ (ربما) بالدخول على الجمل الفعلية دون الاسميّة، وهو ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه أبو عليّ الشّلوّيين، كما نسب القول بذلك إلى الجمهور.
الثاني: كما أجاز أن تدخل على الجمل الفعلية، يجوز أن يلي (ربما) كذلك الجمل الاسميّة، وإلى ذلك ذهب الكسائيّ من الكوفيّين، وتابعه الجزوليّ، وابن مالك، والمالقيّ.

على أحدهما.

هذا على تقدير الحكاية في "رُبَّ" وهي الأكثر فيه، وفي أمثاله^(١).

ويجوز أن يكون "رُبَّ" مرفوعاً لفظاً بالتثنية إن أولته باللفظ، أو بلا تنوين إن

أولته/ باللفظة.

[١٧/أ]

فعلى الأول: منصرف. وعلى الثاني: غير منصرف؛ على ما في الرّضي^(٢).

فاحفظه، فإنّه من الحور المقصورات، ومن الفوائد التي لم توجد في المتداولات، حتى

أنكره^(٣) بعض من تصدّى لإعراب هذا الكتاب، والعناية من الملك الوهاب.

(نحو): معلوم.

(رُبَّ تَالٍ يَلْعَنُهُ الْقُرْآنُ)^(٤): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "رُبَّ"^(٥): حرف جرّ غير متعلّق بشيء عند الدماميني^(٦)، وابن

طاهر^(٧).

= ينظر: شرح التسهيل ٤٣/٣-٥٢، وشرح الرّضي على الكافية ٤/٢٩٧، والارتشاف

٤/١٧٣٧-١٧٣٨، والجنى الدّاني ١/٤٤٠، والمغني ١/١٧٩-١٨٤، والمنهل الصّافي ٢/٤٢٨،

وشرح التصريح ١/٦٥٧، وتأثير الكوفيّين ١/٥٨٥-٥٩٥.

(١) ينظر: المنصف ٢/٢٧٣.

(٢) فلا ينصرف للعلميّة والتّأنيث. والرّضي، قد سبقت ترجمته. ينظر رأيه في: المنصف ٢/٢٧٣.

وينظر اللّغات في (رُبَّ) في: شرح التسهيل ٣/٤٣، والارتشاف ٤/١٧٣٩، والجنى الدّاني

١/٤٤٧، والمغني ١/١٨٤.

(٣) في هـ: "التّكرة".

(٤) "يلعنه" سقط من: ج.

(٥) "رُبَّ" سقط من: ج.

(٦) ينظر: تحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ١/٤٩٩. والدّماميني، قد سبقت ترجمته.

(٧) "طاهر" سقط من: ج. ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٧٤٣.

= هو: أبو بكر محمّد بن أحمد بن طاهر المشهور بـ "الخَدَب"، ولد في إشبيلية، ورحل إلى

وصوب قولهما ابن هشام في: "مغني اللبيب"، وإليه ذهب المصنّف^(١).
 و(تال): مجرور [به]^(٢) تقديرًا، ومحلّ المجرور مرفوع مبتدأ وخبره محذوف، أي:
 لقيته. أو منصوب مفعول به لفعل مقدر مؤخرًا، أي: لقيت^(٣). والجمله الاسميّة، أو
 الفعلية^(٤) لا محلّ لها ابتدائية.
 وإثما ارتكبنا حذف الخبر في الصّورة الأولى، ولم نجعل قوله: "يلعنه القرآن" خبرًا؛
 لأنّ مجرور "رُبّ" يلزم أن يكون موصوفًا على (الأصح)^(٥)؛ ولأنّ فعله يلزم أن يكون
 ماضيًا على ما هو المشهور، وارتضاه الرّضيّ والمصنّف^(٦).

= مراكش، فدرس في "فاس" كتاب سيبويه، وذاع اسمه، فأقبل الناس عليه من الجهات النائية، وله
 طرر على الكتاب، توفي بفاس سنة ٥٨٠هـ. ينظر: إنباه الرّواة ١٩٤/٤، وبلغة ٢٥٣/١.

(١) ابن هشام، قد سبقت ترجمته. ينظر: المغني ٥٧٧/١، وإظهار الأسرار ص ٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من: هـ، و.

(٣) في ب، ج، هـ: "لقيته".

(٤) "أو الفعلية" سقطت من: هـ.

(٥) في الأصل، ج، هـ، و: "على الأصح". وما أثبتته من: ب. ولعله هو الصّواب.

(٦) الرّضي، قد سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية ٢٩٤/٤، والامتحان ١٤٩/ب.

اختلف التّحويّون في وصف مجرور (رُبّ) على قولين:

الأوّل: ذهب الأخفش، والفراء إلى عدم إيجاب الوصف، وتابعه أبو الوليد القشيري، وابن

طاهر، وابن خروف، وابن مالك. واستدلّوا بقول الشّاعر "من الكامل":

يا رُبّ قائله غداً يا لهف أمّ معاوية

حيث جرّ قائله دون وصف. وقالوا: إنّ ما فيها من معنى القلّة أو الكثرة يغني عن الوصف

كما في (كم) الخبرية.

الثاني: ذهب ابن السراج، والفارسي، والعبديّ إلى إيجاب وصف مجرور (رُبّ)، وتابعهم

على ذلك أكثر المتأخّرين، قالوا: إنّ رُبّ للتّقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشيوع

والعموم، ووصفها يحدث فيها التّقليل، فلزم الوصف لذلك. وأنّ قول القائل: رُبّ رجل عالم

لقيت، ردّ على من قال: ما لقيت رجلاً عالماً، فلولم تذكر الصّفة لم يكن الردّ موافقاً.

إلا أن في: "شرح لبّ (اللباب)" للسيّد عبد الله^(١) جوّز استقبال فعله^(٢)، كقوله:

فإن أهلك فربّ فتى سيّكي
عليّ مهذبٍ رخص البنان^(٣)

ينظر: شرح التسهيل ٤٩/٣-٥٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٩/٤-٣٠٠، والارتشاف ١٧٤١/٤، والجنى الداني ٤٥٠/١-٤٥١، والمنهل الصافي ٤٣٠/٢، وتأثير الكوفيين ٥٨٩/١-٥٩٢.

(١) في الأصل، ج، هـ، و: "الألباب". وما أثبتته من: ب.

هو: جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، وينعت بالثقّة كار، أو بالشريف. عالم بالعربيّة وأصول الفقه، حنفيّ. ولي التدريس بحلب، وأقام بدمشق مدّة، وبالقاهرة مثلها. توفي سنة ٧٧٦هـ. من تصانيفه: "شرح المنار"، و"شرح التسهيل"، و"شرح الشافية"، و"شرح لبّ اللباب" المسمّى بـ"العباب"، و"شرح التلخيص".
ينظر: الأعلام ١٢٦/٤، وهدية العارفين ٤٦٧/١، ومعجم المؤلّفين ١٠٨/٦.

(٢) ينظر: "قسم المنصوبات إلى آخر الكتاب" ص ٤١١.

من خصائص رُبّ، عند أكثر التّحويين، أنّ الفعل الذي تتعلّق به يجب أن يكون ماضياً، تقول: رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيت، ولا يجوز سألتني. وإنّما لزم مضيّ فعلها، لأنّها جواب لفعل ماضٍ. وقيل: لأنّها للتّقليل، فأولّوها الماضي، لأنه قد تحقّقت قلته.
وذهب ابن السّراج إلى أنّه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً. وذهب بعض التّحويين إلى أنّه يجوز أن يكون ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً. والمضيّ أكثر، وهو اختيار ابن مالك، أمّا كونه حالاً فلقول ابن أبي ربيعة:

فقمتم ولم تُعلم عليّ خيانةً
ألا رُبّ باغي الرّيح ليس بربّاح

ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٣-٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٢/٤، والارتشاف ١٧٤٢/٤، والجنى الداني ٤٥١/١-٤٥٣، والفصول المفيدة ٢٦٤/١-٢٦٥.

(٣) البيت من الوافر منسوب لجحدر بن مالك اللّص، قاله وهو في حبس الحجاج، ويروى قبله:

فيا أخويّ من كعب بن عمرو
أفلاً اللّوم إن لم تنفعاني
إذا جاوزتما سعفات حجر
وأودية اليمامة فانعياي
وقولا جحدرٌ أمسى رهيناً
يحاذر وقع مصقول يمانى

وجملة "يلعنه القرآن" صفة "تال".

وقد أبدع هنا بعض المتصدّين لإعراب هذا الكتاب إعراباً لم يخطر لخطر الإنسان، ولم يسمعه الآذان، من أن مجرور "رُب" منصوب محلاً بفعل مقدّم^(١) مقدّر يفسّره الفعل المقدّر، أي: لقيت^(٢) رُب تال يلعنه القرآن لقيته.

وفيه بحث من وجوه:

أما أولاً: فلأنّ لـ "رُب" صدر الكلام فلا يتقدّم عليه الكلام^(٣).

وأما ثانياً: فلأنّ المفسّر - بالكسر - نائب مناب / المفسّر - بالفتح - فكما أنّهما لا يجتمعان (فكذلك)^(٤) لا يحذفان، على ما نصّ عليه ابن هشام في: "مغني اللبيب"^(٥).
وأما ثالثاً: فلأنّ كون المحذوف مفسّراً للمحذوف ممّا لا معنى له^(٦) في إفادة المرام؛ كما لا يخفى على أولي الأفهام.

يحاذر صولة الحجاج ظلماً وما الحجاج ظلاماً لجاني

إلى قوم إذا سمعوا بقتلي بكى شبانهم وبكى الغواني

فإن أهلك فربّ فتى سيكي عليّ مهذب رخص البنان

ولم أك قد قضيت حقوق قومي ولا حقّ المهند والسنان

ينظر: أمالي القالي ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ٣/٤٧، والارتشاف ٤/١٧٤٣، والجني الداني

١/٤٥٢، والمغني ١/١٨٣، وخزانة الأدب ١١/٢٠٩.

(١) "مقدّم" سقط من: ب، ج.

(٢) في ب: "لقيته".

(٣) لأنّه لإنشاء التقليل على رأي الأكثرين، أو لإنشاء التّكثير عند القائل به.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/٢٩٩، والمغني ١/١٨١، والمنهل الصّافي ٢/٤٣٠.

(٤) في الأصل "كذلك". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ينظر: ١/٤٩. ابن هشام، قد سبقت ترجمته.

(٦) "له" سقط من: ب.

وأما على [رأي] (١) الجمهور من البصرية فـ"رُب" متعلق بالفعل المقدّر، أي: لقيت (٢) مثلاً.

وفيه أبحاث وأجوبة، من أراد فليراجع إلى الرضيّ، والسيد عبد الله (٣).
وبهذا ظهر التعجب من قول من قال: والعجب كلّ العجب (٤) من بعض المعربين
حيث جعل "رُب" متعلقاً بفعل مقدّر؛ لأنه لم يطلع على قول الجمهور. وصدّق في حقّه:
حَفِظْتَ شَيْئاً (وِغَابَتْ) عَنْكَ أَشْيَاءُ (٥)

وقال الأخفش (٦) من البصريّة، والكلّ من الكوفيّة: إنّ كلمة "رُب" ليست حرف
جرّ، بل اسم مضاف إلى التّكرة، فمعنى: رُب (٧) رجلٍ، في أصل الوضع: قليلٌ من هذا
الجنس، كما أنّ معنى: كمّ رجلٍ كثير من هذا الجنس. واختاره الرّضيّ، والفاضل
العصام (٨).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من: هـ، و. في ب: "قول".

(٢) في ب، هـ: "لقيته". ينظر: الارتشاف ١٧٤٣/٤.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية ٢٩٥/٤-٢٩٦، والعباب "قسم المنصوبات إلى آخر الكتاب"
ص ٤١٠-٤١١. الرّضيّ والسيد عبد الله، قد سبقت ترجمتهما.

(٤) "كلّ العجب" سقطت من: ج.

(٥) في النسخ: "وغياب". البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه، وصدّره:

فَقُلْ لِمَنْ يَدْعِي فِي الْعِلْمِ فَلَسَفَةٌ

ويروى في ديوان ابن معصوم المدني:

وإن توقّف جهلاً بالجواب فقلّ حَفِظْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

ينظر: ديوان أبي نواس ٢/١، وديوان ابن معصوم المدني ٦/١.

(٦) الأخفش قد سبقت ترجمته. ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٢٩٧/٤.

(٧) "رُب" سقطت من: ج.

(٨) الرّضيّ، قد سبقت ترجمته. "الفاضل" سقطت من: ب. ولم أقف على مقصود المؤلّف بالفاضل

العصام. ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٢٩٧/٤. وينظر أيضاً: الإنصاف ٨٣٢/٢-٨٣٤،

والمغني ١٧٩/١.

فـ "رُبَّ" حينئذٍ إمّا مرفوعٌ أبداً، على أنّه مبتدأٌ لا خبر له، على ما حقّقه الرّضي^(١)، وإمّا مُعْرَبٌ على حسب العوامل، على ما دقّقه الفاضل العصام^(٢).
ففي: رُبَّ رجلٍ لقيت، منصوبٌ بـ "لقيت"^(٣)، وفي: رُبَّ رجلٍ لقيته^(٤)، مرفوعٌ مبتدأٌ وما بعده خبره.
(و): عاطفة.

(الحادي عشر): تركيب تعادليّ، الجزء الأوّل مبنيّ على السّكون، والجزء الثّاني مبنيّ على الفتح مرفوعٌ محلاً بعاملٍ معنويّ مبتدأً.

(وَأُو): مرفوعٌ لفظاً خبره، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها عطفٌ على أحدهما.

(القَسَم) ^(٥): مشغولٌ بإعراب الحكاية، أو مضافٌ إليه [للوأو]^(٦).

(نَحْوُ): معلوم.

(وَاللّهِ لَا أَفْعَلُ الْكَبَائِرَ) ^(٧): مراد لفظه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ "نحو".

وإذا أريد معناه، فـ "الوَأُو": حرف جرّ متعلّقٌ بـ "أُقَسِمُ" المقدّر.

والجلالة: مجرورةٌ به لفظاً، ومحلّ الجرور نصب مفعول به غير صريح/ له.

وهو ^(٨) فعل مضارع مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويّ.

(١) ينظر: شرحه على الكافية ٤/٢٩٧.

(٢) لم أقف على مقصود المؤلّف به فيما اطّلت عليه.

(٣) "منصوبٌ بلقيت" سقطت من: ب.

(٤) "وفي رُبَّ رجلٍ لقيته" سقطت من: هـ.

(٥) قال سيويوه: وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على

كلّ محلوف به، ثمّ التاء، ولا تدخل إلاّ في واحد وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ،

وتالله لأكيذنّ أصنامكم. ينظر: الكتاب ٣/٤٩٦، وأسرار العربيّة ١/٢٠٣-٢٠٤، والارتشاف

٤/١٧٦٥، والمعني ١/٤٧٣.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النسخ. ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩

(٧) في و: "لا أفعلنّ".

(٨) أي: فعل (أُقَسِمُ) المقدّر.

وتحت ضمير "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"لا": حرف نفي دخلت على جواب القسم، مبني على السكون لا محل له.

و"أفعل": فعل مضارع مرفوع^(١) لفظاً بعامل معنوي،

وتحت "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها جوابية.

و"الكبائر": منصوب لفظاً مفعول به صريح^(٢) لـ "لا أفعل".

(و): عاطفة.

(الثاني عشر): مثل: "الحادي عشر"^(٣)، مبتدأ.

(تاء)^(٤): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

(القسم): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه [للتاء]^(٥).

(نحو): معلوم.

(تالله لأفعلن الفرائض): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "التاء": حرف جرّ متعلق بـ "أقسم" المقدّر.

والجلالة: مجرورة به لفظاً، و محلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

و"اللام": جوابية لـ "القسم"، مبني على الفتح لا محل لها.

و"أفعلن": فعل مضارع مبني على الفتح، مرفوع محلاً بالعامل المعنوي، أو

(١) "مرفوع" سقط من: ب. "فعل" سقط من: و.

(٢) في ج: "غير صريح".

(٣) أي: في حكمه الإعرابي وهو: تركيب تعدادي، الجزء الأول مبني على السكون، والجزء الثاني

مبني على الفتح مرفوع محلاً بعامل معنوي مبتدأ.

(٤) من قوله: "والله لا أفعل الكبائر" إلى قوله: "التاء" سقط من: هـ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

[معرب] ^(١) مرفوع تقديرًا به ^(٢).

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها جواب القسم.

و"التون": حرف تأكيد مبني على الفتح لا محل لها ^(٣).

و"الفرائض": منصوبة لفظاً مفعول به (صريح) ^(٤) لـ "أفعلن".

(و): عاطفة.

(الثالث عشر): تركيب تعدادي، والجزءان مبنيان على الفتح مرفوع محلاً ^(٥) مبتدأ.

وقس عليه ما سيأتي من الأخوات.

(حاشاً): مراد لفظه مرفوع [تقديرًا] ^(٦) خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، هـ. وما أثبتته من: ج، و.

(٢) علة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة؛ لتركيبه معها كتركب خمسة عشر.

وعلة إعرابه مع غير المباشرة؛ أن الفاعل فاصل بين الفعل والتون، وهم لا يركبون ثلاثة

أشياء. وقيل: الجميع معرب تقديرًا. ينظر: التصريح ٥٢/١، وحاشية الصبان ١١٧/١-١١٨.

(٣) ينظر: المغني ١/٤٤٣-٤٤٤.

(٤) في الأصل، ج: "غير صريح".

(٥) "محلاً" سقط من: و.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

حاشاً: يقال فيها: حاش، وحشاً، وللتحاة فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه وجماعة من البصريين إلى: أنها حرف دائماً بمنزلة "إلا"، لكنّها

تجرّ المستثنى.

الثاني: ما ذهب إليه الجرمي، والمازني، والمبرد والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء،

وأبو عمرو الشيباني، وكثير من المتأخرين: وهو عدّها حرف جرّ كثيراً وما بعدها يكون مجروراً

بها، واستعمالها قليلاً فعلاً متعدياً جامداً، فنصب ما بعدها، فإذا استعملت حرفاً، قيل: حاشاي،

من دون نون الوقاية، وإذا استعملت فعلاً، قيل: حاشاني.

عطف على أحدهما.

(نحو): معلوم.

[١٨/ب] (هَلَكَ النَّاسُ حَاشَا الْعَالِمِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا/ مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد معناه، فـ"هَلَكَ": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلّ له.
و"النَّاسُ": مرفوع لفظًا فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية.
و"حَاشَا": حرف جرّ غير متعلّق بشيء عند الجمهور ومنهم المصنّف^(١).
و"العَالِمِ": مجرور به لفظًا، ومحلّ الجرور منصوب مستثنى من "النَّاسِ"^(٢).
وأما عند البعض فهو متعلّق بـ"هلك"، و"العالم" مجرور به لفظًا، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به غير صريح لـ"هلك"^(٣).

(و): عاطفة.

(الرَّابِعَ عَشَرَ): مثل ما سبق، مبتدأ.

(مُذْ): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية^(٤) لا محلّ لها عطف

الثالث: ما ذهب إليه الكوفيون، وهو أنّها فعل دائماً، تنصب ما بعدها، ولا تكون حرفاً.
ينظر: المغني ١/١٦٤-١٦٦، والمنهل الصافي ٢/٤٢٥، وشرح التصريح ١/٥٣٨، وحاشية
الصبيان ٢/٢٤٣-٢٤٧.

(١) اختلفوا فيها: فذهب بعضهم إلى أنّ لها متعلّقاً كسائر حروف الجرّ، ومتعلّقها ما يكون قبلها
من فعل أو شبهه، وعلى هذا يكون محلّها مع الجرور نصباً.
وذهب آخرون، ومنهم ابن هشام إلى: أنّها لا تتعلّق بشيء كالحروف الزائدة؛ لأنّها ليست
على نمط حروف الجرّ الأصلية، التي توصل معاني الأفعال التي قبلها إلى الاسم الجرور بها،
و"حاشا" لا توصل المعنى إلى ما بعدها، بل تزيل معنى الفعل.

ينظر: المغني ١/٥٧٨، والمنهل الصافي ٢/٤٢٥-٤٢٦، وإظهار الأسرار ص ٥٤

(٢) هذا إذا لم يكن لها تعلّق.

(٣) هذا إذا كان لها تعلّق.

(٤) من قوله: "تقديرًا خبره" إلى قوله: "اسمية" سقط من: و.

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْبُلُوغِ): مراد لفظه تقديراً مضاف إليه
لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"ثب°":^(١) فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.

و"ثو": ضمير مرفوع متصل مبني على الضم مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"من°"^(٢): حرف جرّ متعلق بـ"تُبْتُ".

و"كُلِّ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

و"ذَنْبٍ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ"الكل".

و"فَعَلْتُ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.

و"ثو": ضمير مرفوع متصل مبني^(٣) على الضم مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مجرورة محلاً صفة لـ"ذنب".

وأما كونها منصوبة على أنها حال منه؛ وإن لم يكن مانع من جهة العربية، إلا أنّ
سلاسة^(٤) المعنى تمنعه فتأمل.

و"الهَاءُ": ضمير منصوب متصل مبني على الضم، منصوب محلاً مفعول به
لـ"فعلت".

و"مُذْ": حرف جرّ متعلق بـ"فعلته" لا بـ"تبت"؛ كما توهمه بعض المعربين.

و"يَوْمِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

(١) في ب، ج، هـ، و: "فتبت".

(٢) في هـ: "منذ".

(٣) "مبني" سقط من: هـ.

(٤) في ب، ج، و: "سلامة".

و"البُلُوغ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "اليوم".

(و): عاطفة.

(الخَامِسَ عَشَرَ): مثل / ما سبق مبتدأ.

(مُنْدُ)^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف

(١) قيل: أصل (مُنْدُ): (مُنْدُ)، بدليل ضمّ الدال عند ملاقة الساكن، فتقول: (مُنْدُ اليوم).

وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف ولا شبهه. وقال المالقي: إذا

كانت (مُنْدُ) اسماً فأصلها (مُنْدُ)، أو حرف فهي أصل.

ولـ(مُنْدُ، وَمُنْدُ) ثلاث حالات:

الأوّل: أنّهما حرفاً جرّاً إذا وليهما اسم مجرور، فيكونان بمعنى: (مِنْ) إن كان الزّمان

ماضياً، كقول زهير "من الكامل":

لَمِنَ الدِّيَارِ بَقْنَةَ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُدَّ حَجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ

وبمعنى: (فِي) إن كان حاضراً، كقولك: ما رأيتَه منذ يومنا، وإلى هذا أشار الناظم:

وَإِنْ يَجْرًا فِي مَضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا فِي الحِضْرِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

وبمعنى: (مِنْ) و(إِلَى) معاً إن كان معدوداً، كقولك: ما رأيتَه مُدَّ ثلاثة أيام.

الثاني: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: مذ يوم الخميس، ومنذ يومان، فقال المبرد وابن السراج

والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، معناهما: الأمد، إن كان الزّمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل

المدة إن كان ماضياً.

الثالث: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقول الفرزدق:

مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ

وقول الأعشى:

وَمَا زَلْتُ أَبْغِي المَالَ مَدًّا أَنَا يَافِعٌ وَلِيداً وَكَهلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمْرُداً

والمشهور أنّهما حينئذٍ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة. وقيل: إلى زمنٍ مضافٍ إلى

الجملة.

وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١، وأسرار العربية ٢٠٠/١-٢٠١، والارتشاف ١٤١٥/٣ =

على أحدهما.

هذا على قصد الحكاية في "منذ"، وأما إذا لم تقصد فـ"مُنْذُ": مرفوع لفظاً إمّا بالتثنية أو بغيره؛ كما مرّ التفصيل عن الرّضي^(١) في: "رُبَّ"^(٢).

فاحفظه، فإنّه ممّا نفاه بعض المُعربين؛ لعدم اطلاعه على كلام المحققين.

(نحو): معلوم.

(يَجِبُ الصَّلَاةُ مُنْذُ يَوْمِ الْبُلُوغِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"يَجِبُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

و"الصَّلَاةُ": مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية.

و"مُنْذُ": حرف جرّ متعلق بـ"يجب".

و"يَوْمٌ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المحرور نصب مفعول به غير صريح له.

و"الْبُلُوغُ": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ"اليوم".

(و): عاطفة.

(السَّادِسَ عَشَرَ): مثل ما سبق مبتدأ.

(خَلَا)^(٣): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف

= ١٤٢٣، والمغني ١/٤٤١-٤٤٢، والمنهل الصّافي ٢/٤٢٥، وشرح التصريح ١/٦٥٦-٦٥٧.

(١) قد سبقت ترجمته. ينظر رأيه في: المنصف ٢/٢٧٣.

(٢) في هـ: "باب".

(٣) خَلَا: إمّا أن تكون فعلاً، أو حرفاً:

فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً، وتتضمّن ضمير الفاعل. وإذا كانت حرفاً كان ما

بعدها مجروراً؛ لأنّها حرف جرّ.

فإن دخل عليها "ما" كانت فعلاً، ولم يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنّها معها بمنزلة المصدر.

ينظر: أسرار العربية ١/١٦٢، والجنى الداني ١/٤٣٦، والمغني ١/١٧٨-١٧٩، والمنهل

الصّافي ٢/٤٢٥-٤٢٦، وشرح التصريح ١/٥٦٣-٥٦٦، وحاشية الصّبّان ٢/٢٤١-٢٤٢.

على أحدهما.

(نحو): معلوم.

(هَلَكَ الْعَالِمُونَ خَلَا الْعَامِلَ بَعْلَمِهِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "هَلَكَ": فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلّ له.

و"الْعَالِمُونَ": مرفوع لفظاً بـ "الواو" فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية.

و"خَلَا": حرف جرّ غير متعلّق بشيء عند الجمهور^(١).

و"الْعَامِلِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مستثنى من "الْعَالِمُونَ".

و"الْبَاءُ": حرف جرّ متعلّق بـ "العامل".

و"الْعِلْمِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

والضّمير المجرور مبنيٌّ على الكسر^(٢)، مجرور محلاً مضاف إليه لـ "العلم".

(و): عاطفة.

(السَّابِعَ عَشَرَ): مثل ما سبق مبتدأ.

(١) وإليه ذهب المصنّف. ينظر: المغني ١/٥٧٨، والمنهل الصّافي ٢/٤٢٦، وإظهار الأسرار ٥٤.

(٢) و"الضّمير" سقط من: هـ. في ج: "مبنيٌّ على السّكون".

(عَدَا)^(١): مراد/ لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(هَلَكَ الْعَامِلُونَ عَدَا الْمُخْلِصِ)^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو"^(٣).

وإذا أريد المعنى، فـ "هَلَكَ": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له. و"الْعَامِلُونَ": مرفوع لفظًا بـ "الواو" فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

(١) إذا انتصب الاسم بعد (عدا)، فإنها تكون عندئذٍ فعلاً، نحو: حضر القوم عدا زيداً. واختلفوا في الجرّ بـ(عدا)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء من الكوفيين: إلى إجازة الجرّ بها، فيقال: حضر القوم عدا زيد، وهو أيضاً قياس قول الكسائي الذي أجاز الجرّ بـ(ما عدا)، وتابعهم على ذلك ابن خروف، وابن مالك، وأبو حيان، والمالقي. واستدلوا بقول الشاعر:

أَبْحْنَا حِيْهِمْ قِتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

الثاني: لم يذكر سيبويه الجرّ بـ(عدا)، واقتصر على القول بأنها ناصبة فقط، ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية، كقوله:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بَكَلٌّ الَّذِي يَهُوِي نَدِيمِي مَوْلَعٌ

ووافقه المبرد، وابن عصفور.

ينظر: الكتاب ٢/٣٤٨-٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/٢٢٥-٢٣٠، والارتشاف ٣/١٥٣٤-

١٥٣٥، والجني الداني ١/٤٦٠، وشرح التصريح ١/٥٦٣-٥٦٦، وجمع الهوامع ٢/٢٨٠-

٢٨٢، وتأثير الكوفيين ١/٥٩٥-٥٩٧.

(٢) في ج: "العالمون".

(٣) "لنحو" سقط من: ج.

و"عَدَا": حرف جرّ غير^(١) متعلّق بشيء عند الجمهور^(٢).
و"المُخْلِص": مجرور^(٣) به لفظاً، ومحلّ الجرور نصب مستثنى من "العاملون".
(و): عاطفة.
(الثَّامِنَ عَشَرَ): مثل ما سبق مبتدأ.
(لَوْلَا)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرأ خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف

(١) "غير" سقط من: ج.

(٢) وهو المختار عند المصنّف. ينظر: المغني ٥٧٨/١، والمنهل الصّافي ٤٢٦/٢، وإظهار الأسرار ٥٤.

(٣) "مجرور" سقط من: ج.

(٤) لولا: يعدها بعض النّحاة من حروف الجرّ في بعض استعمالها، فهي تدخل على الاسم الصّريح، والمؤول، وعلى الضّمير المنفصل، والمتصل، فتقول: لولاي، ولولاه، ولولاك. واختلف النّحاة في هذا الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنّ الضّمير المتصل (الياء، الكاف، الهاء) موضوع موضع الضّمير المنفصل، ومحلّه من الإعراب الرّفْع، وليس له إلاّ هذا الإعراب؛ ليجري استعمالها في الأحوال كلّها مجرى واحداً. وهذا مذهب الكوفيّين، والأخفش من البصريّين، ونسبه العينيّ إلى الخليل ويونس.
الثّاني: أنّ (لولا) في هذه الحالة حرف زائد، لا يتعلّق بشيء، والضّمير الذي بعدها له محلّان من الإعراب، أحدهما: الجرّ، والثّاني: الرّفْع بالابتداء، كالمجرور بـ"من" الرّائدة، كما في قولهم: ما في الدار من أحد، فأحد: مجرور لفظاً ومحلّه الرّفْع؛ لأنّه مبتدأ، وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريّين.

الثّالث: أنّ هذا الاستعمال خطأ لم يرد عن العرب، غير أنّ هذا المذهب زعم خلاف الحقيقة، حين ورد عمّن يحتج بكلامهم هذا الاستعمال، كما في قول العرجي "من السّريع":

أُوْمِتْ بَعَيْنِهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ

وكقول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن عليّ رضي الله عنهما:

أَتَطْمَعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَائِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزُضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ

وهذا المذهب المحجوج مذهب أبي العباس المبرّد.

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(لَوْلَاكَ يَا رَحْمَةَ اللَّهِ لَهَلَكَ النَّاسُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَوْلَا": حرف جرّ غير متعلّق بشيء^(١).

و"الكاف": ضمير مجرور متّصل مبنيّ على الفتح، فمحلّه القريب مجرور بـ "لولا"،

ومحلّه البعيد مرفوع مبتدأ^(٢)، وخبره محذوف وجوباً، أي: موجود، وهو معه جملة اسمية لا

محل لها ابتدائية.

و"يا": حرف نداء، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"الرّحمة": منصوبة لفظاً مفعول به لفعل محذوف وجوباً، أي: أدعو الرّحمة.

و"أدعو": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنويّ.

وتحتّه "أنا": عبارة عن المتكلم مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

فعلية لا محلّ لها اعتراضية؛ على مذهب سيبويه، وإليه ذهب المصنّف^(٣).

ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤، والمقتضب ٧٦/٣-٧٨، والإنصاف ٦٨٧/٢-٦٨٨، =

وشرح التّسهيل ٥٣/٣-٥٤، وشرح الرّضي ٤٧/٣-٤٨، والارتشاف ١٧٥٦/٤-١٧٥٧،

والجنى الدّاني ٥٩٧/١-٦٠٨، ورفص المباني ٢٩٢، والمغني ٣٥٩/١-٣٦١، وشرح ابن عقيل

٧/٣، والمنهل الصّافي ٤٢٧، وحاشية يس على التّصريح ٢/٢.

(١) ينظر اختلافهم في تعلّقها في: الجنى الدّاني ٦٠٣/١-٦٠٤، والمغني ٣٦١/١، وإظهار الأسرار

ص ٥٤.

(٢) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤٧/٣.

(٣) سيبويه، سبقت ترجمته.

أي: كون "الرّحمة" منصوبة بفعل مقدّر، وأصله عنده: يا أدعو رحمةً، فحذف الفعل حذفاً

لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النّداء عليه وإفادته فائدته.

ينظر رأيه في: شرح الرّضي على الكافية ٣١٢/١، والامتحان ٦١/ب. وينظر: أمالي ابن

الحاجب ٤٢٤/١-٤٢٥.

وقال الميرد^(١): انتصاب "الرحمة" بحرف النداء؛ لسدّه مسد^(٢) الفعل^(٣).

وقال أبو علي: هو بحرف النداء؛ لكونه من أسماء الأفعال^(٤).

ولفظة الجلالة: مجرورة لفظاً مضاف إليه^(٥) لـ "الرحمة".

و"اللأم": جوابية لـ "لولا"، مبني على الفتح لا محل له.

و"هلك": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له^(٦).

و"الناس": مرفوع لفظاً/ فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها جواب لـ "لولا".

[٢٠/أ]

(و): عاطفة.

(التاسع عشر): مثل ما سبق، مبتدأ.

(كي)^(٧): مراد لفظه مرفوع تقديراً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطفت

(١) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالميرد. إمام العربية

بيغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة سنة ٢١٠هـ، ووفاته بيغداد سنة

٢٨٦هـ. من تصانيفه: "الكامل"، و"المذكر والمؤثث"، و"المقتضب" و"التعازي والمراثي"، و"شرح

لامية العرب". ينظر: نزهة الألباء ١/١٦٤، وإنباه الرواة ٣/٢٤١، والبلغة ١/٢٨٦.

(٢) "مسد" سقط من: ج.

(٣) وعلى المذهبيين، فـ"يا رحمة" جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه: جزءا

الجملة، أي: الفعل والفاعل مقدران، وعند الميرد: حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة،

أي: الفعل، والفاعل مقدر، ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما.

والمفعول به ههنا على المذهبيين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً؛ إذ لا نداء بدون منادى.

ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣١٢.

(٤) سبقت ترجمته. ينظر رأيه، والردّ عليه، والجواب عنه في: شرح الرضي على الكافية ١/٣١٢.

(٥) في ب، ج، هـ، و: "مضاف إليها".

(٦) من قوله: "وهلك فعل" إلى قوله: "لا محل له" سقط من: ج.

(٧) وإنما تجرّ (كي) ثلاثة:

أحدها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علّة الشّيء: كيّمه؟، والأكثر أن يقولوا:

لمه؟.

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(كَيْمَةٌ عَصِيَّتَ) ^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كَيّ": حرف جرّ بمعنى "لام التعليل" ^(٢) متعلق بـ "عصيت".

و"مَه" ^(٣): اسم استفهام ^(٤) مبنيّ على الفتح؛ فمحلّه القريب مجرور بـ "كَيّ" ومحلّه

البعيد منصوب مفعول له لـ "عصيت" قدّم عليه وجوباً في هذا المقام؛ لأنّ للاستفهام

صدر الكلام؛ هكذا أفاده شيخه، ووليّ نعمي ^(٥).

الثاني: (ما) المصدرية وصلتها كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضراً فإثماً يراد الفتى كَيْمًا يضرُّ وينفعُ

أي: للضرِّ والتّنع.

الثالث: (أنّ) المصدرية وصلتها، نحو: جئت كَيّ تُكْرِمَنِي، إذا قدّرت "أنّ" بعدها، كقول

جميل بن معمر:

وقالت: أكلّ الناس أصبحت ما نحاً لسائك كَيْمًا أن تغرّ وتخدعا

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٠-٢٦٢، وشرح التسهيل ٣/١٨-١٩، وعمدة

الحافظ ١/٢٥٦-٢٥٧، والمغني ١/٢٤١-٢٤٢، وشرح التصريح ١/٦٣١-٦٣٣.

(١) أي: لأيّ غرض عصيت ربك، فـ (كَيّ) بمعنى اللّام، وأصل: "كَيْمَةٌ": (كَيْمًا)، حذف الألف؛

لثلاً يلتبس (ما) الاستفهامية بـ (ما) الموصولة، كما حذف مع سائر حروف الجرّ، نحو: (لمّ،

وبمّ)، ثمّ ألحقت (هاء) السكت بعد الألف، فقليل: كَيْمَةٌ.

ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٥، وحلّ أسرار الأحيار ص ٣٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٨، والمغني ١/٢٤١،

(٣) "مه" سقط من: ج.

(٤) أي: التي يسأل بها عن سبب الشّيء وعلته.

(٥) في ب: "نعمتي". ينظر: فتح الأسرار ٤٢/ب، وحلّ أسرار الأحيار ص ٣٦.

هذا عند البصريين، وعند الكوفيّين أنّ (كَيّ) هنا مصدرية ناصبة للفعل المضارع، وهذا =

ومن الناس من يقول: إنَّ "مه": مبني على السكون تقديرًا^(١).
وأقول: قولهم في نحو: ضربوا، إنَّه مبني على الضم، وفي: ضربت، إنَّه مبني على
السكون^(٢) - يؤيد ما قاله الشيخ - وإلا لقالوا: إنَّه مبني على الفتح تقديرًا في الصورتين.
هذا ما عندي، وكُنْه كلُّ شيء عند الملك الباري.
و"الهَاء": في آخر "مه" هاء السكت مبني على السكون لا محل له^(٣).
و"عَصِي": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.
و"التَّاء": ضمير مرفوع متصل مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
فعلية لا محل لها ابتدائية.
(و): عاطفة.

(العشرون): مرفوع لفظاً بـ "الواو" بعامل معنوي، مبتدأ.
(لعلَّ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً - كما مرَّ الإشارة إليه فلا تغفل - خبر

= الفعل المضارع المنصوب بما محذوف، وأنَّ (مه) التي بعدها مؤلَّفة من "ما" اسم استفهام، ومن
"هاء" السكت، وأنَّ "ما" الاستفهامية في محلِّ نصب مفعول به لذلك الفعل المحذوف، والتقدير
كأنَّ قائلاً قد قال لك: جئتُ، فقلتَ له: كيَّ تَفْعَلُ ماذا؟.
قال ابن هشام: (ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج "ما" الاستفهامية عن الصدر، وحذف
ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، وكلُّ ذلك لم يثبت).
ينظر: الإنصاف ٥٧٠/٢-٥٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٠/٢-٢٦٢، والمغني
٢٤٣/١، والمنهل الصافي ٤٢٧/٢.

- (١) لأنَّ أصله (ما). ينظر: حلُّ أسرار الأحيار ص ٣٦.
(٢) من قوله: "وأقول قولهم" إلى قوله: "مبني على السكون" سقط من: ج.
(٣) لأنَّ (ما) الاستفهامية إذا جرَّت تحذف ألفها، ويحلُّ محلُّها "هاء" السكت في الوقف؛ حفظاً
للفتحة الدالة على الألف.
(٤) لعلَّ: قيل: إنها بسيطة لا مركبة، ولامها الأولى أصلية عند الكوفيين، وأكثر النَّحاة. وعند
البصريين زائدة للتكثير. وقيل: هي لام الابتداء. ينظر: الإنصاف ٢١٨/١-٢٢٧، وشرح =

المبتدأ^(١)، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

(في): حرف جرّ متعلّق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر.

(لُغَةً): مجرورة به لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب مفعول فيه لتلك النسبة؛ كما صرح

به المولى (شهاب الدين)^(٢) في: "حاشية أنوار التنزيل"^(٣) في أمثاله.

أو هو متعلّق بـ "يجز"^(٤) المفهوم من السياق/، أو^(٥) الجار مع الجرور ظرف مستقرّ [ب/٢٠]

مرفوع محلاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، أعني كونه جاراً في لغة إلخ؛ كما صرح به

المولى العصام في: "حاشية أنوار التنزيل"^(٦)، عند الكلام على قول الملك الجليل:

= الرضي على الكافية ٣٩٦/٤، والارتشاف ١٢٨١/٣.

وفيها لغات: (لعلّ، وعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولغنّ، وعنّ، ورغنّ، وورغلّ، ولأنّ، وأنّ،

ولعاءً، ولعلّت). ولا يجوز الجرّ بـ(لعلّ) إلا في أربع لغات:

أولاً: اثبات لامها الأولى، كقول الشاعر:

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

ثانياً: حذفها، كقول الشاعر:

علّ صروف الدهر أو دُولاتما

ثالثاً، ورابعاً: فتح لامها الثانية أو كسرهما، أنشدوا عليهما:

لعلّ الله يمكنني عليها جهاراً من زهير أو أسيد

ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٤-٣٩٤، والارتشاف ١٢٨١/٣-١٢٨٢، وشرح

التصريح ٦٣١/١.

(١) "خبر المبتدأ" سقط من: ج.

(٢) في الأصل "الشهاب". وما أثبتته من بقية النسخ. شهاب الدين، قد سبقت ترجمته.

(٣) ينظر: ١٣٤/٢.

(٤) في ب، ج: "أو متعلّق". في: ب "يجزم".

(٥) في هـ، و: "و".

(٦) ينظر: ٣٣٢/٨.

﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾^(١).

أو صفة لـ "لعل" بتقدير المتعلق^(٢) معرفة، أي: الكائن في لغة اهـ. [إن]^(٣) أُبْقِيَ
"لعل" على علميته، أو بتقديره نكرة^(٤) إن أُزِيلَتْ العِلْمِيَّةُ عنه؛ كما في:
... زَيْدُنَا^(٥).....

صرّح به الدماميني^(٦) في: "شرح مغني اللبيب"^(٧).

وبهذا ظهر^(٨) وجه الروايتين في قول ابن الحاجب^(٩): والعلم الموصوف بـ "ابن"
مضاف، جرّ المضاف^(١٠) ونصبه^(١١).

(١) آل عمران: ١٩.

(٢) "المتعلق" سقط من: و.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) "نكرة" سقطت من: ج.

(٥) هذا المثال جزء من قول رجل من طيبي، وهو زيد بن عروة بن زيد الخيل، وتماه:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

البيت من الطويل، والشاهد: إضافة الموصوف وهو (زيد) إلى القائم مقام الوصف وهو

(نا) والأصل: زيد صاحبنا.

ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٢٠، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٣٣، ٢/٢٣٩،

٣/٣٣٥، والارتشاف ٢/٩٨٨، والمغني ١/٧٥، وشرح التصريح ١/١٨٦، وحاشية الصبان

٢/٣٦٥.

(٦) في: ب، ج، هـ، و: "المولى الدماميني". الدماميني، قد سبقت ترجمته.

(٧) ينظر: المزج ١/٢١٠-٢١١، وتحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ١/٣٠٤.

(٨) "ظهر" سقط من: هـ.

(٩) قد سبقت ترجمته.

(١٠) "مضاف" سقط من: ب. "جرّ المضاف" سقط من: ج.

(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٤، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٢٥.

الأوّل: على تنكير "ابن". والثاني: على علميته.
 وظهر أيضاً [وجه] ^(١) حكم المصنّف في: "شرح اللب" ^(٢) في قوله: أو لفظة "كل" مضاف، يكون مضاف وصفاً ^(٣) لكل ^(٤).
 فاحفظه، فإنّ بعض الناظرين متحيّرون في حكمه ^(٥)، وفي فهم مرامه.
 وقد كنتُ مستفسراً عنه لبعض أولي الأفهام، ولم يظهر جواب شاف (عند) ^(٦) الكلام، ثمّ ظفرت بالمرام بعون الملك العلام، في: شرح مغني اللبيب المسمّى بـ "تحفة الغريب".
 وأمّا كونه حالاً من "لعل" ^(٧)، فمحتاج إلى التّأويل على قول الجمهور.
 (عُقَيْل) ^(٨): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "اللغة".
 (نَحْوُ): معلوم.
 (لَعَلَّ اللهُ تَعَالَى يَغْفِرُ ذُنُوبِي): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، هـ، و. وما أثبتته من: ج.
 (٢) في ب، ج، هـ: "اللبّ". في و: "اللّبّاب".
 أي: امتحان الأذكياء، وهو شرح "لبّ الألباب في علم الإعراب" للقاضي البيضاوي، وهو مختصر "الكافية" لابن الحاجب.
 (٣) "يكون مضاف" سقط من: ج. "مضاف وصفاً" سقط من: و.
 (٤) ينظر: الامتحان ٦٢/ب، وأمالي ابن الحاجب ٧٦٣/٢.
 (٥) "حكمه" سقط من: ب.
 (٦) في الأصل: "عنه". وما أثبتته من بقية النسخ، ولعله هو الصّواب.
 (٧) "لعل" سقط من: هـ.
 (٨) عُقَيْلٌ بالتّصغير: قبيلة عربيّة أبوها عقيل بن كعب بن ربيعة من قيس عيلان بن مضر. وحكى الجرّ بها: أبو عبيدة، والأحفش، والفراء، وأبو زيد.
 قال أبو حيّان: (ومن أنكر الجرّ بها، محجوج بنقل هؤلاء). ينظر: شرح التّسهيل ٥٤/٣، والارتشاف ١٢٨٢/٣، والجني الدّاني ٥٨٢/١-٥٨٦.

وإذا أريد المعنى، فـ "لَعَلَّ": حرف جرّ غير متعلّق بشيء^(١).
ولفظة الجلالة: مجرورة به لفظاً، ومحلّ المجرور مرفوع مبتدأ.
[وإعراب "تَعَالَى" معلوم]^(٢).
و"يَغْفِرُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.
وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "الله" مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ^(٣)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.
و"ذَنِبَ": منصوب تقديرًا عند المصنّف^(٤)، أو مبنيّ على الكسر^(٥) منصوب محلاً عند الإمام المطرزي^(٦) مفعول به لـ "يغفر"^(٧).

(١) لأنّها لم تدخل لتوصل معنى عامل، بل لإفادة معنى الترجي فقط.
ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/٣٩٥، والمغني ١/٥٧٦، والمنهل الصّافي ٢/٤٢٦،
وهمع الهوامع ٣/١١٥.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من: هـ، و.
(٣) من قوله: "وهو معه" إلى قوله: "خبر المبتدأ" سقط من: هـ.
أي: أنّ مجرور "لعلّ" في موضع رفع على الابتداء، وما بعده خبره، نحو: لعلّ زيد قائمٌ،
ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:

فقلتُ اذعُ أخرى وارفع الصّوتَ جهرةً لعلّ أبي المغوارٍ منك قريبُ

ينظر: المغني ١/٥٧٦، والهمع ٣/١١٥.

(٤) ينظر: الامتحان ٢٢/أ.

(٥) في ج: "السكون".

(٦) هو: أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد أبي المكارم بن عليّ برهان الدّين الخوارزميّ المطرزيّ.
أديب، عالم باللّغة، من فقهاء الحنفيّة. توفّي في خوارزم سنة ٦١٠هـ. من تصانيفه: "الإيضاح"،
و"المصباح"، و"المغرب في ترتيب المغرب". ينظر: إنباه الرّواة ٣/٣٣٩، ووفيات الأعيان ٥/٣٦٩،
والبلغة ١/٣٠٣.

(٧) فهو منصوب تقديرًا؛ لأنّه عند المصنّف معرب وإعرابه تقديريّ، ومنصوب محلاً عند الإمام =

[٢١/أ]

والضمير المجرور مبني/ على السكون مجرور محلاً مضاف إليه لـ "ذنب".
[هذا] ^(١) وما قاله بعض الشارحين: من أن "لعل" متعلق بـ "يغفر"، فلعل الله له
يغفر؛ لأنه وقع في الإساءة بالغفلة عن كلام المصنّف في: "الإظهار" بعدم المطالعة ^(٢).

[النوع الثاني: الحروف المشبهة بالفعل]

(التَّوَعُّ): مرفوع لفظاً بالعامل المعنوي، مبتدأ.

(الثَّانِي): مرفوع تقديرًا صفة لـ "التَّوَعُّ".

(حُرُوفٌ): مرفوعة لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

(تَنْصِبُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحت "هي": راجع إلى الحروف، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
فعلية مرفوعة محلاً صفة الحروف، أو لا محل لها استئنافية.

(الاسْمَ): منصوب لفظاً مفعول به لـ "تنصب".

(و): عاطفة.

(تَرْفَعُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وفاعله تحت "هي": [راجع إلى الحروف أيضاً] ^(٣)، وهو معه جملة فعلية مرفوعة

المطرزي؛ لأنه عنده مبني وإعرابه محلي. ينظر: الامتحان ٧/ب، والمغرب في ترتيب المعرب
٤١١/٢، وأما ابن الحاجب ٣٢٨/١. واعلم أن في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب:
أحدها: أنه معرب بحركات مقدّرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور. والثاني: أنه معرب
في الرفع والتنصب بحركة مقدّرة، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة واختاره ابن مالك. والثالث: أنه مبني،
وإليه ذهب الجرجاني وابن الحشّاب. والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني.

ينظر: شرح التسهيل ١٤٣/٣-١٤٤، وحاشية الصبان ٤٢٧/٢.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) في ج، هـ: "بعد". ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

محلًّا، أو لا محلَّ لها عطف على جملة "تنصب".

(الخبر^(١)): منصوب لفظاً مفعول به لـ "ترفع".

(و): ابتدائية، أو عاطفة.

(هي): ضمير مرفوع منفصل مبني على الفتح، مرفوع محلًّا، مبتدأ.

(ثمانية^(٢)): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلَّ لها ابتدائية،

(١) ذهب البصريون إلى: أن هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأن هذه الأحرف شبيهاً بـ "كان" التاقصة في لزوم دخولهنَّ على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملهنَّ عملها معكوساً، ليكون المبتدأ والخبر معهنَّ كمفعول قدّم وفاعل آخر، تنبيهاً على الفرعية. وذهب الكوفيون، وتبعهم السهيلي: إلى أن الخبر باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهنَّ، فهي لا تعمل في الخبر؛ لأنه لا يجوز: إن قائمٌ زيداً، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها.

وذهب الفراء إلى: جواز نصبهما بـ "ليت"، نحو: ليت زيداً قائماً، أي: تمتت قيام زيد.

وبالخمسة عند بعض أصحابه، واستدلوا بقول الشاعر:

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فلتأتِ ولتكنِ خُطَاكَ خَفَافاً إِنْ حَرَّاسْنَا أُسْداً

غير أن الجمهور يمنعون ذلك، ويؤولون هذا الشاهد، وما شابهه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف، والتقدير: إن حراسنا تلقاهم أسداً، ونحو ذلك.

ينظر: الإنصاف ١٧٦/١-١٨٥، وشرح التسهيل ٣٨٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٨/٤-٣٥٠، والارتشاف ١٢٣٧/٣، والمغني ٥٥/١، وشرح التصريح ٢٩٣/١، والممع ٤٩٠/١.

(٢) هي ثمانية عند المصنّف؛ لأنه أدخل فيها (أنّ) المفتوحة، و(إلاّ) في الاستثناء المنقطع، و(لا) لنفي الجنس. وهي ثمانية أيضاً عند ابن هشام؛ لأنه أدخل فيها (أنّ) المفتوحة، و(عسى). بمعنى لعلّ، و(لا) التبرئة.

وعند الأكثرين ستة وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ.

وعند سيبويه خمسة؛ لأنّ (أنّ) المفتوحة فرع المكسورة عنده، وتبعه في ذلك المبرد، وابن

السراج، وابن مالك. ينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول في النحو =

أو معطوفة على جملة "النوع الثاني حروف".

(الأوّل): مرفوع لفظاً مبتدأ.

(إنّ): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو مرفوع لفظاً خبر المبتدأ^(١)، وهو معه جملة اسمية

لا محل لها ابتدائية.

(نحو): معلوم.

(إنّ الله تعالى عالم كل شيء): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو"^(٢).

وإذا أريد المعنى، فـ "إنّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسمًا

منصوبًا، وخبرًا مرفوعاً^(٣) - مبني على الفتح لا محل له.

والجلالة: منصوبة لفظاً اسمه.

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٤).

و"عالم": اسم فاعل.

وتحتة "هو": راجع إلى "الله" مبني على الفتح، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه مركّب

[٢١/ب]

مرفوع لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها/ استئنافية.

= ٢٢٩/١، والعوامل المائة ص ٤٩، وشرح التسهيل ٣٨٧/١، وعمدة الحافظ ٢٠٣/١-٢٠٥،

وشرح الرضي على الكافية ٣٤٦/٤، والارتشاف ١٢٣٧/٣، وأوضح المسالك ٣١٣/١،

وإظهار الأسرار ص ٥٩.

(١) فعلى الأوّل: على الحكاية بالفتح. وعلى الثاني: إمّا بالتثنية على الصّرف، أو بغيره على غير

الصّرف. هامش الأصل ٢١/ب.

(٢) قال المصنّف رحمه الله تعالى: فإن أريد بالجملة لفظها فلا بدّ له من الإعراب؛ لكونه في حكم

الاسم المفرد حتّى يجوز وقوعها في كلّ ما وقع فيه، فتقع مبتدأ، وفاعلاً، ونائبه، وغير ذلك،

نحو: زيد قائم جملة اسمية، أي: هذا اللفظ. ينظر: إظهار الأسرار ص ٩٠.

(٣) ينظر: المغني ١/٨٧٥.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من: هـ، و.

ثمّ إنّما قلنا^(١): "العالم" مع فاعله مركّب مرفوع لفظاً على خلاف ماشتهر في السنّة أبناء الزّمان؛ غفلة منهم عن تحقيق البيان؛ لأنّ الصّفات مع فواعلها معربة^(٢)، والمجموع إنّما يكون مركّباً، إلّا أنّه أجري إعراب المجموع على الجزء الأوّل؛ لاشتغال الجزء الثّاني بإعراب اقتضاه الجزء الأوّل؛ صرّح به المحقّقون منهم التّفنّازي، والفاضل العصام^(٣)، والمصنّف^(٤).

وللفاضل العصام^(٥) هنا تحقيق وتدقيق من رame فليراجع "الأطول"^(٦) له. فظهر أنّ ما اشتهر من المعريين [من]^(٧) أنّ "العالم": مثلاً خبره^(٨) بلا ضمّ الفاعل مسامحة بيقين.

و"كلّ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "العالم".
و"شيء": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "كلّ".
(و): عاطفة.

(الثّاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(أنّ)^(٩): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً خبره^(١٠)، وهو معه جملة اسميّة لا محلّ

(١) في ج: "قلت".

(٢) في و: "مع فاعلها معرفة".

(٣) التّفنّازي قد سبقت ترجمته. ويقصد بالفاضل العصام: إبراهيم بن محمّد الإسفراييني، وقد سبقت ترجمته. في هـ، و: زيادة: والشّريف الجرجاني.

(٤) ينظر: المطوّل ص ٣١٠، والأطول ١/٤٤٥-٤٤٦، والإظهار ص ١٢٩.

(٥) في ب: "والشّريف الجرجاني". "والمصّ وللفاضل العصام" سقطت من: ج.

(٦) ينظر: المصدر السّابق.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقيّة النّسخ.

(٨) في ب، ج، هـ، و: "خبر".

(٩) إنّ، وأنّ: هما لتوكيد التّسببة، ونفي الشكّ عنها، والإنكار لها، وتيميم وقيس يدلون همزة (أنّ)

المتفوحة عيناً. ينظر: الارتشاف ٣/١٢٣٧، وأوضح المسالك ١/٣١٤.

(١٠) كما مرّ في إعراب (إنّ).

لها عطف على جملة "الأوّل إن".

(نحو): معلوم.

(أَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه
لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أَعْتَقِدُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي.

وتحت "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على الفتح^(١) مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"أن": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسماً منصوباً، وخبراً مرفوعاً - مبني على الفتح لا محل له.

والجلالة: منصوبة لفظاً اسمه^(٢).

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٣).

و"قادر": اسم فاعل.

وتحت "هو": راجع إلى "الله" مبني على الفتح مرفوع^(٤) محلاً فاعله، وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة لـ "أن"، وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً مفعول به لـ "أعتقد"^(٥).

و"على": حرف جرّ متعلّق بـ "قادر".

و"كل": مجرور [به]^(٦) لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به غير صريح لـ "قادر".

(١) في و: "على الضم".

(٢) "اسمه" سقط من: ج.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، هـ. وما أثبتته من: و.

(٤) "مرفوع" سقط من: و.

(٥) ينظر: المعني ٦٠/١

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

و"شَيْءٌ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "كل".

(و): عاطفة.

(الثالث^(١)): مرفوع لفظاً مبتدأ.

(كَأَنَّ)^(٢): مراد/ لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على القريبة أو على البعيدة.

(نَحْوُ): معلوم.

(كَأَنَّ الْحَرَامَ نَارٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كَأَنَّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسمًا^(٣) منصوبًا وخبرًا مرفوعًا - مبني على الفتح لا محل له.

(١) في ج: "الثاني".

(٢) مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، والفرّاء: أن (كَأَنَّ) للتشبيه مركبة من "كاف" ومن "أَنَّ"، واعتني بحرف التشبيه فقدم، ففتحت همزة (أَنَّ). وقال بعض البصريين هذا خطأ، والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً، وضع للتشبيه كـ "كاف".

ولا تخرج عن التوكيد عند البصريين، وزعم الكوفيون، والزجاجي: أن (كَأَنَّ) كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق، وجعلوا منه قول الحارث بن خالد:

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

وزعم ابن السّيد، وابن الطّراوة: أنّها تأتي للظنّ، إذا كان خبرها فعلاً، أو ظرفاً، أو صفة من صفات أسمائها، وجعل ابن الأنباري من ذلك قولهم: كأنك بالشتاء مقبل، أي: أظنّ الشتاء مقبلاً.

وزعم أبو الحسين الأنصاري: أنّها تأتي للتقريب، كقولهم: كأنك بالفرج آت، أي: قريب. وزعم أبو عليّ الفارسي: أنّها قد تأتي للتّفي، كقولهم: كأنك دالّ عليها، أي: ما أنت دالّ عليها. ينظر: الكتاب ١٥١/٣، وشرح التّسهيل ٣٨٨/١-٣٨٩، وشرح الرّضي على الكافية ٣٨٧/٤-٣٩٢، والارتشاف ١٢٣٨/٣، والجنى الدّاني ٥٦٨/١، والمغني ٢٥٢/١-٢٥٥، وأوضح المسالك ٣١٥/١، وشرح التّصريح ٢٩٤/١-٢٩٥، وتأثير الكوفيّين ٣٠١/١-٣٠٣.

(٣) "اسماً" سقط من: هـ.

"الحَرَامُ": منصوب لفظاً اسمه.

و"نَارٌ": مرفوع لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الرَّابِعُ): مرفوع لفظاً مبتدأ.

(لَكِنَّ) ^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(مَا فَازَ الْجَاهِلُ لَكِنَّ الْعَالَمَ فَائِزٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مَا": حرف ^(٢) نفي مبني على السكون لا محل له.

و"فَازَ": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له.

(١) لكن: تستعمل في الاستدراك، وهو تعقيب الكلام بنفي يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وهذا هو الغالب فيها، وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع، إيجابية كانت أو سلبية.

ولكن: بسيطة عند البصريين منتظمة من خمسة أحرف، وعند الفراء مركبة من "لكن" و"أن" فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون "لكن" للساكين كقول النجاشي "من الطويل":

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون: إنها مركبة من "لا" و"أن"، و"الكاف" زائدة لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وذهب السهيلي إلى: أنها مؤلفة من "لا" و"كان"، والكاف للتشبيه، و"أن" على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين؛ لما فيها من نفي لشيء، وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتدل على الهمزة المحذوفة. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٢/٤، والارتشاف ١٢٣٧/٣-١٢٣٨، والمغني ٣٨٣/١-٣٨٥، وشرح التصريح ٢٩٤/١، وحاشية الصبان ٤٢٣/١-٤٢٤، وتأثير الكوفيين ٢٩٣/١-٢٩٦.

(٢) "حرف" سقط من: و.

و"الْجَاهِلُ"^(١): مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها [من الإعراب]^(٢)، ابتدائية.

و"لَكِنْ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً - مبني على الفتح لا محل له.

و"العَالِمُ": منصوب لفظاً اسمه.

و"فَائِزٌ": اسم فاعل.

وتحت "هُوَ": راجع إلى "العالم"، مبني على الفتح^(٣) مرفوع محلاً فاعله، وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية. (و): عاطفة.

(الخَامِسُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(لَيْتَ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

(١) في و: "الجار".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) "مبني" و "الفتح" سقطا من: ج.

(٤) لَيْتَ: ويقال: لَتَّ بإبدال الياء تاءً، وإدغامها في التاء، وهي: لَتَمَنِّي محال، نحو: لیت الشباب يعود، أو ممكن بعيد حقيقة، كقولك: لیت البخيل يچود، أو ادعاءً، كقولك: لیت زیداً یأتیني فیحدثني، ولا تكون في الواجب، فلا يقال: لیت غداً یچیء.

وأجاز الفراء نصب الجزأین بـ"لیت" واستشهد بقول العجاج:

يا لیت آیام الصبا رواجعا

بتقدير فعل من التمني عنده، وبتقدير "كان" عند الكسائي، أي: يا لیت آیام الصبا كانت

رواجع، وعند البصريين على حمل (رواجعا) على الحالية، وعامله خبر لیت المحذوف، أي: يا

لیت آیام الصبا لنا رواجع.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٠/٢-١٩١، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٩/٤،

والارتشاف ١٢٤١/٣-١٢٤٢، والمعني ٣٧٥/١-٣٧٦، والمنهل الصافي ٤٥٩/٢-٤٦٠، =

عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(لَيْتَ الْعِلْمَ مَرْزُوقٌ لِكُلِّ أَحَدٍ)^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَيْتَ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسمًا

منصوبًا وخبرًا مرفوعًا - مبني على الفتح لا محل له.

و"الْعِلْمَ": منصوب لفظا اسمه.

و"مَرْزُوقٌ": اسم مفعول.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "العلم"، مبني على الفتح مرفوع محلاً نائب فاعله، وهو معه

مركّب [مرفوع]^(٢) لفظاً خبره، (واسمه وخبره)^(٣) جملة اسمية لا محل لها/ ابتدائية. [٢٢/ب]

و"اللَّامُ": حرف جرّ متعلق بـ "مرزوق".

و"كُلٌّ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

و"أَحَدٌ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "كل".

(و): عاطفة.

(السَّادِسُ): مرفوع لفظاً [بعامل معنوي]^(٤)، مبتدأ.

(لَعَلَّ)^(٥): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، أو لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

= وحاشية الصبّان ١/٤٢٢، و٤٢٤.

(١) في و: "العالم".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في الأصل "وهو معه". وما أثبتته من: ب، ج، هـ. "واسمه وخبره" سقط من: و.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) "و". "السَّادِسُ". "مبتدأ". "لعل" سقطت من: هـ.

لعلّ: للتوقع، أو الترجي في المحبوب، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾

الطلاق: ١، أو الإشفاق في المكروه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسِكَ﴾ الكهف: ٦. =

عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(لَعَلَّ اللَّهَ [تَعَالَى] ^(١) غَافِرٌ ذُنْبِي): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَعَلَّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل - يقتضي اسمًا

منصوبًا وخبرًا مرفوعًا - مبني على الفتح لا محل له.

ولفظة الجلالة: منصوبة لفظًا اسمه.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم] ^(٢).

و"غَافِرٌ": مع فاعله مركب مرفوع لفظًا ^(٣) خبره، واسمه وخبره ^(٤) جملة اسمية لا محل

لها ابتدائية.

و"ذُنْبٌ": مجرور تقديرًا، أو مبني على الكسر مجرور محلاً مضاف إليه لـ "غافر" ^(٥).

و"الياء": ضمير مجرور متصل، مبني على السكون، مجرور محلاً ^(٦) مضاف إليه

وقال الكسائي، والأخفش: إنها تأتي للتعليل، كقولك: أفرغ عملك لعلنا نتغدى.

وقال الكوفيون: إنها تأتي للاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ عيس: ٣.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٨٩، والارتشاف ٣/١٢٤٠، والمغني ١/٣٧٧-٣٨٠، والمنهل

الصافي ٢/٤٦١-٤٦٢، وشرح التصريح ١/٢٩٥-٢٩٦.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في و: "وإعراب تعالى معلوم بما

ذكر سابق".

(٣) من قوله: "منصوبة لفظًا اسمه" إلى قوله: "مرفوع لفظًا" سقط من: ج.

(٤) "واسمه وخبره" سقط من: هـ.

(٥) "إليه" سقط من: و. في هـ: "الفائر". ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٢٨، والمغرب في ترتيب

المغرب ٢/٤١١، والامتحان ٧/ب.

(٦) في ج: "محلاً مجرور".

لـ "ذنب".

(و): ابتدائية، أو اعتراضية.

(هذه) "الهَاءُ": حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له.

و"ذه": اسم إشارة مبني على الكسر، أو على السكون - على اختلاف فيه - مرفوع محلاً مبتدأ.

(الستة): مرفوعة لفظاً صفة، أو عطف بيان، أو بدل من "هذه" (١).

ولا يجوز كونها مرفوعة، أو منصوبة على القطع؛ لما سبق من أن [من] (٢) خصائص اسم الإشارة أن لا يُقَطَّع نعتها؛ كما صرَّح به الشُّمْنِي، والدَّمَامِي (٣) في: "شرحيهما على معني اللبیب" (٤).

فاحفظه، يا أيها الحبيب، فإنه من التكررات التي لا توجد في أكثر المعثرات، قلما يوجد من تنبه عليه؛ لعدم اطلاعه عليه (٥).

(تُسَمَّى): فعل مضارع مجهول مرفوع تقديراً بعامل معنوي.

وتحتته "هي": (٦) راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً/ خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو اعتراضية.

[٢٣/أ]

وجعل بعض أولي الأفهام هذه الجملة في هذا المقام معطوفة على ما قبلها بحسب

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٢٨/٢، والمغني ٧٤٨/١-٧٤٩.

"صفة". "هذه" سقطتا من: ج. في هـ: "أو بدل الكل من هذه".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) قد سبقت ترجمتهما.

(٤) ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٧١/٢، والمنصف ٢٣١/٢. وينظر اختلافهم في "وصف

أسماء الإشارة والوصف بها" في: المغني ٧٤٢/١-٧٤٣، وتأثير الكوفيين ٦٦٣/١-٦٦٥.

(٥) "لعدم اطلاعه عليه" سقط من: ج.

(٦) في ب، ج: "ضمير هي".

المعنى، قائلاً: إنَّ بعض الأفاضل صرَّح بعدم خروج "الواو" عن العطف. ولا يخفى أنَّه مخالف للمشهور، ولما عليه الجمهور، كما يظهر من الكتب^(١) المعتبرة.

(الحُرُوفُ): منصوبة لفظاً مفعول ثانٍ لـ "تسمَّى".

(المُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ): مشغول بإعراب الحكاية^(٢).

["إِلَّا" في الاستثناء المنقطع]

(و): عاطفة.

(السَّابِعُ): مرفوع لفظاً بعامل معنويٍّ، مبتدأ.

(إِلَّا): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلَّ لها عطف^(٣) على أحدهما.

(في): حرف جرّ.

(الاستِثْنَاءُ): مجرور لفظاً بـ "في"^(٤)، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "إِلَّا"، مبنيٌّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

(١) "الكتب" سقطت من: و.

(٢) في و: "المشهوره بالفعل". في هـ، و: "مشغولة". ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

وإنما سميت هذه الحروف: الحروف المشبهة بالفعل؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، وفتح أو آخرها، كما فتح آخر الفعل، ووجود معنى الفعل في كلّ واحدة منها، وكما أنّ الفعل يرفع وينصب، فكذلك هي ترفع وتنصب؛ لمشابقتها الفعل من هذه الوجوه.

ولا يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقاً، فلا تقول: قائمٌ إنَّ زيداً، ولا في الدار إنَّ عمراً، ولا على أسمائها، إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، فإنّه يجوز أن يتقدّم على الاسم.

ولها صدر الكلام سوى (أنّ)، فلا تقع في الصدر أصلاً. ينظر: العوامل المائة ص ٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٦/٤، والمنهل الصافي ٤٤٧/٢، وإظهار الأسرار ص ٥٩-٦٠.

(٣) "و". "السابع". "إلَّا". "عطف" سقطت من: هـ. "و خبره" سقطت من: ج.

(٤) "بني" سقطت من: ب، و. في هـ: "مجرور به لفظاً".

فعليّة، أو مركّب مرفوع محلاً صفة "إلا".
ومن قال: إنّه لا يكون "إلا" مفرداً، بتقدير المتعلّق معرفة؛ لأنّ الجملة، أو التّكرة لا تقع صفة^(١) للمعرفة، فلم يعلم جواز إبقاء العلميّة، وإزالتها في كلمة أريد بها لفظها؛ كما مرّ التفصيل عن الدّماميني^(٢).
ولا يبعد كونه^(٣) مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هو في الاستثناء، أو منصوباً حالاً من "إلا" على قول من قال: يكون الخبر ذا^(٤) حال.
(الْمُنْقَطِعُ)^(٥): مع فاعله المستتر مركّب مجرور لفظاً صفة "الاستثناء".
(نَحْوُ): معلوم.

(الْمَعْصِيَةِ مُبْعَدَةٌ عَنِ الْجَنَّةِ إِلَّا الطَّاعَةَ مُقْرَبَةٌ^(٦) مِنْهَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا

(١) "صفة" سقطت من: و.

(٢) قد سبقت ترجمته. ينظر: المزج ١/٢١٠-٢١١، وتحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ٣٠٤/١.

(٣) في هـ: "كونها".

(٤) "على قول" سقط من: و. "قال" سقط من: هـ. في ب: "ذي حال".

(٥) وهو الذي لم يُخْرَجْ من متعدّد؛ لكونها بمعنى "لكن"، فيقدّر له الخبر، نحو: جاءني القوم إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجيء.

ويجب نصب المستثنى بـ(إلا) في الاستثناء المنقطع إذا لم يمكن تسليط العامل عليه، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص؛ إذ لا يقال: زاد النقص.

ويجب النصب عند الحجازيين إذا أمكن تسليطه، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ عِندِ إِلَّا﴾

أَنْبَاءَ الظَّنِّ النساء: ١٥٧، بنصب (اتباع)، وتقييم ترجّحه وتجزئ الإتيان أي: الإبدال، فيقرأون: إلا أتباع بالرفع على أنّه بدل من العلم باعتبار الموضع، وعليه قول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

ينظر: شرح التصريح ١/٥٤٦-٥٤٨، وإظهار الأسرار ص ٦٥.

(٦) "مقربة" سقطت من: ب.

مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "المُعْصِيَةُ": مرفوعة لفظاً، مبتدأ.
و"مُبْعَدَةٌ": اسم فاعل.

وتحتها^(١) "هي": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعلها، وهي معه مركب مرفوعة لفظاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

[٢٣/ب]

و"عَنْ": حرف / جرّ متعلق بـ "مبعدة".

و"الجَنَّةُ": مجرورة لفظاً بـ "عن"، ومحلّ المحرور منصوب مفعول به غير صريح لها.

و"إِلَّا": حرف للاستثناء المنقطع، مبني على السكون لا محلّ له.

و"الطَّاعَةَ": منصوبة لفظاً اسمه.

و"مُقَرَّبَةٌ": مع (فاعلها)^(٢) المستتر، مركبة مرفوعة لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة

اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

و"مِنْهَا": ظرف لغو لـ "مقربة".

[والضمير المحرور راجع إلى "الجَنَّةُ"]^(٣).

وما قيل: أو الجملة استدراكية^(٤)، مخالف للكتب المعتمدة؛ إذ لم يذكر النحاة انقسام

الجملة إلى الاستدراك.

مع أنّه لو قلنا بها: بناءً على وجود الحرف الدال على الاستدراك في صدر الجملة

للزم أن يُقال في: إنّ زيدا قائمٌ، إنّ جملة^(٥) تحقيقية. وفي: كأنّ الحرام نارٌ، إنّ جملة

(١) في ج، و: "وتحتة".

(٢) في الأصل "فاعله". وما أثبتته من بقية النسخ. ولعله هو الصواب.

(٣) سقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من: هـ، و.

(٤) "وما قيل أو الجملة استدراكية" سقط من: هـ.

(٥) "جملة" سقطت من: ج.

تشبيهية. وفي: ليت العلم مرزوقاً لكل (أحد)^(١)، إنه جملة تمنية. وفي: لعل الله غافراً ذنبي، إنه^(٢) جملة ترجية. وغير ذلك.

هذا ما خطر للبال هنالك، والعلم عند الله تعالى فتأمل^(٣).

["لا" التي لنفي الجنس]

(و): عاطفة.

(الثامن): مرفوع لفظاً بعامل معنوي، مبتدأ.

(لا)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لما عطف على

أحدهما.

(لنفي): ظرف مستقر مرفوع محلاً صفة "لا"^(٥)، أو خبر مبتدأ محذوف، أو

منصوب محلاً^(٦) حال من "لا" على قول.

(الجنس)^(٧): مجرور لفظاً مضاف إليه "لنفي"، ومنصوب محلاً عند المصنف، وتقديرًا

(١) في الأصل "لاحد". وما أثبتته من بقية التسخ، ولعله هو الصواب.

(٢) في ب، ج: "لعل الله تعالى". "إنه" سقط من: ب.

(٣) "غير" سقط من: ج. "للبال" سقط من: ب. "فتأمل" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(٤) "و". "الثامن". "لا" سقطت من: هـ.

(٥) "لا" سقط من: ب.

(٦) "محلاً" سقط من: ب، ج.

(٧) شروط إعمالها عمل (إن): أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن

لا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة.

قال أبو البقاء: وإنما أعملت "لا" عمل "إن" لمشابقتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية. والثاني: أن كلاً منهما للتأكيد، فـ"لا"

لتأكيد النفي، و"إن" لتأكيد الإثبات. والثالث: أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على

نقيضه، كما يحمل على نظيره. والرابع: أن كلاً منهما له صدر الكلام.

ينظر: الباب للعكبري ٢٢٦/١، وأوضح المسالك ٣/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١-٣٣٧، =

عند الجمهور مفعول به [له] ^(١).

(نَحْوُ): معلوم.

(لَا فَاعِلَ شَرِّ فَائِزٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لا": حرف لنفي الجنس، مبني على السكون لا محل له.

و"فاعِلٌ": منصوب لفظًا اسمه.

و"شَرٌّ": مجرور لفظًا مضاف إليه لـ "فاعل".

و"فَائِزٌ": مع فاعله ^(٢) المستتر مركب مرفوع لفظًا خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا

محل لها ابتدائية.

[التنوع الثالث: "ما" و"لا" المشبهتان بـ "ليس"]

(التنوع): مرفوع لفظًا بعامل معنوي، مبتدأ.

(الثالث): مرفوع لفظًا صفة لـ "التنوع".

(حَرَفَانِ): مرفوع لفظًا بـ "الألف" خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

ابتدائية ^(٣).

(تَرْفَعَانِ): فعل مضارع مرفوع لفظًا بـ "التنوع" ^(٤) بعامل معنوي.

و"الألف": ضمير مرفوع متصل مبني على السكون مرفوع محلاً فاعل ^(٥) "ترفع"،

وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً صفة "الحرفان".

(الاسم): منصوب لفظًا مفعول به لـ "ترفعان".

= وإظهار الأسرار ص ٦٥.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) "وفائز مع فاعله" سقط من: و.

(٣) "التنوع". "الثالث". "حرفان". "لا محل لها ابتدائية" سقطت من: هـ.

(٤) في هـ: "بالنوع".

(٥) في هـ: "فاعله".

(و): عاطفة.

(تَنْصِبَانِ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بـ"التَّوْنِ" بعامل معنويّ.
و"الأَلْفُ": ضمير مرفوع متّصل مبنيّ على السّكّون مرفوع محلاً فاعل "تنصب"،
وهو معه جملة فعلية، مرفوعة محلاً معطوفة على جملة "ترفعان".
(الخَبْرُ): منصوب لفظاً مفعول به لـ"تنصبان".

(و): عاطفة، أو ابتدائية.

(هُمَا): ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على السّكّون مرفوع محلاً، مبتدأ.
(مَا): مراد لفظه مرفوع تقديرًا.

(و): عاطفة.

(لَا): مراد لفظه مرفوع تقديرًا عطف على "ما"، وهو معه خبر المبتدأ، وهو معه
جملة اسمية لا محلّ لها معطوفة على جملة "النوع الثالث حرفان"، أو ابتدائية.
وإيّاك أن تجعل "ما" خبراً للمبتدأ على الانفراد، حتّى لا تكون على الانفراد^(١).
(المُشَبَّهَتَانِ): اسم مفعول.

وتحت "هُمَا": راجع إلى "ما" و"لا"، مبنيّ على السّكّون مرفوع محلاً نائب فاعله،
وهو معه مركّب مرفوع لفظاً صفة لـ"ما" و"لا".
(بَلَيْسَ)^(٢) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ"المشبهتان".

(١) أي: أحذرك عن هذا؛ لكي لا تكون على الانفراد في قولك؛ إذ لم يذهب أحد إلى ذلك، فتأمل
فإنه دقيق. ينظر: هامش الأصل ٢٤/ب.

(٢) أمّا (ما): فأعملها الحجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف: ٣١،
وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ المجادلة: ٢، وإعمالهم إيّاها أربعة شروط:

أحدها: أن لا يقترن اسمها بإن الزائدة كقول الشاعر:

بني عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

=

و"لَيْسَ": مراد لفظه مجرور تقديرًا بـ "الباء"^(١)، ومحلّ الجرور نصب مفعول به غير صريح لـ "مشبهتان".
وقد عرفت جواز^(٢) [كون]^(٣) "ليس" بالجرّ مع الكسرة، أو الفتحة على الانصراف وغيره في أمثاله ولا تغفل^(٤).
(نحو): معلوم.

الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ آل عمران: ١٤٤.

الثالث: أن لا يتقدّم الخبر، كقولهم: ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ.

الرابع: أن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، كقول الشاعر:

وقالوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

أما التَّمْيِيزُ فَأَهْمَلُوهَا، ولغتهم في هذا أجري على القياس؛ لأنّ العامل في الأسماء حقّه أن يختصّ بالأسماء، كما أنّ عامل الأفعال يختصّ بالأفعال.

وأما (لا): فإعمالها عمل ليس قليل جدًّا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى: منعه.

ويشترط له الشروط السابقة، ماعدا الشرط الأوّل؛ لأنّ "إنّ" لا تزداد بعد "لا" أصلاً، وأن يكون المعمولان نكرتين، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ تَمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

ينظر: الكتاب ١/٥٧-٦٦، والمقتضب ٤/١٨٨، والإنصاف ١/١٦٥، وعمدة الحافظ

١/١٩٨-٢٠١، وشرح الرّضي على الكافية ٢/٢١٥-٢٢٨، والارتشاف ٣/١١٩٧-١٢٠١،

١٢٠٨-١٢٠٩، وشرح التصريح ١/٢٦١-٢٦٨، والهمع ١/٤٤٧-٤٤٩، و١/٤٥٦-٤٥٨.

(١) في هـ، و: "مجرور به تقديرًا".

(٢) في الأصل "جواب". وما أثبتته من بقية النسخ. ولعله هو الصّواب.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٢٧٣.

(مَا اللَّهُ تَعَالَى مُتَمَكِّنًا بِمَكَانٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "مَا": حرف مشبّه^(١) بـ "ليس"، مبني على السكون لا محلّ له.
ولفظة الجلالة^(٢): مرفوعة لفظًا اسمه.
[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٣).

و"مُتَمَكِّنًا": مع فاعله المستتر منصوب لفظًا خبره، واسمه/ وخبره جملة اسمية^(٤) لا [٢٤/ب] محلّ لها ابتدائية.

و"الْبَاءُ": حرف جرّ متعلّق بـ "مُتَمَكِّنًا".

و"مَكَانٍ": مجرور به لفظًا، ومحلّ الجرور منصوب مفعول فيه له.
(و): عاطفة.

(لَا شَيْءٌ مُشَابِهًا لِلَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا عطف على مثال السابِق.
وإذا أريد المعنى، فـ "لَا": حرف مشبّه^(٥) بـ "ليس"، مبني على السكون لا محلّ له.
و"شَيْءٌ": مرفوع لفظًا اسمه.

و"مُشَابِهًا": مع فاعله المستتر منصوب لفظًا خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

و"اللَّامُ": حرف جرّ جيء به للتقوية، غير متعلّق بشيء.

والجلالة: مجرورة به لفظًا، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به غير^(٦) صريح

(١) في ب، ج، و: "مشبّهة".

(٢) "الجلالة" سقطت من: ج.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٤) "جملة اسمية" سقطت من: ج.

(٥) في ب، ج، و: "مشبّهة".

(٦) "غير" سقطت من: هـ، و.

لـ "مشابها"، أو متعلق بـ "مشابها"^(١)، والجلالة: مجرورة به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول [به]^(٢) غير صريح لـ "مشابها"؛ على ما صرح به الدماميني في: "تحفة الغريب"^(٣).
[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٤).

[النوع الرابع: نواصب المضارع]

(التَّوَعُّ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الرَّابِعُ)^(٥): مرفوع لفظاً، صفة "النوع".

(حُرُوفٌ): مرفوعة لفظاً، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

(تَنْصِبُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الحروف"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً صفة لـ "حروف".

(الفعلُ): منصوب لفظاً، مفعول به صريح^(٦) لـ "تنصب".

(المضارعُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو^(٧) صفة لـ "الفعل".

(و): ابتدائية، أو عاطفة.

(هي): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(أربعٌ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية، أو معطوفة على

(١) "أو متعلق بمشابها" سقطت من: هـ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) قد سبق ترحمته. ينظر: "قسم الأدوات والحروف" ٧١٨/٢، و٧٢٩، و٧٣٣، و"قسم التركيب" ٤٨٦/٢.

(٤) سقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٥) "النوع". "الرابع" سقطا من: هـ.

(٦) في هـ: "غير صريح".

(٧) في هـ: "أي".

جملة "التنوع الرَّابِع حروف".

(الأوَّلُ): مرفوع لفظاً، [مبتدأ]^(١).

(أَنَّ)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَحِبُّ أَنْ أَطِيعَ اللَّهَ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

[٢٥/أ]

وإذا/ أريد المعنى، فـ "أَحِبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتة "أَنَا": عبارة عن المتكلم، مبني^(٣) على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

فعلية^(٤) لا محل لها ابتدائية.

و"أَنَّ": حرف ناصب مبني على السكون لا محل له.

(١) ما بن المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) "الأوَّل". "أَنَّ" سقطا من: هـ.

أي: المصدرية؛ وعلامتها: أن تقع في كلام يدل على الشك، أو الرجاء والأمل، وأن يقع

بعدها فعل.

وتدخل على الماضي والمضارع، وتنصب المضارع لفظاً، أو تقديرًا، أو محلاً. ولا تنصب

الماضي مطلقاً، ولا تغير زمنه. وتتصل بالفعل الذي تدخل عليه، ولا يفصل بينهما بغير "لا"

التأنيدي، أو الزائدة، ويمتنع تقديم معمول فعلها عليها، على الصحيح؛ خلافاً للفرء، واستشهد

بقوله الشاعر:

رَبِّيتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال ابن مالك: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، وإمكان تقدير عامل مضمرة.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٩-٣٣٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٧-٣٤،

والارتشاف ٤/١٦٣٧-١٦٤٢، والمغني ١/٤١-٤٣، وحاشية الصبان ٣/٤١٣-٤١٦، والهمع

٣٦٢/٢.

(٣) "مبني" سقط من: و.

(٤) في هـ: "جملة اسمية فعلية".

و"أَطِيعَ": فعل مضارع منصوب لفظاً بـ"أن".

وتحتته "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها^(١) صلة لـ"أن"، وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً مفعول به لـ"أحب".

والجلالة: منصوبة لفظاً مفعول به لـ"أطيع".

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٢).

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(لن)^(٣): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها معطوفة

(١) من قوله: "ابتدائية وأن حرف ناصب" إلى قوله: "لا محل لها" سقط من: و.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج، و. وما أثبتته من: ب، هـ.

(٣) "الثاني". "لن" سقطا من: هـ.

(لن): مذهب سيويه، والجمهور أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي إلى: أنها مركبة من (لا) و(أن)، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب، واستقلت بما بعدها كلاماً، وقد جاءت على الأصل للضرورة قال الشاعر:

يُرْجَى المرءُ ما لا أن يلاقي وتعرضُ دون أدناه الخطوب

أي: لن يلاقي.

وذهب الفراء إلى أنها (لا) التافية أبدل من ألفها نون. وذهب المبرّد إلى أن (لن) والفعل في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير في: لن تقوم "لا أن تقوم" موجود.

وحكى اللحياني عن بعض العرب الجزم بها، كقول الشاعر:

لن يخبِ الآن من رجائك من حرّك دون بابك الحلقه

ينظر: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، وشرح التسهيل ٣/٣٣٦-٣٣٧، وشرح الرضي

على الكافية ٤/٣٦-٣٧، والارتشاف ٤/١٦٤٣-١٦٤٥، والجني الداني ١/٢٧٠-٢٧٢،

والمغني ١/٣٧٣-٣٧٥، ووصف المباني ٢٨٠-٢٨١، وشرح التصريح ٢/٣٥٧-٣٥٩، وحاشية =

[على الجملة^(١) السابقة.

(نحو): معلوم.

(لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ)^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَنْ": حرف ناصب مبني على السكون لا محل له.

و"يَغْفِرُ": فعل مضارع منصوب لفظاً بـ "لَنْ".

و الجلالة: مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٣).

و"اللَّامُ": حرف جرّ متعلق بـ "يغفر".

و"الْكَافِرِينَ": مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح

لـ "يغفر"، ومفعوله الصريح محذوف، أي: لن يغفر الله للكافرين ذُنُوبَهُمْ؛ كما صرح به

بعض شراح "الطريقة المحمدية"^(٤)؛ فإن المغفرة تعدى^(٥) إلى مفعولين، إلى واحد بنفسه،

وإلى الآخر بـ "اللام"؛ على ما في: "القاموس"^(٦). ومن شواهد ما قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا

دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٧).

ومن قال بزيادة "اللام" وتقدير المضاف، أي: لن يغفر الله ذنوب الكافرين، فقد

أضاع عمله هنا؛ كما لا يخفى على أولي النهى.

= الصبآن ٣/٤٠٧-٤٠٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. "الجملة" سقطت من: و.

(٢) بدون "تعالى" في: هـ، و.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه.

(٥) في ب، ج، هـ، و: "تعدى".

(٦) لم أقف على هذا الرأي في كتابه.

(٧) النساء: ٤٨، و١١٦.

(و): عاطفة.

(الثالث): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(كَي) ^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو/ معه جملة اسمية لا محل لها عطف على [الجملة] ^(٢) القريبة، أو على البعيدة.

(نحو): معلوم.

(أحبُّ طُولَ العُمُرِ كَيَ أَحْصَلَ العِلْمَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أحبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحت "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية.

و"طُولَ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "أحبُّ".

و"العُمُرِ": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "الطُولَ"، ومرفوع محلاً، أو تقديرًا فاعل له.

و"كَي": حرف ^(٣) ناصب مبني على السكون لا محل له.

و"أَحْصَلَ": فعل مضارع منصوب لفظاً بـ "كَي".

(١) "و". "الثالث". "كي" سقطت من: هـ.

وعلامتها: وقوعها بعد لام الجرّ، المعروفة بلام التعليل لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا

تَأْسَوْا﴾ الحديد: ٢٣، أو تقديرًا، نحو: جئتُك كَيَ تكرمني، وعدم وقوع "أن" المصدرية بعدها

ظاهرة أو مضمرة. وهي تقتضي سببية ما قبلها، فيما بعدها، إذا كان الكلام مثبتاً؛ فإن كان

منفياً، فقد تقتضي ذلك، أو لا. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣٧-٣٤١، وشرح الرضي على

الكافية ٤/٤٧-٥٢، والارتشاف ٤/١٦٤٥-١٦٤٩، والجنى الداني ١/٢٦١، والمغني

١/٢٤١-٢٤٢، وشرح التصريح ٢/٣٥٩-٣٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) من قوله: "مضاف إليه للطُول" إلى قوله: "وكَي حرف" سقط من: و.

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على^(١) الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها ابتدائية. ولك أن تقول: تعليية.
و"العلم": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "أحصل".
(و): عاطفة.

(الرابع): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(إذن)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

(نحو): معلوم.

(قولك) "القول": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "نحو".

و"الكاف": ضمير مجرور متصل، مبني على الفتح مجرور محلاً^(٣) مضاف إليه لـ "القول".

(١) "مبني على" سقط من: و.

(٢) (إذن): ذهب الجمهور إلى: أنها حرف بسيط. وذهب بعض الكوفيين إلى: أنها اسم ظرف، حذف ما تضاف إليه "إذا"، وعود منها التنوين، كما عودوا في: حينئذ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وذهب الخليل إلى: أنها حرف مركب من (إذ) و(أن)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزم هذا النقل. وحكى أبو عبيدة عن الخليل: إضمار (أن) بعد (إذن)، وبه قال الزجاج، والفارسي، وحكى سيبويه عنه أنها تنصب بنفسها.
وذهب الأستاذ أبو علي الرندي إلى: أنها مركب من (إذا) و(أن) حذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين، فتدل على الربط كـ(إذا) وتنصب بـ(أن).

ينظر: الكتاب ١٢/٣-١٦، وشرح التسهيل ٣/٣٤٢، وشرح الرضي الكافية ٤/٤٤، والارتشاف ٤/١٦٥٠، والجنى الثاني ١/٣٦٣-٣٦٤، والمغني ١/٣٠-٣٢، والمسائل البصريات ١/٧٠٥، ووصف المباني ٦٩، وحاشية الصبان ٣/٤٢٤-٤٢٥، والممع ٢/٣٧٤.

(٣) "محلاً" سقط من: ب.

(إِذَنْ تُدْخِلَ الْجَنَّةَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، بدل^(١)، أو عطف بيان لـ "القول"، أو مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: هو إِذَنْ إلخ^(٢)، أو منصوب تقديرًا مفعول به لـ "أعني" المقدّر.

وأما جعله مفعول القول^(٣)، كما اشتهر فلا مجال؛ لأنّ القول هنا ليس على معناه المصدرّي، بل^(٤) بمعنى اسم المفعول. وقد مرّ التفصيل فيه^(٥). فاحفظه، ولا تكن ممن ضاع الكلام لديه.

وإذا أريد المعنى، فـ "إِذَنْ": حرف ناصب مبنيّ على السّكون لا محلّ له^(٦).
و"تَدْخُلُ": فعل مضارع منصوب لفظًا بـ "إِذَنْ".

وتحتّه "أَنْ" في "أَنْتَ": مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً/ فاعله.

و"التَّاءُ": حرف دالّ على تذكير الفاعل، مبنيّ على الفتح لا محلّ له، وهو معه^(٧)

(١) "مجرور" سقط من: ج. في ب، هـ: "بدل الكل".

(٢) في ب: "أي: هو إِذَنْ تدخل الجنة".

(٣) "القول" سقط من: و.

(٤) في هـ: "ليس على معناه المتعدّي". "بل" سقط من: هـ.

(٥) وذلك عند إعراب قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ينظر: ص ١٠١-١٠٢.

(٦) وإنّما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأوّل: أن تكون واقعة في صدر الكلام، فإن وقعت حشواً أهملت، كقول كثير عزة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيها

والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق؛ جواباً لمن قال:

أنا أحبّ زيداً؛ لأنّه حال، ولا مدخل للجزاء في الحال.

والثالث: أن لا يفصل بينهما بفواصل غير القسم، كقول حسّان بن ثابت الأنصاري:

إذن والله نرميهم بحرب تُشيب الطّفْلَ من قبل المشيبِ

ينظر: شرح التصريح ٣٦٧/٢-٣٧٠.

(٧) قي ج، هـ، و: "وهو معه فاعله".

جملة فعلية لا محل لها ابتدائية. ولك أن تقول: جوابية^(١).
وقد مرّ في الفاعل قولان آخران، فلا تغفلوا عنهما أيها الإخوان^(٢).
و"الجَنَّة": منصوبة لفظاً، مفعول فيه، أو مفعول به^(٣) لـ"تدخل"، على اختلاف
بين الجمهور، والجرمي^(٤).
والأوّل: قول الجمهور؛ ورجّحه المصنّف والأكثر^(٥).
("لَمَنْ") "اللام": حرف جرّ.
و"مَنْ": اسم موصول، أو موصوف^(٦)، مبني على السكون مجرور محلاً بـ"اللام"،

- (١) لأنّ (إذن) حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وقال الشلوبين: هي كذلك في كل موضع.
وقال الفارسي: في الأكثر. وقد تتمحّض للحواب بدليل أنّه يقال: أحبّك. فتقول: إذن
أظنّك صادقاً؛ إذ لا مجازاة هنا. ينظر: الكتاب ١٢/٣-١٣، والمغني ٣٠/١، وشرح التصريح
٣٦٧/٢، وحاشية الصبّان ٤٢٥/٣-٤٢٦.
- (٢) وهما: قول الفراء من الكوفيين، وقول جمهور الكوفيين، والأوّل: قول جمهور البصريين، وإليه
ذهب المصنّف ينظر: ص ٤٨-٤٩.
- (٣) "أو مفعول به" سقط من: و.
- (٤) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق، مولى بني جرم من قبائل اليمن، نشأ بالبصرة، فتعلّم من
شيوخها النحو واللغة، وسمع من يونس والأخفش الأوسط، ولم يلق سيبويه، وزامله في عصره
المازني. له كتاب الفرخ "فرخ كتاب سيبويه"، توفيّ بغداد سنة ٢٢٥هـ.
ينظر: نزهة الألباء ١/١١٤، وإنباه الرواة ٢/٨٠، والبلغة ١/١٥٥.
- (٥) منهم سيبويه، حيث إنهم يرون أنّ "دخّل" لازم، وأنّ ما بعده من الأمكنة المعينة منصوب على
الظرفية لكثرة دوره في كلامهم، وأنّ مصدره "الدخول"، والفُعول في الأغلب للآزم، وأنّ
استعماله مع "في" نحو: دخلتُ في البلدِ يرجّح انتصاب ما بعده على الظرفية.
والثاني: قول الجرمي قال: هو متعدّد بنفسه، بناءً على أنّه لا يعلّق إلّا بمتعلّق، فما بعده
مفعول به، ورجّحه الجاميّ.
- ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٢/١٥، والفوائد الضيائية ١/٢١٧، وتحفة الغريب "قسم
التركيب" ٢/٥٧٣، وإظهار الأسرار ص ٥٧.
- (٦) "أو موصوف" سقط من: و.

والجار مع الجرور ظرف مستقر.

وتحتته ضمير "هُوَ": راجع إلى القول، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، أو مركب منصوب محلاً حال من "القول"، والعامل فيه معنى التمثيل المستفاد من نحو: فكأنه قيل: أمثل قولك حال كونه لمن قال، فيكون الحال مبيناً لهيئة المفعول معنى؛ كما صرح به في أمثاله المولى حسن الجلي في: "حاشية المطول"^(١).

أو مجرور محلاً صفة له، بتقدير المتعلق معرفة، أي: الكائن لمن قال؛ على ما جوزه المتأخرون^(٢)، واختاره المصنف في: "الامتحان"^(٣).

أو مرفوع محلاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لمن قال.

ويجوز أن يكون صفة لقوله: "إِذْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، بتقدير المتعلق معرفة.

وأما جعله حالاً منه كما قيل [به]^(٤) فمحل تأمل، فتأمل^(٥).

(قَالَ): فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له.

وتحتته "هُوَ": راجع إلى "مَنْ"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

فعلية لا محل لها صلة للموصول. أو مجرورة محلاً صفة "لِمَنْ" الموصوف.

(١) قد سبقت ترجمته.

(٢) منهم سعد الدين التفتازاني. قال السيد الشريف الجرجاني: (وقد أصاب في ذلك لرعاية جانب

المعنى... وقس على هذا، وأمثاله من التراكيب، وراع فيها جزالة المعاني، وإن أحوجتك إلى

زيادة تقدير في الألفاظ). وجمهور النحاة لم يجوزوا تقدير المتعلق معرفة.

ينظر: المطول ص ١٤٠، وحاشية السيد الشريف على المطول ص ٤٥، والامتحان

ب/١٤٢.

(٣) ينظر: لوحة ١٠٣.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج، و. وما أثبتته من: ب، هـ.

(٥) لأنه ليس بفاعل ولا مفعول، إلا إذا كان منصوباً بـ"أعني". ينظر: هامش الأصل ٢٦/ب.

وينظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص ٤٥.

اعلم أنّهم اختلفوا: في أنّ الموصول وحده^(١) هل يقبل إعراباً، أم^(٢) مع الصلّة؛ فالجمهور على الأوّل، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول إذا كان مُعْرَباً نحو: ليقمّ أيّهم في الدار؛ على ما في: "مغني اللبيب"^(٣).

(أُطِيعَ اللهُ تَعَالَى)^(٤): مراد/ لفظه منصوب تقديراً^(٥)، مفعول به لـ"قال"، أو [٢٦/ب] مفعول مطلق له.

الأوّل: للجمهور. والثاني: لابن الحاجب^(٦).

قال في "مغني اللبيب": والأوّل هو الصّواب^(٧).

وقال الرّضي^(٨): والثاني وهم؛ من رآه فليراجع إليه^(٩).

اعلم أنّه كثيراً ما يُقال في أمثاله: مقول القول، وهو مليح^(١٠)؛ إلا أنّ أكثر القائلين لا يعلم ما هو، وهو قبيح، وقد عرفت ما هو، ولا تغفل عنه.

(١) في هـ: "وهده".

(٢) في ب، ج، هـ، و: "أو".

(٣) ينظر: ٥٣٥/١.

(٤) في ب، ج: بدون "تعالى".

(٥) "تقديراً" سقط من: هـ.

(٦) قد سبقت ترجمته. ينظر: الأمالي ٧٠٢/٢-٧٠٣، وشرح الرّضي على الكافية ١٤٥/٤-١٤٦، ١٧٣/٤.

(٧) ينظر: ٨٦٧/١.

(٨) من قوله: "والثاني لابن الحاجب" إلى قوله: "وقال الرّضي" سقط من: و.

الرّضي: قد سبقت ترجمته.

(٩) ينظر: شرحه على الكافية ١٧٣/٤.

(١٠) مَلَحَ الشّيءُ بالضمّ يملح مُلوحَةً ومَلاحَةً، أي: حَسُنَ، فهو مَلِيحٌ ومُلاحٌ بالضمّ مخففٌ. والمُلاحُ أَمْلَحُ مِنَ المَلِيحِ؛ قال:

تَمْشِي بِجْهْمٍ حَسَنِ مُلَاحٍ أَجْمٌ حَتَّى هَمَّ بِالصِّيَاحِ

ينظر: الصّحاح ٤٠٦/١، واللّسان ٦٠١/٢.

وإذا أريد المعنى، فـ "أُطِيعُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ. وتحتّه "أنا": عبارة عن المتكلم، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها ابتدائية.

والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "أطيع".

[وإعراب "تعالى": معلوم] ^(١).

[النوع الخامس: جوازم المضارع "ما تجزم فعلاً واحداً"]

(النوع): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الخامس): مرفوع لفظاً، صفة لـ "النوع".

(كلمات): مرفوعة لفظاً، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية.

(تجزم): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.

وتحتّه ضمير "هي": راجع إلى "الكلمات"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو

معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، صفة "الكلمات"، أو لا محلّ لها استئنافية.

وأما كونها خبراً لمبتدأ محذوف، فضعيف؛ كما مرّ وجهه ^(٢).

(الفعل): منصوب لفظاً، مفعول به لـ "تجزم".

(المضارع): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "الفعل" ^(٣).

(و): ابتدائية، أو عاطفة، أو اعتراضية ^(٤).

(هي): ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(خمس عشرة) ^(٥): تركيب تعدادي، والجزءان مبنيان على الفتح مرفوع محلاً

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج. وما أثبتته من: هـ، و.

(٢) لما فيه من ارتكاب حذف بلا مقتض، صرح به في: ص ٢٣.

(٣) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٤) ينظر: الأطول ١/١٥٤-١٥٥.

(٥) في ب، ج، و: "خمس عشرة".

خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو معطوفة على جملة "التّوع الخامس كلمات"، أو اعتراضية.

(الأوّل^(١)): مرفوعة تقديرًا، مبتدأ.

(لَمْ): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

(نَحْوُ): معلوم.

(قَوْلُهُ تَعَالَى)^(٢): مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "نحو".

والضمير المجرور مبني على الكسر مجرور محلاً مضاف إليه / لـ "القول".

["تَعَالَى": إعرابه معلوم]^(٣).

[٢٧/أ]

﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ﴾^(٤): مراد لفظه مجرور تقديرًا، بدل^(٥)، أو عطف بيان

لـ "القول"، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو. أو منصوب [تقديرًا]^(٦) مفعول به لـ "أعني" المقدّر.

وأما كونه مقول القول فقد عرفت ما فيه^(٧).

وإذا أريد المعنى، فـ "لَمْ": حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

و"يَلِدُ": فعل مضارع مجزوم به لفظًا.

(١) في هـ: "الأوّل".

(٢) "معلوم" سقط من: هـ. في ب، ج، هـ: "بدون "تعالى".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) الإخلاص: ٣.

(٥) في هـ: "بدل الكل".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) أي: من الفساد، وهو كونه مفعولاً مطلقاً له، على ما ذهب إليه ابن الحاجب.

قال الرّضي: (والذي أوهم المصنّف قولهم: إنّ معنى "قلت زيدٌ قائمٌ": قلت هذا القول،

وذهل عن أنّ القول يطلق على المقول). ينظر شرحه على الكافية: ١٧٣/٤.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الله"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، ابتدائية.

و"الواو": عاطفة.

و"لَمْ": حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

و"يُولَدُ": فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظاً.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الله"، مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها عاطف على جملة "لم يلد" (١).

(و): عاطفة.

(الثانية): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(لَمَّا) (٢): مراد لفظه مرفوع (تقديراً) (٣) خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها

(١) في ب: "لم يولد".

(٢) (لَمْ وَلَمَّا): أما "لَمَّا" فهي مركبة من (لَمْ) و(مَا) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة، وهما يجزمان المضارع، ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والتقي، والجزم، والقلب. فعند سيبويه: أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه. وعند المبرد: أنهما يصرفان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة أدوات الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ

رِسَالَتَهُ﴾ المائدة: ٦٧، ويجوز انقطاع نفي منفيها عن الحال، ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان، وامتنع في لَمَّا.

وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، نحو: قاربت المدينة ولَمَّا، أي: ولَمَّا أدخلها. وبتوقع

ثبوت مجزومها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ الحجرات: ١٤.

ينظر: الكتاب ١١٧/٣، والمقتضب ٤٦/١، والكامل ٣٦١/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/٣-

٣٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٨٣/٤-٨٦، والارتشاف ١٨٥٩/٤، وشرح قطر الندى

ص ٨٣-٨٤، وشرح التصريح ٣٩٥-٣٩٧.

(٣) في الأصل "محلاً". وما أثبتته من بقية التسخ. ولعله هو الصحيح.

عطف على جملة "الأولى لم".

(نَحْوُ): معلوم.

(لَمَّا يَنْفَعُ عُمَرِي): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَمَّا": حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

و"يَنْفَعُ": فعل مضارع مجزوم به لفظًا.

و"عُمَرِي": مرفوع تقديرًا، فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل، ابتدائية.

و"الياءُ": ضمير مجرور متصل، مبني على السكون مجرور محلاً مضاف إليه

لـ "عُمَرِي".

(و): عاطفة.

(الثالثة^(١)): مرفوعة لفظًا، مبتدأ.

(لَامٌ): مرفوع لفظًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على الجملة

القريبة أو على البعيدة.

(الأمْر^(٢)): مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "لامٌ".

(١) في و: "الثالث".

(٢) (لام الأمر): أي: اللام المطلوب بها الفعل، أمراً كان، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾

الطلاق: ٧، أو دعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾ الزخرف: ٧٧، أو التماساً، نحو:

ليقيم.

وحركتها: الكسر؛ وفتحها لغة سليم؛ وتسكينها بعد "الفاء والواو" أكثر؛ وتحريكها بعد

ثم "أجود. وقد تحذف ويبقى عملها. قال الشاعر:

محمّد، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

أي: لتفد، على حذف حرف العلة. وردّه ابن مالك؛ لجواز أن يكون أراد: تفدي

نفسك، على الخبر، ولكن حذف الياء تخفيفاً، كما حذفوا في: الأيد، يريد: الأيدي.

وأجاز الفراء حذفها في التث في نحو: قل له يفعل.

(نَحْوُ): معلوم.

(يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "اللام": حرف جازم، مبني على الكسر لا محلّ له.
و"يَعْمَلُ": فعل مضارع مجزوم به لفظًا.

وتحت ضمير "هُوَ": راجع إلى غائب، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو/ معه [٢٧/ب]
جملة فعلية^(١) لا محلّ لها، ابتدائية.

و"عَمَلًا": منصوب لفظًا، مفعول به، أو مفعول مطلق^(٢) لـ "يعمل"؛ كما صرح
به الرضوي، والمولى عليّ القاري في^(٣) أمثاله^(٤).
"صَالِحًا": منصوب لفظًا، صفة لـ "عملًا".

(و): عاطفة.

(الرَّابِعَةُ)^(٥): مرفوعة لفظًا، مبتدأ.

(لَا): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها عطف على
أحدهما.

(فِي النَّهْيِ)^(٦): ظرف مستقرّ مرفوع محلاً، صفة لـ "لا".

ينظر: الكتاب ٨/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥/١، و٧٧/٢، وشرح الرضوي على الكافية
= ٨٧/٤-٨٩، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣-٣٨٢، والارتشاف ١٨٥٥/٤-١٨٥٧، وحاشية
الصبيان ٣/٤-٧.

(١) "فعلية" سقطت من: و.

(٢) "مفعول" سقط من: هـ. "مفعول به أو" سقطت من: و.

(٣) "في" سقط من: ج.

(٤) ينظر: شرح الرضوي على الكافية ٢٦٨/١. الرضوي، والمولى عليّ القاري، قد سبقت ترجمتهما.

(٥) في ج: "الرابع".

(٦) (لا في النهي): أي: الدالة على النهي عن الفعل، كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ لقمان: ١٣، =

أو^(١) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو. أو^(٢) منصوب محلاً حالاً من "لا" على قولٍ (نحو): معلوم.

(لا تُذنبُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه^(٣) لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لا": حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

و"تُذنبُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحتة "أن"^(٤) في "أنت": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله.

و"التاء": حرف دال على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له، وهو معه جملة

فعليّة لا محل لها، ابتدائية.

(و): ابتدائية، أو اعتراضية.

أو الدعاء، كقوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ البقرة: ٢٨٦، أو الالتماس، نحو: لا تفعل.

قال سيويه: (واعلم أنّ هذه "اللام"، و"لا" في الدعاء بمنزلة في الأمر والتهي وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً).

وهي أصل بنفسها، خلافاً لمن زعم أنّ أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها، وخلافاً للسهيلي، إذ زعم أنّها (لا) التي للتفي، وأنّ الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها.

وأكثر ما يجزم بـ(لا) فعل المخاطب أو الغائب، وقد يجزم بما فعل المتكلم، وهو أقل من

جزمه بـ(اللام)، ومنه قول الوليد بن عقبة:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدُّ لها أبداً مادام فيها الجراضمُ

ينظر: الكتاب ٨/٣، وشرح التسهيل ٣/٣٨٢-٣٨٣، والارتشاف ٤/١٨٥٧، وشرح

التصريح ٢/٣٩٣. وينظر: رأي السهيلي في: الجنى الداني ١/٣٠٠، والمغني ١/٣٢٧.

(١) "أو" سقط من: و.

(٢) "أو" سقط من: ب، هـ.

(٣) "إليه" سقط من: و.

(٤) "أن" سقط من: ج.

(هَذِهِ) "الهَاءُ": حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له.

"ذِهْ": اسم إشارة، مبني على الكسر، أو على السكون^(١) مرفوع محلاً، مبتدأ.
(الْأَرْبَعَةُ): مرفوعة لفظاً صفة، أو بدل، أو عطف بيان لـ "هذه"، لا مرفوعة أو منصوبة على القطع لما سبق^(٢).

(تَجَزَّمُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً، بعامل معنوي.

وتحتته ضمير "هي": راجع إلى "هذه" مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية، أو اعتراضية.

(فَعَلًا): منصوب لفظاً، مفعول به لـ "تجزم".

(وَاحِدًا): منصوب لفظاً، صفة لـ "فعلاً".

[ما تجزم فعلين]

(و): عاطفة.

(الْخَامِسَةُ): مرفوعة^(٣) لفظاً، مبتدأ.

(إِنَّ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف

(١) في ب: "مبني على السكون، أو على الكسر". "على الكسر، أو" سقط من: ج.

(٢) ينظر: ص ٧٠-٧١.

(٣) في ب: "الخامس مرفوع". في ج: "مرفوع".

(٤) (إِنَّ): أم الأدوات.

قال سيبويه: (وزعم الخليل أن (إِنَّ) هي أم حروف الجزاء فسألته، لِمَ قُلْتَ ذلك؟ فقال: مِنْ قَبْلِ أَنِّي أَرَى حُرُوفَ الْجَزَاءِ قَدْ يَتَصَرَّفْنَ فَيَكُنَّ اسْتِفْهَامًا، وَمِنْهَا مَا يَفَارِقُهُ مَا فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْجَزَاءُ، وَهَذِهِ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ أَبَدًا لَا تَفَارِقُ الْجَزَاءَ).

ولا تُشْعِرُ بزمان يكون فيه توقّف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها.

وهي تخالف الجوازم الأخرى بدخلوها على الماضي تارة وعلى المضارع تارة، فتجزم

الماضي تقديرًا، والمضارع لفظاً ما لم يصحب نون توكيد أو نون إناث.

والذي يليها من الأفعال يسمّى شرطاً، وأنها تقتضي بعده جملة تسمّى جواباً، وأنّ الجواب =

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

[١/٢٨]

(إِنْ تَتَّبِ يُغْفَرَ ذُنُوبَكَ)^(١): مراد لفظه مجرور / تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "إِنْ": حرف شرط^(٢) مبني على السكون لا محل له.

و"تَتَّبِ": فعل مضارع مجزوم به^(٣) لفظًا.

وتحتة ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله.

و"التَّاءُ": حرف دال على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له^(٤)، وهو معه

جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط.

و"يُغْفَرُ": فعل مضارع مجهول، مجزوم به لفظًا.

و"الذُّنُوبُ": مرفوع^(٥) لفظًا، نائب فاعله^(٦)، وهو معه جملة فعلية^(٧) لا محل لها

جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه^(٨) جملة شرطية، أو فعلية لا محل لها ابتدائية. وقس على هذا

ما سيحييء.

= يجب اقترانه بالفاء؛ إن لم يصلح للشرطية.

ينظر: الكتاب ٦٣/٣، والارتشاف ١٨٦٢/٤، وعمدة الحفاظ ٣٣٧/١، وقطر التدى

.٧٩/١

(١) في ب، ج: "تَبَّتْ".

(٢) على اتفاق فيما بينهم. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٩٠/٤، والارتشاف ١٨٦٢/٤.

(٣) في و: "مجرور به".

(٤) من قوله: "والتَّاءُ حرف دال" إلى قوله: "لا محل له" سقط من: ب، ج.

(٥) في ب، ج، و: "مرفوعة".

(٦) في ب، ج: "نائب الفاعل ليغفر".

(٧) "فعلية" سقطت من: ج.

(٨) "وفعل الشرط" سقطت من: ج. في و: "مع جزاء الشرط".

(و): عاطفة.

(السَّادِسَةُ): مرفوعة^(١) لفظاً، مبتدأ.

(مَهْمَا)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(مَهْمَا تَفَعَّلُ تُسْأَلُ مِنْهُ)^(٣): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذ أريد المعنى، فـ "مَهْمَا": اسم شرط^(٤)، مبني على السكون منصوب محلاً،

(١) في ب: "السَّادِسُ مرفوع".

(٢) (مَهْمَا): قيل: إنها بسيطة، ووزنها فعلى، وألفها إمَّا للتأنيث، وإمَّا للإلحاق، وزوال التنوين

للتأنيث.

وقال الخليل: هي مركبة من (ما) و(ما) الأولى التي للجزاء، والثانية التي تزداد بعد الجزاء،

استقبحوا التكرير، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً، وجعلوها كالشيء الواحد.

وذهب الأخفش، والزجاج، والبغداديون إلى: أنها مركبة من (مَهْ) بمعنى اسكت، و(ما)

الشرطية، قالوا: وقد تستعمل (مَهْ) مع (مَنْ) التي هي شرط.

وأجاز سيبويه أن تكون (مَهْ) أضيف إليها (ما)، ولا يجوز إلا على أن تكون (ما) شرطية.

ينظر: الكتاب ٥٩/٣-٦٠، والمقتضب ٤٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٦٩/٢، والأصول

في النحو ١٥٩/٢، والبغداديات ٣١٣، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣-٣٨٨، وشرح الرضي على

الكافية ٩١/٤، والارتشاف ١٨٦٣/٤.

(٣) "مهما" سقط من: و.

(٤) ذهب جمهور النحاة: إلى أنها اسم، واستدلوا على ذلك، بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى:

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ الأعراف: ١٣٢؛ إذ الضمير لا يعود إلا على اسم.

وذهب السهيلي، وتبعه ابن يسعون: إلى أنها حرف، بدليل قول زهير

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

قال فهي هنا حرف بمنزلة "إن"، بدليل أنها لا محل لها. ينظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣،

والمغني ٤٣٥/١، وشرح التصريح ٣٩٨/٢.

مفعول به لـ "تَفَعَّلَ"، وهو فعل مضارع مجزوم به لفظاً.
وتحتة ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله.
و"التَّاءُ": حرف دالّ على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محلّ له، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، فعل الشرط.
و"تُسألُ": فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظاً.
وتحتة ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً (نائب الفاعل لـ "تُسألُ")^(١).

وقد عرفت حال "التَّاءُ" فيما مرّ. وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها جزاء الشرط.
و"منه": ظرف لغو^(٢) لـ "تُسألُ".

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، أو فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
هذا وما قيل: أن^(٣) "مهما" ظرف منصوب محلاً^(٤) مفعول فيه لـ [تُسألُ]^(٥)، أو هو مرفوع محلاً مبتدأ، بتقدير العائد في الشرط، أي: تفعله^(٦)، ففيه بحث:
أما أولاً^(٧): فلأنّ المعنى ليس على الظرفية؛ لأنّ المعنى حينئذٍ يكون: إِذَا مَا تَفَعَّلُ [٢٨/ب]
تُسألُ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ^(٨)؛ ولا محصل له.

(١) في الأصل، هـ، و: "فاعله". وما أثبتته من: ب، ج.

(٢) "لغو" سقط من: ج.

(٣) في ب: "من أن".

(٤) "محلاً" سقط من: ج.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في ج: "ظرف منصوب مفعول فيه".

(٦) في و: "أي تفعل".

(٧) في ج: "الأول".

(٨) "الزّمان" سقط من: و.

وإن قال: إنَّ مفعول "تفعل" محذوف، وضمير "منه" راجع إليه، أي: إذا ما تَفَعَّلَ
ذَنْبًا تُسْأَلُ^(١) مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ؛ فتكلف بعيد.

وأما ثانياً: فلأنَّ تقدير^(٢) العائد في أمثاله ضعيف؛ على ما في الرّضويّ، وممتنع على ما
في: "مغني اللّيب" ^(٣).

(و): عاطفة.

(السَّابِغَةُ): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(مَا)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف
على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(مَا تَفَعَّلَ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى)^(٥): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه
لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "ما"^(٦): اسم شرط، مبني على السكون منصوب محلاً مفعول
به لـ "تَفَعَّلَ"، وهو فعل مضارع مجزوم به^(٧) لفظاً.

وتحتته ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو^(٨) معه
جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط.

(١) من قوله: "الزّمان ولا محصل له" إلى قوله: "تسأل" سقط من: ج.

(٢) في ج: "تقديم".

(٣) ينظر: شرح الرّضوي على الكافية ٩١/٤-٩٢، والمغني ٤٣٧/١. والرّضوي، قد سبقت ترجمته.

(٤) (ما): اسم شرط باتّفاق، دالة على الإبهام، وتعمُّ. ينظر: شرح التّسهيل ٣٨٧/٣، والارتشاف

١٨٦٣/٤.

(٥) "ما" سقط من: ج. بدون "تعالى" في: ج.

(٦) "ما" سقط من: ج.

(٧) في و: "مجرور به".

(٨) "وهو" سقط من: و.

و"مِنْ خَيْرٍ": ظرف^(١) مستقرّ.
وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "ما"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية، أو مركّب منصوب محلاً حال من "ما".
ومن قال: إنّه ظرف لغو^(٢) لـ "تَفَعَّلَ"، فكلامه لغو.
و"تَجَدُّ": فعل مضارع، مجزوم به لفظاً.
وتحتّه ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، جزاء الشرط^(٣).
والضمير المنصوب، مبنيّ على الضمّ منصوب محلاً مفعول به لـ "تجد".
و"عِنْدَ": منصوب على الظرفية مفعول فيه لـ "تجد".
والجلالة: مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ "عند".
وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، أو فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
(و): عاطفة.
(الثامنة): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.
(مَنْ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه^(٥) جملة اسمية لا محلّ عطف على أحدهما.
(نَحْوُ): معلوم.

(١) "مِنْ" سقط من: ب. "ظرف" سقط من: ج.

(٢) "لغو" سقط من: و.

(٣) في ج: "لا محلّ لها من الإعراب جزاء الشرط".

(٤) (مَنْ): اسم شرط باتّفاق، وهي لتعميم أولي العلم من ملك، وإنسان، وشيطان.

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والارتشاف ٤/١٨٦٣.

(٥) "معه" سقط من: و.

[٢٩/١]

(مَنْ يَعْمَلُ^(١) عَمَلًا صَالِحًا/ يَكُنْ نَاجِيًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مَنْ": اسم شرط، مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ. و"يَعْمَلُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً. وتحت "هُوَ": راجع إلى "مَنْ"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"عَمَلًا": منصوب لفظاً، مفعول به، أو (٢) مفعول مطلق لـ "يعمل". و"صَالِحًا": منصوب [لفظاً] (٣)، صفة لـ "عَمَلًا". و"يَكُنْ": فعل مضارع من الأفعال الناقصة، مجزوم به لفظاً. وتحت "هُوَ": راجع إلى "مَنْ"، مبني على الفتح مرفوع محلاً اسمه. و"نَاجِيًا": مع فاعله المستتر منصوب لفظاً، خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط (٤) مع جزائه جملة شرطية، أو فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية. أو فعل الشرط وحده، أو جزاء الشرط وحده مرفوع محلاً، خبر المبتدأ، أو لا خبر لهذا المبتدأ (٥).

والشرط والجزاء جعلاه (٦) مستغنياً عن الخبر. فهذا أربعة أقوال.

(١) في و: "من يفعل".

(٢) "مفعول به، أو" سقطت من: ج.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) "الشرط" سقط من: ج.

(٥) في ج: "ولا خبر لهذه المبتدأ".

(٦) في ب "خطاه".

والأوّل: مختار الأستاذ وشيخه، كما بيّنه في شرحه لـ "الإظهار"^(١).

والثاني: مختار ابن هشام في: "مغني اللبيب"^(٢).

فاحفظها^(٣)، ولا تكن من الغافلين من كلام الفضلاء الكاملين.

(و) عاطفة.

(التاسعة): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(أَيْنَ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، عطف

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَيْنَ تَكُنْ يُدْرِكُ الْمَوْتَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أَيْنَ": اسم شرط، مبني على الفتح منصوب محلاً، مفعول فيه

لفعل الشرط، أول للجزاء، على الاختلاف.

قال الرضوي: الحقّ هو الأوّل^(٥). وقس عليه ما سيأتي./

[ب/٢٩]

(١) ينظر: فتح الأسرار ٤٦/أ. وينظر ترجمته في: ص ٢٦١.

(٢) ينظر: ٦٠٨/١. وابن هشام، قد سبقت ترجمته.

(٣) في ب: "فاحفظهما".

(٤) (أَيْنَ): اسم شرط باتّفاق، وهي لتعميم الأمكنة، ولا تخرج عن الطرفية، وتكون شرطاً،

واستفهاماً.

قال سيبويه: وفي "أَيْنَ" قوله، وهو ابن همام السلولي:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا تَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

والشاهد: هو المجازة بـ (أَيْنَ). ينظر: الكتاب ٥٨/٣، وشرح التسهيل ٣٩١/٣،

والارتشاف ١٨٦٦/٤-١٨٦٧.

(٥) قد سبقت ترجمته.

قال: لكنّهم جوّزوا أن يعمل فيها ما حقّه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأمّا الجزاء؛ فلفرط

تأخّره عنها، لم يجوّزوا عمله فيها. والدليل على أنّه لا يعمل الجزاء فيها أنّه لم يُسمع مع

الاستقراء، نحو: أيّهم جاءك فاضرب، بنصب "أيّهم". ينظر: شرحه على الكافية ٢٤٦/٣.

و"تَكُنُّ": فعل^(١) مضارع من الأفعال التامة^(٢) مجزوم به لفظاً.
وتحتته ضمير "أَنْ" في "أنت": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله.
وقد عرفت حال "التاء". وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.
و"يُدْرِكُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.
و"الكَافُ": ضمير منصوب متصل^(٣)، مبني على الفتح منصوب محلاً، مفعول به
لـ "يُدْرِكُ".

و"الموتُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.
وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، أو فعلية لا محل لها، ابتدائية.
(و): عاطفة.

(العاشرة): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(متى)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره.

(١) في ج: "في".

(٢) في ب، ج: "التاقصة".

(٣) "متصل" سقط من: و.

(٤) (متى): اسم شرط باتفاق، وهي لتعميم الأزمنة، ولا تفارق الظرفية، فتكون شرطاً، نحو: متى
تقم أقم، ومنه قول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

واستفهاماً، نحو: متى القيام فتكون خيراً. ويليهما الماضي والمستقبل، ولا تجيء بعد (متى)

(ما) إلا في الشرط، فيجوز: متى ما تقم أقم.

وعند الكوفيين: أنها تكون بمعنى: وسط في لغة هذيل تقول: جعلته في متى الكيس، أي: في

وسطه، وتكون أيضاً عندهم حرف جرٍّ بمعنى (من) كقوله: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ، قال الشاعر:

شَرِبْنَ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهْنٌ نَيْجُ

ولا يعرف ذلك البصريون. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، والارتشاف ٤/١٨٦٤، والجنى

الداني ١/٥٠٥، وأوضح المسالك ٣/٤.

وهو معه^(١) جملة اسمية لا محل لها، عطف على أحدهما.

(نحو): معلوم.

(مَتَى تَحْسُدُ تَهْلِكُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مَتَى": اسم شرط^(٢)، مبني على السكون منصوب محلاً،

مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح^(٣).

و"تَحْسُدُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحت "أَنْ" في "أَنْتَ": [فاعله]^(٤). وهو معه^(٥) جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"تَهْلِكُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحت ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية^(٦) لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ)^(٧): تركيب تعدادي، والجزءان مبنيان على الفتح مرفوع^(٨) محلاً،

مبتدأ.

(أَنْتَى)^(٩): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف

(١) "معه" سقط من: و.

(٢) من قوله: "مبني على السكون... الأربعة مرفوعة لفظاً" إلى قوله: "فمتى اسم الشرط" تأخر عن هذا الموضع في: هـ.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٣.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) في ب: "وهو معه فاعله".

(٦) "شرطية" سقطت من: و.

(٧) في الأصل، و: "الحادية عشر". وما أثبتته من: ب، هـ. "عشرة" سقطت من: ج.

(٨) في هـ: "مرفوعة".

(٩) (أَنْتَى): اسم شرط باتفاق. قال سيبويه: ومما جاء من الجزاء بـ(أَنْتَى) قول لبيد:

=

على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَنِّي تُذْنِبُ يَعْلَمُكَ اللَّهُ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "أَنِّي": اسم شرط، مبني على السكون منصوب محلاً، مفعول
فيه لفعل الشرط على الأصح^(١).

[٣٠/أ]

و"تُذْنِبُ": فعل مضارع مجزوم به / لفظاً.

وتحت^(٢) ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"يَعْلَمُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

و"الكاف": ضمير منصوب متصل، مبني على الفتح منصوب محلاً، مفعول به
لـ "يعلم".

والجلالة: مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية^(٣) لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط^(٤) مع جزائه جملة شرطية لا محل لها، ابتدائية.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٥).

فَأَصْبَحَتْ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ =

وذكرها الناس في ظروف المكان للعموم بمعنى (متى)، وبمعنى (أين).

قال سيبويه: وأنى تكون في معنى: كَيْفَ وَأَيْنَ. وقيل: لتعميم الأحوال.

وتكون أيضاً استفهاماً بمعنى: متى، ومعنى كيف، وبمعنى أين.

ينظر: الكتاب ٥٨/٣، و٢٣٥/٤، والارتشاف ١٨٦٧/٤، وشرح التصريح ٣٩٩/٢.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٣.

(٢) "تحت" سقط من: هـ.

(٣) "فعلية" سقطت من: ج.

(٤) في هـ: "جزائية الشرط". "فعل الشرط" سقطت من: ج.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(و): عاطفة.

(الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ)^(١): تركيب تعدادي، وجزءاه^(٢) مبنيان على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ^(٣).

(أَيُّ)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على أحدهما.

(نَحْوُ): معلوم^(٥).

(أَيُّ عَالِمٍ يَتَكَبَّرُ يُبْغِضُهُ اللَّهُ تَعَالَى)^(٦): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أَيُّ": اسم شرط مرفوع لفظًا، مبتدأ.

و"عَالِمٍ": مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "أَيُّ".

و"يَتَكَبَّرُ": فعل مضارع مجزوم به لفظًا.

وتحتة ضمير "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه

(١) في الأصل، ب، ج، و: "الثانية عشر". وما أثبتته من: هـ.

(٢) في هـ: "جزءانه".

(٣) من قوله: "أَيُّ مراد لفظه" إلى قوله: "مرفوع محلاً مبتدأ" سقط من: و. "محلاً" سقط من: ج.

(٤) "أَيُّ" سقط من: ج.

(أَيُّ): اسم شرط باتفاق، وهي بحسب ما تضاف إليه؛ إن أضيفت إلى ظرف مكان كانت

ظرف مكان، نحو: أَيُّ جهة تجلسُ أجلسُ معك، أو إلى ظرف زمان كانت ظرفَ زمان، أو إلى

مفعول كانت مفعولاً، أو إلى مصدر كانت مصدرًا. وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف

مشتركة، فلذلك يلزم أن تضاف لفظاً أو معنى إلى الموصوف.

ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/٢، وشرح التسهيل ٣٩١/٣-٣٩٢، والارتشاف

١٨٦٨/٤، وشرح التصريح ٣٩٩/٢، وحاشية الصبان ١٨/٤.

(٥) "معلوم" سقط من: ج.

(٦) في ب: "يبغضهم".

جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط^(١).

و"يُبغِضُ": فعل مضارع^(٢) مجزوم به لفظاً.

والضمير المنصوب، مبني على الضم منصوب محلاً، مفعول به لـ "يُبغِضُ".

والجلالة: مرفوعة لفظاً، فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية

لا محل لها، ابتدائية.

أو فعل الشرط، أو جزاء الشرط وحده مرفوع محلاً خبر المبتدأ، أو لا خبر لهذا

المبتدأ [كما مر]^(٣).

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٤).

(و): عاطفة.

(الثالثة عشر): تركيب تعدادي، وجزءه مبنيان على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(حيثما)^(٥): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها،

عطف على أحدهما.

(نحو): معلوم.

(١) "الشرط" سقط من: ب.

(٢) "مضارع" سقط من: و.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. ينظر: ص ١٧١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٥) (حيثما): اسم شرط باتِّفاق، وهي مثل (أين) في تعميم الأمكنة، وعدم الخروج عن الظرفية؛ إلا

أنَّ (حيثما) لا تكون إلا شرطاً، كقول الشاعر "من الخفيف":

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩١، والارتشاف ٤/١٨٦٧، وشرح التصريح ٢/٣٩٩.

[٣٠/ب] (حَيْثَمَا تَفْعَلُ يُكْتَبُ فَعْلُكَ): مراد لفظه مجرور^(١) / تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "حَيْثُ": اسم شرط، مبني على الضم منصوب محلاً، مفعول
فيه لفعل الشرط على الأصح.

و"مَا": حرف زائد قاطع عن^(٢) الإضافة^(٣)، مبني على السكون لا محل له.

و"تَفْعَلُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحتة ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"يُكْتَبُ": فعل مضارع مجهول^(٤) مجزوم به لفظاً.

و"الفعلُ": مرفوع لفظاً نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

و"الكافُ": ضمير مجرور متصل، مبني على الفتح مجرور محلاً، مضاف إليه

لـ "الفعل".

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ)^(٥): تركيب تعدادي، وجزءه^(٦) مبنيان على الفتح مرفوع محلاً،

مبتدأ.

(إِذْمَا)^(٧): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف

(١) في هـ: "مجزوم".

(٢) في هـ: "على". في و: "من".

(٣) قال الرضي: وأما "حيثما"، فنقول: "ما" فيها كافة لـ "حيث" عن الإضافة، لا زائدة.

ينظر: شرحه على الكافية ٩٥/٤.

(٤) "مجهول" سقط من: هـ، و.

(٥) في الأصل، ب، ج، و: "الرابعة عشر". وما أثبتته من: هـ.

(٦) في هـ: "جزءانه".

(٧) (إِذْمَا): ذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط مثل: "إن"، واستشهد بيبتين:

أحدهما: قول العباس بن مرداس:

على أحدهما.

(نحو): معلوم.

(إِذْمَا تُتْبُ يُقْبَلُ تَوْبَتُكَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "إذ" ^(١): اسم شرط ^(٢)، مبني على السكون منصوب محلاً،

مفعول فيه للشرط على الأصح.

و"ما": حرف زائد ^(٣)، مبني [على] ^(٤) السكون ^(٥) لا محل له.

إِذْمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطمأنَّ المجلسُ
والآخر قوله "من الطويل":

إِذْمَا تَرِنِي الْيَوْمَ أَزْجِي مَطْبِي أُصْعِدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ
فِيَّيَّيْ مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رَجَالِي فَهَمُّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

وذهب المرّدد، والفارسي، وابن السراج إلى: أن (إذما) اسم شرط، وهو ظرف زمان، مثل: "متى".

قال ابن مالك: والصحيح ما ذهب إليه سيويه.

ينظر: الكتاب ٥٦/٣-٥٧، والمقتضب ٤٦/٢-٤٧، والأصول في النحو ١٥٩/٢-١٦٠،
وشرح التسهيل ٣٨٦/٣-٣٨٧، و٣٩١/٣، وعمدة الحفاظ ٣٥٠/١، وشرح الرضي على
الكافية ٩٣/٤-٩٥، والارتشاف ١٨٦٢/٤، والجنى الداني ١٩١/١، والمغني ١٢٠/١، وشرح
التصريح ٣٩٨/٢.

(١) في و: "إذا".

(٢) رجح المؤلف القول باسميتها، وإلى مثل هذا قال البركوي في كتابه: إظهار الأسرار. ينظر:
ص ٦٨، وحلّ الأسرار ص ٧٤.

(٣) في ج: "نداء".

وعند الرضي "ما" هنا كافة، لا زائدة، أي: كفتها "ما" عن طلب الإضافة؛ لتصير مبهمة

كسائر كلمات الشرط. ينظر: شرحه على الكافية ٩٦/٤.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) من قوله: "منصوب محلاً مفعول فيه" إلى قوله: "مبني على السكون" سقط من: و.

و"تُتَبُّ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.
وتحتّه "أَنَّ" في "أَنْتَ": فاعله^(١)، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، فعل الشرط.
و"يُقْبَلُ": فعل مضارع مجهول مجزوم به لفظاً.
و"التَّوْبَةُ": مرفوعة لفظاً، نائب^(٢) فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، جزاء الشرط.

و"الكَافُ": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على الفتح، فمحلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ "التَّوْبَةُ"، ومحلّه البعيد مرفوع^(٣) فاعلها.
وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محلّ لها، ابتدائية.
(و): عاطفة.

[١/٣١] (الخَامِسَةُ عَشْرَةَ)^(٤): تركيب / تعدادي، وجزءاه مبنيان على الفتح مرفوع^(٥) محلاً، مبتدأ.

(إِذَا مَا)^(٦): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية^(٧) لا محلّ لها، عطف على أحدهما.
(نَحْوُ): معلوم.

(١) "فاعله" سقط من: ب.

(٢) "نائب" سقط من: هـ.

(٣) في هـ: "ومحلّه البعيدة مرفوعة".

(٤) في الأصل، ب، ج، و: "الخامسة عشر". وما أثبتته من: هـ.

(٥) في هـ: "وجزءانه" مرفوعة.

(٦) في و: "إذما".

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٩، الارتشاف ٤/١٨٦٥-١٨٦٦، وإظهار الأسرار ص ٦٧-

٦٨، وحلّ الأسرار ص ٧٤.

(٧) "اسمية" سقطت من: ج.

﴿إِذَا مَا تَعْمَلُ بَعْلَمِكَ تَكُنْ خَيْرَ النَّاسِ﴾^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "إِذَا": اسم شرط، مبني على السكون منصوب محلاً، مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح^(٢).

و"مَا": حرف زائد، مبني على السكون لا محل له.

و"تَعْمَلُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحتة ضمير "أَنْ" في "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"الْبَاءُ": حرف جرّ متعلق بـ "تعمل".

و"العَلَمُ": مجرور لفظاً بـ "الباء"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

و"الْكَافُ": ضمير مجرور متّصل، مبني على الفتح، فمحلّه القريب مجرور مضاف

إليه لـ "العَلَمُ"^(٣)، ومحلّه البعيد مرفوع^(٤) فاعله.

و"تَكُنْ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً.

وتحتة [ضمير]^(٥) "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً، اسمه.

و"التَّاءُ"^(٦): حرف دالّ على تذكير^(٧) الفاعل، مبني على الفتح لا محلّ له.

و"خَيْرٌ": اسم تفضيل.

وتحتة "أَنْ" في "أَنْتَ": فاعله، وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبره^(٨)، وهو معهما

(١) "تكن" سقط من: ج.

(٢) "الأصح" سقط من: و. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٢٤٦/٣.

(٣) في و: "ليعلم".

(٤) في هـ: "ومحلّه البعيدة مرفوعة".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) في هـ: "والفاء".

(٧) "تذكير" سقط من: و.

(٨) "وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبره" سقط من: و.

جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

و"النَّاسِ": مجرور لفظاً مضاف إليه لـ "خير"^(١).

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محل لها، ابتدائية.

(و): ابتدائية^(٢)، أو اعتراضية.

(هَذِهِ) "الهَاءُ": حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له.

و"ذِهِ": اسم إشارة، مبني على الكسر^(٣)، أو على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

(الإِحْدَى عَشْرَةَ)^(٤): تركيب تعدادي، والجزء الأول مبني على السكون، والثاني

مبني^(٥) على الفتح مرفوع محلاً صفة، أو بدل^(٦)، أو عطف بيان لـ "هذه"^(٧).

وما قيل: أو مرفوع، أو منصوب على الوصف المقطوع. فقد عرفت/ فساده على [٣١/ب]

الوجه المقطوع^(٨).

(تَجَزَّمُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتته ضمير "هي": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً^(٩)، فاعله، وهو

معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو

(١) في هـ: "لنحو".

(٢) "و". "ابتدائية" سقطا من: ج.

(٣) في و: "و ذي اسم إشارة مبني على السكون".

(٤) في الأصل، ب، ج، و: "الإحدى عشر". وما أثبتته من: هـ.

(٥) "مبني" سقط من: ج، وو.

(٦) في هـ: "بدل الكل".

(٧) على اختلاف فيما بينهم. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٢٨/٢، والمغني ٧٤٢/١-٧٤٣،

و ٧٤٨/١-٧٤٩، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٦٦٣/١-٦٦٥.

(٨) لأن من خصائص أسماء الإشارة أن لا يقطع وصفها بالرفع، أو النصب.

ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٧١/٢، والمنصف ٢٣١/٢.

(٩) "مبني على الفتح مرفوع محلاً" سقط من: و.

اعتراضية.

(فَعْلَيْنِ): منصوب لفظاً، مفعول به لـ "تجزم".

(مُسَمَّيْنِ): اسم مفعول.

وتحت "هُمَا": راجعين^(١) إلى "فعلين"، مبني على السكون مرفوع محلاً نائب فاعله، وهو معه مركب منصوب لفظاً، صفة "فعلين" لا حال منه؛ لأنّ ذا^(٢) الحال إذا كان نكرة محضة وجب تقديم الحال عليه^(٣).

(شَرْطاً): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "مُسَمَّيْنِ"^(٤).

(و)^(٥): عاطفة.

(جَزَاءً)^(٦): منصوب لفظاً^(٧)، عطف على "شَرْطاً"^(٨).

وهنا سؤال مشهور وهو: أن عمل اسم المفعول في المفعول^(٩) به يشترط فيه الحال، أو الاستقبال؟.

(١) في ب، ج، هـ، و: "راجع".

(٢) في ب، و: "ذي". "ذا" سقط من: ج.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٥٨٤/١.

(٤) "منصوب لفظاً مفعول سقطت من: هـ. في ج: "لمسميان".

(٥) "و" سقط من: هـ.

(٦) قال ابن الحاجب: (وَكَلِمُ الْمَجَازَةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ، لِسَبَبِ الْأَوَّلِ وَمَسَبَبِ الثَّانِي، وَيَسْمَيَانِ:

شَرْطاً وَجَزَاءً). ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٩٠/٤.

وَأَمَّا (أَيَّانَ): فَمِنْهُمْ مَنْ جَزَمَ بِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لِقَلَّتْهُ، وَلَعَلَّ هَذَا مَا يَفْسَرُ إِهْمَالَ

ذِكْرِهَا مِنْ قَبْلِ الْمُصَنِّفِ.

(٧) من قوله: "مفعول ثانٍ لمسميين" إلى قوله: "منصوب لفظاً" سقط من: و.

(٨) "شَرْطاً" سقط من: و.

(٩) "المفعول" سقط من: ب.

والأظهر في جوابه أن يقال: إته من حكاية الحال الماضية^(١)؛ كما في قوله^(٢) تعالى:

﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾^(٣).

(١) قال الأندلسي: (معنى حكاية الحال أن تقدّر نفسك، كأنك موجود في ذلك الزّمان، أو تقدّر ذلك الزّمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزّمان محكيّ الآن على ما تُلفظ به، كما في قوله: "دعنا من تمرتان"، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ).

قال جار الله: ونعم ما قال، معنى حكاية الحال أن يقدر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلّم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ البقرة: ٩١؛ وإنّما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب، وتصوّره له ليتعجب منه، تقول: رأيت الأسد، فأخذُ السيفَ فأقتله.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤٨٧/٣-٤٨٨، والمغني ٩٠٦/١، والعباب "قسم المنصوبات إلى آخر الكتاب" ص ٥٠٧، وشرح التصريح ١٢/٢.

(٢) في ب: "قال".

(٣) الكهف: ١٨.

[العامل القياسي^(١)]

(و): عاطفة.

(القياسي): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(تسعة^(٢)): مرفوعة لفظاً، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على جملة "فالسماعي تسعة وأربعون".

(الأول): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الفعل^(٣)): مرفوع لفظاً، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.(مطلقاً): منصوب لفظاً، مفعول مطلق لـ "أطلق" المقدّر^(٤)، أو مفعول بهلـ "أعني" المقدّر^(٥)، أو حال من الخبر بتأويله بالمفعول عند الجمهور، أي: عرفت الفعل حال كونه مطلقاً، على ما صرح به الفاضل العصام في أمثاله^(٦)، أو بلا تأويل عند من جوز الحال من الخبر^(٧).

(١) قال البركوي: والعامل القياسي: ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية، موضوعها غير

محصور، ولا يضره كون صيغته سماعية. ينظر: إظهار الأسرار ص ٦٩.

(٢) ولم يذكر الجرجاني في عوامله إلا سبعة، حيث إنه أهمل "اسم التفضيل"، و"معنى الفعل".

ينظر: العوامل المائة ص ٦٣.

(٣) الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن خواصه: دخول "قد،

والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة".

ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤، والمنهل الصافي ٢/٢٩٥، وشرح التصريح ٣٤/١-

٣٦، و٣٨-٤٠.

(٤) "لفظاً" سقط من: و. في و: "إطلاق المقدّر".

(٥) في ب: "أو مفعول به في مصدر ميمي، وعلى الوجهين الأخيرين هو اسم مفعول أعني المقدّر".

(٦) يقصد بالفاضل العصام هنا: السيد الشريف الجرجاني، وقد سبقت ترجمته.

ينظر: حاشيته على المطول ص ١٠٠.

(٧) ينظر: الامتحان ١٠٣/أ.

فَكُلُّ "الفَاءُ": للتفصيل.

و"الكُلُّ": مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(فَعْلٌ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "كل".

(يَرْفَعُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية^(١) مرفوعة محلاً، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، تفصيلية.

(و): عاطفة.

(يَنْصِبُ)^(٢): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتة "هُوَ": فاعله^(٣)، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً عطف على جملة "يرفع".

(نَحْوُ): معلوم.

(خَلَقَ اللهُ تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "خَلَقَ": فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له.

والجلالة^(٤): مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٥).

و"كُلُّ": منصوب [لفظاً]^(٦)، مفعول به لـ "خلق".

و"شَيْءٍ": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "كل".

(١) "فعلية" سقطت من: ج.

(٢) قال البركوي: فكل فعل يرفع وينصب معمولات كثيرة، ويجوز تقديم منصوبه عليه، وهو على نوعين: لازم ومتعد. ينظر: إظهار الأسرار ص ٦٩.

(٣) في ب: "وتحتة هو راجع إلى المبتدأ فاعله". في ج: "وتحتة هو راجع فاعله".

(٤) في هـ، و: "ولفظة الجلالة".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(و): عاطفة.

(نَزَلَ الْقُرْآنُ نُزُولًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على لفظ "خلق الله تعالى كل" (١) شيء.

وإذا أريد المعنى، فـ"نَزَلَ": فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له. و"الْقُرْآنُ": مرفوع لفظًا فاعله، وهو معه (٢) جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية. و"نُزُولًا": منصوب لفظًا، مفعول مطلق لـ"نزل" (٣).

[الفعل التام]

(و): ابتدائية، أو عاطفة (٤).

(لَا): لنفي الجنس، مبني على السكون لا محل له.

(بُدِّ): مبني على الفتح منصوب محلاً، اسم "لا".

(لِكُلِّ): ظرف مستقر.

وتحت "هُوَ": راجع إلى اسم "لا"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية، أو معطوفة على جملة "فكل فعل يرفع" (٥).

(فَعَلٍ): مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ"كل".

(مِنْ): حرف جر.

(مَرْفُوعٍ): مجرور لفظًا بـ"من"، والجار مع المجرور ظرف مستقر.

(١) "كل" سقط من: ج.

(٢) "معه" سقط من: و.

(٣) في ب: "النزولاً".

(٤) في و: "و عاطفة أو ابتدائية".

(٥) "فعل يرفع" سقطت من: ج.

وتحتته "هُوَ": راجع إلى اسم "لا"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله^(١)، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر بعد الخبر لـ "لا"^(٢).

وفيه وجوه آخر ذكرها بعض أولي الألباب، وقد ذكرتها/ في صدر الكتاب، فلا [٣٢/ب] تغفل^(٣).

(فِيَّانُ) "الْفَاءُ": للتفصيل.

و"إِنْ": حرف شرط، مبنيّ على السكون لا محلّ له.

(تَمَّ): فعل ماضٍ، مبنيّ على الفتح مجزوم محلاً بـ "إن"^(٤).

وتحتته "هُوَ": راجع إلى الفعل، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، فعل الشرط.

(بِهِ) "الْبَاءُ": حرف جرّ متعلّق بـ "تمّ".

والضّمير المحرور، مبنيّ على الكسر^(٥)، فمحلّه القريب مجرور بـ "الباء"، ومحلّه

البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ "تمّ".

(كَلَامًا): منصوب لفظاً حال من فاعل "تمّ"، أو تمييز، أو خبر منصوب من "تمّ"،

إن كان بمعنى: صار.

(يُسَمَّى): فعل مضارع مجهول، مرفوع تقديرًا بعامل معنويّ.

وتحتته "هُوَ": راجع إلى "فعل"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه

جملة فعلية لا محلّ لها، جزاء الشرط. والجملة الشرطية لا محلّ لها، تفصيلية.

(١) "محلاً فاعله" سقطت من: و.

(٢) في ج: "مرفوعة محلاً خبره للـ". في هـ: "مرفوعة محلاً خبره بعد الخبر". في و: "مرفوعة محلاً

خبر بعد الخبر".

(٣) ينظر: ص ٥٢-٥٦.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "مجزوم به محلاً".

(٥) في ج: "السكون".

هذا وأما ما قيل: من أن جملة "يسمى" مجزومة، جزاء الشرط، فمردود بأن كون^(١) الجملة الجزائية ذات الإعراب مخصوصٌ بما بعد "الفاء"، (أو)^(٢) "إذا"، كما لا يخفى. ومن أن "يسمى" مرفوع تقديرًا، ومجزوم^(٣) محلاً بـ"إن"، فمردود أيضاً؛ لأن "إن"^(٤) في هذه الصورة ملغى عن العمل بالنسبة إلى الجزاء، حتى صار مثل "لم"، و"لما" في الجزم للفاعل الواحد؛ على ما صرح به الرضوي^(٥)، وارتضاه الفاضل العصام^(٦). إلا أن هذا الإلغاء ليس بواجب، بل جائز^(٧)، حتى يجوز أن يُقرأ: "يسمى" بالجزم؛ على ما في الرضوي أيضاً. من رام وجهه، فليراجع إليه^(٨). هذا مذهب المتأخرين، واختيار المحققين^(٩).

وأما المتقدمون فاختلّفوا فيه، فقال سيبويه^(١٠): إن الجزاء في مثل هذه الصورة محذوف، أي: "يسمى"^(١١) بالجزم، وأن يسمى المذكور [على نية التقديم دال على الجزاء المحذوف. وقال الكوفيون: إن يسمى المذكور]^(١٢) جزاء الشرط، على حذف "الفاء"،

(١) في هـ: "يكون".

(٢) في الأصل "و إذا". وما أثبتته من: ب، ج، هـ. في و: "أو لو أو". في ج: "ما بالبعض الفاء".

(٣) في ج: "مجزور".

(٤) "إن" سقط من: ج.

(٥) قد سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية ١١٥/٤.

(٦) في و: "الفاعل العصام". لم أقف على مقصود المؤلف به فيما اطلعت عليه.

(٧) في ب: "جزاء".

(٨) في و: "من أمر وجهه". "فليراجع إليه" سقط من: و.

ينظر: شرحه على الكافية ١١٥/٤.

(٩) في ب، و: "واختاره المحققون". في هـ: "واختاره المحققين".

(١٠) سيبويه، قد سبقت ترجمته. ينظر: الكتاب ٧١/٣، وشرح الرضوي على الكافية ١١٥/٤،

(١١) في هـ، و: "يسمى".

(١٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

فتكون الجملة مجزومة محلّ؛ لأنّ تقدير "الفاء" كذكرها؛ على ما في: "مغني اللبيب"^(١).
قال الرّضيّ: ما ذكر سيّويه، والكوفيّون مخصوص بالضرّورة، والكلام في [أ/٣٣] السّعة^(٢). والحقّ ما قاله المتأخّرون^(٣).
(فَعَلًا): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "يسمى".
(تَمَامًا)^(٤): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "فَعَلًا"^(٥).
(نَحْوُ): معلوم.
(عَلِمَ اللهُ تَعَالَى)^(٦): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "عَلِمَ"^(٧): فعل ماضٍ، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.
والجلالة^(٨): مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية^(٩) لا محلّ لها، ابتدائية.
[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(١٠).

[الأفعال الناقصة]

(و): عاطفة.

(إِنْ): حرف شرط، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

(١) ينظر: ٧٠٥/١-٧٠٦. وينظر أيضاً: الأصول في النحو ١٦١/٢، وشرح الرّضي على الكافية ١١٥/٤.

(٢) والرّضي، قد سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية ١١٥/٤.

(٣) في هـ: "ما قال المتأخّرين". ينظر: السابق.

(٤) ويسمى مرفوعة فاعلاً، ومنصوبه مفعولاً.

(٥) "مشغول" سقط من: ج. ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٦) في ب: بدون "تعالى".

(٧) "فَعَلِمَ" سقط من: هـ.

(٨) "والجلالة" سقطت من: ب. في هـ: "ولفظة الجلالة".

(٩) "فعلية" سقطت من: ج.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(لَمْ): حرف (١) جازم، مبني على السكون لا محل له.
 (يَتِمُّ): فعل مضارع، مجزوم تقديراً بـ "لم" (٢)، ومحلاً (٣) بـ "إن".
 وتحت ضمير "هُوَ": راجع إلى الفعل، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه
 جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.
 (بِه) "الباء": حرف جرّ متعلق بـ "لم يتم".
 والضمير المجرور، مبني على الكسر، فمحلّه القريب مجرور بـ "الباء"، ومحلّه البعيد
 منصوب مفعول (٤) به غير صريح لـ "لم يتم".
 (بَلْ): حرف عاطف (٥)، مبني على السكون لا محل له.
 (اِحْتِاجَ): فعل ماضٍ، مبني على الفتح مجزوم محلاً بـ "إن".
 وتحت "هُوَ": راجع إلى الفعل، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
 فعلية لا محل لها، عطف على الجملة (٦) الشرطية.
 (إِلَى): حرف جرّ متعلق بـ "احتاج".
 (خَيْرٍ): مجرور لفظاً بـ "إلى"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح
 لـ "احتاج".
 (مَنْصُوبٍ): مجرور لفظاً، صفة لـ "الخير" (٧).
 (يُسَمَّى): فعل مضارع مجهول، مرفوع تقديراً بعامل معنوي.

(١) "لم" سقط من: و. "حرف" سقط من: هـ.

(٢) في ب، ج، هـ، و: "مجزوم به تقديراً".

(٣) في ج: "حالا".

(٤) "مفعول" سقط من: ج.

(٥) في ب، هـ: "عاطفة".

(٦) "الجملة" سقطت من: و.

(٧) في و: "الجر".

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "الفعل"، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط، والجملة الشرطية لا محل لها، عطف على الجملة الشرطية السابقة.

(فِعْلاً): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "يسمى".

(نَاقِصاً)^(١): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "فعلاً"^(٢).

[٣٣/ب]

(نَحْوُ): معلوم.

(كَانَ اللهُ [تَعَالَى] ^(٣) عَلِيماً حَكِيماً)^(٤): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه^(٥)

لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كَانَ": فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة^(٦)، مبني على الفتح لا

محل له.

والجلالة: مرفوعة لفظاً، اسمه.

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٧).

و"عليماً": مع فاعله المستتر [مركب]^(٨)، منصوب لفظاً خبره، وهو معهما جملة

فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"حكيماً": [أيضاً]^(٩) منصوب لفظاً، خبر بعد الخبر لـ "كان"، أو صفة

(١) أي: إن احتاج إلى معمول منصوب يسمّى: فعلاً ناقصاً، ومرفوعه اسماً له، ومنصوبه خبراً له.

(٢) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) "حكيماً" سقط من: ج.

(٥) "إليه" سقط من: هـ.

(٦) "ماضٍ من" سقط من: ج. في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

— "عليماً"، أو حال من فاعل "عليماً"^(١).

(و): عاطفة.

(صَارَ الْعَاصِي مُسْتَحِقًّا لِلْعَذَابِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف^(٢) على لفظ "كان الله [تعالى]"^(٣). اهـ.

وإذا أريد المعنى، فـ "صَارَ": فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة^(٤)، مبني على الفتح لا محلّ له.

و"العاصي": مرفوع تقديرًا، اسمه.

و"مُسْتَحِقًّا": مع فاعله المستتر، منصوب لفظًا خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"اللَّامُ": حرف جرّ^(٥) متعلق بـ "مستحقًا".

و"العَذَابِ": مجرور لفظًا بـ "اللَّامُ"^(٦)، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به غير صريح له. (و): عاطفة.

(مَا زَالَ الْمُنْذِبُ بَعِيدًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على القريب، أو على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فـ "مَا": حرف نفي، مبني على السكون لا محلّ له.

و"زَالَ": فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة^(٧)، مبني على الفتح لا محلّ له.

(١) "أو حال من فاعل عليماً" سقطت من: ج.

(٢) "عطف" سقطت من: هـ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٥) "حرف جرّ" سقطت من: ج.

(٦) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظًا".

(٧) في و: "فعل ماضٍ من الناقصة".

و"المذنب"^(١): مرفوع لفظاً، اسمه.
و"بعيداً": مع فاعله المستتر، منصوب لفظاً خبره، وهو معهما^(٢) جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"من": حرف جرّ متعلّق بـ"بعيداً".
والجلالة: مجرورة لفظاً بـ"من"^(٣)، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح لـ"بعيداً".

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٤).

(و): عاطفة.

(يُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ دَاخِلًا فِي الْبَدَنِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على القريب، أو على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فـ"يُقْبَلُ": فعل مضارع مجهول، مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.
و"التَّوْبَةُ"/: مرفوعة لفظاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

[٣٤/أ]

و"مَا": حرف مصدريّ، مبنيّ على السكون لا محلّ له.

و"دَامَ": فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة^(٥)، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

و"الرُّوحُ": مرفوع لفظاً، اسمه.

و"دَاخِلًا": مع فاعله المستتر، منصوب لفظاً خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للحرف الموصول^(٦).

(١) في و: "والذنب".

(٢) في ج: "وهو معه".

(٣) "والجلالة" سقطت من: هـ. في ب، ج، هـ، و: "مجرورة به لفظاً".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٥) في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٦) في ب: "الموصولة". في هـ: "والمول".

وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً، مفعول فيه لـ "يُقبَل" [بتقدير الزمان؛ لأنَّ معنى: "ما المصدرية الزمانية" أنها النائية عن الزمان^(١)، لا أنها زمان في نفسها، كما في: "الإتقان" للإمام السيوطي^(٢). فاحفظه، فإن أكثر الناس عنه غافلون^(٣).

و"في": حرف جرّ متعلّق بـ "داخلاً".

و"البدن": مجرور به لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب مفعول فيه لـ "داخلاً".

(و): عاطفة.

(لَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً)^(٤): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف^(٥) على القريب، أو

على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فـ "لَيْسَ": فعل [ماضٍ]^(٦) من الأفعال الناقصة^(٧)، مبني على الفتح

لا محلّ له.

والجلالة^(٨): مرفوعة لفظاً، اسمه.

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٩).

و"جِسْماً": منصوب لفظاً خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية^(١٠).

(١) في و: "في النائية عن الزمان".

(٢) ينظر: ٢٦١/٢. السيوطي، قد سبقت ترجمته.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في ج: بدون "تعالى".

(٥) "عطف" سقط من: هـ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٨) "والجلالة" سقطت من: ج.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(١٠) أتبع المصنّف في ذكر هذه الأفعال مذهب سيبويه، فلم يذكر إلا (كان، وصار، وزال، ودام،

وليس).

[اسم الفاعل]

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ^(١).(اسم): مرفوع لفظًا خبره، وهو معه^(٢) جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة^(٣) "الأول الفعل".(الفاعل): مشغول بإعراب الحكاية عند المصنّف، أو مضاف إليه عند غير المصنّف^(٤)؛ كما مرّ غير مرّة^(٥).(فهو) "الفاء"^(٦): تفصيلية.و"هو": ضمير^(٧) مرفوع منفصل^(٨)، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

= فأما "كان، وصار، وليس" فهي: تعمل هذا العمل مطلقاً من غير شرط، سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة لـ"ما" الظرفية أو "لا".

وأما "زال" فيعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّمه نفي، أو نهي، أو دعاء.

وأما "دام" فيعمل هذا العمل بشرط تقدّم "ما" المصدرية الظرفية.

وأغفل المصنّف بقية أفعال هذا الباب في هذا الكتاب، وذكرها في كتابه: امتحان

الأذكياء، وإظهار الأسرار. ينظر: الكتاب ٤٥/١، والإظهار ص ٧٣، والامتحان ١٤٢/ب-

١٤٥/أ. وينظر تفصيل هذا الباب في: شرح التسهيل ٣١٦/١، وشرح الرضي على الكافية

٤/١٧٨، والارتشاف ٣/١١٤٧، وشرح التصريح ١/٢٣٣، والهمع ١/٤٠٨.

(١) "مبتدأ" سقط من: ج.

(٢) "معه" سقط من: و.

(٣) "جملة" سقطت من: ج.

(٤) في ب، ج، وهـ، و: "عند البعض".

(٥) "مرّ غير" سقط من: ج. ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٦) في ج: "مع الفاء".

(٧) في ج: "وهو معه ضمير".

(٨) في و: "منصوب".

(يَعْمَلُ): فعل^(١) مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتته "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة [فعلية]^(٢) مرفوعة محلاً خبر المبتدأ^(٣)، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، تفصيلية.

(عَمَلٌ): منصوب لفظاً، مفعول به، أو مفعول^(٤) مطلق نوعي لـ "يعمل" بتقدير: (الموصوف والمضاف، أي: عملاً مثل عمل فعله)^(٥).

ويقال: أيضاً مفعول مطلق للتشبيه.

(فِعْلُهُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "العمل".

والضمير المجرور، مبني على الكسر مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الفعل".

(المَعْلُومُ): مجرور/ لفظاً، صفة لـ "الفعل".

[ب/٣٤]

ويحتمل أن يكون منصوباً بـ "أعني" المقدر، أو مرفوعاً بتقدير المبتدأ.

(نَحْوُ): معلوم.

(كُلُّ حَسُودٍ مُحْرِقٌ حَسَدُهُ عَمَلُهُ): مراد لفظه مجرور تقديراً، مضاف إليه

لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كُلُّ": مرفوع لفظاً، مبتدأ.

و"حَسُودٌ": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "كل".

و"مُحْرِقٌ": اسم فاعل.

(١) "فعل" سقط من: ج.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) من قوله: "وهو معه جملة" إلى قوله: "خبر المبتدأ" سقط من: ج.

(٤) "مفعول" سقط من: هـ.

(٥) في الأصل، ج: "بتقدير المضاف أي مثل عمل". وما أثبتته من: ب، هـ. ولعله هو الصواب. في

و: "عملاً أي مثل عمل فعله".

و"حَسَدٌ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه^(١) مركّب مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

والضمير^(٢) المجرور، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "حسد"^(٣).

و"عَمَلٌ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "محرق".

والضمير المجرور، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "العمل".

[اسم المفعول]

(و): عاطفة.

(الثالث): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(اسم): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على القريبة، أو على البعيدة^(٤).

(المفعول): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "الاسم"^(٥).

(فَهُوَ) "الفَاءُ": تفصيلية.

و"هُوَ": ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً^(٦)، مبتدأ.

(يَعْمَلُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.

وتحتّه ضمير "هُوَ": مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة

محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، تفصيلية.

(عَمَلٌ): منصوب لفظاً، مفعول به، أو مفعول مطلق لـ "يعمل".

(١) "معه" سقط من: ج، و.

(٢) "الضمير" سقط من: هـ.

(٣) في ج، هـ: "الحسود".

(٤) في ب: "معطوف على القريب أو على البعيد". في ج: "عطف على القريب أو على البعيد".

(٥) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٦) محلاً "سقط من: هـ".

(فَعْلُهُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "العمل".
والضَّمير المجرور، مبني على (الكسر)^(١) مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الفعل".
(الْمَجْهُولُ)^(٢): مجرور لفظاً، صفة الفعل، أو منصوب بـ "أعني" المقدّر، أو مرفوع
خبر مبتدأ محذوف.

(نَحْوُ): معلوم.

(كُلُّ تَائِبٍ مَقْبُولٌ تَوْبَتُهُ): مراد لفظه مجرور^(٣) تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كُلُّ": مرفوع لفظاً، مبتدأ.

و"تَائِبٌ": مجرور لفظاً، مضاف إليه/ لـ "كل"^(٤).

و"مَقْبُولٌ": اسم مفعول.

و"التَّوْبَةُ": مرفوعة لفظاً، نائب فاعله، وهو معه مركّب مرفوع لفظاً، خبر^(٥)

(١) في الأصل، ب، ج: "على الضم". وما أثبتته من: هـ، و. ولعله هو الصواب.

(٢) وشرط عمل اسم الفاعل، واسم المفعول في الفاعل المنفصل والمفعول به:

ألاً يكونا مصعّرين، نحو: ضَوِّيرٌ ومُضَيِّرٌ. ولا موصوفين، نحو: جاعني ضاربٌ شديداً،

وإن وُصِفَا بعد العمل لم يضرَّ عملهما السابق، نحو: جاعني رجلٌ ضاربٌ غلامه شديداً.

ثم إن كانا بـ(اللام) لا يشترط لعملهما غير ما ذكر، نحو: الضَّارِبُ غلامه عمراً أمس عندنا.

وإن كانا مجردين منها يشترط: الاعتماد على المبتدأ، أو الموصوف، أو ذي الحال، نحو:

جاعني زيدٌ ركباً غلامه، أو الاستفهام، نحو: أقائم الزيدان، أو التّفي، نحو: ما قائم الزيدان.

ويشترط في نصبهما المفعول به: الدّلالة على الحال، أو الاستقبال.

ينظر: الكتاب ١/١٦٤، وشرح الرّضي على الكافية ٣/٤٨٥، و٤٩٧، والارتشاف

٥/٢٢٦٧، و٢٢٨٧، وشرح قطر الندى ١/٢٦٩، وشرح التصريح ٢/١١، و٢٢، والهمع

٣/٦٨.

(٣) "مجرور" سقط من: و.

(٤) في ج: "مجرور تقديرًا". "لكل" سقط من: و.

(٥) "خبر" سقط من: ج.

٢٠٠ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

والضمير المجرور، مبني على الضم مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "التوبة".

[الصفة المشبهة]

(و): عاطفة.

(الرابع): مرفوع لفظاً^(١)، مبتدأ.

(الصفة): مرفوعة لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على أحدهما.

(المشبهة): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "الصفة".

(فهي) "الفاء": تفصيلية.

و"هي": ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(أيضاً): منصوب لفظاً، مفعول مطلق لـ "أض" المقدّر، وهو فعل ماضٍ مبني على

الفتح لا محل له.

وتحت ضمير "هو": راجع إلى الحكم المذكور، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله،

وهو معه جملة فعلية لا محل لها، اعتراضية.

(تعمل): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحت ضمير "هي": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، [وهو معه

جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ]^(٢)، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، تفصيلية.

(عمل): منصوب لفظاً مفعول به، أو مفعول مطلق لـ "تعمل".

(فعلها)^(٣): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "عمل".

(١) "لفظاً" سقط من: هـ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) وذلك لشبهها باسم الفاعل، وتعمل بالشروط المعتمدة في اسم الفاعل غير معنى الحال

والاستقبال، فإنه لا يشترط في عملها. ينظر: الكتاب ١/١٩٤، والمفصل ١/٢٩٣، وشرح

الرضي على الكافية ٣/٥٠١، والارتشاف ٥/٢٣٤٧، وشرح التصريح ٢/٤٥.

والضمير المجرور، مبني على السكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "فعل".
(نحو): معلوم.

(العِبَادَةُ حَسَنٌ ثَوَابُهَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "العِبَادَةُ": مرفوعة لفظًا، مبتدأ.
و"حَسَنٌ": صفة مشبّهة.

و"ثَوَابٌ": مرفوع^(١) لفظًا فاعله، وهو معه مركب مرفوع لفظًا، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

والضمير المجرور، مبني على السكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الثواب"^(٢).
(و): عاطفة.

(المَعْصِيَةُ قَبِيحٌ عَذَابُهَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على لفظ "العبادة حسن ثوابها".

وإذا أريد المعنى، فـ "المَعْصِيَةُ": مرفوعة/ لفظًا مبتدأ.

و"القَبِيحُ": صفة مشبّهة بالفعل^(٣).

و"عَذَابٌ": مرفوع لفظًا فاعله، وهو معه مركب مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

والضمير المجرور، مبني على السكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "عذاب".

[اسم التفضيل ومسألة الكحل]

(و): عاطفة.

(الخَامِسُ): مرفوع لفظًا مبتدأ.

(اسم): مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على أحدهما.

(١) في و: "وثوابها مرفوعة".

(٢) في ج: "للتوبة".

(٣) "بالفعل" سقط من: ب، ج، هـ، و.

(التَّفْضِيل)^(١): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "اسم"^(٢).

(فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ)^(٣): إعرابه ظاهر^(٤) ممّا قبله، فتذكّر^(٥).

(نَحْوُ): معلوم.

(مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ الْحِلْمُ^(٦) مِنْهُ فِي الْعَالَمِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا،

مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مَا": حرف مشبّه بـ "ليس"، مبنيّ على السكون لا محلّ له.

و"مِنْ" حرف جرّ زائد غير متعلّق بشيء.

و"رَجُلٍ": مجرور لفظاً بـ "مِنْ"، ومحلّ المجرور مرفوع اسم "ما".

و"أَحْسَنَ" اسم تفضيل.

(١) هو اسم مشتقّ مصوغ؛ للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

وقياسه: "أَفْعَلٌ" للمذكر ممنوع من الصّرف للوصفيّة ووزن الفعل، و"فَعْلَى" للمؤنث.

ينظر: شرح الأشموني، ٢/٢٩٨، وشرح التصريح، ٢/٩٢، وحاشية الصّبّان ٣/٦٢.

(٢) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٣) اسم التّفْضِيل ومسألة الكُحْل: وهو لا ينصب المفعول به بالاتّفاق، ولا يرفع الفاعل الظاهر إلّا

إذا صار بمعنى الفعل؛ بأن يكون وصفاً لمُتعلّق ما جرى عليه، مفضّلاً باعتبار التعلّق على نفسه

باعتبار غيره منفيّاً، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ مِنْهُ في عينِ زيدٍ، أي: ما رأيتُ

رجلاً حسناً في عينه الكُحْلُ كحسنة في عين زيدٍ، بل حسنُ الكُحْلِ في عين زيدٍ فوق حسنة في

عين غيره، على ما هو المفهوم عرفاً، فالكُحْلُ مفضّل عليه مفروضاً في عين غير زيدٍ، ومفضّل

مفروضاً في عينه، ولولا التّفْي لكان الأمر على العكس كما لا يخفى.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٣/٥١٢-٥٣٦، وشرح قطر التّدى ١/٢٨٠، وشرح

التّصريح ٢/١٠٢-١٠٥، والمهمع ٣/٩٢، فوائح الأذكار في حلّ نتائج الأفكار ص ٧٧.

(٤) رمز إليه المصنّف بـ(ظ).

(٥) ينظر: ص ٢٠٠.

(٦) في و: "الحكم".

و"الحلم"^(١): مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه مركب منصوب لفظاً خبره؛ كما ذكره المصنّف في: "الامتحان"^(٢). واسمه وخبره جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"في": حرف جرّ متعلّق بـ"أحسن".

والضمير المجرور، مبنيّ على الكسر، فمحلّه القريب مجرور بـ"في"، ومحلّه البعيد منصوب^(٣) مفعول فيه لـ"أحسن"، أو الجار مع المجرور^(٤) ظرف مستقرّ منصوب محلاً، حال من "الحلم".

و"من": حرف جرّ متعلّق أيضاً بـ"أحسن".

والضمير المجرور، مبنيّ على الضمّ، فمحلّه القريب مجرور بـ"من"^(٥)، ومحلّه البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ"أحسن".

و"في": حرف جرّ.

و"العالم": مجرور به لفظاً، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هو": راجع إلى ضمير "منه"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية منصوبة محلاً، حال من ضمير "منه"^(٦).

وأما جعله ظرفاً مستقرّاً صفة لـ"أحسن"، فهو ليس بحسن^(٧)؛ كما لا يخفى على

من نظر إلى بحث شرط عمل اسم التفضيل^(٨)، والهداية من الملك الجليل.

(١) في و: "الحكم".

(٢) ينظر: ١٣٣/ب.

(٣) "منصوب" سقط من: ج.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "أو الجار والمجرور".

(٥) "بمن" سقط من: ج.

(٦) في ب، ج، هـ، و: "حال منه".

(٧) في ب، ج، هـ، و: "وأما جعله ظرفاً لغواً لأحسن فهو ليس بحسن".

(٨) يشترط فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً. الثاني: أن يكون ثلاثياً. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون =

ولبعضهم هنا وجوه الاحتمال تركناها لخلوّها عن المال.
وهنا سؤال مشهور يغفل عنه من غفل عن كلام الجمهور، وهو: أن عمل "ما"
مشروط بعدم الفصل بينه وبين اسمه بـ "إن"، ولا بالخبر، ولا (بغيرهما)^(١). فكيف ينصب
"ما" أحسن؟
وجوابه: أن الفصل بما ذكر وإن كان مانعاً، إلا أن الفصل بـ "من" ليس مانعاً،
على ما في الرضي^(٢).

= معناه قابلاً للتفاضل. الخامس: أن لا يكون مبنياً للمفعول. السادس: أن يكون تاماً. السابع: أن
يكون مثبتاً. الثامن: أن لا يكون من أفعل فعلاً، خلافاً للكوفيين، فإنهم جوزوا أن يقال: هذا أبيض
من ذاك، وأسود من هذا. قال الشاعر:

جارية في درعها الفضاوض أبيض من أخت بني أباض

وله حالات: إحداها: أن يكون مجرداً من "أل" والإضافة؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾
يوسف: ٨. والثاني: أن يؤتى بعده بـ "من" جارة للمفضول، وقد تحذفان، وقد جاء الإثبات
والحذف في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ الكهف: ٣٤، أي: منك.
الحالة الثانية: أن يكون بـ "أل"؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه، نحو: زيدٌ الأفضلُ، وهندٌ الفضلى. الثاني: ألا يؤتى معه
بـ "من"، فلا يقال: عليّ الأفضل من محمد.
الحالة الثالثة: أن يكون مضافاً، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهندٌ
أفضل امرأة، وقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان. ينظر: عمدة الحافظ ١٥٩/٢، ١٦٢،
والمنهل الصافي ٢٨٢/٢-٢٩٤، وشرح التصريح ٩٣/٢-١٠١، وحاشية الصبان ٦٢/٣.
(١) في الأصل "ولا غيرها". وما أثبتته من بقية النسخ. ولعله هو الصواب.
(٢) ينظر: شرحه على الكافية ٢٢٢/٢.

[المصدر]

(و): عاطفة.

(السادس): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(المصدر): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها عطف على أحدهما.

(فَهُوَ أَيْضاً يَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهِ)^(١): تذكّر ما قلنا في أمثاله^(٢).

(نحو): معلوم.

(يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى إِعْطَاءَ لَهُ عَبْدُهُ فَقِيْرًا دَرِهَمًا)^(٣): مراد لفظه مجرور تقديرًا مضاف

إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "يُحِبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

والجلالة: مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٤).

و"إِعْطَاءَ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "يُحِبُّ".

و"اللَّامُ": حرف جرّ متعلّق بـ "إِعْطَاءَ".

والضمير المجرور، مبنيّ على الضمّ، فمحلّه القريب مجرور بـ "اللَّامُ"، ومحلّه البعيد

(١) وشرط عمله في الفاعل والمفعول به: ألا يكون مصعراً، ولا موصوفاً، ولا مقترناً بالحال، ولا

معرفاً باللّام عند الأكثر، ولا عدداً، ولا نوعاً، ولا تأكيداً مع الفعل أو بدونه، والفعل مرادٌ غيرٌ

لازم الحذف. وإن كان لازم الحذف فيعمل المصدر؛ لقيامه مقام الفعل، نحو: سقياً زيداً.

ويجوز حذف فاعله بلا نائب، ولا يجوز هذا في غير المصدر، ولا يضمرفيه. ولا يتقدّم

معموله عليه.

ينظر: الكتاب ١/١٨٩، والمفصل ١/٢٨١، وشرح التسهيل ٢/٤٣٤، والارتشاف

٥/٢٢٥٧، والممع ٣/٥٤، وتأثير الكوفيّين ١/٦٢٠.

(٢) ينظر: ص ٢٠٠.

(٣) "فقيراً" سقط من: ب.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، من: ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

٢٠٦ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

منصوب مفعول له لـ "إعطاء".

و "عَبْدٌ": مرفوع لفظاً فاعل "إعطاء" (١).

والضَّمير المجرور، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "عبد".

و "فَقِيرًا": منصوب لفظاً، مفعول أوّل لـ "إعطاء".

و "دِرْهَمًا": منصوب لفظاً، مفعوله الثاني (٢).

[الاسم المضاف]

(و): عاطفة.

(السَّابِعُ): مرفوع لفظاً مبتدأ.

(الاسْمُ): مرفوع لفظاً خبره (٣)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على

أحدهما.

(المُضَافُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "الاسم".

(فَهُوَ): "الفَاءُ": تفصيلية.

و "هُوَ" (٤): ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(يَعْمَلُ): فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.

وتحتّه ضمير "هُوَ"/: راجع إلى المبتدأ، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه [٣٦/ب]

جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، تفصيلية.

(الجُرْ) (٥): منصوب لفظاً، مفعول به لـ "يعمل".

(١) "إعطاء" سقط من: ج.

(٢) في ب: "مفعول الثاني له". في ج: "مفعول له الثاني". في و: "مفعول الثاني".

(٣) "مبتدأ. الاسم مرفوع لفظاً خبره" سقطت من: و.

(٤) "هو" سقط من: هـ.

(٥) وشرط عمله: أن يكون اسماً مجرداً عن تنوينه، ونائبه - وهو نون التثنية وشبهها، ونون جمع

المذكر السالم وشبهه - لأجل الإضافة، وألاً يكون مساوياً للمضاف إليه في العموم والخصوص، =

(نحو): معلوم.

(عِبَادَةُ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(١) خَيْرٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "العِبَادَةُ": مرفوعة لفظًا مبتدأ.

والجلالة: مجرورة لفظًا، مضاف إليه لـ "العبادة"، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به

صريح لها ^(٢)؛ على ما صرح به المصنّف في: "الإظهار" ^(٣).

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم] ^(٤).

و"خَيْرٌ": اسم تفضيل ^(٥).

وتحتته ضمير "هي": راجع إلى "العبادة"، مبنيّ على الفتح مرفوع ^(٦) محلاً فاعله، وهو

معه مركّب مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

= ولا أخصّ منه مطلقًا، مثل: عمر، وأبو حفص، فإنّ الأوّل مختصّ بذات، والثاني أيضاً مختصّ

بذلك الذات، فلا يجوز إضافة كلّ منهما إلى الآخر، فلا يقال: عمر أي حفص.

ينظر: أوضح المسالك ٣/٧٠-٧١، وشرح شذور الذهب ٢/٥٦٨-٥٧٣، وإظهار الأسرار

ص٧٧، وفوائح الأذكار ص١٠٨-١٠٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، هـ، و. وما أثبتته من: ب، ج.

(٢) في و: "غير صريح لها".

(٣) ينظر: ص١٣٢.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٥) الأصل في: خير، وشرّ، وحبّ في التفضيل: أخير، وأشرّ، وأحبّ، حذف هـ منهما؛ لكثرة

الاستعمال، وجاء على الأصل قول رؤبة:

بلالٌ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخِيرِ

وقراءة أبي قلابة: ((مَنْ الكَذَابُ الأَشْرُ))، وفي الحديث: (أَحَبُّ الأَعْمَالِ إلى اللَّهِ أدومُها وإن قلّ).

ينظر: المحتسب ٢/٢٩٩، والكشاف ٤/٤٣٨، وشرح الأشموني، ٢/٢٩٨، وشرح التصريح

٢/٩٢، وحاشية الصبّان ٣/٦٢، والهمع ٣/٣١٩.

(٦) في ج: "مرفوعة".

[الاسم التام]

(و): عاطفة.

(الثامن): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الاسم): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على أحدهما.

(الثام) (١): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "الاسم".

(فهو يعمل النَّصْبَ) (٢): تذكّر ما قلنا في أمثاله (٣).

(نحو): معلوم.

(التراويح عشرون ركعة): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "التراويح": مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

و"عشرون": مرفوع (٤) لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

و"ركعة": (منصوبة) (٥) لفظاً، تمييز من "عشرون".

(١) أي: الاسم المبهم التام، وتامه يكون: بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ آل

عمران: ٩١، أو تنوين ظاهر، نحو: رطلٌ زيتاً، أو مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

يوسف: ٤، أو نون تننية، نحو: منوان عسلًا، أو نون جمع، نحو قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ

أَعْمَلًا﴾ الكهف: ١٠٣، أو شبه الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ الأعراف: ١٤٢.

ينظر: المنهل الصافي ١/٤٠٧-٤٠٨، الهمع ٢/٣٣٦، وإظهار الأسرار ص ٧٩.

(٢) أي: ينصب اسماً نكرةً على التمييز، والتاصب لمبين الاسم: هو ذلك الاسم المبهم، والتاصب

لمبين النسبة: المسند من فعل أو شبهه. ينظر: عمدة الحفاظ ١/٤٣٢، وشرح التصريح

١/٦١٧-٦١٨.

(٣) ينظر: ص ٢٠٠.

(٤) في ب، هـ: "مرفوعة".

(٥) في الأصل، ب، ج: "منصوب". وما أثبتته من: هـ، و. ولعله هو الصواب.

[معنى الفعل]

(و): عاطفة.

(التَّاسِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(مَعْنَى): مرفوع تقديرًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على أحدهما.

(الفِعْلُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "المعنى".

(أَيُّ): حرف تفسير على القول الشَّهير، أو حرف عطف، مبني على السُّكون لا محل له^(١).(كُلُّ): مرفوع لفظاً عطف بيان، أو بدل^(٢) من "معنى الفعل"، أو عطف تفسير له.

(لَفْظٌ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "كل".

(يُفْهَمُ): فعل مضارع مجهول، مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

(مِنْهُ)^(٣): "مِنْ": حرف / جرّ متعلّق بـ "يفهم".

والضَّمير المجرور، مبني على الضمّ، فمحلّه القريب مجرور بـ "من"، ومحلّه البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ "يفهم".

[٣٧/أ]

(١) كقول الشاعر:

وترمينني بالطرف، أي أنت مُدْنَبٌ وتقلّيني لكن إياك لا أقلي

وعند الكوفيين أنّها تكون حرف عطف، وذلك إذا وقعت بين مشتركين في الإعراب، نحو: رأيت الغضنفر، أي: الأسد، وضربت بالعضب، أي: بالسيف. والصحيح أنّها حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان يوافق في التعريف والتّكثير ما قبله.

ينظر: المفصّل ٤٢٧/١، وشرح الرّضي على الكافية ٤٦٨/٤، والارتشاف ١٩٧٨/٤، والجنى الدّاني ٢٣٣/١، والمعني ٥٣٩/١، والهمع ٢١٨/٣، وخزانة الأدب ٢٢٥/١١-٢٢٨.

(٢) في هـ. "بدل الكل".

(٣) "منه" سقط من: ب.

(مَعْنَى): مرفوع تقديرًا^(١)، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية مجرورة محلاً صفة لـ "اللفظ".

(فِعْلٍ)^(٢): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "معنى".
(نَحْوُ): معلوم.

(هَيْهَاتَ الْمَذْنِبِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "هَيْهَاتَ": اسم فعل، مبني على الفتح لا محل له، على الصحيح.
و"الْمَذْنِبُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.
و"مِنْ": حرف جرّ متعلق بـ "هيهات".
والجلالة: مجرورة لفظاً بـ "مِنْ"^(٣)، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح لـ "هيهات".

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٤).

(و): عاطفة.

(تَرَكَ ذَنْبًا)^(٥): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على المثال السابق.

(١) "تقديرًا" سقط من: ج.

(٢) فمعنى الفعل هنا يظهر في: اسم الفعل، والظرف المستقرّ، والمنسوب وهو: يعمل عمل اسم المفعول بشروطه، نحو: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أخوه، والاسم المستعار، نحو: مررتُ برجلٍ أسدٍ غلامه، أي: مجتريّ.

وفي كلّ اسم يفهم منه معنى الصّفة، نحو: لفظة (الله) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي

السَّمَوَاتِ﴾ الأنعام: ٣، أيّ المعبود فيها.

ولم يذكر الجرجاني "معنى الفعل" في عوامله. ينظر: إظهار الأسرار ص ٨١-٨٣.

(٣) في ب، و: "والجلالة مجرورة به لفظاً". "بمن" سقط من: ج، هـ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و.

(٥) هَيْهَاتَ: اسم ناب عن فعل ماضٍ، وهو بَعُدَ، وتَرَكَ: اسم ناب عن فعل أمرٍ، وهو اْتُرِكَ.

=

وإذا أريد المعنى، فـ"تَرَكَ": اسم فعل، مبني على الكسر لا محل له.
وتحتة "أَنْ" في "أَنْتَ": مبني على السكون مرفوع محلاً، فاعله.
و"التَّاء"^(١): حرف دال على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له، أو فاعله
"التَّاء" وحده، أو مجموع "أَنْتَ" على الاختلاف^(٢).
وهو معه جملة فعلية^(٣) لا محل لها، ابتدائية.
و"ذَنْباً": منصوب لفظاً، مفعول به صريح^(٤) لـ"تَرَكَ".
(و): عاطفة.

(نَحْوُ): (معطوف على "نحو": السابق)^(٥).

(مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةً): مراد [لفظه]^(٦) مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ"نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ"مَا": حرف نفي، مبني على السكون لا محل له.
و"فِي": حرف جرّ.

وإنما خُصَّ الأمرُ والماضي؛ لأنَّ أسماء الأفعال مبنية لمشابقتها فعل الأمر أو الماضي، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت، فـ"أَفْ وَأَوْهَ". بمعنى تَضَجَّرْتُ وَتَوَجَّعْتُ الإنشائيين، أي: عبر عنهما بالمضارع الحالي؛ لأنَّ المعنى على الإنشاء الحالي فيه، لا بمعنى أَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ. وابن مالك يميز كون اسم الفعل بمعنى المضارع، فيجعل أْفْ بمعنى أَتَضَجَّرُ، وَأَوْهَ بمعنى أَتَوَجَّعُ، ويرى أن سبب بنائها ليس ماذكر، بل مشابهة الحرف بلزوم التباينة عن الفعل وعدم مصاحبته العوامل. ينظر: التسهيل ص ٢١٢، وعمدة الحفاظ ١٤٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦٥/٣، والمنهل الصافي ١٤٤/٢.

(١) في ج: "وَأَنْ".

(٢) ينظر: ص ٤٨-٤٩.

(٣) في ج، هـ: "وهو معه فاعله جملة فعلية". في و: "وهو مع فاعله".

(٤) في هـ: "غير صريح".

(٥) في الأصل "معلوم". وما أثبتته من: ج، هـ، و. في ب: "معطوف على المثال السابق".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

و"الدُّنْيَا": مجرورة [به]^(١) تقديرًا، والجار مع المحرور ظرف مستقر.

و"الرَّاحَةُ": مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية^(٢).

ويجوز أن يكون الظرف المستقر خبراً مقدماً، و"الرَّاحَةُ" مبتدأ مؤخر؛ كما صرح به

المصنّف في: "الإظهار"^(٣). والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

وأما ما يُقال: /: من أن في "الدنيا" ظرف مستقر منصوب محلاً خبر مقدم لـ"ما"،

و"الرَّاحَةُ" اسمه المؤخر غير صحيح؛ لأنّ عمل "ما" إذا قدّم خبره على اسمه يكون

ملغى^(٤).

(و): عاطفة.

(نحو): معطوف على نحو^(٥) القريب، أو على البعيد.

(يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّديًا خُلُقُهُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه

لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"يَنْبَغِي": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

و"اللام": حرف جرّ متعلّق بـ"ينبغي".

و"العالم": مجرور به لفظاً، ومحلّ المحرور منصوب مفعول به غير صريح له.

و"أن": حرف ناصب.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. "تقديرًا" سقط من: ج.

(٢) ولا يعمل الظرف المستقرّ في المفعول به بالاتّفاق، ولا في الفاعل الظاهر إلاّ بشروط التي ذكرت

في عمل اسم الفاعل، واسم المفعول في الفاعل الظاهر؛ من الاعتماد على المبتدأ، أو الموصوف،

أو ذي الحال، أو الاستفهام، أو حرف النفي. ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٢، وفوائح الأذكار

ص ١٢١-١٢٢.

(٣) ينظر: ص ٨٢.

(٤) في ب: "ملغى عن العمل".

(٥) "نحو" سقط من: ج.

و"يَكُونُ": فعل مضارع^(١) من الأفعال التاقصة، ومنصوب لفظاً بـ"أن".

وتحتته ضمير "هُوَ": مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، اسمه.

و"مُحَمَّدِيًّا": اسم (منسوب)^(٢).

و"خُلِقُ": مرفوع لفظاً، نائب فاعله، وهو معه مركّب منصوب لفظاً خبره، وهو

معهما جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلاً فاعل "ينبغي"، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

والضمير المجرور، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ"خُلِقُ"^(٣).

(١) "مضارع" سقط من: ج.

(٢) في النسخ "منصوب"، ولعلّ ما أثبتته هو الصحيح؛ لأنّ اسم المنسوب يعمل كعمل اسم المفعول، ويشترط في عمله ما يشترط فيه. ينظر: الارتشاف ٥٩٩/٢، وإظهار الأسرار ص ٨٣،

(٣) "لخلق" سقط من: ج. في هـ: "لنحو".

[العامل المعنوي]^(١)

(و): عاطفة.

(المَعْنَوِيُّ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(اثْنَانِ)^(٢): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة

"فاللفظي على قسمين".

(الأوَّلُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(رَافِعُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة^(٣) اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(المُبْتَدَأُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "رافع".

(و): عاطفة.

(الخَبَرُ)^(٤): مجرور لفظاً، معطوف على "المبتدأ".

(١) العامل المعنوي: ما لا يكون للسان فيه حظ، وإثما هو معنى يعرف بالقلب. ينظر: إظهار الأسرار ص ٨٤.

(٢) خلافاً للأخفش، فإنه يجعله ثلاثة، ثالثها: عامل الصفة، والتأكيد، وعطف بيان. هو كونها صفة، أو تأكيداً، أو عطف بيان لمرفوع، أو منصوب، أو مجرور. ودليله: اختلاف الحركتين إعراباً وبناءً في مثل: يا زيدُ العاقلُ، فإنه لو اتحد العامل لما اختلفت الحركتان.

ومنع سيبويه هذا؛ بأن الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف، فالعامل يشتمل عليهما في المعنى، فيكون عاملاً فيهما. ينظر رأيهما في: أسرار العربية ١/٧٢، و٢١٥، واللباب في علم الإعراب ص ١٨٥، وفوائح الأذكار ص ٩٠-٩١.

(٣) "فاللفظي على قسمين... وهو معه جملة" سقط من: و.

(٤) مذهب سيبويه، وجمهور البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن العامل فيه عامل معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها.

ومذهب الكوفيين: أن العامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر هو المبتدأ، أي: إنهما ترافعا، وتابعهم على هذا القول أبو حيان قال: (الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب =

(نَحْوُ): معلوم.

(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مُحَمَّدٌ": مرفوع لفظًا، مبتدأ.

و"رَسُولٌ": مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: مجرورة لفظًا، مضاف إليه / لـ "رسول".

(و): عاطفة.

(الثَّانِي): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(رَافِعُ): مرفوع لفظًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على جملة

"الأوّل رافع المبتدأ".

(الفِعْلُ): مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "رافع"^(١).

(المُضَارِعُ)^(٢): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة للفعل.

الكوفيّين، وهو أنّهما يرفع كلّ واحد منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني).

وذهب الأخفش، وابن السّراج، والرّماني: إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء.

وذهب الجرمي، والسيرافي، وكثير من البصريّين: إلى أنّهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من

العوامل اللفظية. والقول الأوّل هو المختار عند المصنّف.

ينظر: الكتاب ١٢٦/٢-١٢٧، ومعاني القرآن للأخفش ٩/١، والمقتضب ١٢٦/٤،

والأصول في النحو ٥٨/١، واللمع ٢٥/١، والمفصل ٤٣/١، والإنصاف ٤٤/١-٤٨، وأسرار

العربية ٧٢/١-٧٣، والارتشاف ١٠٨٥/٣، وشرح التصريح ١٩٥/١-١٩٧، وتأثير الكوفيّين

١٩٤/١.

(١) "الرافع" سقط من: هـ.

(٢) مذهب جمهور النّحاة من البصريّين في رافع الفعل المضارع نحو: يَقُومُ زيدٌ، هو: قيامه مقام

الاسم.

وذهب الفراء ووافقه الأخفش، والزجاج: إلى أنّ رافعه هو تعريفه من العوامل الناصبة

والجازمة.

(نَحْوُ): معلوم.

(يَرْحَمُ اللَّهُ تَعَالَى التَّائِبَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "يَرْحَمُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا^(١) بعامل معنوي.
والجلالة: مرفوعة لفظًا فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.
[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٢).

و"التَّائِبَ": منصوب لفظًا، مفعول به لـ "يرحم"^(٣).

وذهب الكسائي في المسألة: إلى أن رافعه حروف المضارعة.

وذهب ثعلب: إلى أن رافعه مضارعه للاسم.

وأصح هذه الأقوال، هو قول الفراء ومن وافقه، وهو اختيار ابن مالك في قوله:

ارفعْ مضارعاً إذا يجرد من ناصبٍ وجازمٍ كتسعدُ

ينظر: الكتاب ١٠/٣-١١، والإنصاف ٥٥٠/٢-٥٥٥، واللباب للعكبري ٢٥/٢-٢٦،

وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩، وشرح قطر الندى ١/٥٧، وشرح التصريح ٢/٣٥٦-

٣٥٧، والهمع ١/٥٩١، وحاشية الصبان ٢/٤٠٣-٤٠٤، وتأثير الكوفيين ١/٧٣٧-٧٤٠.

(١) "مرفوع لفظاً" سقط من: هـ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٣) فمجموع ما ذكره المصنف من العوامل ستون.

الباب الثاني: في المعمول

[الباب الثاني: في المعمول]

(البَابُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الثَّانِي): مرفوع تقديرًا، صفة لـ "الباب".

(فِي المَعْمُولِ): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها،

ابتدائية.

[تقسيمات المعمول]

(و): ابتدائية^(١)، أو عاطفة.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(عَلَى): حرف جرّ.

(ضَرْبَيْنِ): مجرور لفظاً بـ "على"^(٢)، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هُوَ"^(٣): راجع إلى المبتدأ، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية، أو معطوفة على

جملة "الباب الثاني في المعمول".

(مَعْمُولٌ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأوّل معمول. وهو معه جملة

اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(بالأَصَالَةِ): ظرف مستقرّ مرفوع محلاً، صفة لـ "معمول"، أو ظرف لغو متعلّق

بـ "معمول".

(و): عاطفة.

(مَعْمُولٌ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني معمول. وهو معه جملة

اسمية لا محلّ لها، معطوفة على جملة "الأوّل معمول بالأصالة".

(١) "و ابتدائية" سقط من: ج.

(٢) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

(٣) في ب، ج: "ضمير هو".

(بِالتَّبَعِيَّةِ): مثل إعراب "بالأصالة".

[٣٨/ب] ويجوز أن يكون/ مجموع المعطوفين مجروراً عطفاً بيان لـ "ضربين"، ومرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، أي: هما معمول بالأصالة^(١) ومعمول بالتبعية، ومنصوباً وإن لم يساعده رسم الخط على أنه مفعول به لـ "أعني" المقدّر؛ على ما صرّح به في بعض "شروح الكافية"^(٢).

(أَيُّ): حرف تفسير، أو عطفاً مبني على السكون لا محلّ له.

(إِعْرَابُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

والضّمير المجرور، مبني على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الإعراب".

(يَكُونُ): فعل مضارع من الأفعال الناقصة مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتة ضمير "هُوَ": راجع إلى "الإعراب"، مبني على الفتح مرفوع محلاً، اسمه.

(مِثْلُ): منصوب لفظاً، خبر لـ "يكون"، وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر

المبتدأ، وهو معه جملة اسمية مرفوعة محلاً على التوجيه الأوّل عطفاً بيان، أو بدل^(٣) من

معمول بالتبعية، أو عطفاً تفسير له.

(إِعْرَابِ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "مثل".

(مَتَّبِعُهُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "إعراب".

والضّمير المجرور، مبني على الكسر مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "متبوعه".

[المعمول بالأصالة وأنواعه]

(الضَّرْبُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الأوّل): مرفوع لفظاً، صفة لـ "الضرب".

(أرْبَعَةٌ): مرفوعة لفظاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(١) "معمول بالأصالة" سقط من: ج.

(٢) "بعض" سقط من: و.

(٣) في هـ: "بدل الكل".

(أَنْوَاعُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "أربعة"^(١).

(مَرْفُوعٌ)^(٢): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأول. وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو بدل من "أربعة أنواع" بدل البعض من الكل، بتقدير العائد إلى المبدل منه^(٣)، أي: منها.

(و): عاطفة.

(مَنْصُوبٌ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على جملة "الأول مرفوع"، (أو مرفوع لفظاً عطف على "مرفوع" على الوجهين في: "مرفوع")^(٤).

(و): عاطفة.

[أ/٣٩] (مَجْرُورٌ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثالث، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على القرية، أو على البعيدة^(٥)، أو "المجروح" مرفوع^(٦) لفظاً، معطوف إما على "المرفوع"، أو على "المنصوب".

(مُخْتَصٌّ): مرفوع لفظاً، صفة لـ "مجرور".

وقيل: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو. والجملة معترضة.

(بِالِاسْمِ) "الباء"^(٧): حرف جرّ متعلّق بـ "مختصّ".

و"الاسم": مجرور لفظاً بـ "الباء"^(٨)، ومحلّ المجروح منصوب مفعول به غير صريح لـ "مختصّ".

(١) في ب، هـ، و: "مجرورة". "الأربعة" سقطت من: هـ.

(٢) "مرفوع" سقط من: ج. في هـ: "مرفوعة".

(٣) في ب، ج، هـ، و: "بدل البعض بتقدير العائد". في ب، و: "إلى المبتدأ منه".

(٤) في الأصل، ج: "أو مرفوع عطف على الوجهين في مرفوع". "أو مرفوع" سقط من: ب، و.

(٥) في ب، ج: "معطوفة على القريب، أو على البعيد".

(٦) "مرفوع" سقط من: ج.

(٧) "الباء" سقط من: و.

(٨) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

(و): عاطفة.

(مَجْرُومٌ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الرابع. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على القريبة، أو على البعيدة، أو "المجزوم" مرفوع لفظاً، معطوف إمّا على "المرفوع"، وإمّا على "المجرور"^(١).

(مُخْتَصٌّ): مرفوع لفظاً، صفة لـ "مجزوم"، أو خبر مبتدأ محذوف؛ كما قيل.

(بِالْفِعْلِ)^(٢) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ "مختصّ".

و"الفعل": مجرور لفظاً بـ "الباء"^(٣)، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح لـ "مختصّ"^(٤).

ثمّ اعلم أنّه يجوز أن يكون مجموع المعطوفات عطف بيان، أو بدل الكلّ من "أربعة أنواع"، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي، أو مفعول "أعني" المقدّر^(٥) وإن لم يساعده رسم الخط.

(١) "إمّا على المرفوع" سقط من: و. في ب، ج: "إمّا على المرفوع، أو على المجرور".

(٢) وإلى هذه العلامات الأربع أشار الناظم بقوله:

والرّفْع والتّصْبِ اجعلنْ إعراباً لاسم وفعل نحو لنْ أهَاباً

والاسم قد خُصِّصَ بالجرِّ كما قد خُصِّصَ الفعل بأنْ يَنْجَزِمَا

ينظر: عمدة الحفاظ ٩٧/١، وشرح شذور الذهب ١٧٣/١، وشرح التصريح ٥٦/١-

.٥٧

(٣) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

(٤) "المختصّ" سقط من: ب.

(٥) في ب: "أو مفعول به لأعني المقدّر".

[المرفوعات]

(أَمَّا): حرف شرط، مبني على السكون لا محل له.

(الْمَرْفُوعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(فَتَسْعَةُ^(١)) "الفَاءُ": جوابية، مبني على الفتح لا محل له.

و"تَسْعَةُ": مرفوعة لفظاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، تفصيلية.

(الْأَوَّلُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الْفَاعِلُ)^(٢): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(نَحْوُ): معلوم.

(رَحِمَ اللهُ تَعَالَى التَّائِبَ)^(٣): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

(١) بدأ المصنّف بالمرفوعات؛ لكون المرفوعات عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها.

والمنصوب في الأصل فضلة، وإن وقع التّصّب في بعض العمد تشبيهاً له بالفضلات، كاسم "إن" وخبر "كان" وأخواتهما، وخبر "ما" و"لا"، والفضلة مؤخّرة عن العمدة. والمجرورات في الأصل منصوبة المحلّ، فهي أحطّ رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحلّ، فأخّرت عنها. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١/١٦٠، وشرح شذور الذهب ١/٣٣٠، وإظهار الأسرار ص ٩٣.

(٢) الفاعل: هو ما أسند إليه الفعل التّام المعلوم، أو ما بمعناه، نحو: ضرب زيدٌ، وأقائم الزّيدان، وهيئات زيدٌ.

وبدأ بالفاعل؛ لأنّ عامله لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ، ولأنّ رفعه للفرق بينه وبين المفعول. وقال الرّضي: ينبغي أن يعلّل تقديمه بكون الرفع في الأصل له، وغيره محمول عليه. ينظر: إظهار الأسرار ص ٩٤. وينظر مبحث الفاعل في: الكتاب ١/٣٣، واللّمع ١/٣١، وشرح الرّضي على الكافية ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ١/٣٣٠، وشرح التّصريح ١/٣٩٢.

(٣) في ب: بدون "تعالى". في و: "رحمة الله".

وإذا أريد المعنى، فـ"رَحِمَ"^(١): فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح لا محلّ له.
والجلالة: مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٢).
و"التائب": منصوب لفظاً، مفعول به صريح لـ"رحم"^(٣).
(و): عاطفة.

[٣٩/ب]

(الثاني): / مرفوع تقديرًا، مبتدأ.
(نائب): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على جملة
"الأول الفاعل".
(الفاعل)^(٤): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ"التائب".
(نحو): معلوم.
(رُحِمَ التائب): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ"نحو".

(١) في و: "فيرحم".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٣) "والتائب" سقط من: ج. في ب: "غير صريح لرحم". في هـ: "صريح له رحم".

(٤) "الفاعل" سقط من: ج.

نائب الفاعل: أي ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وغير عامله إلى طريقة (فعل) أو
(يُفعل) أو (مفعول).

وينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء: الأول: المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾

هود: ٤٤. الثاني: المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ الأعراف: ١٤٩.

الثالث: مصدر مختص، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ الحاقة: ١٣. الرابع:

ظرف متصرف مختص، نحو: صِيمَ رَمَضَانَ. ينظر: أوضح المسالك ١٢٠/٢-١٢٧، وشرح

شدور الذهب ٣٣٢/١. وينظر مبحثه في: اللّمع ٣٣/١، وعمدة الحفاظ ١٦٩/١، وشرح

التسهيل ٦٢/٢، وشرح الرضوي على الكافية ١٨٩/١، والمنهل الصافي ٢٢١/١.

وإذا أريد المعنى، فـ"رُحِمَ": فعل ماضٍ مجهول، مبني على الفتح لا محلّ له.
و"التائبُ": مرفوع لفظاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
(و): عاطفة.

(الثالثُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(المبتدأُ)^(١): مرفوع لفظاً^(٢) خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على
القريبة، أو على البعيدة^(٣).
(و): عاطفة.

(الرابعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الخبرُ)^(٤): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، عطوف على
إحديهما.

(نحوُ): معلوم.

(مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف
إليه لـ"نحو".

(١) المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي
وألف الاستفهام رافعة لظاهر، نحو: زيدٌ قائمٌ، وما قائمُ الزيدان، وأقائمُ الزيدان.
ينظر: إظهار الأسرار ص ١٠٠. وينظر مبحثه في: أسرار العربية ١/٧٢، وشرح الرضي
على الكافية ١/١٩٦، والارتشاف ٣/١٠٧٩، وشرح قطر الندى ١/١١٦، وشرح التصريح
١/١٨٩.

(٢) "مبتدأ. المبتدأ مرفوع لفظاً" سقط من: و.

(٣) في ب، ج: "معطوفة على القريب، أو البعيد".

(٤) والخبر: هو المجرد عن العوامل اللفظية، المسند به غير الفعل ومعناه، نحو: "قائمٌ" في: زيدٌ قائمٌ.
ينظر: إظهار الأسرار ص ١٠٠. وينظر مبحثه في: اللّمع ١/٢٦، وشرح الرضي على
الكافية ١/٢٠٧، والارتشاف ٣/١٠٨٥، والمنهل الصافي ١/٢٣٤، وشرح شذور الذهب
١/٣٦٠.

وإذا أريد المعنى، فـ "مُحَمَّدٌ": مرفوع لفظاً، مبتدأ.
 و"خَاتَمٌ": مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.
 و"الأنبياء": مجرور^(١) لفظاً، مضاف إليه لـ "خاتم".
 و"على": حرف جرّ.
 و"هم": ضمير مجرور متّصل، مبني على السكون مجرور محلاً بـ "على"، والجار مع
 المجرور ظرف مستقرّ.
 وتحت ضمير "هُمَا": راجع إلى "الصلاة والسلام"، مبني على السكون مرفوع محلاً
 فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة^(٢) [محلاً]^(٣) خبر مقدم.
 و"الصلاة": مرفوعة لفظاً، مبتدأ مؤخر.
 و"الواو": عاطفة^(٤).
 و"السلام": مرفوع لفظاً، معطوف على "الصلاة"، وهو معه جملة اسمية لا محل لها،
 ابتدائية، أو اعتراضية^(٥).
 (و): عاطفة.
 (الخامس): مرفوع لفظاً، مبتدأ.
 (اسم): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(١) في ب، ج، هـ، و: "مجرورة".

(٢) "فاعله وهو معه جملة فعلية مرفوعة" سقطت من: و.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من: بقية النسخ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ. في هـ: "والصلاة مرفوعة لفظاً مبتدأ مؤخر. والجملة الاسمية لا محل لها دعائية. والواو عاطفة".

(٥) "وهو معه جملة اسمية... اعتراضية" سقط من: هـ.

- [٤٠/أ] (كَانَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، أو لفظًا؛ إمَّا بالتَّنوين على الصِّرف، أو بغيره/ على غير الصِّرف، مضاف إليه لـ "اسم"؛ كما مرَّ في أمثاله^(١).
- (و): عاطفة.
- (أَخَوَاتِهِ)^(٢): مجرورة لفظًا، معطوف على "كان".
- والضَّمير المجرور، مبني على الكسر مجرور محلاً، مضاف [إليه]^(٣) لـ "أخوات".
- (نَحْوُ): معلوم.
- (كَانَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٤) عَلِيمًا حَكِيمًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
- وإذا أريد المعنى، فـ "كَانَ": [فعل ماضٍ]^(٥) من الأفعال الناقصة^(٦)، مبني على الفتح لا محلَّ له.
- والجلالة: مرفوعة لفظًا، اسمه.
- [وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٧).

(١) ينظر: ص ١٠٧.

(٢) من المرفوعات ما رفعه "كان وأخواته"، تشبيهاً بالفعل الصحيح عند البصريين، نحو: ضَرَبَ، فعمل عمله؛ لذلك سُمِّي سيبويه، والمبرد اسم "كان" بالفاعل وخبرها بالمفعول. أو تشبيهاً بالفاعل عند الفراء.

وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لهذه الأفعال عملاً إلا في الخبر؛ لأنَّ الاسم لم يتغيَّر عمَّا كان عليه. ينظر: الجمل في النحو ١/١٤٣-١٤٤، والكتاب ١/٤٥، والمقتضب ٤/٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٨٠، والارتشاف ٣/١١٤٦، وشرح شذور الذهب ١/٣٦٢-٣٦٣، والهمع ١/٤٠٨-٤٠٩.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) "فكان فعل ماضٍ من الأفعال الناقصة" سقطت من: هـ. في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

و"عَلِيمًا": منصوب لفظاً خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.
و"حَكِيمًا": منصوب لفظاً، خبر بعد الخبر لـ "كان"، أو صفة لـ "عليماً"، أو حال
دائمة من فاعله^(١).

(و): عاطفة.

(السادس): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(خبر): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على إحديهما.

(بَاب): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "خبر".

(إِنَّ)^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه^(٣) لـ "باب".

وفيه وجه آخر سبق ذكره فتذكر^(٤).

(نَحْوُ): معلوم.

(إِنَّ الْبَعَثَ حَقٌّ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "إِنَّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل، يقتضي اسماً منصوباً
وخبراً مرفوعاً.

و"الْبَعَثُ": منصوب لفظاً، اسم "إِنَّ".

(١) ينظر: الأطول ٤٥٢/١.

(٢) من المرفوعات خبر "إِنَّ" وأخواته التي تدخل على المبتدأ، فتنصبه ويسمى اسمها، وعلى الخبر
فترفعه، ويسمى خبرها، وهذه طريقة البصريين من أنها عاملة في الجزأين، وطريقة الكوفيين،
وتبعهم السهيلي أنها ليست عاملة في الخبر، بل هو باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخولن.

ينظر: المقتضب ١٠٤/٤، والإنصاف ١٧٦/١، وأسرار العربية ١٢٢/١، ونتائج الفكر

٢٦٤/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٤/١، والارتشاف ١٢٣٧/٣، والجنى الداني

٣٩٣/١، وشرح شذور الذهب ٣٨١/١، والهمع ٤٩٠/١.

(٣) من قوله "الخبر. إِنَّ" إلى قوله: "مضاف إليه" سقط من: هـ.

(٤) ينظر: ص ١٠٧.

و"حَقُّ": مرفوع لفظاً خبره^(١). واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(السَّابِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(خَبْرٌ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(لَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "خبر".

(لِنَفْيِ): ظرف مستقر مجرور محلاً، صفة لـ "لا"، أو مرفوع محلاً^(٢)، خبر مبتدأ

محذوف، أي: هو.

أو منصوب محلاً حال من "لا"، والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من إضافة الخبر إلى

"لا"، أي: خبر ثبت له؛ على ما صرح به الفاضل العصام^(٣).

(الجنس)^(٤): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "نفي"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به

صريح له.

(نَحْوُ): معلوم./

(لَا عَمَلٌ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَا": لنفي الجنس، مبني على السكون لا محل له.

و"عَمَلٌ": منصوب لفظاً، اسم "لا".

و"مُرَاءٍ": مجرور تقديرًا^(٥)، مضاف إليه لـ "عمل".

(١) في ب: "خبر إن".

(٢) "صفة للا، أو مرفوع محلاً" سقط من: و.

(٣) يقصد بالفاضل العصام هنا: السيد الشريف الجرجاني، وقد سبقت ترجمته. ينظر: حاشيته على

المطول ص ١٠٠.

(٤) ينظر: المفصل ٥١/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١، والمنهل الصافي ٢٨١/١، وشرح

شدور الذهب ٣٩٤/١، وإظهار الأسرار ص ١٠٣.

(٥) يقدر إعرابه؛ لأن أصله "مُرَائِي" فاعلٌ إعلالٍ قاضٍ فصار مُرَاءٍ. ينظر: شرح التصريح ٦٢٠/٢.

و"مقبُولٌ": مرفوع لفظاً خبره. واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الثامن): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(اسم): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على إحداهما^(١).

(ما): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "اسم".

(و): عاطفة.

(لا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على "ما".

(المشبهتين): مجرور لفظاً، صفة "ما"، و"لا".

(بليس) ^(٢) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ "المشبهتين".

و"ليس": مراد لفظه مجرور تقديرًا بـ "الباء"^(٣)، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به

غير صريح لـ "المشبهتين".

(نحو): معلوم.

(ما التّكبيرُ لائقاً للعالم)^(٤): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "ما": حرف مشبّه بـ "ليس"، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"التّكبيرُ": مرفوع لفظاً، اسمه.

(لائقاً)^(٥): منصوب لفظاً خبره. واسمه وخبره جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(١) في ب، ج، هـ، و: "أحدهما".

(٢) ينظر: المفصل ١/٥٣، وشرح الرّضي على الكافية ١/٢٦٠، والارتشاف ٣/١٠٥٩، والمنهل

الصّافي ١/٢٨٣، وشرح شذور الذهب ١/٣٧٥-٣٧٧.

(٣) في ب، ج، هـ، و: "مجرور به تقديرًا". في ب، ج: "مجرور تقديرًا".

(٤) في ب: "للعلم".

(٥) في الأصل، "ولا يقال". وما أثبتته من بقية النسخ. وهو الصّواب.

و"اللَّامُ": حرف جرّ متعلّق بـ"لائقاً".

و"العالم": مجرور لفظاً^(١)، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.
(و): عاطفة.

(لَا حَسَدُ حَالاً): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على المثال السّابق.

وإذا أريد المعنى، فـ"لَا": حرف مشبّه بـ"ليس"، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.
و"حَسَدُ": مرفوع لفظاً، اسمه.

و"حَالاً": منصوب لفظاً خبره. واسمه وخبره جملة اسميّة لا محلّ لها، ابتدائيّة.
(و): عاطفة.

(التّاسِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الفعلُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها، عطف على
إحديهما^(٢).

(المضارعُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"الفعل".

(الحالي): مرفوع تقديرًا، صفة لـ"الفعل المضارع".

(عَنْ): حرف جرّ متعلّق بـ"الحالي".

[٤١/أ]

(التّواصِبُ): مجرورة لفظاً بـ"عَنْ"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.
(و): عاطفة.

(الجوازِمُ)^(٣): مجرورة لفظاً (معطوفة)^(٤) على "التّواصِب".

(١) في ب، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

(٢) في ب، ج، هـ، و: "أحدهما".

(٣) على اختلاف فيما بينهم في رفع الفعل المضارع. ينظر: الكتاب ٣/١٠-١١، وعلل التّحو

١/١٨٧، والإنصاف ٢/٥٥٠-٥٥٥، واللّباب للعكبري ٢/٢٥، وشرح قطر التّدى ١/٥٧،

وشرح شذور الذهب ١/٣٩٦، والممع ١/٥٩١.

(٤) في الأصل "معطوف". وما أثبتته من بقية النسخ.

(نَحْوُ): معلوم.

(يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَّاضِعَ)^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "يُحِبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بـعامل [معنوي]^(٢).

والجلالة: مرفوعة لفظاً فاعله. وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٣).

و"التَّوَّاضِعَ": منصوب لفظاً مفعول به لـ "يجب"^(٤).

(١) في ب: بدون "تعالى".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٤) والعاشر: من المرفوعات اسم أفعال المقاربة، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك لدنو الخبر، وعسى،

واخلولق، وحرى لترجيه، وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهب، وهلhel للشروع فيه).

وقد أهمل المصنّف هذا النوع. ينظر: الارتشاف ٣/١٠٥٩، وشرح شذور الذهب ١/٣٧٤.

[المنصوبات]

(و): عاطفة.

(أَمَّا): حرف شرط، مبني على السكون لا محل له.

(الْمَنْصُوبُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(فثَلَاثَةَ عَشَرَ)^(١) "الفاء": جوابية.

و"ثَلَاثَةَ عَشَرَ": تركيب تعادلي، وجزءاه مبنيان على الفتح مرفوع محلاً خبره.

وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة "أَمَّا"^(٢) المرفوع فتسعة".

(الْأَوَّلُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الْمَفْعُولُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(الْمَطْلُوقُ)^(٣): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"المفعول".

(نَحْوُ): معلوم.

(تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحاً): مراد لفظه مجرور تقديراً، مضاف إليه لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"تُبْتُ"^(٤): فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.

و"تُوْ": ضمير مرفوع متصل، مبني على الضم مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة

(١) لما فرغ من المرفوعات شرع في ذكر المنصوبات؛ وقد قسم التّحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في

التّصّب، ويعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال، والتّمييز،

وغير ذلك. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١/٢٦٤، وشرح شذور الذهب ٢/٤٠٥.

(٢) "أَمَّا" سقط من: ج.

(٣) المفعول المطلق: هو اسم يؤكّد عامله، أو يبيّن نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

ضربتُ ضرباً، أو ضربَ الأمير، أو ضربتُين.

وبدأ بالمفعول المطلق؛ لأنّه المفعول الحقيقيّ الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعلّه،

ولأجل قيام هذا المفعول، به صار فاعلاً؛ لأنّ "ضاربيّة زيد" في قولك: ضربَ زيدٌ ضرباً، لأجل

حصول هذا المصدر منه. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١/٢٦٥، وشرح التّصريح ١/٤٩٠.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "فتبت".

فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"التَّوْبَةُ": منصوبة لفظاً، مفعول مطلق له.

و"نَصُوحاً": منصوب لفظاً، صفة لـ"التَّوْبَةُ".

(و): عاطفة^(١).

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(المفعول): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة

"الأول المفعول المطلق".

(به)^(٢): مشغول بإعراب الحكاية، أو نائب الفاعل لـ"المفعول".

(نحو): معلوم.

(أَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ"نحو".

وإذا أريد/ المعنى، فـ"أَعْبُدُ": فعل مضارع مرفوع (لفظاً)^(٣) بعامل معنوي.

وتحت "أَنَا": فاعله^(٤)، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

أو هو^(٥) أمر حاضر، مبني على السكون [لا محل له]^(٦).

وتحت "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: منصوبة لفظاً مفعول به لـ"أَعْبُدُ".

(١) "للتوبة. و عاطفة" سقطت من: و.

(٢) المفعول به: ما يقع عليه الفعل بلا واسطة، أو بها ويسمى ظرفاً مستقراً، فالأول: يسمى صريحاً

نحو: ضربتُ زيداً، والثاني: يسمى غير صريح نحو: ذهبْتُ بزيد.

ينظر: المفصل ٥٨/١، والمنهل الصافي ٢٩٩/١، والهمع ٥/٢، وإظهار الأسرار ص ١٠٤.

(٣) في الأصل "تقديرًا". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصواب. "مرفوع" سقط من: ج.

(٤) في هـ: "وتحت أنا عبارة عن المتكلم مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله".

(٥) أي: (أَعْبُدُ).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم^(١)].

(و): عاطفة.

(الثالثُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(المَفْعُولُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على

القريبة، أو على البعيدة.

(فيه)^(٢): مشغول بإعراب الحكاية، أو نائب الفاعل لـ "المفعول".

(نَحْوُ): معلوم.

(صُمَّ شَهْرَ رَمَضَانَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "صُمَّ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محل له.

وتحتة "أَنْ"، أو "التَّاءُ"، أو "أَنْتَ": فاعله^(٣)، وهو معه جملة فعلية لا محل لها،

ابتدائية.

و"شَهْرًا": منصوب لفظاً، مفعول فيه لـ "صُمَّ".

و"رَمَضَانَ": مشغول بإعراب الحكاية عند المصنّف، أو مضاف إليه لـ "شهر" كما

هو رأي البعض^(٤).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٢) المفعول فيه: ما ضمّن معنى (في) باطراد من اسم وقت، أو اسم مكان. ويسمى عند البصريين ظرفاً، وسمّاه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمّون الظروف صفات.

ينظر: الأصول في النحو ١/١٩٠، و١/٢٠٤، وشرح التسهيل ٢/١٢٩، والارتشاف

٣/١٣٨٩، وإرشاد السالك ١/٤٥٤، وشرح الأشموني ١/٤٨٥، وشرح التصريح ١/٥١٥،

والهمع ٢/١٣٧.

(٣) "وتحتة" سقط من: ج. في هـ: "وتحتة أن في أنت".

ينظر اختلافهم في تعيين الفاعل في ضمير "أنت" في: ص ٤٨-٤٩.

(٤) "مشغول" سقط من: ج. "أو مضاف إليه لشهر كما هو رأي البعض" سقط من: ج.

ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

هذا إذا كان "شهر رمضان" علماً، [كما هو مذهب المصنّف] ^(١). وأما إذا لم يكن علماً ^(٢)، كما هو رأي البعض فـ "رمضان" مضاف إليه لا غير.
(و): عاطفة.

(الرَّابِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(المَفْعُولُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما ^(٣).

(لَهُ) ^(٤): مشغول بإعراب الحكاية، أو نائب الفاعل لـ "المفعول".

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، هـ. وما أثبتته من بقية النسخ. في ج: "وأما إذا كان".
ينظر: المصدر السابق.

(٢) "و أما إذا لم يكن علماً" سقطت من: هـ.

(٣) في ب، ج، هـ، و: "أحدهما".

(٤) المفعول له: هو المصدر الذي يدلّ على سبب وعلة ما قبله، ويشترك عامله في وقته وفاعله. ويسمى: المفعول لأجله، ومن أجله.

ويشترط في انتصاب المصدر على أنه مفعول له خمسة شروط:

كونه مصدراً، وكونه قلبياً، وكونه علةً، وكونه متّحداً مع المعلل به في الوقت، وكونه متّحداً مع المعلل به في الفاعل.

ويجوز فيه أن يجزّ بحرف التعليل. ويكثر جرّه إن كان بأل، نحو: ضربته للتأديب. ويقال إن

كان بدونها، وليس مضافاً كقول الراجز:

من أمكم لرغبة فيكم ظفرٌ ومن تكونوا ناصريه يتصرُّ

ويستوي الجرّ والتّصب في المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ

مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٦٥، وقوله: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ البقرة: ٧٤.

وإذا فقد شرطاً من هذه الشروط وجب الجرّ بالحرف الدال على التعليل أو ما يقوم

مقامه. ينظر: عمدة الحفاظ ١/٣٧٤، إرشاد السالك ١/٤٤٨، وشرح التّصرّح ١/٥٠٩،

وحاشية الصّبّان ٢/١٨٠.

(نَحْوُ): معلوم.

(اعْمَلْ طَلْبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "اعْمَلْ"^(١): أمر حاضر، مبني على السكون لا محل له.
وتحتة "أنت": على قول^(٢)، فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.
و"طَلْبًا": منصوب لفظًا، مفعول له لـ "اعْمَلْ".

و"اللَّامُ": حرف جرّ للتقوية. ولك أن تقول: بمتعلقه بـ "طلبًا"، أو بعدم تعلقه^(٣).

و"المَرْضَاةُ": مجرورة به لفظًا^(٤)، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح على

[٤٢/أ]

الأول، أو صريح على الثاني لـ "طلبًا"؛ على ما في: "تحفة الغريب"^(٥)، كما مرّ.

والجلالة: مجرورة لفظًا، مضاف إليه لـ "المرضاة"، ومرفوعة محلاً عند المصنّف، أو

تقديرًا عند الجمهور، فاعلها.

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٦).

(و): عاطفة .

(الخامسُ): مرفوع لفظًا، مبتدأ.

(المَفْعُولُ): [مرفوع]^(٧) لفظًا خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على

القريبة، أو على البعيدة^(٨).

(١) في ج: "فاعلم".

(٢) اختار المؤلف مذهب الفراء في تعيين الفاعل في ضمير "أنت"، وقد سبق بيان خلافهم في

المسألة. ينظر: ص ٤٨-٤٩.

(٣) "تعلقه" سقط من: ب.

(٤) في ج، هـ: "مجرورة لفظًا".

(٥) ينظر: (قسم الأدوات والحروف) ٧١٨/٢، ٧٢٩، ٧٣٣، و(قسم التركيب) ٤٨٦/٢.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٨) في ب: "عطف على أحدهما".

(مَعَهُ)^(١): مشغول بإعراب الحكاية، أو نائب الفاعل لـ "المفعول"، أو نائب فاعله.
[و]^(٢) تحته "هُوَ": راجع إلى مصدره، فـ "مَعَهُ": ظرف له، وعلى الأخيرين
(فَمَعَ)^(٣): مضاف.

والضَّمير المجرور، مبني على الضمِّ مجرور^(٤) محلاً، مضاف إليه لـ "مع".

(نَحْوُ): معلوم.

(يَفْنِي الْمَالَ وَتَبْقَى وَعَمَلُكَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "يَفْنِي"^(٥): فعل مضارع مرفوع تقديرًا، بعامل معنوي.

(١) من المنصوبات باب المفعول معه، وهو آخر المفاعيل الخمسة، وجُعِلَ آخرها للتردد في كونه
قياسيًا، وهو مذهب الجمهور، أو سماعيًا، وهو مذهب الأخفش.

وهو: اسم، فضلة، تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه،
كـ(سِرْتُ والطَّرِيقَ) و(أَنَا سَائِرٌ وَالتَّيْلَ).

والعامل فيه عند جمهور النحاة: ما سبقه من فعل أو معناه. وعند بعض الكوفيين: هو
منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويًا. وعند الزجاج: هو منصوب بإضمار فعلٍ بعد
الواو. وعند الجرجاني: هو منصوب بنفس الواو.

وإذا اجتمعت المفاعيل قدّم المفعول المطلق، ثمّ المفعول به الذي تعدّى إليه العامل بنفسه، ثمّ
الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، ثمّ المفعول فيه الزماني، ثمّ المكاني، ثمّ المفعول له، ثمّ المفعول
معه، كـ(ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا بِسَوْطٍ نَهَارًا هُنَا تَأْدِيًّا وَطُلُوعَ الشَّمْسِ)، والظاهر أنّ هذا الترتيب
أولى لا واجب.

ينظر: شرح التسهيل ١٧٢/٢، وشرح الرّضي على الكافية ٣٧/٢-٣٨، والارتشاف
١٤٨٤/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٠/٢، وشرح التصريح ٥٢٨/١-٥٣١، وحاشية الصّبّان
٢٠٧/٢، وتأثير الكوفيين ٤٦٣/١-٤٧٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في الأصل "مع". وما أثبتته من: ب، ج، و. في هـ: "فمعه".

(٤) "مبني على الضمِّ مجرور" سقط من: هـ.

(٥) في هـ: "فتبقى". في و: "فيبقى".

و"المأل": مرفوع لفظاً فاعله^(١). وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الواؤ": حرف عطف.

و"تبقى": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

وتحت ضمير "أن" في "أنت": مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله.

و"الثاء": حرف دال على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له، وهو معه جملة

فعلية لا محل لها، عطف على جملة "يفنى المال".

و"الواؤ": بمعنى: "مع".

و"عمَل": منصوب لفظاً، مفعول معه لـ "تبقى"^(٢).

و"الكاف": ضمير مجرور متصل، مبني على الفتح مجرور محلاً، مضاف إليه

لـ "عمل".

(و): عاطفة .

(السادس): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الحال)^(٣): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على

إحديهما.

(نحو): معلوم.

(أَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى خَائِفًا رَاجِيًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

(١) "فاعله" سقط من: ج.

(٢) على مذهب جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، وهو المختار عند المصنف.

(٣) الحال: وصف، فضلة، مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون

الجملة قبله.

ينظر تفصيل هذا الباب في: الأصول في النحو ٢١٣/١، والمفصل ٨٩/١-٩٣، وأسرار

العربية ١٥٠/١، وعمدة الحافظ ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ٤٤٦/٢، وشرح التصريح

٥٦٩/١.

وإذا أريد المعنى، فـ "أَعْبُدُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً^(١) بعامل معنويّ.
وتحتّه "أَنَا": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "أَعْبُدُ".
[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٢).

و"خَائِفاً": اسم فاعل.

وتحتّه "أَنَا": عبارة عن المتكلم، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله^(٣)، وهو معه
مركّب/ منصوب لفظاً، حال من فاعل "أَعْبُدُ".

[٤٢/ب]

و"رَاجِياً": كذلك حال منه، أو من فاعل "خائفاً".

فعلی الأول: يسمّى الحال بالحال المترادفة. وعلى الثاني: بالحال المتداخلة^(٤)، وهذا
الاحتمال على قول الجمهور^(٥).

وعند البعض لا يجوز الأول؛ لأنّ عنده لا يجوز تعدّد الحال^(٦)، كما لا يجوز تعدّد

(١) في ج: "تقديرًا".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٣) في هـ: "وتحتّه أنا فاعله".

(٤) والمراد بالحال المترادفة: أن يكون الحالان لشيء واحد. والمتداخلة: أن تكون الحال الثانية حالاً
من ضمير الأولى. ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٣٤/٢.

(٥) وإليه ذهب ابن جنّي. ومنه قول الشاعر:

عليّ إذا ما جئتُ ليليّ بحُفْيَةٍ زيارةً بيتِ اللهِ رَجْلانِ حافياً

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّدٍ لمفردٍ فاعلمِ وغيرِ مفردٍ

ينظر: الخصائص ٢٠/٢، و٦٠/٣، وعمدة الحفاظ ٤٣١/١، وشرح الرّضي على الكافية

٥٢/٢، والارتشاف ١٥٩٥/٣، وشرح التصريح ٦٠١/١، وإظهار الأسرار ص ١٠٦.

(٦) "الحال" سقط من: ب.

الظرف، وزيفه الرضي^(١).

ويجوز أن يكون "راجياً" صفة لـ "خائفاً"^(٢).

وأما كونه مفعول "أعني" المقدّر، أي: أعني به راجياً^(٣)، فاحتمال بعيد لا ينظر إليه

رجل رشيد.

(و): عاطفة.

(السابع): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(التمييز)^(٤): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على

إحديهما.

(نحو): معلوم.

(طَابَ الْعَالَمُ عِبَادَةً): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

(١) قد سبقت ترجمته. ينظر: شرحه على الكافية ٥٢/٢.

وهذا مذهب الفارسي، وابن عصفور، وجماعة من التحوّين؛ لأنّ عندهم لا يجوز أن ينصب الفعل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، ويجعلون في نحو ذلك المثال أن يكون "راجياً" صفة "خائفاً"، أو حالاً من الضمير المستكن في "خائفاً".

قال الرضي: ولا وجه للقياس، وذلك لأنّ وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال،

نحو: جلست خلفك أمامك، وضربت اليوم أمس.

ينظر: المسائل البصريّات ٧٧٨/٢-٧٨٣، وشرح التسهيل ٢٦٤/٢، والارتشاف

١٥٩٥/٣، والممع ٣١٥/٢.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) من قوله: "صفة لخائفاً" إلى قوله: "أعني به راجياً". سقط من: هـ. من قوله: "تعدّد الظرف"

إلى قوله: "وأما كونه مفعول" سقط من: ج.

(٤) التمييز: اسم نكرة بمعنى (من)، مبين لإبهام اسم أو نسبة.

ينظر: أوضح المسالك ٢٩٥/٢. وينظر تفصيل هذا الباب في: الارتشاف ١٦٢١/٤،

والمنهل الصافي ٤٠٧/١، وشرح التصريح ٦١٦/١.

وإذا أريد المعنى، فـ"طَابَ": فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له.
و"العَالِمُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلَّ لها، ابتدائية.
و"عِبَادَةٌ": منصوبة لفظاً، تمييز عن "ذات"^(١) مقدّرة في نسبة طاب إلى فاعله.
(و): عاطفة.

(الثامن): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(المستثنى)^(٢): مرفوع تقديرًا خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلَّ لها، معطوفة على

إحديهما.

(نحو): معلوم.

(يَدْخُلُ الْجَنَّةَ النَّاسُ إِلَّا الْكَافِرَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"يَدْخُلُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.

و"الْجَنَّةُ": منصوبة لفظاً مفعول فيه، أو به لـ"يدخل"^(٣).

و"النَّاسُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلَّ لها، ابتدائية.

و"إِلَّا": حرف استثناء، مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له.

(١) "عن ذات" سقط من: ج.

(٢) "المستثنى" قال ابن مالك: هو المخرَجُ تحقيقاً أو تقديرًا، من مذكور، أو متروك بـ(إلا)، أو ما بمعناه.

فالمخرج: جنس يشمل المخرج بالبدل، وبالصفة، وبالشرط، وبالاستثناء، وغير ذلك.
وقوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) إشارة إلى قسمي الاستثناء، المتصل والمنقطع. وقوله: (من مذكور أو متروك) إشارة إلى قسمي الاستثناء، التام والمفرغ. وقوله: (بـ إلا أو ما بمعناها) يشمل أدوات الاستثناء جميعاً. ينظر: شرح التسهيل ١٨٨/٢. وينظر تفصيل هذا الباب في: شرح الرّضي على الكافية ١١١/٢، والارتشاف ١٤٩٧/٣، وحاشية الصّبّان ٢٠٨/٢، والهمع ٢٤٨/٢-٢٩٢.
(٣) على اختلاف بين الجمهور، والجرميّ. فالأوّل: قول الجمهور؛ ورجّحه المصنّف والأكثر، والثاني: قول الجرميّ، ورجّحه الجاميّ. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١٥/٢، والفوائد الضّيائية ٢١٧/١، وتحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٧٣/٢، وإظهار الأسرار ص ٥٧.

و"الكافر": منصوب لفظاً، مستثنى من "التاس".

(و): عاطفة.

(التاسع): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(خبر): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(باب): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "خبر"^(١).

(كان)^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "باب".

(نحو): معلوم.

[٤٣/أ] (كَانَ الْمَلَائِكَةُ عِبَادَ اللَّهِ تَعَالَى): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "كَانَ": فعل [ماضٍ]^(٣) من الأفعال الناقصة، مبني على الفتح لا محل له.

و"الملائكة": مرفوعة لفظاً، اسم "كان".

و"عباد": منصوب لفظاً خبره. وهو معهما^(٤) جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: (مجرورة)^(٥) لفظاً مضاف، إليه لـ "عباد".

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٦).

(و): عاطفة.

(العاشر): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(١) في و: "مضاف إليه لنحو".

(٢) ينظر هذا الباب في: الجمل في النحو ٧٣/١، واللمع ٣٦/١، وشرح الرضي على الكافية

١٧٢/٢، والمنهل الصافي ٤٤٤/١، وشرح شذور الذهب ٤٩٢/٢، والهمع ٤٠٨/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في و: "فعل ماضٍ ناقص".

(٤) في ب، ج، هـ، و: "منصوبة". في ب: "وهو معه".

(٥) في الأصل "مرفوعة". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصواب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

- (اسْمُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحداهما.
- (بَابِ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "اسم".
- (إِنَّ) ^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "باب".
- (نَحْوُ): معلوم.
- (إِنَّ السُّؤَالَ حَقٌّ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو" ^(٢).
- وإذا أريد المعنى، فـ "إِنَّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً.
- و"السُّؤَالَ": منصوب لفظاً، اسم "إِنَّ".
- و"حَقٌّ": مرفوع لفظاً خبره. واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.
- (و): عاطفة.
- (الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ): تركيب تعدادي، وجزءه مبنيان على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ ^(٣).
- (اسْمُ): مرفوع [لفظاً] ^(٤) خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحداهما.
- (لَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "اسم".
- (لِنَفْيِ الْجِنْسِ): قد سبق إعرابه على التفصيل ^(٥).

(١) ينظر هذا الباب في: الارتشاف ١٠٦٢/٣، والمنهل الصافي ٤٤٨/١، وشرح شذور الذهب ٥٠٥/٢، والهمع ٤٩٠/١.

(٢) "مضاف إليه لنحو" سقط من: ج.

(٣) في هـ: "الحادي عشر تركيب تعدادي الجزء الأول مبني على السكون، والجزء الثاني مبني على الفتح مرفوع محلاً مبتدأ". "مرفوع" سقط من: ج.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ينظر: ص ١٤٤.

(نَحْوُ): معلوم.

(لَا طَاعَةَ مُعْتَابٍ مَقْبُولَةً): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَا": لنفي الجنس.

و"الطَّاعَةَ": منصوبة لفظًا، اسمه.

و"مُعْتَابٍ": مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "الطَّاعَةَ".

و"مَقْبُولَةً": مرفوعة لفظًا [خبره] ^(١). واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ): كـ "حادية عشرة" ^(٢)، مبتدأ.

(خَبْرُ): مرفوع لفظًا خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف ^(٣) على

إحديهما.

(مَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "خبر".

(و): عاطفة/.

(لَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، معطوف ^(٤) على "ما".

[٤٣/ب]

وإنما يظهر نصبه إن كان مضافاً أو شبهه، نحو: لا غلامَ سفرٍ عندنا، ولا طالعاً جبلاً حاضرًا.

وقوله: (اسم لا لنفي الجنس) تصريح بأن المفرد وغيره معدودان من المنصوبات، لكن المفرد منصوب محلاً لا غير؛ لأنه مبني، فلا تظهر عليه علامة الإعراب، وغيره منصوب لفظاً أيضاً وهو ظاهر. ينظر: شرح شذور الذهب ٥١٥/٢-٥١٦. وينظر هذا الباب في: أسرار العريية ١٨٥/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٤/٢، وشرح قطر الندى ١٦٦/١، والمنهل الصافي ٤٥٠/١، والهمع ٥٢٢/١.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) في هـ: "كحادي عشر".

(٣) في ج، هـ، و: "معطوفة".

(٤) في ب: "عطف". في ج، و: "معطوفة".

(المُشَبَّهَتَيْنِ): مجرور لفظاً صفة "ما"، و"لا".
(بَلَيْسٍ) ^(١) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ "المشبهتين".
و"لَيْسَ": مراد لفظه مجرور تقديرًا، بـ "الباء"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

(نَحْوُ): معلوم.

(مَا الْغَيْبَةُ حَالًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "مَا": حرف مشبّه بـ "ليس"، مبنيّ على السكون لا محلّ له .
و"الغيبَةُ": مرفوعة لفظاً، اسمه.
و"حَالًا": منصوب لفظاً خبره ^(٢). واسمه وخبره جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(١) وهو لغة الحجاز، قال سيبويه: (هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما" تقول: ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع).

وذهب بعضهم إلى: أن "لا" أجريت مجرى "ليس" في رفع الاسم خاصّة، ولا تعمل في الخبر، وهو مذهب الزجاج. ومن الشواهد على ذلك قوله:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ تَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وأما ما نقله المرادي، والسيوطي عن الأخفش، والمبرد أنّهما يمنعان عمل "لا" عمل "ليس"، فالواضح من حديث المبرد أنّه يرى عكس هذا؛ إذ يقول: وقد تجعل "لا" بمنزلة "ليس" لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجل أفضل منك.

ينظر: الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، و٣٨٢/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٦٣/٥ -

٦٤، والأصول في النحو ٩٢/١، والمفصل ١١٢/١، والارتشاف ١١٩٧/٣، و١٢٠٨، والجنى

الداني ٢٩٣/١، والمنهل الصافي ٤٦٥/١، والهمع ٤٤٧/١، و٤٥٦.

(٢) "اسمه. وحالاً منصوب لفظاً خبره" سقطت من: ج.

(و): عاطفة.

(لَا نَمِيمَةً جَائِزَةً): مراد لفظه مجرور تقديرًا، معطوف على المثال السابق.
وإذا أريد المعنى، فـ"لَا": حرف مشبّه بـ"ليس" مبني على السكون لا محلّ له.
و"نَمِيمَةً": مرفوعة لفظًا، اسم "لا".

و"جَائِزَةً": منصوبة لفظًا خبره. واسمه وخبره جملة اسمية^(١) لا محلّ لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ)^(٢): تركيب تعداديٍّ، وجزءه مبنيان على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.
(الفِعْلُ): مرفوع لفظًا خبره. وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، معطوفة على

إحديهما.

(المُضَارِعُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"الفعل"^(٣).

(الَّذِي): اسم^(٤) موصول، مبني على السكون مرفوع محلاً، صفة لـ"الفعل".

(دَخَلَهُ): فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلّ له.

والضمير المنصوب، مبني على الضمّ منصوب^(٥) محلاً، مفعول فيه، أو به

لـ"دخل"^(٦).

(إِخْدَى): (مرفوعة)^(٧) تقديرًا، فاعل "دخل"، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها صلة

الموصول.

(١) "اسمية" سقطت من: ج.

(٢) في هـ، و: "الثالث عشر".

(٣) في ب، ج، هـ، و: "أوصفة للفعل المضارع".

(٤) "اسم" سقط من: هـ.

(٥) "مبني على الضمّ منصوب" سقط من: ج.

(٦) ينظر خلافهم في: ص ١٥٦.

(٧) في الأصل، ب: "مرفوع". وما أثبتته من بقية النسخ.

(التَّوَصَّبُ) ^(١): مجرورة لفظاً، مضاف إليه ^(٢) لـ "إحدى".

هذا وأما ما قيل: إن الموصول وحده لا محل له من الإعراب، وإنما محل الإعراب مجموع الموصول والصلة، فقد ردّه المصنّف في: "الامتحان" ^(٣).

وما قيل: إن الصلة لها إعراب على إعراب الموصول ^(٤)، اعتقاداً أنّ جملة الصلة صفة

للموصول فليس/ بشيء؛ لأنّ الجمل ^(٥) لا تقع صفة للمعارف؛ كذا في: "حاشية الوافية" [٤٤/أ] للحلي ^(٦).

(نَحْوُ): معلوم.

(أَحَبُّ أَنْ يُغْفَرَ ذُنُوبِي): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو" ^(٧).

وإذا أريد المعنى، فـ "أَحَبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي ^(٨).

(١) من المنصوبات المضارع الدّاخل عليه أحد أدوات التّصّب الأربعة، وهي: (أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ). ينظر: الكتاب ٥/٣، واللّباب للعكبري ٣٠/٢-٣٥، والارتشاف ٤/١٦٣٧، وشرح قطر الندى ١/٥٧-٥٩، والهمع ٢/٣٥٩-٣٧٧.

(٢) "مجرورة" سقطت من: ج. في ب، ج، هـ، و: "مضاف إليها".

(٣) من قوله: "وحده لا محل له" إلى قوله: "مجموع الموصول" سقط من: ج. في ج: "فقط ردّه". ينظر: ١٠٤/ب.

(٤) في ب: "وقيل". في ج، و: "وما قيل أنّ الصلة لها إعراب الموصول".

(٥) في ب، هـ: "لأنّ الجملة".

(٦) لم أقف على كتابه فيما اطّلت عليه.

هو: سراج الدّين محمد بن عمر الحلبيّ. نحويّ، صرفيّ، منطقيّ، متكلم. توفي سنة

٨٥٠هـ. من تصانيفه: "المنهج السّديد إلى كلمة التّوحيد" و"كشف الوافية في شرح الكافية"

و"حاشية على شرح العزّي". ينظر: الأعلام ٦/٣١٥، وهدية العارفين ٢/١٩٦، ومعجم

المؤلّفين ١١/٨١.

(٧) في و: "أن يغفر ذنوباً". "مضاف إليه" سقط من: ج. و"إليه" سقط من: ب.

(٨) من قوله: "فأحبّ فعل مضارع" إلى قوله: "معنويّ" سقط من: و.

وتحتة "أنا": عبارة عن المتكلم، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"أن": حرف ناصب.

و"يُغْفَرُ": فعل مضارع مجهول، منصوب لفظاً بـ"أن".

و"ذُنُوبٌ": مرفوع^(١) تقديراً، أو مبني على الكسر مرفوع محلاً، نائب (الفاعل لـ"يغفر")^(٢)، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً، مفعول به لـ"أحب".

و"الياء": ضمير مجرور متصل، مبني على السكون مجرور محلاً مضاف إليه لـ"ذنوب"^(٣).

(١) في ب، هـ، و: "مرفوعة".

(٢) في الأصل "نائب فاعله". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في ب، ج: "الذنب".

[المجرورات]

(و): عاطفة.

(أَمَّا): حرف شرط، مبني على السكون لا محلّ له.

(الْمَجْرُورُ): مرفوع لفظاً^(١)، مبتدأ.

(فَأَثْنَانِ)^(٢) "الفَاءُ": جوابية.

و"أَثْنَانِ": مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على القريبة، أو على البعيدة.

(الْأَوَّلُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الْمَجْرُورُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(بِحَرْفِ) "البَاءُ": حرف جرّ متعلّق بـ"المجور".

و"حَرْفِ": مجرور^(٣) به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

(الْجُرِّ)^(٤): مشغول بإعراب الحكاية.

(نَحْوُ): معلوم.

(اعْمَلْ بِإِخْلَاصٍ): مراد لفظه مجرور تقديراً، مضاف إليه لـ"نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ"اعْمَلْ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محلّ له.

(١) "مرفوع لفظاً" سقط من: ج.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٠٦٥/٣، وإظهار الأسرار ص ١١٠.

وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً وهو: المجرور بالمجاورة. ينظر: شرح شذور الذهب ٥٤٤/٢.

(٣) "بالمجور". وحرف مجرور" سقط من: ج.

(٤) وقد مرّ بيانه عند قوله: (حروف تجرّ اسماً واحداً فقط، تسمّى: حروف الجرّ، وحروف

الإضافة، وهي عشرون). ينظر: ص ٨٢-٨٨.

وينظر تفصيل الباب في: شرح التسهيل ٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٤،

والارتشاف ١٦٩٥/٤.

وتحتة [ضمير] ^(١) "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الباء": حرف جرّ متعلّق بـ"اعمل".

و"إخلاص": مجرور [به] ^(٢) لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح

لـ"اعمل" ^(٣).

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(المجرور): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على

[٤٤/ب]

جملة "الأول المجرور". اهـ./

(بالإضافة) ^(٥) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ"المجرور".

و"الإضافة": مجرورة به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

(نحو): معلوم.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) "لاعمل" سقط من: ب.

(٤) "مرفوع" سقط من: ج. "مرفوع تقديرًا مبتدأ. المجرور" سقط من: و.

(٥) الإضافة: هي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً.

واختلفوا في الجارّ للمضاف إليه، فذهب سيبويه: إلى أنه هو المضاف، وهو الرّاجح؛

لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلاّ بهامله.

وذهب الزجاج: إلى أن الجارّ هو معنى اللام. وعند قوم: إنّ "اللام" أو "من" هو الخافض،

ولم يمنع ذلك من الإضافة.

وذهب السهيلي، وأبو حيان إلى: أن الجارّ هو الإضافة.

وذهب ابن الباذش إلى: أن الجارّ هو حرف مقدّر. ينظر: الكتاب ٤١٩/١، والارتشاف

١٧٩٩/٤، والتكت الحسان ص ١١٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٢/٢، وشرح التصريح

٦٧٤/١، وحاشية الصبان ٣٥٧/٢، والممع ٥٠٠/٢-٥٠١.

(ذَنْبُ الْعَبْدِ يُسَوِّدُ قَلْبَهُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
 وإذا أريد المعنى، فـ "ذَنْبٌ": مرفوع لفظًا، مبتدأ^(١).
 و"العَبْدُ": مجرور لفظًا، مضاف إليه لـ "عبد".
 و"يُسَوِّدُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي.
 وتحتته ضمير "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه
 جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.
 و"الْقَلْبُ": منصوب لفظًا، مفعول به لـ "يسود".
 والضمير المجرور، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "القلب".

(١) "مبتدأ" سقط من: ج.

[المجزومات]

(و): عاطفة.

(أَمَّا): حرف شرط.

(الْمَجْزُومُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ^(١).

(فَوَاحِدٌ) "الفَاء": جوابية.

و"وَاحِدٌ"^(٢): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحداهما.

(و): ابتدائية. وقيل: عاطفة.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(الْفِعْلُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية، أو معطوفة

على جملة "وأما المجزوم فواحد".

(الْمُضَارِعُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"الفعل".

(الَّذِي): اسم موصول، مبني على السكون مرفوع محلاً، صفة لـ"الفعل المضارع".

(دَخَلَهُ): فعل ماضٍ مبني^(٣) على الفتح لا محل له.

والضمير المنصوب، مبني على الضم منصوب محلاً مفعول فيه، أو به لـ"دخل"^(٤).

(إِحْدَى): مرفوع تقديرًا، فاعل لـ"دخل"^(٥)، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، صلة

للموصول.

(١) "مبتدأ" سقط من: ج.

(٢) "وواحد" سقط من: و.

(٣) "مبني" سقط من: هـ.

(٤) على اختلاف فيما بينهم، وقد مرّ بيان ذلك في: ص ١٥٦.

(٥) في ب: "فاعله".

(الجَوَازِمِ)^(١): مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ "إحدى".

(نَحْوُ): معلوم.

(إِنْ تُخْلِصَ يُقْبَلُ عَمَلُكَ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "إِنْ": حرف [شرط]^(٢).

و"تُخْلِصُ": فعل مضارع مجزوم لفظاً بـ "إِنْ"^(٣).

وتحتة "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

و"يُقْبَلُ": فعل مضارع [مجهول]^(٤)، مجزوم به لفظاً.

و"عَمَلٌ"/: مرفوع لفظاً نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط. [٤٥/أ]

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية لا محل لها، ابتدائية.

و"الكَافُ": ضمير مجرور متصل، مبني على الفتح مجرور محلاً، مضاف إليه

لـ "عمل".

(١) وقد مرّ بيانه عند قوله: (كلمات تجزم الفعل المضارع، وهي خمس عشرة). ينظر: ص ١٥٩.

وينظر أيضاً: الكتاب ٣/٨-٩، و٥٦، وأسرار العربية ١/٢٣٨، والهمع ٢/٥٣٨-٥٤٨،

وإظهار الأسرار ص ١١١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في ب، ج، هـ، و: "مجزوم به لفظاً".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، هـ. وما أثبتته من بقية النسخ.

[المعمول بالتبعية]

(و): عاطفة.

(الضَّرْبُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الثَّانِي): مرفوع تقديرًا، صفة لـ "الضَّرْب".

(خَمْسَةٌ^(١)): مرفوعة^(٢) لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة "الضَّرْب الأول"^(٣). اهـ.

[الصِّفَة]

(الأوَّلُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(الصِّفَة)^(٤): مرفوعة لفظاً خبره. وهو معه جملة [اسمِيَّة]^(٥) لا محل لها، ابتدائية.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى العَظِيمَ)^(٦): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أَعْبُدُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحت ضمير "أنا": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "أَعْبُدُ".

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٧).

(١) ينظر دليل الحصر في الخمسة في: شرح التصريح ١٠٧/٢.

(٢) في ب، ج، هـ: "مرفوع".

(٣) "الضَّرْب الأول" سقط من: و.

(٤) الصِّفَة مصطلح البصريين، وعند الكوفيين التَّعْت، وهو: تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً.

ينظر هذا الباب في: علل التحو ٣٨٠/١، والمفصل ١٤٩/١، وشرح التسهيل ١٦٨/٣،

وشرح الرضي على الكافية ٣١١/٢، والارتشاف ١٩٠٧/٤.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقیة النسخ.

(٦) في ب: بدون "تعالی".

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

و"العَظِيم": منصوب لفظاً، صفة "الجلالة"^(١).

[العطف بالحروف]

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(العطف): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على جملة^(٢) "الأول الصفة".

(بأحد)^(٣) "الباء": حرف جرّ متعلق بـ "العطف".

و"أحد": مجرور لفظاً بـ "الباء"، ومحلّ المجرور منصوب مفعول^(٤) به غير صريح له، أو الجار مع المجرور ظرف مستقرّ مرفوع محلاً، صفة لـ "العطف"^(٥).

(الحروف): مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ "أحد"^(٦).

(العشرة)^(٧): مجرورة لفظاً صفة، أو بدل، أو عطف بيان لـ "الحروف". أو مرفوعة

(١) "لفظاً". "الجلالة" سقطا من: هـ.

(٢) "الجملة" سقطت من: ج.

(٣) في ب: "ياحدى".

(٤) في ب، هـ، و: "مجرور به لفظاً". من قوله: "لفظاً بالباء" إلى قوله: "مفعول" سقط من: ج.

(٥) في ب، هـ، و: "والجار مع المجرور". في ج: "صفة للفعل".

(٦) في ب: "لإحدى".

(٧) والكلام هنا على عطف النسق وهو: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها.

وأحرف العطف على ثلاثة أقسام: ما يشرك في اللفظ والمعنى من غير شرط، وهو أربعة حروف: (الواو، والفاء، وثمّ، وحتى). وما يشرك في اللفظ والمعنى بشرط ألا يقتضي إضراباً، وهو ثلاثة أحرف: (أو، وإما، وأم). وما يشرك في اللفظ، أي: الإعراب دون المعنى، وهو ثلاثة حروف: (بل، ولكن، ولا). ينظر: شرح التسهيل ٢٠٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، و٤٠٤/٤، وأوضح المسالك ٣١٧/٣، وشرح شذور الذهب ٨٠٠/٢-٨١١، =

خبر مبتدأ محذوف، أي: هي. أو منصوبة [لفظاً]^(١) مفعول به لـ "أعني" المقدّر.
(الواو)^(٢): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأول. وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

(نحو): معلوم.

(أَطِيعُ اللَّهَ تَعَالَى وَالرَّسُولَ)^(٣): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذ أريد المعنى، فـ "أَطِيعُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

وتحتها/ ضمير "أنا": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "أطيع".

[وإعراب "تعالى": معلوم]^(٤).

و"الواو": حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له.

= وحاشية الصبّان ١٣٢/٣-١٣٣.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. في هـ: "بدل الكل". من قوله: "صفة أو بدل" إلى قوله: "أو منصوبة لفظاً" سقط من: ج.

(٢) الواو: وهي لمطلق الجمع، فيعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ

السَّفِينَةِ﴾ العنكبوت: ١٥، وعلى سابقه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾

الحديد: ٢٦، وعلى لاحقته، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾

الشورى: ٣. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

ينظر مبحث "الواو" في: شرح التسهيل ٢٠٧/٣، وعمدة الحفاظ ٥٤/٢، وشرح الرضي

على الكافية ٤٠٤/٤، والارتشاف ١٩٨١/٤، وشرح قطر الندى ٣٠١/١، وشرح التصريح

١٥٦/٢، وحاشية الصبّان ١٣٤/٣.

(٣) في ب، ج: بدون "تعالى".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

و"الرَّسُولَ": منصوب [لفظاً]^(١) معطوف على "الجلالة".

(و): عاطفة.

(الفَاءُ)^(٢): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني. وهو معه جملة اسمية لا

محل لها، معطوفة على جملة "الأول الواو".

(نَحْوُ): معلوم.

(يَجِبُ تَكْبِيرُ الْاِفْتِاحِ فَالْقِيَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "يَجِبُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

و"تَكْبِيرُ": مرفوعة لفظاً، (فاعل "يجب")^(٣). وهو معه جملة فعلية لا محل لها،

ابتدائية.

و"الْاِفْتِاحِ": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "تكبيرة".

و"الفَاءُ": عاطفة، مبنية على الفتح لا محل لها.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) الفاء: وهي للجمع، والترتيب، والتعقيب وهو في كل شيء بحسبه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ

فَأَقْبَرَهُ﴾ عبس: ٢١، وقوله تعالى: ﴿الرَّ تَرَأْتِ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ

الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ الحج: ٦٣، وتقول: دخلت البصرة فبغداد، وتزوج فلان فولد له.

وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملة، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى

عَلَيْهِ﴾ القصص: ١٥. وإلى هذا أشار الناظم:

والفاء للترتيب باتصال

ينظر مبحث "الفاء" في: شرح التسهيل ٢١٠/٣، وعمدة الحفاظ ٥٥/٢، وشرح الرضي

على الكافية ٤٠٧/٤، والارتشاف ١٩٨٥/٤، والجنى الداني ٦١/١، وشرح قطر الندى

٣٠٢/١، وشرح التصريح ١٦٠/٢، وحاشية الصبان ١٣٧/٣.

(٣) في الأصل "فاعله". وما أثبتته من بقية النسخ.

و"القيَامُ": مرفوع لفظاً، معطوف على "تكبيرة"^(١).

(و): عاطفة.

(ثُمَّ)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر^(٣) مبتدأ محذوف، أي: الثالث. وهو معه

جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على القريبة، أو على البعيدة.

(نَحْوُ): معلوم.

(يَجِبُ الْعِلْمُ ثُمَّ الْعَمَلُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "يَجِبُ": فعل مضارع مرفوع لفظاً بعامل معنوي.

و"الْعِلْمُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"ثُمَّ": حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له.

و"الْعَمَلُ": مرفوع لفظاً، معطوف على "العلم".

(و): عاطفة.

(حَتَّى)^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: الرابع.

(١) في ج: "والقيام مرفوع لفظاً بعامل معنوي على التكبيرة".

(٢) ثم: وهي كـ "الفاء" في إفادة الجمع والترتيب، لكن تخالفها في أنها للمهلة، أي: التراخي، نحو

قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِرْهُ، ﴿١١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ﴾ عيس: ٢١ - ٢٢. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

..... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بَانْفِصَالٍ

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: أن (ثم) قد توضع موضع "الفاء"، كما توضع "الفاء"

موضع (ثم)، فمن الأول قول أبي دؤاد الإيادي:

كَهْزُ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ الأعلى: ٥. ينظر: شرح التسهيل ٢١٢/٣.

وينظر مبحث "ثم" في: شرح الرضي على الكافية ٤١٣/٤، والارتشاف ٤/١٩٨٨، والجني

الداني ٤٢٦/١، والمغني ١٥٨/١، وشرح التصريح ١٦٤/٢.

(٣) "خبر" سقط من: ب.

(٤) حتى: خالف فيها الكوفيون، فعندهم لا تكون حرف عطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار، =

وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(نحو): معلوم.

(مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا،

مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "مَاتَ": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له.

و"النَّاسُ": مرفوع لفظًا فاعله. وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"حَتَّى": حرف (عطف) ^(١) مبني على السكون لا محل له.

و"الْأَنْبِيَاءُ": مرفوعة لفظًا، معطوف على "النَّاسُ".

و"عَلَيْهِمْ": ظرف مستقر [مرفوع محلاً] ^(٢)، خبر مقدم.

و"الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ": مبتدأ مؤخر، والتفصيل قد سبق فتذكر ^(٣).

[٤٦/أ]

نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، يقدرّون: حتى قدم المشاة.

وعند البصريين أنها تكون عاطفة بأربعة شروط:

أحدها: كون المعطوف اسمًا. والثاني: كونه ظاهرًا. والثالث: كونه بعضًا من المعطوف

عليه، إمّا بالتحقيق، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو بالتأويل كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

والرابع: كونه غاية في زيادة أو نقص، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، و قدم الحجاج حتى

المشاة، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرِ

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

بعضاً بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

ينظر: الكتاب ١/٩٦-٩٧، وشرح التسهيل ٣/٢١٥، والارتشاف ٤/١٩٧٨، و١٩٩٨،

وحاشية الصبان ٣/١٤٢، وشرح التصريح ٢/١٦٥.

(١) في الأصل "حرف جر". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) ينظر: ص ٢٢٤-٢٢٥.

(و): عاطفة.

(أَوْ) ^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر [مبتدأ محذوف، أي: الخامس] ^(٢).

(١) أَوْ: تقع تارة بعد الطَّلَب، وتارة بعد الخَيْر. فهي بعد الطَّلَب: إمَّا للتَّخْيِير، نحو: تزوّج زينب أو أختها، ويمتنع معه الجمع. وإمَّا للإِبَاحَة، نحو: جالس العلماء أو الزَّهَاد، ويجوز معه الجمع.

وهي بعد الخَيْر: إمَّا للشُّك، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ الكهف: ١٩، أو للإِبْهَام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ سبأ: ٢٤، أو للتَّقْسِيم، نحو: الكلمة (اسم أو فعل أو حرف)، وذكر ابن مالك: أنّ "الواو" في مثل هذا أجود من "أو".

وقد تأتي للإِضْرَاب عند الكوفيّين، وأبي عليّ، وابن برهان، وابن جنيّ مطلقًا، كقول الشاعر "من البسيط":

كَأَنَّا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصّافات: ١٤٧، أي: بل يزيدون. والبصريّون منعوا أن تكون للإِضْرَاب إلّا بعد التَّهْيِي أو التَّنْفِي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَئِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ الإنسان: ٢٤، وقولك: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو. وقد تكون بمعنى "الواو" عند الأَخْفَش، والجرميّ وجماعة من الكوفيّين عند أمن اللبس كقول الشاعر "من الكامل":

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصّافات: ١٤٧، أي: ويزيدون، وإلى هذا أشار النّازم بقوله:

خَيْرٌ أَبْحٍ وَقَسَمٌ بَأَوْ وَأَبْهَمٍ وَاشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

ينظر: الكتاب ١٨٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣، وشرح التسهيل ٢٢٠/٣، والارتشاف ١٩٨٩/٤، والجنى الداني ٢٢٧/١، وشرح شذور الذهب ٨٠٨/٢، وحاشية الصبيان ١٥٥/٣.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحداهما.

(نحو): معلوم.

(صَلَّ الضُّحَى أَرْبَعًا، أَوْ ثَمَانِيًا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "صَلَّ": أمر حاضر، مبني على الوقف [لا محل له] ^(١)، كذا قال
الأستاذ ^(٢).

وأما ما قيل: من أنه مبني على السكون لفظًا، أو تقديرًا، فكلاهما خطأ.
أما الأول: فظاهر ^(٣).

وأما الثاني: فلأن حكم الموقوف كحكم المجزوم ^(٤)، (فكما لا يُقال في: "لم يصل"
إنه مجزوم تقديرًا، فكذلك لا يُقال في: "صل" إنه مبني على الوقف تقديرًا) ^(٥)، مع أن
المبني على السكون تقديرًا في معناه ^(٦).

والدليل على ما قلناه قول التُّحَاة: (وَأَلْقَابُ الْبِنَاءِ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ) ^(٧).
ولا يخفى أن الوقف في الأفعال الصحيحة من غير ذوات "التون" السكون لفظًا،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) وهو: محمد بن محمد بن أحمد الصبوحه وَيُ الرَّومِيَّ الحَنَفِيَّ، المتوفى سنة ١١٧٢هـ. صاحب
"فتح الأسرار في شرح الإظهار". ينظر: هامش الأصل ٤٦/ب، وإيضاح المكنون ٩٦/٣،
وهديّة العارفين ٣٣٢/٢، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢. ينظر: فتح الأسرار ١٤١/ب.

(٣) رمز إليه المؤلف بـ "فظ".

(٤) في ج: "كحكم المجرور".

(٥) في الأصل "فكما لا يقال في صل إنه مبني على الوقف تقديرًا". وما أثبتته من بقية النسخ. ولعله
هو الصواب.

(٦) في و: "في مضاف".

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٣، واللباب للعكبري ٧٠/١، وشرح الأشموني ٤٨/١،
والامتحان ٩٧/ب، والكليات ٥٧٢/١.

وخصّص الجامي الوقف بالسكون. ينظر: شرحه على الكافية ٣٠٠/١.

نحو: انصر، وتقديراً: كمد، أمراً حاضراً. وفي الأفعال المعتلة من غيرها سقوط لام الفعل [لفظاً]^(١) فقط، كـ "اغز"^(٢).

وإنما (أطبنا)^(٣) الكلام فيه؛ فإن أكثر الناس متحيرون فيه من الخواص والعوام. أرشدنا الله تعالى إلى خير الكلام.

وتحت ضمير "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية. و"الضحى": منصوبة تقديراً، مفعول به لـ "صل" إن أريد بها: صلاة الضحى، أو مفعول فيه له، إن أريد بها: وقت الضحى.

فعلى الأول: (أربعاً): منصوب لفظاً، حال من "الضحى"، و(ثمانياً): كذلك معطوف عليه.

وعلى الثاني: هو^(٤) مفعول به لـ "صل"، و"ثمانياً" معطوف عليه^(٥). وقيل: إنه حال من مفعول "صل" المقدر، أي: صل الصلاة حال كونها أربعاً. وقيل: إنه مفعول مطلق مجازاً لـ "صل"، أي: [صل]^(٦) صلاة أربعاً. والظاهر ما ذكرناه^(٧).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ينظر باب "الوقف" في: الارتشاف ٧٩٨/٢-٨٢١.

(٣) في الأصل "أطبت". وما أثبتته من بقية النسخ. ولعله هو الصواب؛ لأن المقام يقتضيه.

وطب: الامتداد في الشيء والاستطالة فيه. ينظر: مقاييس اللغة ٤٠٧/٣، والصحاح

١٧١/١، واللسان ٥٥٥/١.

(٤) أي: أربعاً.

(٥) من قوله: "وعلى الثاني" إلى قوله: "معطوف عليه" سقط من: و.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج، هـ. وما أثبتته من: و. وهو الصواب؛ لأن السياق يقتضيه. في ب: "أي صل الصلاة أربعاً".

(٧) "ما ذكرناه" سقط من: هـ.

(و): عاطفة.

[٤٦/ب] (إِمْأ)^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: السادس./

(١) مذهب سيبويه: أن "إِمْأ" مركبة من "إِنْ" و"مَا"، أدغمت نون "إِنْ" في "مَا"، فصارت "مَا"، وقد جاء في الشعر "إِنْ" دون "مَا" وأنشدوا "من الوافر":

قتلتُ به أخاك بجزيرِ عيسٍ فإن حرباً حذيفَ وإن سلاماً

أي: فإمّا... وإمّا.

وذهب بعضهم إلى: أنها ليست مركبة؛ لأن الأصل البساطة، لا التركيب، وهو المختار عند أبي حيان.

ولا خلاف بين النحاة في أن "إِمْأ" الأولى غير عاطفة؛ لأنها تقع بين العامل ومعموله، نحو: تزوج إمّا هنداً، وإمّا أختها.

واختلفوا في "إِمْأ" الثانية؛ فذهب أكثر النحاة إلى: أنها عاطفة و"الواو" قبلها زائدة؛ لكيلا يلزم دخول العاطف على العاطف.

وذهب أبو عليّ الفارسيّ وابن كيسان وابن برهان إلى: أن العاطف هو "الواو" و"إِمْأ" دالة على الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو الإبهام. فـ"إِمْأ" عندهم مثل "أو" في الدلالة على المعنى فقط، وليست مثلها في عطف ما قبلها على ما بعدها.

ويغلب في "إِمْأ" تكرارها، وقد تحذف الثانية ويؤتى بما يقوم مقامها، كقول الشاعر:

فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أتقيك وتتقيني

وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية، كقول الشاعر "من الطويل":

تلمّ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها

أي: إمّا بدار.

ولغة أكثر العرب: كسر همزة "إِمْأ"، ولغة تميم، وقيس، وأسد: فتح همزتها. قال النّاطم:

ومثل أو في القصد إمّا الثانية في نحو: إمّا ذي وإمّا النّائية

ينظر: الكتاب ١/٢٩٤، وشرح التسهيل ٣/٢٢٣، والارتشاف ٤/١٩٩٢، والجنى الداني

١/٥٢٨، والمغني ١/٨٤، والمنهل الصّافي ٢/٤٨٢، وشرح الأشموني ٢/٣٨٣، وشرح التصريح =

وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(اعْمَلْ إِمَّا وَاجِبًا، وَإِمَّا مُسْتَحَبًّا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اعْمَلْ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محل له.

وتحت ضمير "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"إِمَّا": حرف ترديد، مبني على السكون لا محل له.

و"وَاجِبًا": منصوب لفظًا، مفعول به لـ "اعْمَلْ".

و"الْوَاوُ": حرف زائد، مبني على الفتح لا محل له.

و"إِمَّا": حرف عطف، مبني على السكون لا محل له^(١).

و"مُسْتَحَبًّا": منصوب لفظًا، معطوف على "واجبًا".

(هذا على قول الجمهور، والمذهب المنصور، ومنهم المصنّف رحمة الله عليه)^(٢).

وفيه أقوال أخر، قال الشيخ ابن الحاجب في "شرح المفصل": (إن مجموع "وإمّا"

حرف عطف^(٣)، ولا يبعد أن يكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع، وبعض

حرف في موضع آخر)^(٤). على ما في: "تحفة الغريب" للدّماميني^(٥).

= ١٧٤/٢، والهمع ٢٠٨/٣.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) في الأصل "هذا قول الجمهور ومنهم المص". وما أثبتته من بقية النسخ. في ج، هـ، و: بدون

"رحمة الله عليه". ينظر: إظهار الأسرار ص ١١٧.

(٣) "عطف" سقط من: ج.

(٤) ينظر: ٢٠٢/٢-٢٠٣. وابن الحاجب، قد سبقت ترجمته.

"وبعض حرف في موضع آخر" سقط من: ب، و.

(٥) ينظر: تحفة الغريب "قسم الأدوات والحروف" ٣٢٣/١، والمزج ٢٣٩/١. والدّماميني قد سبقت

ترجمته.

وقال الأندلسي^(١): ("إمّا" الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيهاً على أنّ الأمر مبنيّ على الشك^(٢))، و"الواو" جامعة بينهما عاطفة لـ"إمّا" الثانية على الأولى، حتّى تصيرا كحرف واحد، ثمّ تعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الأولى^(٣). وزيفه الرّضيّ بوجوه، فليطلب التفصيل منه^(٤).

وقال بعض النّحاة: إنّ الواو يعطف "إمّا" على "إمّا"^(٥)، و"إمّا" يعطف ما بعده على ما بعد "إمّا" السّابق^(٦).

وردّه المولى حسن جليبي، والإمام السيوطي^(٧): (بأنّ عطف الحرف على الحرف بعيد)^(٨).

(١) هو: أبو القاسم، أو أبو محمّد، القاسم بن أحمد بن الموقّق الأندلسيّ المرسيّ اللورقيّ، نسبة إلى "الورقة" بمريّة. من علماء العربيّة بالأندلس. رحل إلى العراق وسوريّة، وتوفي بدمشق سنة ٦٦١هـ. له "شرح المفصل"، و"شرح الشّاطبيّة"، و"شرح الجزوليّة". ينظر: شذرات الذهب ٥٣٢/٧، والأعلام ١٧٢/٥.

(٢) في ب، هـ، و: "على أنّ الأمر مبنيّ على السكون".

(٣) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/٤٣٠.

(٤) والرّضي، قد سبقت ترجمته. قال: (وهذا عذر بارد من وجوه؛ لأنّ تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة في كلامهم).

قال الدّماميني: (إنّ صاحب هذا الرّأي لم يقل بأنّه عطف حرف على حرف؛ إذ العاطف عنده مجموع "إمّا" الأولى و"إمّا" الثانية، فهما بالنسبة إلى العطف حرف واحد). ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٤/٤٣٠، والمزج ١/٢٣٩.

(٥) "بعض" سقط من: ج. "إمّا" سقطت من: هـ، و.

(٦) "وإمّا" سقطت من: ج، و. "على ما بعد" سقط من: ج، و.

هذا القول حكاه ابن الحاجب وجوّزه، وقال: إنّّه لا يبعد. ينظر: شرحه على المفصل

٢/٢٠٣. وينظر: مغني اللبيب ١/٨٥، والهمع ٣/٢٠٩.

(٧) قد سبقت ترجمتهما.

(٨) في الأصل "بأنّ حرف العطف على الحرف بعيد". وما أثبتته من: هـ. في ب: "بأنّ حرف =

وقال الرّضويّ، والسّيّد عبد الله: (الحقّ أنّ الحرف العاطف هو "الواو"، وإمّا مفيدة لأحد الشّيعين غير عاطفة، و"الواو" في قوله: إمّا إلى جنّة إمّا إلى نار مقدّرة)^(١)، أي: وإمّا إلى نار.

(و): عاطفة.

(أمّ)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديراً، خبر مبتدأ محذوف، أي: السّابع^(٣). وهو معه جملة اسميّة لا محلّ لها، معطوفة على إحدیهما.
(نحو): معلوم.

= العطف بحرف على حرف بعيد". في ج، و: "بأنّ عطف الحرف بعيد".

ينظر: الهمع ٢٠٩/٣. وينظر أيضاً: المغني ٨٥/١،

(١) ينظر: شرح الرّضوي على الكافية ٤٣٠/٤، والعباب "قسم المنصوبات إلى آخر الكتاب" ص ٣٢٩. الرّضوي والسّيّد عبد الله، قد سبقت ترجمتهما.

(٢) "و". "أم" سقطا من: هـ.

"أمّ" نوعان: متّصلة ومنقطعة. أمّا المتّصلة: فهي مسبوقه إمّا بهمزة التّسوية، نحو قوله تعالى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ٦، أو تكون مسبوقه بهمزة

يطلب بها وبـ"أمّ" التّعيين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾ النّازعات: ٢٧. وسمّيت

بمتّصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر.

وأما المنقطعة: فهي الخالية من ذلك، وسمّيت بذلك لوقوعها بين جملتين مستقلّتين في

معناهما؛ لكلّ منهما معنى خاصّ يخالف معنى الأخرى، ولا يتوقّف أداء أحدهما وتمامه على

الأخر. وإلى هذا أشار النّاظم:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

ينظر مبحث "أمّ" في: حروف المعاني ٤٨/١، وشرح التّسهيل ٢١٧/٣، والجني الدّاني

٢٠٤/١، والمغني ٦١/١، والمنهل الصّافي ٤٨٤/٢، وشرح شدور الذّهب ٨٠٤/٢، وشرح

التّصريح ١٦٨/٢.

(٣) في ج: "السابق".

[٤٧/١]

(أَرْضَاءَ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(١) تَطْلُبُ أُمَّ سَخَطَهُ) /: مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "الهِمَزَةُ": حرف استفهام، مبنية على الفتح لا محل لها. و"رِضَاءٌ" ^(٢): منصوب لفظًا، مفعول به لـ "تطلب"، قدّم عليه وجوبًا لوقوعه بعد ما له صدر الكلام.

والجلالة: مجرورة لفظًا، مضاف إليه لـ "الرضاء"، ومحلّ الجرور مرفوع، فاعلها. وإعراب "تَعَالَى": معلوم ^(٣). و"تَطْلُبُ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي. وتحت "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"أُمَّ": حرف عطف، مبني على السكون لا محل له. و"سَخَطَهُ": منصوب لفظًا، معطوف على "الرضاء". والضمير المجرور، مبني على الضم، فمحلّه القريب مجرور مضاف إليه لـ "السخط"، ومحلّه البعيد مرفوع، فاعله. وأمّا ما قاله بعض مُعَرِّبِي هذا الكتاب: من أنّ "سخطه" فعل ماضٍ، فمما لا ينبغي صدوره عن أولي الألباب. (و): عاطفة.

(لَا) ^(٤): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثامن. وهو معه جملة

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) والرّضَا: بالقصر مصدر محض، وبالمدّ أي: الرّضَاء اسم، نقله الجوهري عن الأخفش. وفي القاموس: رَضِيَ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ يَرْضَى رِضًا وَرِضْوَانًا، وَيُضَمَّانِ، وَمَرْضَاةً: ضِدُّ سَخِطٍ، وَالرِّضَاءُ: الْمَرْضَاةُ، وَبِالْقَصْرِ: الْمَرْضَاةُ، وَيُثَنَّى رِضْوَانٍ وَرِضْيَانٍ. ينظر: الصّحاح ٢٣٥٧/٦، والقاموس ١٢٨٨/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٤) لا: تفيّد نفي الحكم عن معطوفها؛ لأنّه يعطف بها بعد الإثبات، نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، وبعد =

اسميّة لا محلّ لها، معطوفة على إحديهما.

(نحو): معلوم.

(اعْمَلْ صَالِحاً، لَا سَيِّئاً): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اعْمَلْ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محلّ له.

وتحت ضمير "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"صَالِحاً": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "اعْمَلْ".

و"لَا": حرف عطف، مبني على السكون لا محلّ له.

و"سَيِّئاً": منصوب لفظاً، معطوف على "صالحاً".

(و): عاطفة.

(بَلْ)^(١): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: التاسع. وهو معه جملة

الأمر، نحو: اضربْ زيداً لا عمراً، وبعد النداء على الأصحّ، نصّ على ذلك سيبويه، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي.

قال سيبويه: (تقول: يا زيد وعمرو، ليس إلاّ لأنّهما قد اشتراكا في النداء في قوله: "يا"،

وكذلك: يا زيد وعبد الله ويا زيد لا عمرو). وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

.....ولا ... نداءً أو أمراً أو اثباتاً تلا

وذهب ابن سعدان من الكوفيّين إلى: أنّ العطف بـ"لا" على منادى ليس من كلام العرب.

ينظر: الكتاب ١٨٦/٢، وشرح التسهيل ٢٢٨/٣، والارتشاف ١٩٩٦/٤، والمنهل

الصّافي ٤٨٩/٢، وشرح التصريح ١٧٨/٢، والهمع ٢١٥/٣.

(١) بَلْ: يعطف بها بعد التّفي، نحو: ما جاء زيدٌ، بل عمروٌ، وبعد التّهي، نحو: لا يقيم زيدٌ، بل

عمروٌ، وتفيد حينئذٍ مع كلّ منهما تقرير حكم ما قبلها. ويعطف بها أيضاً بعد الإثبات، نحو:

جاء زيدٌ، بل عمرو، وبعد الأمر، نحو: اضربْ زيداً، بل عمرواً، وتفيد حينئذٍ نقل حكم ما

قبلها. قال الناظم:

وبلّ كلّكنّ بعد مصحوبيها كلم أكنّ في مرّبع بلّ تيها

اسمِيَّة لا محلَّ لها، معطوفة على إحديهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(أُطْلِبُ حَلَالًا، بَلْ طَيِّبًا): مراد لفظه مجرور^(١) تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اطْلُبْ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محلَّ له.

وتحت ضمير "أنت"/: فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلَّ لها، ابتدائية.

[٤٧/ب]

و"حَلَالًا": منصوب لفظًا، مفعول به لـ "اطلب".

و"بَلْ": حرف عطف، مبني على السكون لا محلَّ له.

و"طَيِّبًا": منصوب لفظًا، معطوف على "حَلَالًا".

(و): عاطفة.

(لَكِنْ)^(٢): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: العاشر.

وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثلث والأمر الجلي

ينظر مبحث "بَلْ" في: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٥، والارتشاف ٤/١٩٩٤،

والجنى الداني ١/٢٣٥، والمغني ١/١٥١، والمنهل الصافي ٢/٤٩٠، وشرح التصريح ٢/١٧٧.

(١) "بل" سقط من: هـ. "مجرور" سقط من: ج.

(٢) لكن: فيها خمسة مذاهب:

أحدها: أنها ليست بحرف عطف، وهو مذهب يونس، بل هي حرف استدراك، والعطف بالواو تقول: ما قام سعدٌ ولكن سعيد.

الثاني: أنها حرف عطف، وهو مذهب أكثر التحوين منهم الفارسي، ولا تحتاج إلى الواو، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرو.

الثالث: أنها عاطفة بنفسها، ولا بدّ في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور.

الرابع: أن العطف بها وأنت محيّر بين أن تأتي بالواو، وألا تأتي بها، وهو قول ابن كيسان.

الخامس: أن العطف هو من عطف الجمل، لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة،

فإذا قلت: ما قام سعدٌ ولكن سعيد، فالتقدير: ولكن قام سعيد.

وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على إحديهما.

(نحو): معلوم.

(لَا يَحِلُّ رِيَاءٌ، لَكِنْ إِخْلَاصٌ)^(١): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "لَا": حرف نفي، مبني على السكون لا محل له.

و"يَحِلُّ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي.

و"رِيَاءٌ": مرفوع لفظًا فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"لَكِنْ": حرف عطف، مبني على السكون لا محل له.

و"إِخْلَاصٌ": مرفوع لفظًا، معطوف على "رِيَاءٌ".

ثم إن ما ذكرناه من الإعراب ما هو الموافق^(٢) لطبع المبتدئ من الطلاب.

ويجوز أن يكون "الواو" مع ما عطف عليه مجرورًا على أن يكون عطف بيان، أو

بدلاً من "الحروف العشرة" [بدل الكل]^(٣)، أو مرفوعاً على أن يكون خبر مبتدأ محذوف،

أي: هي الواو إلخ، أو منصوباً بـ "أعني" المقدر، أي: أعني بها الواو إلخ.

[التأكيد]

(و): عاطفة.

(الثالث): مرفوع لفظًا، مبتدأ.

(التأكيد)^(٤): مرفوع لفظًا، خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على

= ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١، وشرح التسهيل

٢٠٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٤، والارتشاف ١٩٧٥/٤، والجني الداني

٥٨٦/١، والمغني ٣٨٦/١، والأشموني ٣٦٢/٢، وشرح التصريح ١٧٥/٢.

(١) في ج: "لكن الإخلاص". و "إخلاص" سقط من: و.

(٢) في ج: "الموقوف".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) التأكيد: يقال أكد تأكيداً، ووكد توكيداً، وهو بالواو أكثر. وهو قسمان: لفظي، ومعنوي، =

القريبة، أو على البعيدة^(١).

(نحو): معلوم.

(أطلب الإخلاصَ الإخلاصَ)^(٢): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اطلب": أمر حاضر، مبني على السكون لا محل له^(٣).

وتحت ضمير "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الإخلاص": منصوب لفظًا، مفعول به لـ "اطلب".

و"الإخلاص": الثاني منصوب لفظًا، تأكيد لفظي لـ "الإخلاص" الأول.

(و): عاطفة.

(نحو): معطوف على نحو المقدم^(٤).

(أترك الذئوبَ/كلها): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اترك": أمر حاضر، مبني على السكون لا محل له^(٥).

وتحت ضمير "أنت": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الذئوب": منصوبة لفظًا، مفعول به لـ "اترك".

[٤٨/أ]

= فاللفظي هو: تكرير اللفظ الأول، أو مرادفه في الضمير المتصل، نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، وضربت أنت.

والمعنوي هو: التابع الرفع احتمال إرادة غير الظاهر.

ينظر تفصيله في: أسرار العربية ٢٠٨/١، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، وشرح الرضي على

الكافية ٣٧٧/٢، والارتشاف ١٩٤٧/٤، وشرح التصريح ١٣٢/٢.

(١) في ب، ج، و: "عطف على القريب، أو على البعيد".

(٢) "الإخلاص" الثاني سقط من: و.

(٣) في هـ، و: "أمر حاضر مبني على السكون تقديرًا لا محل له".

(٤) في ب، ج: "المقدر". "نحو معطوف" سقط من: ج.

(٥) في هـ، و: "أمر حاضر مبني على السكون تقديرًا لا محل له".

و"كُلٌّ": منصوب لفظاً، تأكيد معنوي لـ "الذَّنوب".
و"الهَاءُ": ضمير مجرور متّصل، مبني على السّكون، مجرور محلاً، مضاف إليه
لـ "كلٌّ".

[البدل]

(و): عاطفة.

(الرَّابِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ^(١).

(البدل)^(٢): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على
إحديهما.

(نَحْوُ): معلوم.

(أَعْبُدُ رَبَّكَ إِلَهَ الْعَالَمِينَ)^(٣): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "اعْبُدْ": أمر حاضر، مبني على السّكون لا محل له.

وتحت "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"رَبٌّ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "اعْبُدْ".

و"الكَافُ": ضمير مجرور متّصل، مبني على الفتح مجرور محلاً، مضاف إليه

(١) في ب، ج، هـ، و: "مرفوع لفظاً بعامل معنوي مبتدأ".

(٢) البدل: هذا في اصطلاح البصريين. وعند الكوفيين، قال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين.

وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير. والصحيح أن الكوفيين قد استعملوا كلا التعبيرين.

وهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. وأقسامه أربعة:

بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل المباين وهو: إمّا بدل

الغلط، أو بدل التسيان، أو بدل الإضراب.

ينظر: الكتاب ١/١٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٨، و٣/٢٧٩، ومجالس ثعلب ١/٢٠،

والمفصل ١/١٥٧، وشرح شذور الذهب ٢/٧٨٥، وشرح التصريح ٢/١٩٠، وحاشية الصبان

٣/١٨٣، والهمع ٣/١٧٦.

(٣) "إله" سقط من: و.

لـ "الربّ".

و"إله": منصوب لفظاً، بدل من "ربّ"، بدل الكل^(١).

و"العالمين": مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "الإله"^(٢).

(و): عاطفة.

(نحو): عطف على نحو السابق.

(أَبْغَضِ النَّاسَ مَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى مِنْهُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه

لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أَبْغَضَ": أمر حاضر، مبني على السكون لا محلّ له^(٣).

وتحتّه ضمير "أَنْتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"النَّاسَ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "أَبْغَضَ".

و"مَنْ": اسم موصول، أو موصوف، مبني على السكون منصوب محلاً، بدل من

"النَّاسَ" بدل البعض من الكل.

و"عَصَى": فعل ماضٍ مبني على الفتح تقديرًا.

(وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "مَنْ"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله)^(٤)، وهو معه

جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للموصول، أو منصوبة محلاً، صفة للموصوف.

والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "عصى"^(٥).

و"مَنْ": حرف جرّ.

و"الهُاءُ": ضمير مجرور متّصل، مبني على الضمّ مجرور محلاً بـ "مَنْ". والجار مع

(١) في هـ: "بدل الكاف".

(٢) في ج: "مضاف إليه للأول".

(٣) في ج، و: "أمر حاضر مبني على السكون تقديرًا لا محلّ له".

(٤) في الأصل "وتحتّه هو راجع إلى من فاعله". وما أثبتته من بقية التسخ.

(٥) في ب: "والجلالة منصوبة لفظاً مفعول له بعصى".

المجرور ظرف مستقر.

وتحتَه/ "هُوَ": راجع إلى فاعل "عصى"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو [٤٨/ب] معه جملة فعلية منصوبة محلاً، حال^(١) من فاعل "عصى".
(و): عاطفة.

(نَحْوُ): معطوف على نحو السّابق قريبه، أو بعيده^(٢).
(احْفَظِ اللهُ تَعَالَى حَقَّهُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "احْفَظُ": أمر حاضر، مبنيّ على السّكون لا محلّ له^(٣).
وتحتَه ضمير "أنتَ": فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.
والجلالة: منصوبة [لفظاً]^(٤)، مفعول به لـ "احفظ".
[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٥).
و"حَقَّ": منصوب لفظاً، بدل اشتمال من "الجلالة".
و"الهَاءُ": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على الضمّ مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "حق"^(٦).

[عطف البيان]

(و): عاطفة.
(الخامسُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.
(عَطْفُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على

(١) "حال" سقط من: هـ.

(٢) في ب، ج، هـ، و: "قريبة أو بعيدة".

(٣) في هـ: "أمر حاضر مبنيّ على السّكون تقديرًا لا محلّ له".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٦) في و: "لنحو". "الحق" سقط من: ج.

إحديهما.

(البيان^(١)): مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "العطف".

(نحو): معلوم.

(آمَنَّا بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه

لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "آمَنَ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محلّ له.

و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها،

ابتدائية.

و"البَاءُ": حرف جرّ متعلّق بـ "آمَنَّا".

و"نَبِيِّ": مجرور لفظاً بـ "الباء"، ومحلّ المحرور منصوب مفعول [به]^(٢) غير صريح

له.

(١) "و". "الخامس". "عطف". "البيان" سقطت من: هـ.

عطف البيان: هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه؛ إن كان معرفة، وتخصيصه إن

كان نكرة. وهذا معنى قول الناظم:

فدو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به مُنْكَشَفَةٌ

وسمي عطف بيان؛ لأنّ الثاني يشبه أن يكون تكراراً للفظ الأوّل، ومرادفاً له؛ ولأنّ الذات

المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنّما يورثى بالثاني لزيادة البيان.

ويشترط فيه: أن يكون جامداً، بخلاف النعت؛ فإنّه لا يكون إلاّ مشتقاً أو مؤوّلاً به،

والنعت يوضّح متبوعه ببيان صفة من صفاته ومعنى فيه أو سببه، أمّا عطف البيان فإنّه يوضّح

متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه، وتوضيحه لمتبوعه إن كان معرفة متّفق عليه بين النّحاة.

نحو قول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرُ

ينظر: شرح التسهيل ١٨٦/٣، وعمدة الحفاظ ٤٣/٢، والارتشاف ١٩٤٣/٤، وشرح

التصريح ١٤٧/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في ج، هـ، و: "مجرور به لفظاً".

"به" سقط من: ب. من قوله: "لفظاً بالباء" إلى قوله: "مفعول به" سقط من: ج.

و"نَا": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون، مجرور محلاً، مضاف إليه لـ"النبيّ".

و"مُحَمَّدٌ": مجرور لفظاً، عطف بيان لـ"النبيّ".

و"عَلَيْهِ": ظرف مستقرّ.

وتحتة "هُمَا": راجع إلى "الصّلاة والسّلام" بعده، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر مقدّم.

و"الصّلاةُ": مرفوعة لفظاً، مبتدأ مؤخر.

و"الوَأُو": عاطفة^(١).

و"السّلامُ": مرفوع لفظاً، معطوف على "الصّلاة".

والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو اعتراضية^(٢).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) فمجموع ما ذكره المصنّف من المعمولات ثلاثون.

الباب الثالث: في الإعراب

[الباب الثالث: في الإعراب]^(١)

[٤٩/أ] (البَابُ الثَّالِثُ/ فِي الإِعْرَابِ): قد سبق إعرابه مفصلاً^(٢). ولا تكن ذا غفلة^(٣) عنه أصلاً.

[تقسيمات الإعراب]

(و): ابتدائية، أو عاطفة.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(إِذَا): حرف ترديد، مبني على السكون لا محل له.

(حَرَكَتٌ): مرفوعة لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية، أو معطوفة

على جملة "الباب الثالث في الإعراب".

(أَوْ): عاطفة.

(حَرْفٌ)^(٤): مرفوع لفظاً، معطوف على "الحركة".

(أَوْ): عاطفة.

(حَذْفٌ): مرفوع لفظاً، معطوف على قريبه، أو بعيده.

(و): ابتدائية، لا عاطفة كما قيل به^(٥).

(١) وهو شيء جاء من العامل، يختلف به آخر المعرب، وله تقسيمات أربعة متداخلة:

الأول: الإعراب بحسب الذات والحقيقة.

والثاني: الإعراب بحسب المحل.

والثالث: الإعراب بحسب النوع.

والرابع: الإعراب بحسب الصفة. ينظر تفصيل ذلك في: إظهار الأسرار ص ١٢٣-١٣١.

(٢) ينظر: ص ٧٣-٧٤.

(٣) "ذا غفلة" سقطت من: ج.

(٤) في ب: "الحروف".

(٥) ينظر: ص ٧٢.

(الحَرَكََةُ^(١)): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(ثَلَاثَةٌ): مرفوعة لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(ضَمَّةٌ): مرفوعة لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأول، وهو معه جملة اسمية لا محل

لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(فَتْحَةٌ): مرفوعة لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني، وهو معه جملة اسمية لا محل

لها، معطوفة على جملة "الأول ضمة".

(و): عاطفة.

(كَسْرَةٌ): مرفوعة لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثالث، وهو معه جملة اسمية لا

محل لها، معطوفة على القريبة، أو على البعيدة.

أو "الضمة": مرفوعة لفظاً، بدل من "الثلاثة" بدل البعض، بتقدير العائد إلى المبدل

منه، أي: منها، و"الفتحة": عطف عليها، و"الكسرة": عطف على إحديهما.

وفيه احتمالات أُخرى، ذكرناها في حروف العطف^(٢)، فانظر إليها إذا أردت

معرقتها^(٣).

(و): عاطفة.

(الحَرْفُ^(٤)): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(أَرْبَعَةٌ): مرفوعة لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة

"الحركة ثلاثة".

(وَأَوْ، وَيَاءٌ، وَأَلِفٌ، وَوُؤُنٌ): إعرابه مثل إعراب "ضمّة، وفتحة، وكسرة".

(١) مثال الحركة: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ.

(٢) "أخر" سقطت من: هـ. "العطف" سقط من: ج.

(٣) ينظر: ص ٢٧٠.

(٤) في ب، و: "الحروف". مثال الحرف: جاء أبوه، ورأيتُ أباه، ومررتُ بأبيه، ويضربان.

(و): عاطفة.

(الحذف^(١)): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(ثَلَاثَةٌ): مرفوعة لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، معطوفة على

[الجملة^(٢)] القريبة، أو على البعيدة.

(مُخَصَّصَةٌ): مرفوعة لفظاً/ صفة لـ"الثلاثة"، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي، [٤٩/ب]

والجملة الاسمية لا محلّ لها معترضة، أو منصوبة لفظاً، مفعول به لـ"أعني"^(٣). والأوّل: هو الظاهر.

(بِالْفِعْلِ) "الباء": حرف جرّ متعلّق بـ"مختصّ".

و"الفعل": مجرور به لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب مفعول به غير صريح له.

(حَذْفُ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأوّل. وهو معه جملة اسمية لا

محلّ لها، ابتدائية.

(الْحَرَكَةُ): مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ"الحذف"، ومحلّ الجرور منصوب مفعول

به [غير^(٤)] صريح له.

(و): عاطفة.

(حَذْفُ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثاني. وهو معه جملة اسمية لا محلّ

لها، معطوفة على الجملة السابقة.

(الآخِرِ): مثل "الحركة".

(و): عاطفة.

(حَذْفُ): مرفوع لفظاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: الثالث. وهو معه جملة اسمية لا

(١) مثال الحذف: لم يضرب، ولم يغز، ولم يضربا.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في هـ: "الأعني المقدّر".

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، و. وما أثبتته من: ج، هـ.

محلّ لها، معطوفة على القرية، أو على البعيدة.

(الثون): مثل "الحركة" أيضاً.

وفيه الاحتمالات التي^(١) ذكرت سابقاً، فتذكر.

(فَالْجُمْلَةُ) "الفاء": فَذَلِكَ، وهي التي تدخل على الإجمال بعد التفصيل على ما في:

"حاشية البيضاوي" للمولى شهاب الدين، وغيره^(٢).

فاحفظه، فإنه مما غفل عنه كثيرون.

و"الجُمْلَةُ": مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(عَشْرَةٌ): مرفوعة لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

[أنواع المعرب]

(و): عاطفة.

(أَنْوَاعٌ): مرفوعة لفظاً، مبتدأ.

(المُعْرَبُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "الأنواع".

(بِالْقِيَاسِ): ظرف مستقر.

(١) "التي" سقطت من: ب.

(٢) المولى شهاب الدين، قد سبقت ترجمته.

والفَذَلِكَةُ: عبارة عن إجمال الأمور، مأخوذة من قول الحاسب بعدما يملئ مفردات ما

يحبسه فجملة ذلك كذا كذا، فركّب هذا اللفظ من بعض حروفه.

ويسمى عند الأدباء نحتاً، كقوله: حوقلة وبسملة، وهو مقصور على السماع.

وهذه اللفظة لم تسمع من فصحاء العرب الذين يحتجّ بكلامهم، وإنما أحدثها المولدون،

كما قال المتنبي "من الكامل":

نُسِقُوا لَنَا نَسِقَ الْحِسَابِ مُقَدِّمًا وَأَتَى فَذَلِكَ إِذِ اتَّيَتْ مُؤَخَّرًا

ينظر: حاشية الشّهاب على البيضاوي ١/٥٩٩-٦٠٠. وينظر أيضاً: شرح ديوان المتنبي

للعكبري ٢/١٧١، والمثل السائر ٢/٣٣٧، وتاج العروس ٢٧/٢٩٣.

وتحتة "هَيَّ، أو هُنَّ": راجع إلى "الأنواع"^(١)، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه مركّب مرفوع محلاً، صفة لـ "الأنواع"^(٢)، بتقدير المتعلّق معرفة^(٣)، أو منصوب حال منها بتأويلها بالفعل^(٤)، أي: يكون أنواع المعرب حال كونها بالقياس إهـ، أو بلا تأويل عند ابن مالك^(٥).

ويجوز كونه ظرفاً لغواً (للتسببة)^(٦) بين المبتدأ والخبر. وأمّا كونه خبر مبتدأ محذوف، فضعيف كما مرّ [وجهه]^(٧) مراراً.

(إلى): حرف جرّ متعلّق بـ "القياس".

[١/٥٠]

(ما): اسم موصول^(٨)، أو موصوف، مبنيّ على السّكون، فمحلّه القريب مجرور به، ومحلّه البعيد منصوب مفعول [به]^(٩) غير صريح له.

(أُعطي): فعل ماضٍ [مجهول]^(١٠)، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى "ما"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للاسم الموصول، أو مجرورة محلاً، صفة للموصوف. (لها): الظاهر ترك "اللام"؛ لكونه مفعولاً أولاً لـ "أعطي"، وهو متعدّد بنفسه، ولا

(١) "راجع إلى الأنواع" سقط من: ج، هـ، و.

(٢) في ب: "وهو معه جملة فعلية، أو مركّب مرفوعة محلاً صفة للأنواع". في ج: "وهو معه جملة مركّب مرفوعة لفظاً صفة للأنواع".

(٣) ينظر: حاشية السيّد الشّريف على المطول ص ٤٥.

(٤) في ب، هـ، و: "أو منصوبة محلاً حال منها بتأويلها بالفاعل". في ج: "بالفاعل".

(٥) قد مرّ بيانه. ينظر: ص ٦١. وابن مالك، قد سبقت ترجمته.

(٦) في الأصل "للتشبيه". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصّواب.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. ينظر: ص ٢٣.

(٨) "موصول" سقط من: ج.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في هـ: "مبنيّ على الضمّ".

بجمال لجعله "لام" التقوية^(١)؛ إذ لا يجوز دخولها على المعمول المتأخر للفعل، على ما في الرضي، وغيره^(٢).

ولذا عاب الشيخ أكمل الدين^(٣) مثل هذه العبارة في: "شرح الهداية" حيث قال: الصواب ترك اللام^(٤).

ويمكن أن يجاب بأن "اللام" متعلق بـ "أعطي"، على تضمين معنى العروض، أي: أعطي عارضاً لها، على ما ذكره الفاضل العصام^(٥).

وبأن "اللام" زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٦)، على ما ذكره المولى سعدي جلبي^(٧).
وبأن هذا من قبيل مسامحات المصنفين، كما ذكره الكوردي^(٨).

(١) في ج: "لام التعديّة".

(٢) ينظر: شرحه على الكافية ٤/١٣٨-١٣٩، والرضي قد سبقت ترجمته.

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ شمس الدين بن الشيخ جمال الدين الرومي البابري، نسبته إلى بابري (قرية ببغداد)، أو (بارت) بلدة بتركيا. علامة بفقته الحنفية، عارف بالأدب، رحل إلى حلب، ثم إلى القاهرة، وتوفي بها سنة ٧٨٦هـ. من تصانيفه: "شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي"، و"العناية في شرح الهداية"، و"شرح مختصر ابن الحاجب"، و"شرح ألفية ابن معطي"، و"حاشية على الكشاف". ينظر: الدرر الكامنة ١/٦، وشذرات الذهب ٨/٥٠٤، والأعلام ٧/٤٢.

(٤) ينظر: ١٧٦/٥.

(٥) لم أقف على مقصود المؤلف به.

(٦) سورة التمل: ٧٢.

(٧) هو: سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بسعدى جلبي أو سعدي أفندي، قاضٍ حنفي من علماء الروم. منشأه ووفاته في الأستانة سنة ٩٤٥هـ. من تصانيفه: "الفوائد البهية" حاشية على تفسير البيضاوي، و"حاشية على العناية شرح الهداية للبابري". ينظر: شذرات الذهب ١٠/٣٧٣، والأعلام ٣/٨٨-٨٩، وهدية العارفين ١/٣٨٦.

(٨) من قوله "المولى سعدي الجلبي" إلى قوله: "المصنفين" سقط من: هـ. في و: "سيد الجلبي". في =

(مِنْ هَذِهِ): ظرف مستقرّ، منصوب محلاً، حال من نائب فاعل "أعطي".
 (العَشْرَةَ): مجرورة لفظاً صفة، أو عطف بيان، أو بدل^(١) من "هذه".
 ولا يجوز كونها مرفوعة، أو منصوبة، بتقدير المبتدأ، أو أعني؛ لما ذكر مراراً^(٢).
 (تَسْعَةً): مرفوعة لفظاً خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، معطوفة على جملة "فالجملعة عشرة".
 (لَأَنَّ) "اللَّامُ": حرف جرّ متعلّق بالانحصار المفهوم من قوله: تسعة، أو بالانحصار المقدّر في نظم الكلام، أي: إنّما انحصر الأنواع في التسعة، على ما ذكره الفاضل العصام^(٣).
 و"أَنَّ": حرف من الحروف المشبهة بالفعل، يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً.
 (إِعْرَابُهَا): منصوب لفظاً اسم "أَنَّ".
 و"الهَاءُ": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الإعراب".

[٥٠/ب]

(إمّا): ترديديّة/.

(بِالْحَرَكَةِ): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً، خبر "أَنَّ"، واسمه وخبره جملة اسمية لا محلّ لها، صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد، فمحلّها القريب مجرور بـ "اللَّامُ"، ومحلّها البعيد منصوب مفعول له^(٤) للانحصار.
 (المَحْضَةُ): [صفة مشبهة، وفاعلها تحتها، "هي": راجع إلى "الحركة"]^(٥)، مجرورة لفظاً، صفة "الحركة".

= هـ: "محمود الكوردي". في و: "الكرخي". لم أقف على ترجمته فيما اطّلت عليه.

(١) في هـ: "بدل الكل".

(٢) ينظر: ص ٧٠-٧١.

(٣) لم أقف على مقصود المؤلّف به.

(٤) في ب: "مفعول به".

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، هـ، و. وما أثبتته من: ب، ج.

(أَوْ): عاطفة.

(بِالْحُرُوفِ): ظرف مستقرّ مرفوع محلاً، معطوف على "الحركة".
ولا يجوز أن يكون^(١) "الباء" زائدة، و"الحروف" مجرورة لفظاً معطوفة على
"الحركة"، كما توهمه^(٢) بعضهم، كذا قال الأستاذ شارح "الإظهار"^(٣).
[المَحْضَة]: مجرورة لفظاً صفة "الحروف"^(٤).

(و): ابتدائية، أو اعتراضية.

(هُمَا): ضمير مرفوع منفصل، مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

(مُخْتَصَّانِ): اسم مفعول.

وتحت "هُمَا": مبني على السكون مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه مركّب
مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها ابتدائية، أو اعتراضية.

(بِالِاسْمِ): ظرف لغو لـ "مختصّان".

(أَوْ): عاطفة.

(بِالْحَرَكَةِ)^(٥): ظرف مستقرّ مرفوع محلاً، معطوف على القريب، أو على البعيد.

(مَعَ): ظرف مستقرّ.

وتحت^(٦) "هي": راجع إلى "الحركة"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه
جملة فعلية منصوبة محلاً، حال من "الحركة".

ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الظرف المستقرّ الراجع إلى "الإعراب"، فحينئذٍ

(١) "يكون" سقط من: ج.

(٢) في ب، و: "توهم".

(٣) وهو: محمد الصبّوحي وي، وقد سبقت ترجمته. ينظر: فتح الأسرار ٢٤/ب، ٧٩/ب.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) في ب: "بالحكمة".

(٦) تحت "سقط من: هـ".

فاعله تحته "هُوَ". وأن يكون^(١) صفة لـ "الحركة"، بتقدير المتعلق معرفة^(٢).

وُنُقِلَ عن الفاضل العصام: كون "مع" بمعنى: مقارناً حالاً^(٣).

فعلى هذا يكون "مع" منصوباً لفظاً، حالاً من "الحركة"، أو من فاعل الظرف المستقر.

وعند الكوفيين^(٤) أن "مع" ظرف لغو لقوله: "بالحركة"، على ما في: الرضي^(٥).

(الحذف): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "مع".

(أو): عاطفة.

(بالحرف): ظرف مستقر، مرفوع محلاً معطوف على أحدهما.

(مع): ظرف مستقر.

وتحته "هي، أو هُنَّ": فاعله، وهو معه جملة فعلية منصوبة محلاً، حال من

[٥١/أ]

"الحروف"، أو تحته "هُوَ": حال من فاعل / الظرف المستقر، أو صفة لـ "الحرف" بتقدير

المتعلق معرفة، أو ظرف لغو لقوله: "بالحروف".

(الحذف): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "مع"^(٦).

(و): للابتداء، أو للاعتراض.

(هُمَا): مبني على السكون مرفوع محلاً^(٧)، مبتدأ.

(مُخْتَصَّانِ): [مرفوع لفظاً]^(٨) خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية، أو

اعتراضية.

(بالفعل): ظرف لغو لـ "مختصان".

(١) في ب: "أو يكون".

(٢) ينظر: حاشية السيد على المطول ص ٤٥.

(٣) لم أقف على مقصود المؤلف به.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "والمشهور".

(٥) ينظر: شرحه على الكافية ٢٥٠/١-٢٥١. والرضي، قد سبقت ترجمته.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

[إعراب اسم المفرد المنصرف، وجمع المكسر المنصرف]

(و): ابتدائية.

(الأوَّلُ)^(١): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(إمّا): حرف ترديد.

(تأمُّ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(الإِعْرَابِ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "تأم"، ومنصوب محلاً على التشبيه

بالمفعول، كما في: حَسَنُ الْوَجْهِ، على ما في: "مغني اللبيب"^(٢).

فاحفظه إن أردت الكمال، يا أيها الحبيب.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(أَنْ): حرف ناصب.

(يَكُونُ): فعل مضارع من الأفعال الناقصة^(٣)، منصوب لفظاً بـ "أَنْ".

(رَفَعُهُ): مرفوع لفظاً، اسم "يكون".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "الرفع".

(بِالضَّمَّةِ): ظرف مستقرّ، منصوب محلاً خبره، وهو معها جملة فعلية لا محلّ لها،

صلة لـ "أَنْ"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ

لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(نَصْبُهُ): مرفوع لفظاً، معطوف على "رفعه".

(١) أي: الإعراب بالحركة المحضة. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٦٧-٦٨، وإظهار الأسرار

ص ١٢٤.

(٢) ينظر: ١/٨٩٦.

(٣) في و: "فعل مضارع ناقص".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "التَّصَبُّ".

(بِالْفَتْحَةِ): ظرف مستقرّ، منصوب محلاً، معطوف على "بالضَّمَّة".

(و): عاطفة.

(جَرُّهُ): مرفوع لفظاً، معطوف على القريب، أو على البعيد.

(بِالْكَسْرِ): ظرف مستقرّ، منصوب محلاً معطوف على أحدهما.

(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ) "ذَا": اسم إشارة، مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

و"اللام": حرف عماد^(١)، مبني على الكسر لا محلّ له.

و"الكاف": حرف خطاب، مبني على الفتح لا محلّ له.

(المُفْرَدُ)^(٢): مرفوع لفظاً خبره^(٣)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية/.

(الْمُنْصَرَفُ)^(٤): مرفوع لفظاً، صفة "المفرد".

(و): عاطفة.

(الْجَمْعُ): مرفوع لفظاً، عطف^(٥) على "المفرد".

(الْمُكْسَرُ)^(٦): مرفوع لفظاً، صفة "الجمع".

[٥١/ب]

(١) ويقال "اللام": حرف تبعيد. ينظر: هامش الأصل ٥١/ب.

(٢) والمراد بالمفرد: أي الذي لا يكون مثني ولا مجموعاً، سواء كان مضافاً، أو لا.

ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٦٧/١.

(٣) "خبره" سقط من: و.

(٤) والمراد بالمنصرف: مادخله الجرّ والتّنين، نحو: زَيْدٍ.

(٥) "عطف" سقط من: و.

(٦) وهو: ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إمّا بزيادة؛ كصِنُو وصِنَوَانٍ، أو بنقص؛ كتُخِمَة وتُخِم، أو

بتبديل شكل؛ كأَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل؛ كِرِحَال، أو بنقص وتبديل شكل؛

كِرْسُل، أو بمنّ كِعْلَمَان. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٦٨/١، وأوضح المسالك ٢٩٥/٤.

(الْمُنْصَرَفُ): مرفوع لفظاً، صفة أخرى له.

(نَحْوُ): معلوم.

(جَاءَنَا رَسُولٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "جاء": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له.

و"نا": ضمير منصوب متّصل، مبني على السكون منصوب محلاً، مفعول به صريح لـ "جاء".

وهو يتعدّى^(١) بنفسه تارة، وبحرف الجرّ أخرى، كما صرّح به بعض الأفاضل^(٢)،

فلا حاجة إلى أن يقال: إنّه من قبيل الحذف والإيصال^(٣).

و"الرَّسُولُ": مرفوع لفظاً، فاعله. وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

وإعراب "عَلَيْهِ السَّلَامُ": ظاهر^(٤).

(و): عاطفة.

(صَدَقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على لفظ "جاءنا

رسول".

(١) "يتعدّى" سقط من: و.

(٢) ذكر في هامش الأصل ٥٢/أ: وهو مولانا ددّه أفندي.

وهو: زين الدّين محمّد (بیر محمّد دده) بن مصطفى بن حبيب الأرضروميّ، ثمّ القسطنطينيّ،

المعروف بدده أفندي، من علماء الدّولة العثمانيّة، فقيه حنفيّ، توفيّ منفيّاً في بروسة سنة

١١٤٦هـ. من تصانيفه: "المدحة الكبرى"، و"الوسيلة العظمى"، و"الوصف الحمود في مناقب

الأدباء والجدود". ينظر: الأعلام ١٠٠/٧، وهدية العارفين ٣٢١/٢، ومعجم المؤلفين ٢٩٨/٩.

(٣) وهو: أن توصل حرف الجرّ بعد حذفه إلى المجرور، فتظهر الإعراب المحليّ، نحو: قوله تعالى:

﴿ وَأَخْبَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ۖ ﴾ الأعراف: ١٥٥، أي: من قومه، وقول الشّاعر:

تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي: تَمْرُونَ بالدِّيَارِ. ينظر: إظهار الأسرار ص ٥٩.

(٤) "عليه" سقط من: ج. "ظاهر" سقط من: و.

أي: مرّ إعرابه. ينظر: ص ٢٢٥.

وإذا أريد المعنى، فـ "صَدَّقَ": فعل ماضٍ مبنيّ على السّكون لا محلّ له.
و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"الرَّسُولَ": منصوب لفظاً، مفعول به لـ "صدّقنا"^(١).

وإعراب "عَلَيْهِ السَّلَامُ": ظاهر^(٢).

(و): عاطفة.

(آمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على القريب، أو
على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فـ "آمَنَ": فعل ماضٍ مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة
فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"البَاءَ": حرف جرّ متعلّق بـ "آمَنَ".

و"الرَّسُولِ": مجرور به لفظاً، ومحلّ الجرور منصوب^(٣) مفعول به غير صريح
لـ "آمَنَ".

وإعراب "عَلَيْهِ السَّلَامُ": ظاهر.

(و): عاطفة.

(نَحْوُ): معطوف على نحو السابق^(٤).

(نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

[٥٢/٤]

(١) في ب، ج، هـ، و: "لصدّق".

(٢) "ظاهر" سقط من: هـ.

(٣) "ومحلّ الجرور منصوب" سقط من: ب.

(٤) في ب: "نحو معلوم معطوف على السابق". في هـ: "نحو معلوم على نحو السابق". "نحو

معطوف" سقط من: و.

وإذا أريد المعنى، فـ "نَزَلَ": فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له.

و"مِنْ": حرف جرٍّ متعلِّقٌ بـ "نزل".

و"السَّمَاءَ": مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرور منصوبٌ مفعولٌ به غير صريحٍ لـ "نزل".

و"كُتِبَ": (مرفوعة)^(١) لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلَّ لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(صَدَّقْنَا الكُتْبَ): مراد لفظه مجرورٌ تقديرًا، معطوفٌ على لفظ "نزل من السماء

كتب".

وإذا أريد المعنى، فـ "صَدَّقْنَا": فعلٌ وفاعلٌ، والجملة ابتدائية.

و"الكُتْبَ": (منصوبة)^(٢) لفظاً، مفعولٌ به لـ "صدَّقْنَا"^(٣).

(و): عاطفة.

(آمَنَّا بِالْكِتَابِ): مراد لفظه مجرورٌ تقديرًا، معطوفٌ على القريب، أو على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فالأمرُ ظاهرٌ ممَّا سبق^(٤).

(و): زائدة على [ما هو] المشهور^(٥).

(إِمْأًا): عاطفة.

(نَاقِصٌ): مرفوعٌ لفظاً، معطوفٌ على "تَامٌ".

(الإِعْرَابِ)^(٦): مجرورٌ لفظاً، مضافٌ إليه لـ "النَّاقِصِ"، ومنصوبٌ محلاً، على

التَّشْبِيهِ بالمفعول، كما مرَّ^(٧).

(١) في الأصل "مرفوع". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) في الأصل "منصوب". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في ب، ج، هـ: "الصدَّق".

(٤) في و: "فالأمن". ينظر: ص ٢٩٠.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. "على ما" سقطت من: ب.

ينظر: ص ٢٦٤.

(٦) أي: ما يكون إعرابه بالحركتين.

(٧) ينظر: ص ٢٨٧.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.
(عَلَى قِسْمَيْنِ): ظرف مستقر، مرفوع محلاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها،
ابتدائية.

[إعراب غير المنصرف]

(قِسْمٌ): مرفوع لفظاً، مبتدأ أول^(١).
(رَفَعُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ ثانٍ^(٢).
والضمير المحرور، مضاف إليه لـ "الرفع".
(بِالضَّمَّةِ): ظرف مستقر، مرفوع محلاً، خبر المبتدأ الثاني، وهو معه جملة اسمية
صُغْرَى مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ الأول، وهو معه جملة اسمية^(٣) كُبْرَى لا محل لها، ابتدائية،
على ما في: "معني اللبيب"^(٤).

(و): عاطفة.

(نَصْبُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

والضمير المحرور، مضاف إليه لـ "النصب".

(و): عاطفة.

(جَرُّهُ): مرفوع لفظاً، معطوف على "النصب".

والضمير المحرور، مضاف إليه لـ "الجر".

(بِالْفَتْحَةِ): ظرف مستقر.

(١) في ب، ج: "الأول".

(٢) في ب: "الثاني".

(٣) من قوله: "صغرى مرفوعة" إلى قوله: "جملة اسمية" سقط من: و.

(٤) قال ابن هشام: (الكُبْرَى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ.

والصُغْرَى هي المبنية على المبتدأ، كالجمله المخبر بها في المثالين). ينظر: المعني ٤٩٧/١.

وتحتة "هُمَا"^(١): مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه/ جملة اسمية (مرفوعة محلاً معطوفة)^(٢) على الجملة الصغرى. [٥٢/ب]

ويجوز أن يجعل "النصب" معطوفاً على "الرّفْع"، و"الجرّ" معطوفاً على "النّصب"، و"بالفتحة" معطوفاً على "بالضمة"^(٣)، كما صرّح بهما العلامة التفتازانيّ، والفاضل العصام كما مرّ^(٤).

(و): ابتدائية.

ذَلِكَ "ذَا": اسم إشارة، مبنيّ على السّكون مرفوع [محلاً]^(٥)، مبتدأ.

و"اللّام": حرف عماد.

و"الكاف": حرف خطاب لا محلّ لهما^(٦).

(غَيْرُ): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(الْمُنْصَرِفِ)^(٧): مشغول بإعراب الحكاية عند المصنّف، أو مضاف إليه عند

البعض^(٨).

(١) في ب: "ضمير هما".

(٢) في الأصل "مرفوعة معطوفة محلاً". وما أثبتته من بقية النسخ. "اسمية مرفوعة محلاً معطوفة على الجملة" سقطت من: و.

(٣) في ب: "وبالفتحة معطوفة على بالضّم".

(٤) التفتازاني، قد سبقت ترجمته. والفاضل العصام لم أقف على المقصود به. ينظر: ص ٣٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) في الأصل، ج: "لها". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦٩/١، وإظهار الأسرار ص ١٢٤. وينظر تفصيله في: الأصول

في النحو ٧٩/٢، واللمع ١٥٠/١، والمفصل ٣٥/١، وأسرار العربية ٥٥/١، وشرح التصريح

٨٤/١، والهمع ٩٢/١.

(٨) "عند البعض" سقط من: و.

ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(نحو): معلوم.

(جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَدَقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ): إعراب هذه الألفاظ على إرادة اللفظ والمعنى، قد ظهر مما ذكر^(١) آنفاً.

[إعراب جمع المؤنث السالم]

(و): عاطفة.

(قِسْمٌ): مرفوع لفظاً، مبتدأ أول.

(رَفَعُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ ثانٍ.

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "الرفع".

(بِالضَّمَّةِ): ظرف مستقر مرفوع محلاً، خبر المبتدأ الثاني^(٢)، وهو معه جملة اسمية

صُعْرَى مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ الأول، وهو معه جملة اسمية كُبْرَى لا محل لها، معطوفة على الجملة الكُبْرَى السابقة.

(و): عاطفة.

(نَصْبُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "النصب".

(و): عاطفة.

(جَرُّهُ): مرفوع لفظاً، معطوف على "نصبه".

[والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "الجر"]^(٣).

(بِالْكَسْرِ): ظرف مستقر.

وتحتة "هُمَا": فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة

اسمية مرفوعة محلاً، عطف على الجملة الصُعْرَى.

(١) في ب، ج: "ذكرنا". ينظر: ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) "المبتدأ" سقط من: هـ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ. "الجر" سقط من: و.

وفيه وجه آخر كما سبق^(١).

(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ): [مبتدأ]^(٢)، كـ "ذلك" السابق.

(جَمْعُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(المُؤْتِثُ): مشغول بإعراب الحكاية.

(السَّالِمُ)^(٣): مرفوع لفظاً، صفة "الجمع"^(٤).

(نَحْوُ): معلوم.

(جَاءَنَا مُعْجَزَاتٌ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "جاء": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له.

و"نا": ضمير منصوب متصل، مبني على السكون منصوب محلاً، مفعوله^(٥).

و"مُعْجَزَاتٌ": مرفوعة لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

[٥٣/أ]

(١) ينظر: ص ٣٥.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦٨/١، وإظهار الأسرار ١٢٤، ٨٣/١.

ويجمع بالألف والتاء المزيدين ستة أنواع: كل اسم مؤنث بالمعنى فقط، نحو: هند، وكل

اسم مؤنث بالتاء دون المعنى، نحو: طلحة، إلا ثلاث كلمات: شفة وأمة وشامة، وكل اسم

مؤنث بالتاء والمعنى جميعاً، نحو: مسلمة، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة، نحو حبلبي،

وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة، نحو: عذراء، وكل اسم لغير عاقل، نحو: إصطبل.

ولا يمنع من تسميته سالماً تغيير بناء مفرده في حال الجمع كسجّادات، وزفّرات - بفتح

ثانیهما - في جمع سجّدة وزفّرة بسكون ثانيهما، ونحو ظلمات - بضم الثاني - في جمع ظلمة

بسكون الثاني، ونحو: صحراوات، بقلب همزة مفرديهما واوا.

ينظر: شرح التصريح ٨٠/١، والهمع ٨٣/١.

(٤) "السالم مرفوع لفظاً صفة الجمع" سقط من: هـ.

(٥) في ب، ج، هـ، وو: "مفعول له".

(و): عاطفة.

(صَدَّقْنَا مُعْجَزَاتٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على المثال السابق.

وإذا أريد المعنى، فـ"صَدَّقْ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.

و"نَا": ضمير مرفوع متصل، مبني على السكون مرفوع محلاً، فاعله.

و"مُعْجَزَاتٍ": منصوبة لفظاً مفعوله^(١)، وهو مع فاعله^(٢) جملة فعلية لا محل لها،

ابتدائية.

(و): عاطفة.

(آمَنَّا بِمُعْجَزَاتٍ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على أحد المثالين.

وإذا أريد المعنى، فالإعراب ظاهر مما قدّمنا.

[إعراب الأسماء الستة]

(و): عاطفة.

(الثاني): مرفوع تقديرًا، مبتدأ.

(إِمَّا): حرف^(٣) ترديد لا محل له.

(تَأْمٌ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطف على جملة

"الأول" إهـ.

(الإِعْرَابِ)^(٤): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ"التأم"، ومنصوب محلاً على التشبيه

بالمفعول^(٥) كما مر^(٦).

(١) في ب، ج: "مفعول له".

(٢) في ب: "وهو معه جملة". في ج، هـ: "وهو معه فاعله".

(٣) "حرف" سقط من: ج.

(٤) أي: ما يكون إعرابه بالحروف الثلاثة (الواو، والألف، والياء).

(٥) في ب: "بالفعل".

(٦) ينظر: ص ٢٨٧.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.
(أَنْ): حرف ناصب.

(يَكُونُ): فعل مضارع من الأفعال الناقصة، منصوب لفظاً بـ"أَنْ".
(رَفَعُهُ): مرفوع لفظاً، اسم "يكون".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ"الرفع".

(بِالْوَاوِ): ظرف مستقر، منصوب محلاً خبره، وهو معهما جملة فعلية لا محل لها، صلة لـ"أَنْ"، وهي في تأويل المفرد مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو مع جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(نَصَبُهُ): مرفوع لفظاً، عطف على "رفعه".
والضمير المجرور، مضاف إليه لـ"النصب".

(بِالْأَلِفِ): ظرف مستقر، منصوب محلاً، عطف على "بالواو"^(١).
(و): عاطفة.

(جَرُّهُ): مرفوع لفظاً، عطف على القريب، أو على البعيد.
[والضمير المجرور، مضاف إليه لـ"الجر"]^(٢).

(بِالْيَاءِ): ظرف مستقر، منصوب محلاً، عطف على أحدهما.
(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ) "ذَا": اسم إشارة، مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

(١) في ب، هـ: "عطف على الواو".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ. "للجر" سقط من: هـ.

[٥٣/ب]

و"اللَّامُ"/: [حرف] (١) عماد.

و"الكَافُ": حرف خطاب لا محلّ لهما.

(الْأَسْمَاءُ): مرفوعة لفظاً، خبر المبتدأ. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(السِّتَةُ) (٢): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"الأسماء".

(المُضَافَةُ): مرفوعة لفظاً، صفة لـ"الأسماء".

(إِلَى): حرف جرّ متعلّق بـ"المضافة".

(غَيْرِ): مجرور به لفظاً، ومحلّ المجرور منصوب مفعول به غير صريح لها.

(يَاءُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ"الغير".

(الْمُتَكَلِّمُ): مجرور (٣) لفظاً، مضاف إليه لـ"الياء".

(مُفْرَدَةً): منصوبة لفظاً، حال من "الأسماء"؛ لكونها مفعولاً معنيّاً، أي: أشير إلى

الأسماء حال كونها مفردة، والعامل فيها معنى الفعل المستنبط من اسم الإشارة (٤). أو حال

من فاعل "المضافة". أو مفعول به لفعل مقدر، أي: أعني بها مفردة، أو مرفوعة خبر مبتدأ

محذوف، أي: هي مفردة (٥).

(مُكَبَّرَةً) (٦): منصوبة لفظاً، حال بعد حال من "الأسماء"، أو من فاعل "المضافة"، أو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٦٩/١، وعمدة الحافظ ١١٠/١، وشرح التصريح ٥٧/١.

(٣) "مجرور" سقط من: و.

(٤) "المستنبط" سقط من: ج. ينظر: حاشية السيّد على المطول ص ١٠٠.

(٥) "أعني" سقط من: ج. في ب: "هو". "مفردة" سقطت من: ب.

(٦) أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة، أن تكون مضافة إلى غير "ياء المتكلم".

فأمّا (ذو) فلا تستعمل إلاّ كذلك، وأمّا غيرها فإنّ أفرد عن الإضافة أعرب بمركات

ظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَخٌ﴾ النساء: ١٢، ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ يوسف: ٧٨، ﴿وَبَنَاتٌ

الْأَخُ﴾ النساء: ٢٣، إلاّ أنّ (فاه) إذا أفرد لزمته الميم.

حال من فاعل "مفردة". أو صفة لـ "مفردة"^(١). أو مفعول أعني. أو مرفوعة خبر المبتدأ محذوف، أي: هي مكبّرة^(٢). أو خبر بعد الخبر له، أي: هي مفردة مكبّرة.

تنبيه: نُقِلَ عن الزمخشري^(٣): ((سُئِلْتُ بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةَ عَنْ نَاصِبِ الْحَالِ^(٤)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٥). فَقُلْتُ: مَا فِي حَرْفِ التَّنْبِيهِ، أَوْ مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَقِيلَ لِي: الْعَامِلُ فِي الْحَالِ، وَذِيهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ^(٦). فَقُلْتُ: تَقْدِيرُهُ: هَذَا بَعْلِي أَنْبَهُ عَلَيْهِ شَيْخًا، أَوْ أَشِيرَ إِلَيْهِ شَيْخًا^(٧)، فَالضَّمِيرُ هُوَ ذُو الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ، وَفِي الْحَالِ^(٨) وَاحِدٌ كَمَا تَرَى، فَاسْتَحْسَنَ الْجَوَابَ مِنْ كَانَ (حَضْرَهُ)^(٩)، كَذَا ذَكَرَهُ الدَّمَامِينِيُّ فِي: "شَرْحِ مَغْنِيِّ اللَّيْبِ"^(١٠).

وإن أضيف شيء منها إلى "ياء المتكلم"، أعرب بحركات مقدّرة على الأصحّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِخِي هَكَرُوتُ﴾ القصص: ٣٤، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَإِخِي﴾ المائدة: ٢٥. ويشترط أيضاً أن تكون مفردة، لا مثناة ولا مجموعة، وأن تكون مكبّرة، لا مصعّرة، فإن تّثيت أو جمعت أعربت كما يعرب المثني والجمع، وإن صعّرت أعربت بالحركات، نحو: هذا أَيْبُكَ. ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٦٩/١، وإرشاد السّالك ١١٨/١، وشرح شذور الذهب ١٨٨/١.

- (١) في ب: "أو منصوبة صفة لمفردة". "لمفردة" سقطت من: و.
- (٢) في ب: "هو مكبّرة". في و: "هنّ مكبّرة".
- (٣) قد سبقت ترجمته.
- (٤) في ب: "بمكة المكرمة الكوفية". في و: "بمكرمة". في ج: "عن في ناصب الحال".
- (٥) هود: ٧٢.
- (٦) في ب: "ف قيل إلى العامل... الابتدائية". في ج: "ف قيل إلى العامل في الحال وفيها... الابتدائية". في هـ: "ف قيل في العامل". في و: "ف قيل إلى العامل وذهب".
- (٧) في و: "أنبه، أو أشير إليه شيخاً".
- (٨) "الحال" سقطت من: ب. "وفي الحال" سقطت من: ج.
- (٩) في الأصل "حضر". وما أثبتته من بقية النسخ، وهو الصّواب. "كان" سقط من: و.
- (١٠) ينظر: تحفة الغريب "قسم التركيب" ٥٣٢/٢. والدماييني، قد سبقت ترجمته.

(و): ابتدائية.

(هي)^(١): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.
(أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهُ، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ)^(٢).

فالأول:^(٣) مراد لفظه مرفوع تقديرًا، مع المعطوف عليه خبر المبتدأ. وهو/ معه جملة
[اسمية]^(٤) لا محل لها، ابتدائية.

وما يُقَالُ: إِنَّ "أبُوهُ"، وما بعده مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، فسهُوٌ ظاهر.
(نَحْوُ): معلوم.

(جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "جاء": فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له.
و"نَا": ضمير منصوب [متصل]^(٥)، مبني على السكون منصوب محلاً مفعوله.
و"الأبُ": مرفوع تقديرًا فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.
و"القاسم": مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "الأب".
وإعراب "عَلَيْهِ السَّلَامُ": ظاهر^(٦).
(و): عاطفة^(٧).

(١) في ب: "هو".

(٢) في و: "وحموه".

قوله (حموها): لأن الأشهر في الحمو إضافته إلى امرأة، فيقال: حمو هند أفضل من حمي

دعد. ينظر: عمدة الحفاظ ١/١١٢، والامتحان ٢٦/أ.

(٣) أي: أبوه.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) في: ج، هـ، و: "مرّ سابقاً". ينظر: ص ٢٢٥.

(٧) "و. عاطفة" سقطت من: ب.

(صَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على لفظ "جاءنا أبو القاسم".

وإذا أريد المعنى، فـ "صَدَّقَ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له. و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الأب"^(١): منصوب تقديرًا، مفعول به لـ "صدّقنا".

و"القاسم": مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "الأب".

وإعراب "عليه السّلام": ظاهر.

(و): عاطفة.

(آمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، معطوف على القريب، أو على البعيد.

وإذا أريد المعنى، فـ "آمَنَ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له. و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"الباء": حرف جرّ.

و"الأب": مجرور به تقديرًا، ومنصوب محلاً، مفعول به غير صريح (لآمنا)^(٢).

و"القاسم": مشغول بإعراب الحكاية، أو مضاف إليه لـ "الأب"، على ما عرفت

الاختلاف فيما سبق^(٣).

وإعراب "عليه السّلام": ظاهر^(٤).

(١) في ج: "الإعراب".

(٢) في الأصل "له". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) ينظر: ص ٨٧.

(٤) من قوله: "و. عاطفة. آمنا بأبي القاسم عليه السّلام" إلى قوله: "وإعراب عليه السّلام ظاهر" =

٣٠٢ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

(و): حرف زائد، على ما هو مشهور^(١).

(إِمْأً): عاطفة.

(نَاقِصٌ): مرفوع لفظاً، عطف على " إِمَّا تَامَ الإِعْرَابُ " ^(٢).

(الإِعْرَابُ) ^(٣): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "النَّاقِصُ"، ومنصوب محلاً/ على [٥٤/ب]

التشبيه بالمفعول.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(عَلَى): حرف جرّ.

(قِسْمَيْنِ): مجرور به لفظاً، والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحت "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه ^(٤) جملة

فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

[إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به]

(قِسْمٌ رَفَعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ [بِالْيَاءِ]) ^(٥): قد ظهر إعرابه ممّا سبق، فراجع

إليه ^(٦).

(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ) "ذَا": اسم إشارة، مبني على السكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

= سقط من: و.

(١) ينظر: ص ٢٦٤.

(٢) "تَامَ" سقط من: ج.

(٣) أي: ما يكون إعرابه بالحرفين (الواو، والياء)، أو (الألف، والياء).

(٤) "معه" سقط من: هـ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) في ب: "وقد ظهر إعرابه ممّا سبق فليراجع إليه". ينظر: ص ٢٩٢.

و"اللَّامُ": [حرف] ^(١) عماد.

و"الكَّافُ": حرف خطاب، لا محلّ لهما.

(جَمْعُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(المُذَكَّرُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "الجمع".

(السَّالِمُ) ^(٢): مرفوع لفظاً، صفة "الجمع".

(و): عاطفة.

(أُولُو): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، معطوف على "جمع المذكّر".

(و): عاطفة.

(عِشْرُونَ): مراد لفظه مرفوع تقديرًا، عطف على أحدهما.

وما قيل: إنَّ "أولو، وعشرون" مرفوعان لفظاً، فخطأً ظاهر ^(٣).

(و): عاطفة.

(أَخَوَاتُهُ) ^(٤): مرفوعة لفظاً، عطف على "عشرون" فقط.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٢) ويجمع على هذا الجمع نوعان: العلم والصفة. ويشترط فيه ثلاثة شروط:

أحدها: الخلو من تاء التانيث، فلا يجمع نحو: طلحة. والثاني: أن يكون لمذكّر، فلا يجمع نحو: زينب. الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع نحو: "واشق" علماً لكلب، و"سابق" صفة لفرس. ينظر: أوضح المسالك ١/٧٣-٧٤.

(٣) "وما قيل: إنَّ أولو وعشرون" سقط من: هـ. في ب: "مرفوع لفظاً".

(٤) وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون، وبابه. والثاني: جموع تكسير، وهي: بنون، وحرّون، وأرضون، وسنون، وبابه. والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كـ أهلون ووابلون. والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به: كـ عليون وزيدون مسمّى به.

ينظر: أوضح المسالك ١/٧٤-٧٥. وينظر تفصيل هذا الباب في: عمدة الحفاظ ١/١٠٧،

والارتشاف ٢/٥٦٦، وشرح شذور الذهب ١/١٩٧، والهمع ١/١٦٦.

والضّمير المجرور، مضاف إليه لـ "الأخوات".

(نَحْوُ): ظاهر^(١).

(جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فالإعراب ظاهر.

(و): عاطفة.

(صَدَقْنَا الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على لفظ

"جاءنا المرسلون".

وإذا أريد المعنى، فالإعراب ظاهر.

(و): عاطفة.

(آمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على أحدهما.

وإذا أريد المعنى، فالإعراب ظاهر.

[إعراب المثني وما ألحق به]

(و): عاطفة.

(قَسْمٌ): مرفوع لفظًا، مبتدأ أول.

(رَفَعُهُ): مرفوع لفظًا، مبتدأ ثان.

والضّمير المجرور، مضاف إليه لـ "الرفع".

(بِالْأَلْفِ): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً، خبر مبتدأ ثان، وهو معه جملة اسمية صُغْرَى

مرفوعة محلاً، خبر/ مبتدأ أول، وهو معه جملة اسمية كُبْرَى لا محلّ لها، عطف على الجملة الكُبْرَى السابقة^(٢).

(و): عاطفة.

(نَصْبُهُ): مرفوع لفظًا، عطف على "رفعه"^(٣).

(١) في ب: "معلوم".

(٢) في ب، و: "السابق". وهي قوله: (قسم رفعه بالواو).

(٣) في ج: "عطف على نصبه".

والضّمير المجرور، مضاف إليه لـ "النّصب".

(و): عاطفة.

(جَرُهُ): مرفوع لفظاً^(١)، عطف على "نصبه".

والضّمير المجرور، مضاف إليه لـ "الجرّ".

(بالياء): ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هُمَا": راجع إلى "النّصب والجرّ"، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله،

وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، عطف^(٢) على "بالألف".

وفيه وجه آخر مرّ ذكره، فتدبرّ^(٣).

(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ) "ذَا": اسم إشارة، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً، مبتدأ.

و"اللّام": حرف عماد.

و"الكاف": حرف خطاب، لا محلّ لهما.

(التّشبيّه)^(٤): مرفوعة لفظاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

(١) من قوله: "عطف على رفعه" إلى قوله: "مرفوع لفظاً" سقط من: و.

(٢) "عطف" سقط من: ج.

(٣) ينظر: ص ٣٥.

(٤) ويعرفونه بأنّه اسم، يدلّ على اثنين، متّفقين في الحركات، والحروف، والمعنى؛ بسبب زيادة في

آخره، تُعني عن العاطف والمعطوف؛ وهذه الزيادة هي: الألف والتّون المكسورة رفعاً، أو الياء المفتوحة والتّون المكسورة نصباً وجرّاً؛ ويشترط في كلّ ما يثنى ثمانية شروط:

أحدها: الإفراد؛ فلا يثنى المشي، ولا المجموع على حدّه، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

الثاني: الإعراب؛ فلا يثنى المبنيّ، وأمّا نحو: دان وتان واللذان والتتان؛ فصيغ موضوعه

للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصحّ، عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التّركيب؛ فلا يثنى المركّب إسناد اتّفاقاً، ولا مزج على الأصحّ، وأمّا

المركّب تركيب إضافة مع الأعلام فيستعني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

=

(و): عاطفة.

(ائنان): مراد لفظه مرفوع تقديراً، عطف على "التثنية".

(و): عاطفة.

(كلا): مراد لفظه مرفوع تقديراً، عطف على أحدهما.

وما قيل: أو مرفوع لفظاً إهـ، فخطأ فاحش^(١)؛ لأنّ كون إعراب "كلا" بالألف مشروط بالإضافة إلى مضمّر، فكيف يكون إعرابه هنا بالألف^(٢).

(مُضَافاً): منصوب لفظاً، حال من "كلا" (بتأويله)^(٣) بالمفعول بواسطة العطف،

أي: أشير إلى التثنية، وائنان، وكلا حال كونه مضافاً، كما قال الشيخ الشّارح^(٤).

أو بتأويله بنائب الفاعل، أي: جُعِلَ كِلا من هذا القسم حال كونه مضافاً^(٥)، كما

قيل. والأوّل هو الرّاجح.

الرّابع: التّنكير؛ فلا يثنى العلم باقياً على علميّة، بل ينكّر ثمّ يثنى.

الخامس: اتّفاق اللفظ، وأمّا نحو: الأبوّان للأب والأمّ، فمن باب التّغليب.

السّادس: اتّفاق المعنى؛ فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأمّا قولهم: القلم أحد اللّسانين

فشاذّ.

السّابع: أن لا يستغنى عنه بتثنية غيره؛ فلا يثنى سواء؛ لأنّهم استغنوا بتثنية "سي" عن

تثنيته، فقالوا: سيّان، ولم يقولوا: سواءان.

الثّامن: أن يكون له ثان في الوجود؛ فلا يثنى الشّمس والقمر، وأمّا قولهم: القمران، فمن

باب المجاز. ينظر: شرح التّصريح ٦٥/١، وحاشية الصّبّان ١٣٩/١-١٤٠.

(١) "لفظاً" سقط من: ج. في ج: "فجاء فاحش". في و: "فحتماء فاحش".

(٢) من قوله: "لأنّ كون إعراب" إلى قوله: "فكيف" سقط من: و. في (ب) "فكيف يكون إعرابه

ههنا". في ج: "فيكون إعرابه هنا بالألف".

(٣) في الأصل "بلا تأويله". وما أثبتته من بقيّة النّسخ، ولعله هو الصّواب.

(٤) أي: الصّبّوجه وي. ينظر: فتح الأسرار ١٣٥/ب، وحاشية السيّد على المطوّل ص ١٠٠.

(٥) في و: "كلاماً". في هـ، و: "من هذه القسم". "مضافاً" سقط من: ج.

أو مفعول أعني المقدّر، أي: أعني به مضافاً، كما قال الشيخ عليّ القاريّ في أمثاله في: "شرح الغرى" (١).

(إلى): حرف جرّ متعلّق بـ "مضافاً".

(مُضْمَرٍ) (٢): مجرور [به] (٣) لفظاً، ومنصوب محلاً، مفعول به غير صريح لـ "مضافاً".

(نَحْوُ): معلوم (٤).

(جَاءَنَا الْاِثْنَانِ كِلَاهُمَا، أَيُّ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ): مراد لفظه مجرور تقديرًا (٥)،

[٥٥/ب]

مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "جاء": فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

و"نا": ضمير منصوب متّصل، مبنيّ على السّكون منصوب محلاً، مفعوله (٦).

و"الاثْنَانِ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"كِلَا": مرفوع لفظاً، تأكيد معنويّ لـ "اثنان".

و"هُمَا": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون مجرور محلاً، مضاف إليه

لـ "كلا".

(١) في ب، ج: "العز". في هـ: "الرضي". عليّ القاريّ، فد سبقت ترجمته، ولم أقف على كتابه.

(٢) وحملوا عليه خمسة ألفاظ، ثلاثة منها بلا شرط وهي: (اثنان) للمذكّر، و(اثنتان) للمؤنث في لغة

أهل الحجاز، و(ثنتان) في لغة تميم، و(كلا، وكتلتا) بشرط إضافتها إلى مضمر، فإن أضيفا إلى

مظهر لزمتهما الألف، وأعربا بالحركات مقدّرة.

ينظر: عمدة الحفاظ ١/١١٣، وشرح الرّضي على الكافية ٣/٤١٣، وشرح شذور الذهب

١/١٩٣، وشرح التصريح ١/٦٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في هـ: "ظاهر".

(٥) "تقديرًا" سقط من: ج.

(٦) في ب: "مفعول به صريح لجاء".

و"أَيُّ": حرف تفسير على القول الشهير، أو حرف عطف - على ما مر^(١) - مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"الكَتَابُ": مرفوع لفظاً، مع ما عطف عليه عطف^(٢) بيان، أو بدل الكلّ من "الاثنان"، أو عطف تفسير له.

(و): عاطفة.

(اتَّبَعْنَا الْاِثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا): مراد لفظه مجرور تقديرًا، معطوف على لفظ "جاءنا الاثنان" إهـ^(٣).

وإذا أريد المعنى، فـ"اتَّبَعُ": فعل ماضٍ مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبنيّ على السّكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"الْاِثْنَيْنِ": منصوب لفظاً، مفعوله.

و"كِلَيْهِمَا"^(٤): منصوب لفظاً، تأكيد معنويّ لـ"اثنين".

و"هُمَا": ضمير مجرور متّصل، مبنيّ على السّكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ"كِلَيْهِمَا"^(٥).

(و): عاطفة.

(عَمَلْنَا بِالْاِثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا)^(٦): مراد لفظه مجرور تقديرًا، عطف على أحدهما.

وإذا أريد المعنى، فـ"عَمَلْنَا": فعل وفاعل^(٧)، والجملة ابتدائية.

و"بِالْاِثْنَيْنِ": ظرف لغو لـ"عملنا".

(١) ينظر: ص ٢٠٩.

(٢) "عطف" سقط من: و.

(٣) في ب: "عطف على لفظ جاءنا إلى آخره".

(٤) في ب: "مفعول به صريح". في هـ: "مفعول له". في ب، ج، هـ، و: "وكلا".

(٥) في ب، ج، هـ، و: "مضاف إليه لكلا".

(٦) في ب: "آمنا بالاثنتين كليهما".

(٧) في ب: "فأمن فعل ماض".

و "كِلَيْهِمَا": تأكيد معنوي^(١).

(و): عاطفة.

(الثالثُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(لَا): حرف نفي، مبني على السكون لا محل له^(٢).

(يَكُونُ): فعل مضارع من الأفعال الناقصة مرفوع لفظاً بعامل معنوي^(٣).

وتحتته ضمير "هُوَ": مبني على الفتح مرفوع محلاً، اسمه.

(إِلَّا): حرف استثناء، مبني على السكون لا محل له.

(تَامٌ): منصوب لفظاً، خبر "لا يكون"، وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر

المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، عطفت إمّا على القريبة، أو على البعيدة^(٤).

(الإِعْرَابُ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "التام"^(٥)، ومنصوب محلاً/ على التشبيه

بالمفعول.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ^(٦).

(قِسْمَانِ)^(٧): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(١) في ب: "وبالاثنتين ظرف لغو. و كليهما".

(٢) في و: "الثالث مبتدأ". "السكون" سقط من: و.

(٣) في و: "فعل مضارع ناقص".

(٤) في ب: "وهو معه جملة فعلية". من قوله: "فعلية مرفوعة محلاً" إلى قوله: "جملة" سقط من: و.

في ب: "عطفت على إمّا القريب، أو على البعيد".

(٥) "لفظاً". "إليه" سقطا من ج.

(٦) في و: "مرفوع لفظاً".

(٧) لأنّ محذوفه إمّا أن يكون حركةً وذلك في الفعل المضارع الصّحيح الآخر، وإمّا أن يكون حرفاً

وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر، فمثال الأول: يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ. ومثال

الثاني: يَعْزُو، وَلَنْ يَعْزُو، وَلَمْ يَعْزُ. ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٥.

[إعراب الفعل المضارع الصحيح الآخر]

(قَسِمَ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصَبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ): مرّ إعراب أمثاله، فراجع إليها^(١).

(الْحَرَكَةُ): مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ "الحذف"، ومنصوب محلاً مفعول به له.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مرفوع محلاً، مبتدأ.

(الفعل): مرفوع لفظاً خبره. وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(المضارع): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ "الفعل".

(الذي): اسم موصول، مبني على السكون مرفوع محلاً، صفة "الفعل المضارع"^(٢).

(لم): حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

(يتصل): فعل مضارع مجزوم بـ "لم" لفظاً^(٣).

(بآخره): ظرف لغو لـ "لم يتصل".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "آخر".

(ضمير): مرفوع لفظاً، فاعل "لم يتصل". وهو معه جملة فعلية لا محل لها، صلة

الموصول.

(و): حالية^(٤).

(هُوَ): ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.

(حرف): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية منصوبة محلاً، حال من "آخر".

(صحيح): مرفوع لفظاً، صفة لـ "حرف".

(١) في ب: "فليراجع إليها". ينظر: ص ٢٩٢.

(٢) "المضارع" سقط من: و.

(٣) في ب، ج، هـ، و: "مجزوم به لفظاً".

(٤) في و: "و. عاطفة".

(٥) ينظر: عمدة الحفاظ ١/٩٧-٩٩، وشرح شذور الذهب ١/١٧٣، وشرح التصريح ١/٥٦- =

(نَحْوُ): معلوم.

(نُحِبُّ أَنْ نُشْفَعَ، وَلَمْ نُحْرَمْ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".
وإذا أريد المعنى، فـ "نُحِبُّ": فعل مضارع مرفوع لفظًا، بعامل معنوي.
وتحتة "نَحْنُ": مبني على الضمّ مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها،
ابتدائية.

و"أَنْ": حرف ناصب، مبني على السكون لا محلّ له.

و"نُشْفَعَ": فعل مضارع مجهول، منصوب بـ "أَنْ" لفظاً^(١).

وتحتة "نَحْنُ": مبني على الضمّ مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا
محلّ لها، صلة للحرف الموصول^(٢)، وهي في تأويل المفرد/ منصوب محلاً مفعول به صريح [ب/٥٦]
لـ "نحبّ"^(٣).

و"الْوَاوُ": عاطفة.

و"لَمْ": حرف جازم، مبني على السكون لا محلّ له.

و"نُحْرَمُ": فعل مضارع مجهول، مجزوم بـ "لم" لفظاً^(٤).

وتحتة "نَحْنُ": مبني على الضمّ مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا
محلّ لها، عطف على جملة "نُشْفَعَ"؛ هكذا استفيد من الأستاذ^(٥).
ولبعضهم هنا مقال، أعرضنا عنه لخلوّه عن المآل^(٦).

= ٥٧، وإظهار الأسرار ص ١٢٥.

(١) في ب، ج، هـ، و: "منصوب به لفظاً".

(٢) "للحرف" سقط من: ب. في و: "صفة للحرف الموصول".

(٣) "محلاً مفعول به" سقط من: و.

(٤) في ب، ج، هـ، و: "مجزوم به لفظاً". "أو منصوب محلاً بأن" زيادة من: هـ، و.

(٥) أي: محمد الصبّوحه وي، وقد سبقت ترجمته.

(٦) في ج: "اعترضنا عنه". في ب: "الخلوّه عن المثال".

[إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر]

(و): عاطفة.

(قِسْمٌ رَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصَبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزَمُهُ بِحَذْفِ الْآخِرِ)^(١): مرّ [إعراب]^(٢) أمثاله، فتدبر^(٣).

(و): ابتدائية.

(ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ، وَهُوَ حَرْفٌ)^(٤): مرّ إعرابه قبيل هذا المقال، [والعناية من الملك المتعال]^(٥).(عِلَّةٌ)^(٦): مجرورة لفظاً، مضاف إليه لـ "حرف".

(نَحْوُ): معلوم.

(نَدْعُو اللَّهَ [تَعَالَى]^(٧) أَنْ يَعْفُونََا، وَلَمْ يَرَمْنَا فِي النَّارِ): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "نَدْعُو": فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

وتحت "نَحْنُ": مبني على الضمّ مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

والجلالة: منصوبة لفظاً، مفعول به لـ "ندعوا".

[وإعراب "تَعَالَى": معلوم]^(٨).

(١) في ب: "بجذف آخره".

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ج، و. وما أثبتته من: هـ.

(٣) ينظر: ص ٢٩٢.

(٤) "المضارع". "ضمير" سقطا من: ج. "الذي" سقط من: هـ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) ينظر: عمدة الحفاظ ١/١٠٤-١٠٥، وشرح شذور الذهب ١/٢١٠-٢١٤، وشرح التصريح

١/٨٦-٩٠، والهمع ١/٢٠٣-٢٠٦، وإظهار الأسرار ص ١٢٥.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. في ب: "وإعراب تعالی ظاهر".

و"أَنَّ": حرف ناصب.

و"يَعْفُو": فعل مضارع منصوب به لفظاً.

وتحتته "هُوَ": راجع إلى "الجلالة"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً، مفعول ثانٍ لـ "ندعوا".

و"نَا": ضمير منصوب متّصل، مبنيّ على السّكون منصوب محلاً، مفعول به لـ "يَعْفُو".

و"الوَأُو": عاطفة.

و"لَمْ": حرف جازم، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

و"يَرْمُ": فعل مضارع مجزوم به لفظاً^(١).

وتحتته "هُوَ": مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، عطف على جملة "يَعْفُونَا".

و"نَا": ضمير منصوب متّصل، مبنيّ على السّكون منصوب محلاً مفعول به لـ "يَرْمُ".

و"فِي النَّارِ": ظرف لغو له.

[إعراب الأمثلة الخمسة]

(و): عاطفة.

(الرَّابِعُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(لَا): حرف نفي، مبنيّ على السّكون لا محلّ له.

(يَكُونُ): فعل مضارع من الأفعال التّاقصة^(٢)، مرفوع لفظاً بعامل معنويّ.

(١) في هـ: زيادة "ومنصوب محلاً". في و: زيادة "ومنصوب محلاً بأن".

(٢) في و: "فعل مضارع ناقص".

وتحتة "هُوَ": مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، اسمه.
 (إِلَّا): حرف استثناء^(١)، مبنيّ على السكون لا محلّ له.
 (نَاقِصَ): منصوب^(٢) لفظاً خبره، وهو معهما جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ،
 وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، عطف على القريبة، أو على البعيدة.
 (الإِعْرَابِ): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ"النَّاقِصِ"، (ومنصوب)^(٣) محلاً، على
 التشبيه بالمفعول.

(و): ابتدائية.

(هُوَ): [ضمير مرفوع منفصل]^(٤)، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، مبتدأ.
 (الفِعْلُ): مرفوع لفظاً خبره، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.
 (المُضَارِعُ): مشغول بإعراب الحكاية، أو صفة لـ"الفعل".
 (الَّذِي): اسم موصول، مبنيّ على السكون مرفوع محلاً، صفة "الفعل المضارع".
 (اتَّصَلَ): فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح لا محلّ له.
 (بِآخِرِهِ): ظرف لغو لـ"اتَّصَلَ".
 (وَالضَّمِيرِ المَجْرُورِ، مبنيّ على الكسر مجرور محلاً، مضاف إليه لـ"الآخر")^(٥).
 (ضَمِيرٌ)^(٦): مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للموصول.
 (غَيْرٌ): مرفوع لفظاً بدل، أو عطف بيان لـ"ضمير".

(١) في ج: "حرف استفهام".

(٢) "منصوب" سقط من: هـ.

(٣) في الأصل "وهو منصوب". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ج. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) وهو: ألف اثنتين، نحو: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ، أو واو جمع، نحو: تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة،

نحو: تَفْعَلِينَ.

وأما جعله صفة له، فالظاهر أنه لا يجوز^(١)؛ لاكتساب "الغَيْر" بالإضافة إلى "النون" تعريفاً بالاشتغال بالغيرية، إلا على قول من قال: إنه لا يتعرّف أصلاً، وهو مختار ابن هشام في: "معني اللبيب"^(٢).

أو منصوبٌ مستثنى من "ضمير"، لا حال منه؛ لأنه وإن سلّم كونه نكرة، إلا أن لفظ "ضمير" نكرة محضة، فيجب تقديم الحال عليه على الأصح، على ما صرح به المحقق التفتازاني^(٣).

(١) "فالظاهر" رمز إليه المؤلف بـ"فالظ".

وقد جوّز المؤلف في: "حلّ أسرار الأختيار" وقوع "غير" هنا صفة وفاقاً لابن هشام، حيث قال: (أو صفة لـ"ضمير"؛ لأنه لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، ولو كان بالإضافة إلى الضدّ الواحد خلافاً لابن السراج). ينظر: ص ٢٢٤. وينظر رأي ابن السراج في: المعني ٢١٠/١، والمنصف ٣١١/١.

(٢) حيث قال: (ولا تتعرّف غير بالإضافة؛ لشدة إبهامها). ينظر: ٢١٠/١. وابن هشام، قد سبقت ترجمته. مسألة دخول "أل" على "غير":

قال العلامة ابن عابدين في "ردّ المحتار": (مطلب في دخول "أل" على "غير": لكن قال بعض أئمة النحاة: منع قوم دخول "الألف واللام" على "غير"، و"كل"، و"بعض" وقالوا: هذه كما لا تتعرّف بالإضافة، لا تتعرّف بالألف واللام، وعندني أنها تدخل عليها، فيقال: فعل الغير كذا، والكلّ خيرٌ من البعض؛ وهذا لأنّ الألف واللام هنا ليست للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة؛ لأنه قد نُصَّ أن "غيراً" تتعرّف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إنّ "الغير" قد يحمل على الضدّ، و"الكلّ" على الجملة، و"البعض" على الجزء، فيصلح دخول الألف واللام عليه أيضاً من هذا الوجه؛ يعني: أنها تتعرّف على طريقة حمل التّظير على التّظير، فإنّ "الغير" نظير الضدّ، و"الكلّ" نظير الجملة، و"البعض" نظير الجزء، وحمل التّظير على التّظير سائغ شائع في لسان العرب، كحمل الضدّ على الضدّ، كما لا يخفى على من تتبّع كلامهم، وقد نصّ العلامة الزّمخشري على وقوع هذين الحملين، وشيوعهما في لسانهم).

ينظر: ردّ المحتار ٣٧٩/٧-٣٨٠. وينظر أيضاً: الكشاف ١٦/١-١٧، وتهذيب الأسماء

واللغات ٦٥/٣-٦٦، والمنصف ٣١١/١، وتاج العروس ٢٨٥/١٣-٢٨٦.

(٣) ينظر: المطول ص ٤٦٦. والتفتازاني، قد سبقت ترجمته.

(التُّون)^(١): مجرور لفظاً، مضاف إليه لـ "غير".
 (فَرَفَعُهُ) "الفَاء": تفصيلية.
 و"الرَّفْعُ": مرفوع لفظاً، مبتدأ.
 والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "الرَّفْع".
 (بِالتُّون): ظرف مستقرّ، مرفوع محلاً، خبر المبتدأ^(٢)، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، تفصيلية.

(و): عاطفة.

(نَصْبُهُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "نصب".

(و): عاطفة.

(جَزْمُهُ): مرفوع لفظاً، عطف على "نصبه".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "جزم".

(بِحَذْفِهَا)^(٣): ظرف مستقرّ.

وتحت "هُمَا": مبنيّ على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، عطف على جملة "فرّعه بالتُّون"^(٤).
 والضمير المجرور، مبنيّ على السكون، فمحلّه القريب مجرور مضاف إليه

= وقد جوّز المؤلف أيضاً وقوع "غير" هنا حال، حيث قال: (أو حال من ضميره المستكن في "ضمير"). ينظر: حلّ أسرار الأحيار ص ٢٢٤.

(١) ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٥.

(٢) في ب: "مرفوع لفظاً".

(٣) ينظر: عمدة الحفاظ ١/١١٦، وشرح شذور الذهب ١/٢٠٥-٢١٠، وشرح التصريح

١/٨٥-٨٦، والهمع ١/٢٠٠.

(٤) من قوله: "والضمير المجرور مضاف إليه لجزم" إلى قوله: "فرّعه بالنون" سقط من: ج.

لـ "حذف"، ومحلّه البعيد منصوب مفعول به غير صريح له.

(نحو): معلوم.

(الأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَتَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا لَنَا، وَلَمْ يُعْرَضَا عَنَّا) (١):

مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى فـ "الأَوْلِيَاءُ": (مرفوعة) (٢) لفظًا، مبتدأ.

و"الوَأُو": عاطفة، مبنية على الفتح لا محل لها.

و"الْعُلَمَاءُ": مرفوعة لفظًا، عطف على "الأولياء".

و"يَشْفَعَانِ": فعل مضارع مرفوع لفظًا بعامل معنوي.

و"الأَلِفُ": ضمير مرفوع متصل (٣)، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو

معه جملة فعلية مرفوعة محلاً، خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

و"اليَوْمُ": منصوب لفظًا، مفعول فيه لـ "يشفعان".

و"الْقِيَامَةِ": مجرورة لفظًا، مضاف إليه لـ "يوم".

و"الفَاءُ": جوابية، أو جزائية (٤).

و"تَرْجُو": فعل مضارع معلوم، مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

وتحتة "نَحْنُ": مبني على الضم مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل

جوابية، أي: إذا كان الأمر كذلك، فنرجو. أو مجزومة محلاً جزاء الشرط، أي: إن كان

الأمر كذلك، فنرجو.

والقصر على الأول من القصور، كما لا يخفى على أهل السطور (٥).

(١) في و: "يشفعون يوم القيامة".

(٢) في الأصل "مرفوع". وما أثبتته من بقية النسخ.

(٣) في هـ: "منفصل".

(٤) في و: "والفاء جوابية، أو خبرية".

(٥) في ب، ج، هـ، و: "كما لا يخفى على ذوي السطور".

و"أَنْ": حرف ناصب، مبني على السكون لا محل له.

و"يَشْفَعَا": فعل مضارع منصوب به لفظاً.

و"الْأَلْفُ": ضمير مرفوع متصل، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، صلة للحرف الموصول، وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً، مفعول به صريح لـ "نرجوا".

و"اللام": حرف جرّ متعلق بـ "يشفعا".

[أ/٥٨]

و"نَا": ضمير مجرور متصل، مبني على السكون، فمحلّه القريب مجرور بـ "اللام"،

ومحلّه البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ "يشفعا".

و"الواو": عاطفة، مبنية على الفتح لا محل لها.

و"لَمْ"^(١): حرف جازم، مبني على السكون لا محل له.

و"يُعْرَضَا"^(٢): فعل مضارع مجزوم به لفظاً، ومنصوب بـ "أَنْ" محلاً.

و"الْأَلْفُ": ضمير مرفوع [متصل]^(٣)، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو

معه جملة فعلية لا محل لها، عطف على جملة "يشفعا"^(٤)، على ما استفيد من الأستاذ^(٥).

و"عَنْ": حرف جرّ، مبني على السكون لا محل له^(٦).

و"نَا": ضمير مجرور متصل، مبني على السكون، فمحلّه القريب مجرور بـ "عَنْ"،

ومحلّه البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ "لم يعرضاً".

(١) "و لم" سقطت من: و.

(٢) في هـ: "عرضنا".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في ب، ج، و: "عطف على جملة يشفعا".

(٥) أي: محمد الصبّوحه وي، وقد سبقت ترجمته.

(٦) في هـ: "لا محل له ومتعلق بلم يعرضاً".

[الإعراب اللفظي، والتقدير، والمحلي]

(ثُمَّ): حرف ابتداء^(١)، مبني على الفتح لا محل له؛ فإنه يجيء بهذا المعنى، على ما صرح به المولى الشَّهير بابن كمال الوزير^(٢).

(الإِعْرَابُ): مرفوع لفظاً، مبتدأ.

(إِنْ): حرف شرط، مبني على السكون لا محل له.

(ظَهَرَ): فعل ماضٍ مبني على الفتح مجزوم به محلاً.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى المبتدأ، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

(فِي اللَّفْظِ): ظرف لغو لـ "ظهر".

(يُسَمَّى): فعل مضارع مجهول، مرفوع^(٣) تقديرًا بعامل معنوي.

وتحتة "هُوَ": راجع إلى المبتدأ أيضاً، مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه جملة فعلية^(٤)، أو شرطية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

وما يُقَالُ: من أن "يُسَمَّى" مرفوع تقديرًا بعامل معنوي، ومجزوم محلاً بـ "إن".

ومن أن جملة "يُسَمَّى" مجزومة [محلاً]^(٥) فخطأ بين، كما لا يخفى على أولي النهى، وقد سبق الإشارة إليه^(٦).

(١) في ب، هـ: "حرف ابتدائية".

(٢) قد سبقت ترجمته.

(٣) في ب: "مبني تقديرًا".

(٤) "وفعل الشرط" سقطت من: هـ. "فعلية" سقطت من: و.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٦) ينظر: ص ١٨٩.

(إِعْرَابًا): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "يسمى".

[٥٨/ب] (لَفْظِيًّا): منصوب لفظاً، صفة لـ "الإعراب"/، إن أريد به معناه اللغوي، وإن أريد به معناه الاصطلاحي فـ "لَفْظِيًّا": مشغول بإعراب الحكاية على رأي المصنّف، أو صفة لـ "الإعراب" على رأي الجمهور^(١).

(كَمَا) "الكاف": حرف جرّ، مبنيّ على الفتح لا محلّ له.

و"ما": اسم موصول أو موصوف، مبنيّ على السكون مجرور به محلاً^(٢). والجار مع المجرور ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هُوَ": راجع إلى مبتدأ محذوف، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية مرفوعة محلاً خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو كما. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

أو "الكاف": بمعنى المثل^(٣)، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً، خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل ما. وهو معه جملة اسمية لا محلّ لها، ابتدائية.

و"ما": مبنيّ على السكون مجرور محلاً، مضاف إليه لـ "الكاف".

(فِي الْأَمْثَلَةِ): ظرف مستقرّ.

وتحتّه "هُوَ": راجع إلى "ما"، مبنيّ على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، صلة للموصول، أو مجرور محلاً صفة لـ "ما" الموصوف^(٤).

(الْمَذْكُورَةِ): اسم مفعول.

(١) من قوله: "إعراباً". منصوب لفظاً مفعول ثانٍ ليسمى "إلى قوله: "على رأي الجمهور" سقط من:

ب، ج، هـ، و. في ب، ج، هـ، و: "لفظياً منصوب لفظاً مفعول ثانٍ ليسمى كما الكاف

حرف جرّ". ينظر: إظهار الأسرار ص ١٢٩.

(٢) "موصول، أو" سقطت من: ج. في ب: "مجزوم به محلاً".

(٣) في هـ: "والكاف اسم بمعنى المثل".

(٤) في هـ، و: "صفة لما الموصول".

وتحتها "هي": راجع إلى "الأمثلة"، مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعلها، وهي معه مركبة (مجرورة لفظاً صفة)^(١) لـ "الأمثلة"، [أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف، أي: هي، أو منصوبة بأعني المقدّر. والأوّل: هو الراجح]^(٢).
(و): عاطفة.

(إن): حرف شرط، مبني على السكون لا محلّ له.

(لم): حرف جازم، مبني على السكون لا محلّ له.

(يظهر): فعل مضارع مجزوم به لفظاً، وبـ "إن" محلاً.

وتحتها "هو": راجع إلى "الإعراب"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، فعل الشرط.

(في اللفظ): مفعول فيه لـ "لم يظهر".

(بل): حرف عطف، مبني على السكون لا محلّ له.

(قدّر): فعل ماضٍ مجهول، مبني على الفتح مجزوم بـ "إن" محلاً.

وتحتها "هو": راجع أيضاً إلى "الإعراب"، مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، عطف على جملة "لم يظهر".

(في آخره): مفعول فيه لـ "قدّر".

والضمير المجرور، مضاف إليه لـ "آخر".

(يسمى): فعل مضارع مجهول، مرفوع تقديراً بعامل معنوي.

[٥٩/أ] وتحتها "هو": راجع إلى "الإعراب" أيضاً، مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محلّ لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه جملة فعلية، أو شرطية مرفوعة محلاً، عطف على جملة

(١) في الأصل "مرفوعة لفظاً صفة". وما أثبتته من بقية النسخ، ولعله هو الصواب. "صفة" سقطت من: ج.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ. "بأعني المقدّر" سقطت من: و.

"إن ظهر الإعراب اهـ".

(تَقْدِيرِيًّا)^(١): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "يسمى".

(نَحْوُ): معلوم.

(أَنَا الْعَاصِي): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "أنا": ضمير مرفوع منفصل، مبني على الفتح مرفوع محلاً،

مبتدأ^(٢).

و"العاصي": مرفوع تقديرًا خبره، وهو معه جملة اسمية لا محل لها، ابتدائية.

(و): عاطفة.

(إن): حرف شرط.

(لم): حرف جازم.

(يُظْهِرُ): فعل مضارع مجزوم به لفظاً، وبـ "إن" محلاً.

وتحت "هو": راجع إلى "الإعراب"، مبني على الفتح مرفوع محلاً فاعله، وهو معه

جملة فعلية لا محل لها، فعل الشرط.

(و): عاطفة.

(لم): حرف جازم.

(يُقَدِّرُ): فعل مضارع مجهول، مجزوم به لفظاً، وبـ "إن" محلاً.

وتحت "هو": مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل

لها، عطف على فعل الشرط.

(يُسَمِّي): فعل مضارع مجهول، مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.

(١) في هـ: "تقديرًا".

ينظر تفصيل هذا الباب في: شرح الرضي على الكافية ١/٨٤، والارتشاف ٢/٨٤٦، وشرح

التصريح ١/٩١، والهمع ١/٢٠٨.

(٢) في ب: "مبني على السكون".

وتحتة "هُوَ"^(١): مبني على الفتح مرفوع محلاً، نائب فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، جزاء الشرط.

وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، مرفوعة محلاً عطف على القريبة، أو على البعيدة^(٢).

(مَحَلِّيًّا)^(٣): منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ "يسمى"^(٤).

(نَحْوُ): معلوم.

(تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ)^(٥): مراد لفظه مجرور تقديرًا، مضاف إليه لـ "نحو".

وإذا أريد المعنى، فـ "تَوَكَّلْ": فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له.

و"نَا": ضمير مرفوع متّصل، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، ابتدائية.

و"عَلَى": حرف جرّ متعلق بـ "توكلنا".

و"مَنْ": اسم موصول، مبني على السكون، فمحلّه القريب مجرور بـ "على"، ومحلّه

[٥٩/ب]

البعيد منصوب/ مفعول به غير صريح له.

و"لَا": حرف نفي، مبني على السكون لا محل له.

(١) في هـ: "وتحتة هو راجع مبني".

(٢) في ب، ج، هـ، و: "والجملة الشرطية مرفوعة محلاً عطف".

(٣) الإعراب المحلي: يكون في الاسم المُعْرَب المُشْتَعَل آخره بإعراب غير محكي، نحو: مررتُ بزید،

فإنه يحكم على محلّ "زيد" بالتّصّب على المفعوليّة، وكذا: أعجبتني ضربُ زيدٍ، ومُمرُّ بزید،

فـ "زيدٌ" مرفوع المحلّ على الفاعليّة في الأوّل، والتّائيّة في الثّاني.

ينظر: إظهار الأسرار ص ١٣٢، وجامع الدروس العربيّة ١/٣٤-٣٥.

(٤) "يسمى" سقط من: و.

(٥) في هـ: "على من لا يأت الخير".

و"يأتي"^(١): فعل مضارع مرفوع تقديرًا بعامل معنوي.
 و"الخَيْرُ": مرفوع لفظاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، صلة للموصول^(٢).
 و"إِلَّا": حرف استثناء، مبني على السكون لا محل له.
 و[مِنْ]^(٣): حرف جرّ متعلق بـ"لا يأتي".
 و"الْجِهَةُ": مجرورة به لفظاً^(٤)، ومنصوب محلاً مفعول به غير صريح له^(٥).
 والضّمير المجرور، مضاف إليه لـ"الجهة".
 هذا آخر ما أوردناه من الإعراب، على عوامل الشيخ الكامل المرشد إلى الصّواب؛
 إعانة للطلبة الكرام، بعون الملك العلام^(٦).
 والمرجوّ من الإخوان، من ذوي العرفان^(٧)، إصلاحُ ما يقبل الإصلاح؛ ابتغاءَ جزاءِ
 الحمل على الصّلاح^(٨).
 ولا يتبادر إلى التّخبطة فيما هنالك^(٩)، (لعلّ)^(١٠) المخطئ ابنُ أختِ خالتك^(١١).

(١) في هـ: "في يأتي".

(٢) في و: "صفة للموصول".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وما أثبتته من بقية النسخ.

(٤) في هـ: "والجملة". "به" سقط من: ب.

(٥) من قوله: "ولا. حرف نفي مبني على السكون لا محل له" إلى قوله: "ومنصوب محلاً مفعول به غير صريح له" سقط من: ج.

(٦) في ب: "إعانة لطلب الكرم". في ب، هـ، و: "بعون الله الملك العلام".

(٧) في ج: "من ذي العرفان".

(٨) "ابتغاء" سقط من: ب. في ب: "العمل على الصّلاح".

(٩) في ج: "ولا تبارى". في هـ، و: "ولا تبادر".

(١٠) في الأصل، هـ، و: "لعلّي". وما أثبتته من: ج، ولعله هو الصّواب. في ب: "ولعلّي".

(١١) ذكر مثل هذا القول السيّد الشّريف الجرجاني في حاشيته على المطوّل، حيث قال: (وأنت إذا وجدت لكلام أخيك محملاً صحيحاً، فلا تقدّم على تخبطته، فتخطئ ابن أخت خالتك). =

اللَّهُمَّ اجعله خالصاً لوجهك الكريم^(١)، وسبباً لجزيل الثواب، يوم لا ينفع مال ولا بنون^(٢)، إلا من أتى الله بقلب سليم.

وصلّى على محمد، الذي له الشفاعة الكبرى يوم الحساب، وعلى آله الذين أتبعوه في سبيل الصّواب^(٣).

قد تيسر الإتمام، بعون الملك العلّام، في أواخر الرّبيع الآخر، من حجّة أربع وأربعين ومائة وألف هجرته النبويّة.

وصلّى الله تعالى عليه، وعلى آله، وصحبه أجمعين./

[١/٦٠]

= ينظر: ص ٣٠٨.

(١) في ج: "اللهم اجعل".

(٢) في ج: "وسبب الجزيل الثواب". "لا" سقط من: هـ.

(٣) في ب: "وصلّى الله تعالى على سيّدنا محمد الذي له الشفاعة يوم الحساب وعلى آله وأصحابه

الذين أتبعوه في سبيل الصّواب". في و: "وصلّى الله على محمد الذي له الشفاعة الكبرى يوم

الحساب وعلى آله الذين أتبعوه في سبيل الصّواب". في ج: "يوم الحساب". "آله" سقط من: ج.

في ج: "الذي أتبعوه".

الفهارس التفصيلية

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٤١	٣٨	البقرة	﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾
١٠٣	١٣٧	البقرة	﴿ فَإِنِ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ ﴾
١٢٧	١٩	آل عمران	﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾
١٥٢	١١٦، ٤٨	النساء	﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾
٢٩٩	٧٢	هود	﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
٤٢	٤٣	الحجر	﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
١٨٤	١٨	الكهف	﴿ وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ ﴾
٢٨٣	٧٢	النمل	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾
١٠١	١١	الشورى	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
١٦٠	٣	الإخلاص	﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ ﴾

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٧	(كلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم فهو أقطع، وكلّ أمر ذي بال لم يُبدأ بالحمد لله فهو أجذم)
٤٢	(وإنّ صلّى قاعداً، فصلّوا قعوداً أجمعين)

فهرس الأبيات الشعريّة

الصفحة	البحر	البيت
١١١	البيسط	فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ فَلَسَفَةٌ حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ
٥	الوافر	أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضَحْكٍ وَحَيَّاكَ الْإِلَهُ فَكَيْفَ أَنْتَا
١٠٩	الوافر	فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبَّ فَتَى سَيِّئِكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبِنَانِ
١٢٧	الطويل	عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

٣٣٠ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأخفش	١١١، ٥٤
أكمل الدين	٢٨٣
الأندلسي	٢٦٥
البيضاوي	٤٢، ٤١
الجامي	٧٧
الجرمي	١٥٦
الجوهري	٤١، ٤٠
ابن الحاجب	١٤، ٢٨، ٥٧، ٧٠، ٩٠، ١٢٧، ١٥٨، ٢٦٤
حسن الحلبي	٣٦، ٥٨، ١٠٤، ١٠٨، ١٥٧، ٢٦٥
الحلي: سراج الدين	٢٤٧
الخليل	٢٠
ابن درستويه	٤١
الدماميني	١٢، ٢٤، ٣٦، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٨٤، ٩٠، ٩٢، ١٠٧، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٩، ٢٦٤، ٢٩٩
الرضي	٦، ٧، ١٠، ١٣، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٦٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٣، ٢٨٦
الرماني	٥٩
الزحشري	٢٩٩، ٤٠
الزنجاني	٧٣

الصفحة	العلم
٥٩	ابن السراج
٣١٥ ، ٢٩٣ ، ١٣٣ ، ٨٦ ، ٧٧ ، ٦١ ، ٣٥	سعد الدين التفتازاني
٢٨٣	سعدي جلي
١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٢٢ ، ٥٣ ، ٤٧ ، ٢٠	سيبويه
٢٢٨ ، ١٨٥ ، ٧٦ ، ٥٨ ، ٣٧	السيد الشريف الجرجاني
٢٦٦ ، ١١١ ، ١٠٩	السيد عبد الله
٨٣	ابن سيده
٢٦٥ ، ١٩٥ ، ٤٣	السيوطي
١٨	الشبرخيتي
١٤٠ ، ٨٠ ، ٧١	الشمسي
٢٨١ ، ١٢٦ ، ٧٢ ، ٦٨ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ١٨	شهاب الدين الخفاجي
١٠٧	ابن طاهر
٣٦	الطرطوسي
١٠٣	ابن عباس
٢٧	عبد القاهر
١٣٣ ، ٨٦ ، ٦٨ ، ٥٥ ، ٤٩	عصام الدين الإسفراييني
١٢٣ ، ٥٩	أبو علي الفارسي
٣٠٧ ، ١٦٣ ، ٦٥ ، ٨	علي القاري
٤	الفاسي
٥٠ ، ٤٩	الفراء
٤٤ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٤	القهستاني
٦٤ ، ٦١ ، ٩	الكسائي

٣٣٢ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

العلم	الصفحة
ابن كمال الوزير	٣١٩ ، ٨٩ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٥٠
الكورديّ	٢٨٣
ابن مالك	٢٨٢ ، ٧٧ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٦ ، ١٥
المبرّد	١٢٣
المصنّف: البركويّ	٧٢ ، ٦٩ ، ٦٠ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٢٨ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ٩ ، ٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٠
المطرزيّ	١٢٩
المولى خسرو	٣٦
نور الدين	٨٦
ابن هشام	١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٧٢ ، ٣١٥

فهرس الأماكن، والبلدان

الصفحة	المكان أو البلد
٢٩٩	مكة المكرمة

الكتب الواردة في المتن

الصفحة	الكتاب
١٩٥	الإتقان في علوم القرآن
١٣٣ ، ٦٨	الأطول
٢١٢ ، ٢٠٧ ، ١٣٠ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٥٦	إظهار الأسرار
٧٠	الأمالي لابن الحاجب
١٤ ، ٥٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٥٧ ، ٢٠٣ ، ٢٤٧	امتحان الأذكياء
٤٢ ، ٤١	أنوار التنزيل وأسرار التأويل
١٩	البيسط
٢٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٤ ، ٢٩٩	تحفة الغريب
٨	تفسير ابن عادل
٥٥	حاشية الجامي
٣٦	حاشية المرأة
٣٦ ، ٥٨ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١٥٧	حاشية المطول
٢٤٧	حاشية الوافية
١٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٦٧ ، ١٢٦ ، ٢٨١	حاشية أنوار التنزيل
٣٧ ، ٥٨ ، ٧٦	الحاشية على المطول
٧١	حواشي التسهيل
٣٠	الدّر المصون

٣٣٤ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

الصفحة	الكتاب
٢٧	دلائل الإعجاز
٦٥	الزبدة في شرح البردة
٣٠٧	شرح الغرى
٧٨	شرح القصيدة الخمرية
٦٨، ٣٢، ٢٧، ١٤	شرح الكافية للرّضي
٤٩	شرح اللّباب
٨٦	شرح المسالك
٨	شرح المشكّاة
٥٠	شرح المفتاح لابن كمال الوزير
٢٦٤	شرح المفصل
٧٣	شرح الهادي
٢٨٣	شرح الهداية
٤	شرح دلائل الخيرات
١٠٩	شرح لبّ اللّباب
١٥٢	الطريقة المحمّدية
١٠٢، ١٢٤، ١٧٢، ٢٦١، ٢٨٥	فتح الأسرار في شرح الإظهار
٣٠٦	
١٨	الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية
٧٧	الفوائد الضيائية
١٥٢، ٤١	القاموس
٥١	قواعد الإعراب
٢٩	الكشاف

٣٣٥

الفهارس

الصفحة	الكتاب
٣٩ ، ٣٦	المرآة
٧٧ ، ٦١	المطوّل
١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ٢٨٧ ، ٣١٥ ، ٢٩٢	مغني اللّيب
١٤٠ ، ٨٠ ، ٧١	المنصف
٤٢	الموطأ

فهرس المصادر والمراجع

حرف الهمزة

الإِتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، للدكتور محمد بن عمّار درين. عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ). ترتيب/ الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ). حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه/ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، والدكتور رمضان عبد التّواب. مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ). تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض السهلي. عمادة البحث العلمي - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ). دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياض زاده (ت ١٠٧٨هـ). تحقيق الدكتور/ محمد التّونجي. دار الفكر - دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ). تحقيق/ عبد الحسين الفتلي.

مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لعصام الدين الإسفراييني، (ت ٩٤٣هـ). تحقيق الدكتور/ عبد الحميد الهندوي. دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

إظهار الأسرار في التحو، لزين الدين محمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ). عني به/ أنو بن أبي بكر الشّيخي الداغستاني. دار المنهاج- جدّه، الطّبعة الأولى: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ). وضع حواشيه وعلّق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ). عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ). إعداد/ مؤسسة ابن جبرين الخيريّة- الرّياض، الطّبعة الأولى: ١٤٣١هـ.

الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن عليّ بن فارس، الزّركليّ الدمشقيّ (ت ١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، الطّبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢م.

الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ). تحقيق/ الأستاذ سعيد الأفغاني، ومعه كتاب (لمع الأدلّة) للأنباريّ أيضاً. مطبعة الجامعة السّوريّة- دمشق ١٣٧٧هـ.

اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لادوارد كرنيليوس فانديك (ت ١٣١٣هـ). صحّحه وزاد عليه/ السيّد محمد عليّ الببلاويّ. مطبعة التّأليف "الهلال"- مصر، ١٣١٣هـ- ١٨٩٦م.

أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). دراسة وتحقيق

الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة. دار الجليل، بيروت- لبنان، ودار عمّار، عمّان- الأردن.

الأمالي، لأبي عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ). عني بوضعها وترتيبها/ محمد عبد الجواد الأصمعيّ. دار الكتب المصريّة، الطبعة الثانية: ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

امتحان الأذكياء، لزين الدّين محمد بن بير عليّ البركويّ (ت ٩٨١هـ). منه نسخة مخطوطة في مكتبة الحرم النبويّ تحت رقم (٤١٠/٣١).

إنباه الرواة على أنباه النّحاة، لجمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ). المكتبة العصريّة- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين البصريين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ). دار الفكر- دمشق.

أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، لناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي البيضاويّ (ت ٦٨٥هـ). دار الفكر- بيروت.

أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١هـ). ومعه: مصباح السّالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هيّود. راجعه وصحّحه/ يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ. دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

الإيضاح العضدي، لأبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ). تحقيق الدّكتور/ حسن شاذليّ فرهود. القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

إيضاح المكنون في الدّليل على كشف الظّنون، المؤلف: لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ب ١٣٩٩هـ). عني بتصحيحه وطبعه/ محمد شرف الدّين بالتقاي، والمعلّم رفعت بيلكه الكليسي. دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت- لبنان.

الإيضاح في شرح المفصّل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). تحقيق الدّكتور/ إبراهيم محمد عبد الله. دار سعد الدّين للنّشر والتّوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

الإيضاح في علوم البلاغة في علوم البلاغة، لخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ). دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٩٩٨م.

الإيضاح في علوم البلاغة، لخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ). تحقيق/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثالثة.

حرف الباء

البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق/ صدقي محمد جميل. دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). دار المعرفة - بيروت.

البيسط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الاشبيلي (ت ٦٨٨هـ). تحقيق ودراسة/ عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٨٦م.

البغداديات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد ١٩٨٣م.

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصّعيدي. مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة العاشرة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

حرف التاء

تأثير الكوفيّين في نحاة الأندلس، للدكتور/ محمد بن عمّار درين. عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق/ مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

تاريخ بغداد وذيوله، لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ). دراسة وتحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت ٦١٦هـ). تحقيق/ عليّ محمد الجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، (قسم الأدوات والحروف). تحقيق الدكتور/ محمد بن مختار اللّوحي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة سيدي محمد - ظهر المهراز. فاس - المغرب. المطبعة: عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن. الطبعة الأولى: ٢٠٠١م - ١٤٣٢هـ.

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، (قسم التركيب) تحقيق الدكتور/ محمد عبد الله غنصور. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس - المغرب. المطبعة: عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن. الطبعة الأولى: ٢٠٠١م - ١٤٣٢هـ.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق/ محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي - مصر ١٩٦٧م.

تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدمامينيّ (ت ٨٢٨هـ). تحقيق/ محمد بن عبد الرحمن المفديّ. الطبعة الأولى: ١٩٨٣م.

تفسير الإمام الشافعيّ، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ). جمع

وتحقيق ودراسة الدكتور/ أحمد بن مصطفى الفرّان. دار التدمريّة- السعودية، الطّبعة الأولى: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

تنوير الحوالك شرح موطاً مالك، لجلال الدّين السيّوطي (ت ٩١١هـ). المكتبة التجاريّة الكبرى- مصر، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

تهذيب الأسماء واللّغات، للإمام الحافظ يحيى بن شرف التّوويّ (ت ٦٧٦هـ). تحقيق/ عبده عليّ كوشك. دار الفيحاء ودار المنهل- سورية، الطّبعة الأولى: ٢٠٠٦م.

تهذيب اللّغة، لأبي المنصور محمّد بن أحمد بن الأزهرّي الهرويّ (ت ٣٧٠هـ). تحقيق/ محمّد عوض مرعب. دار إحياء التّراث العربيّ- بيروت، الطّبعة الأولى: ٢٠٠١م.

حرف الجيم

جامع البيان في تأويل القرآن، محمّد بن جرير بن يزيد الطّبري (ت ٣١٠هـ). تحقيق/ أحمد محمّد شاكر. مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

جامع الدروس العربيّة، لمصطفى بن محمّد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ). المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطّبعة الثامنة والعشرون: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ). تحقيق الدكتور/ محمود الطّحان. مكتبة المعارف- الرّياض.

الجميل في النّحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ). تحقيق الدكتور/ فخر الدّين قباوة. الطّبعة الخامسة: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

الجنى الدّاني في حروف المعاني، لابن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ). تحقيق الدكتور/ فخر الدّين قباوة، والأستاذ/ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدّين بن عليّ الإربليّ. صنعة/ إميل بديع يعقوب. دار التّفائس- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٩١م.

حرف الحاء

حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، للقاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ). دار صادر-بيروت.

حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي للقاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ). دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٩٧م.

حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، لأبي العرفان محمّد بن عليّ الصّبّان (ت ١٢٠٦هـ). تحقيق/ طه عبد الرّؤف سعد. المكتبة التّوفيقية- القاهرة.

الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، للسّيّد الشّريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ). قرأه وعلّق عليه/ الدّكتور رشيد أعرضي. دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الأولى: ٢٠٠٧م.

حاشية ياسين العليمي على التّصريح (ت ١٠٦١هـ). مطبوع على هامش التّصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ودار إحياء الكتب العربيّة.

حروف المعاني والصفّات، لأبي القاسم الرّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ). تحقيق/ عليّ توفيق الحمد. مؤسّسة الرّسالة- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٨٤م.

حلّ أسرار الأخيار على إعراب متن إظهار الأسرار المعروف بـ"معرب إظهار الأسرار"، لحسين بن أحمد الشّهير بزيني زاده (ت ١١٦٨هـ). المطبعة العثمانيّة- تركيّة، الطّبعة الأولى: ١٣٠٩هـ.

حرف الخاء

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح/ عبد السّلام محمد هارون. مكتبة الخانجي- القاهرة، الطّبعة الرّابعة: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ). تحقيق/ محمد عليّ النّجار. عالم الكتب - بيروت.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محبّ الدين بن محمد المحبّي الدمشقيّ (ت ١١١١هـ). دار صادر - بيروت.

حرف الدالّ

الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ). تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ). تحقيق/ محمد عبد المعيد ضان. مجلس دائرة المعارف العثمانيّة - صيدر اباد/ الهند، الطّبعة الثانية: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ). قرأه وعلّق عليه/ محمود محمد شاكر. مطبعة المدني - المؤسّسة السّعوديّة بمصر، الطّبعة الثالثة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢. دمية القصر وعصرة أهل العصر، لعليّ بن الحسن بن عليّ بن أبي الطيّب الباخريّ (ت ٤٦٧هـ). دار الجليل - بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤١٤هـ.

ديوان ابن معصوم المدنيّ، لعليّ صدر الدّين بن محمد معصوم المدنيّ (ت ١١١٩هـ).

ديوان أبي نوّاس، لأبي نوّاس الحسن بن هانيّ الحكميّ (ت ٣٣٨هـ).

حرف الرّاء

رحلة ابن بطوطة (تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، لمحمد بن عبد الله بن بطوطة (ت ٧٧٩هـ). دار الشّرق العربيّ، وأكاديميّة المملكة المغربيّة - الرّباط، عام التّشر: ١٤١٧هـ.

رحلة ابن بطوطة، لمحمد بن عبد الله بن بطوطة (ت ٧٧٩هـ). تحقيق الدكتور/ عليّ المنتصر الكتاني. مؤسّسة الرّسالة - بيروت، الطّبعة الرّابعة: ١٤٠٥هـ.

ردّ المختار على الدرّ المختار، لمحمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ).
تحقيق الدكتور/ حسام الدين فرفور. دار الثقافة والتراث - سورية، الطبعة الأولى:
٢٠٠٠م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد التّور المالقي. تحقيق/ أحمد محمد
الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة - دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٧٥م.

حرف الزّاي

الزّبدة في شرح البردة، للملاّ عليّ القاريّ (ت ١٠١٤هـ). مكتبة جامعة الملك سعود
الإسلاميّة - قسم المخطوطات، الرّقم: ١٣٣٨. رقم التّصنيف: ٨١١/٥. النّاسخ: بخط
السّيد عليّ. تاريخ النّسخ: ١١٦٤هـ.

حرف السّين

سبل السّلام، لمحمد بن إسماعيل الكحلاني الصّنعاني (ت ١١٨٢هـ). دار الحديث. بدون
طبعة وبدون تاريخ.

سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ). دار الكتب العلميّة،
بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّ (ت ٢٧٣هـ). تحقيق/ محمد فؤاد
عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربيّة.

سنن الدّارقطني، لأبي الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن التّعمان بن
دينار البغداديّ الدّارقطني (ت ٣٨٥هـ). حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه/ شعيب
الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبيّ، عبد اللّطيف حرز الله، أحمد برهوم. مؤسّسة الرّسالة،
بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

السّنن الكبرى، لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن عليّ الخراسانيّ النّسائيّ
(ت ٣٠٣هـ). تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبيّ. مؤسّسة الرّسالة - بيروت، الطبعة الأولى:
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

السَّنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخُسروجردي الخراسانيّ البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ). تحقيق/ محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطّبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

سير أعلام التّبايع، لشمس الدّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الدّهبيّ (ت ٧٤٨هـ). تحقيق/ مجموعة من المحقّقين، بإشراف الشّيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

حرف الشّين

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحيّ بن أحمد بن محمد ابن العماد العكريّ الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ). تحقيق/ محمود الأرناؤوط. خرّج أحاديثه/ عبد القادر الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق. الطّبعة الأولى: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدّين الأشموني الشّافعيّ (ت ٩٠٠هـ). دار الكتب العلميّة بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن محمد بن مالك المعروف بابن النّاظم (ت ٦٨٦هـ). وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السّود. منشورات محمد عليّ ييضمون، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الأولى: ٢٠٠٠م.

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدّين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد. دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الثّانية: ٢٠٠٩م.

شرح التّصريح على التّوضيح، للشّيخ خالد بن عبد الله الأزهرّيّ (ت ٩٠٥هـ). تحقيق/ محمد باسل عيون السّود. دار الكتب العلميّة- بيروت، الطّبعة الثّالثة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

شرح جمل الزّجاجيّ، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ). تحقيق/ صاحب أبو جناح. العراق. ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ). تحقيق / مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شليبي. دار المعرفة - بيروت.
- شرح شذور الذهب، لمحمد بن المنعم الجوجري (ت ٨٨٩هـ). دراسة وتحقيق / الدكتور / نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ). تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١هـ). تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: القاهرة، الطبعة الحادية عشرة: ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق / عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- شرح الكفراوي على متن الأجروميّة، لحسن بن علي الكفراوي (ت ١٢٠٢هـ). عني به / الدكتور حسين بركات. دار الإحياء - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ). قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه / الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ). عالم الكتب، بيروت - لبنان. ومكتبة المتنبي - القاهرة.

حرف الصاد

- الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، للجوهريّ الفارابيّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

حرف الضاد

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ). منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

حرف الطاء

طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ). تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، والدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأذنوي. تحقيق/ سليمان بن صالح الخزي. مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.

حرف العين

العباب في شرح لباب الإعراب، للسيد عبد الله النقرة كار (ت ٧٧٦هـ). دراسة وتحقيق/ محمد نصير الدين. جامعة بشاور - باكستان ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

العرف الشذوي شرح سنن الترمذي، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت ١٣٥٣هـ). تصحيح/ الشيخ محمود شاكر. دار التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

علل النحو، لابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١هـ). تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

عمدة الحافظ وعمدة اللفظ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ). دراسة وتحقيق/ أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني. المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد أكمل الدين البابري (ت ٧٨٦هـ). دار الفكر. بدون طبعة، وبدون تاريخ.

العوامل الجديدة، لزين الدين محمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ). دراسة وتحقيق/

نيدرا عليّ عبّاس. مجلّة العلوم الإسلاميّة بكلّيّة الشريعة في جامعة تكريت - عراق. العدد الأوّل، ربيع الثاني ١٤٣٠هـ.

العوامل المائة، لأبي بكر عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ). عني به/ أنو بن أبي بكر الشّيخي الدّاغستانيّ. دار المنهاج - جدّه، الطّبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

حرف الفاء

فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، لتاج الدّين الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) تحقيق وتعليق/

محسن بن سالم العميري الهذليّ. معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ - جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة. الطّبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

فتح الأسرار في شرح الإظهار، لمحمّد الصّبّوحه وي (ت ١١٧٢هـ). منه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود الإسلاميّة، تحت رقم (٦٦٤٤) ورقم الصّنف (٤١٥).

الفتوحات الوهيّبة بشرح الأربعين حديث التّوويّة، لبرهان الدّين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشّبرخيتي (ت ١١٠٦هـ). تحقيق وتعليق/ أحمد الجداد. دار الصّميّعيّ - الرياض الطّبعة الأولى: ٢٠٠٧م.

الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لخليل بن كيكلي العلاتيّ (ت ٧٦١هـ). تحقيق/ حسن موسى الشّاعر. دار البشير - عمان، الطّبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

فهرس الفهارس، لمحمّد عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتانيّ (ت ١٣٨٢هـ). تحقيق/ إحسان عبّاس. دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، الطّبعة الثانية: ١٩٨٢م.

فوائح الأذكار في حلّ نتائج الأفكار شرح الإظهار، للعلامة التّحوي عبد الله بن صالح بن إسماعيل الأيوبيّ. المطبعة العثمانيّة، تركيّة، الطّبعة الأولى: ١٢٨٢هـ.

الفوائد الصّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدّين عبد الرّحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ). دراسة وتحقيق الدّكتور/ أسامة طه الرّفاعي.

الفوائد العجيّبة في إعراب الكلمات الغريبة، لمحمّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين

الدمشقيّ الحنفيّ (ت ١٢٥٢هـ). تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن. دار الرائد العربيّ- بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

حرف القاف

القاموس المحيط، لابن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). تحقيق/ مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف/ محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، الطّبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

حرف الكاف

الكامل، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ). تحقيق/ محمّد أحمد الدّاليّ. مؤسّسة الرّسالة- بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٩٩٣م.

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للعلامة الحافظ المقرئ المنتجب الهمدانيّ (ت ٦٤٣هـ). تحقيق/ محمّد نظام الدّين الفتيح. مكتبة دار الزّمان، الطّبعة الأولى: ٢٠٠٦م.

الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ). تحقيق/ عبد السّلام محمّد هارون. مكتبة الخانجيّ- القاهرة، الطّبعة الثّالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨هـ). دار الكتاب العربيّ- بيروت، الطّبعة الثّالثة: ١٤٠٧هـ.

كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ). مكتبة المثنى- بغداد. تاريخ النّشر: ١٩٤١م.

الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ). تحقيق/ عدنان درويش، ومحمّد المصريّ. مؤسّسة الرّسالة- بيروت. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

حرف اللّام

اللّبّاب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ

(ت٦١٦هـ). تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان. دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

اللّباب في علم الإعراب، لعصام الدّين الإسفرايينيّ (ت٩٤٣هـ). تحقيق الدكتور/ شوقي المعريّ. مكتبة لبنان ناشرون - بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

اللّباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدّين عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدّمشقيّ النّعمانيّ (ت٧٧٥هـ). تحقيق/ الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ عليّ محمّد معوّض. دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

لسان العرب، لابن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ (ت٧١١هـ). دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

اللّمع في العربيّة، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ). تحقيق/ فائز فارس. دار الكتب الثّقافيّة - الكويت.

حرف الميم

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدّين المعروف بابن الأثير (ت٦٣٧هـ). تحقيق/ محمّد محي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر - بيروت ١٤٢٠هـ.

مجالس العلماء، لأبي القاسم الزّجاج (ت٣٣٩هـ). تحقيق/ عبد السّلام محمّد هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

المجالس الوعظيّة في شرح أحاديث خير البريّة صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري، لشمس الدّين محمّد بن عمر بن أحمد السّفيريّ الشّافعيّ (ت٩٥٦هـ). حقّقه وخرّج أحاديثه/ أحمد فتحي عبد الرّحمن. دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

مجالس ثعلب، لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ). تحقيق/ عبد السّلام هارون. دار المعارف - مصر، الطبعة الأولى: ١٣٦٨هـ.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). تحقيق/ عليّ النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي. دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسبي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
مرفقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملاّ عليّ القاريّ (ت ١٠١٤هـ). مكتبة إمداديّة - ملتان. (مغربي - باكستان).

المزج (شرح الدمامينيّ على مغني اللبيب)، لبدر الدين الدمامينيّ (ت ٨٢٨هـ). صحّحه وعلّق عليه/ أحمد عزو عناية. مؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت ٧٦٩هـ). تحقيق الدكتور/ محمّد كامل البركات. دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ). تحقيق الدكتور/ محمّد الشّاطر أحمد محمّد. القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

مصباح السّالك إلى أوضّح المسالك، لبركات يوسف هبّود. راجعه وصحّحه/ يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ. دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

المصباح في علم النّحو، لأبي الفتح ناصر الدّين المطرزيّ (ت ٦١٠هـ). تحقيق/ ياسين محمود الخطيب. دار التّفائس، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.

مطالع المسّرات بجلاء دلّائل الخيرات، لأبي عبد الله محمّد المهديّ بن أحمد بن عليّ الفاسيّ (ت ١١٠٩هـ). طبعة مصر سنة ١٨٧٢م.

المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، لسعد الدّين التّفّتازانيّ (ت ٧٩٢هـ). تحقيق

- الدكتور/ عبد الحميد هندراوي. دار الكتب العلميّة - بيروت، الطّبعة الثّانية: ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ). تحقيق الدّكتورة/ هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي - القاهرة، الطّبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ). تحقيق/ أحمد يوسف النّجّاتي، محمّد عليّ النّجار، عبد الفتّاح إسماعيل الشّليبي. دار المصريّة للتّأليف والترجمة - مصر، الطّبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزّجاج (ت ٣١١هـ). عالم الكتب - بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الخطأ والصّواب في اللّغة، لإميل بديع يعقوب. دار العلم للملايين - بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٩٨٦م.
- معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ليوسف بن إليان بن موسى سرّكيس (ت ١٣٥١هـ). مطبعة سرّكيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، لعمر بن رضا بن محمّد راغب بن عبد الغنيّ كحالة الدّمشقيّ (ت ١٤٠٨هـ). مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت.
- معجم مقاييس اللّغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ (ت ٣٩٥هـ). تحقيق/ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر - دمشق، عام النّشر: ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدّين المطرزيّ (ت ٦١٠هـ). تحقيق/ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار. مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطّبعة الأولى: ١٩٧٩م.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ). تحقيق الدّكتور/ مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطّبعة السّادسة: ١٩٨٥م.
- المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨هـ). تحقيق الدّكتور/ عليّ بو ملحّم. مكتبة الهلال - بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٩٣م.

المقتضب، لمحمد بن يزيد المرّد (ت ٢٨٥هـ). تحقيق/ محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب - بيروت.

المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقيّ الدين أحمد بن محمد الشّمّي (ت ٨٧٢هـ). مطبعة محمد أفندي مصطفى، والمطبعة البهيّة - مصر.

المهمل الصّافي في شرح الوافي، لبدر الدّين الدّمامينيّ (ت ٨٢٨هـ). دراسة وتحقيق الدكتور/ فاخر جبر مطر. دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى: ٢٠٠٨م. موسوعة الحروف في اللّغة العربيّة، لإميل بديع يعقوب. دار الجيل - بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٨٨م.

موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسيّ (ت ٢٤٤هـ)، للإمام مالك بن أنس الأصبحيّ (ت ١٧٩هـ). تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التّراث العربيّ - مصر. موطأ مالك، رواية محمد بن الحسن الشّيباني، للإمام مالك بن أنس الأصبحيّ (١٧٩هـ). تحقيق الدكتور/ تقيّ الدين النّدوي - أستاذ الحديث الشّريف بجامعة الإمارات العربيّة المتّحدة، دار القلم - دمشق، الطّبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

حرف التّون

نتائج الفكر في التّحو، لأبي القاسم السّهيليّ (ت ٥٨١هـ). دار الكتب العلميّة - بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

التّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الطّاهريّ الحنفيّ (ت ٨٧٤هـ). وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دار الكتب - مصر.

التّحو الوافي، لعبّاس حسن (ت ١٣٩٨هـ). دار المعارف، الطّبعة الخامسة عشرة.

نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ). تحقيق/ إبراهيم السّامرائيّ. مكتبة المنار، الزّرقاء - الأردن، الطّبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

التّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ). تحقيق/ عبد الحسين الفتلي. مؤسّسة الرّسالة - بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٩٨٨م.

حرف الهاء

هداية الفخّام شرح منظومة العوامل المائة، لخليل أفندي الأنغدي. عني به/ أنو بن أبي بكر الشّيخي الدّاغستانيّ. دار المنهاج - جدّه، الطّبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ (ت ١٣٩٩هـ). دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت - لبنان.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدّين السيّوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق/ عبد الحميد هنداويّ. المكتبة التوفيقية - مصر.

حرف الواو

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربليّ (ت ٦٨١هـ). تحقيق/ إحسان عبّاس. دار صادر - بيروت.

فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس موضوعات الدراسة

٣	المقدمة
١١	القسم الأول: الدراسة
١٢	التمهيد: البركليّ وكتابه "العوامل الجديدة"
١٣	المطلب الأول: البركليّ، حياته، وآثاره بإيجاز
٢١	المطلب الثاني: كتاب العوامل، قيمته العلميّة، وأهمّ شروحه، وسبب تأليفه
٢٦	الفصل الأول: زيني زاده، حياته، وآثاره
٢٧	المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه
٢٧	المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته
٢٧	المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه
٢٨	المبحث الرابع: مكانته العلميّة
٢٨	المبحث الخامس: آثاره
٣٠	الفصل الثاني: كتاب "تعليق الفواضل على إعراب العوامل"
٣١	المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلّفه، وسبب تأليفه
٣٣	المبحث الثاني: منهج زيني زاده في كتابه
٣٣	المطلب الأول: أسلوبه، وطريقة عرضه للمادّة العلميّة
٣٧	المطلب الثاني: عنايته بأراء العلماء
٤٠	المطلب الثالث: اختياراته، وترجيحاته، واعتراضاته
٤٦	المطلب الرابع: طريقته في الاستشهاد
٤٨	المبحث الثالث: مصادره
٥٤	المبحث الرابع: الأصول النحويّة التي اعتمد عليها
٥٨	المبحث الخامس: تقويم الكتاب

٣٥٦ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده – دراسة وتحقيق

-
- المطلب الأوّل: مزايا الكتاب ٥٨
- المطلب الثّاني: المآخذ على الكتاب ٦٠
- المبحث السّادس: وصف النّسخ، ونماذج منها ٦٣

ثانياً: فهرس موضوعات التحقيق

١	مقدمة الشّارح
٨	مقدمة المصنّف
٧٦	الباب الأوّل: في العامل
٧٨	تقسيمات العامل
٨١	العامل اللفظي وأقسامه
٨٢	العامل السماعي وأنواعه
٨٢	التّوع الأوّل: حروف الجرّ
٨٩	"البَاءُ"
٩٢	"مِنَ"
٩٣	"إِلَى"
٩٤	"عَنْ"
٩٥	"عَلَى"
٩٦	"اللَّامُ"
٩٨	"فِي"
١٠٠	"الكَافُ"
١٠٥	"حَتَّى"
١٠٦	"رُبَّ"
١١٢	"وَأَوْ الْقَسَمِ"
١١٣	"تَاءُ الْقَسَمِ"
١١٤	"حَاشَا"
١١٦	"مُدَّ"
١١٧	"مُنذُ"

٣٥٨ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

١١٨.....	"خَلَاً"
١٢٠.....	"عَدَاً"
١٢١.....	"لَوْلَاً"
١٢٣.....	"كَيْ"
١٢٥.....	"لَعَلَّ"
١٣٠.....	التّوع الثّاني: الحروف المشبّهة بالفعل
١٣٢.....	"إِنَّ"
١٣٣.....	"أَنَّ"
١٣٥.....	"كَأَنَّ"
١٣٦.....	"لَكِنَّ"
١٣٧.....	"لَيْتَ"
١٣٨.....	"لَعَلَّ"
١٤١.....	"إِلَّا" في الاستثناء المنقطع
١٤٤.....	"لَا" التي لنفي الجنس
١٤٥.....	التّوع الثّالث: "مَا" و"لَا" المشبّهتان بـ "ليس"
١٤٩.....	التّوع الرّابع: نواصب المضارع
١٥٠.....	"أَنَّ"
١٥١.....	"لَنْ"
١٥٣.....	"كَيْ"
١٥٤.....	"إِذَنْ"
١٥٩.....	التّوع الخامس: جوازم المضارع "ما تجزم فعلاً واحداً"
١٦٠.....	"لَمْ"
١٦١.....	"لَمَّا"

١٦٢.....	"لَا مُمْ أَمْرٌ"
١٦٣.....	"لَا فِي النَّهْيِ"
١٦٥.....	ما تجزم فعلين
١٦٥.....	"إِنَّ"
١٦٧.....	"مَهْمَا"
١٦٩.....	"مَا"
١٧٠.....	"مَنْ"
١٧٢.....	"أَيْنَ"
١٧٣.....	"مَتَى"
١٧٤.....	"أَنَّى"
١٧٦.....	"أَيُّ"
١٧٧.....	"حَيْثُمَا"
١٧٨.....	"إِذْمَا"
١٨٠.....	"إِذَا مَا"
١٨٥.....	العامل القياسي
١٨٥.....	الفعل
١٨٧.....	الفعل التام
١٩٠.....	الأفعال الناقصة
١٩٦.....	اسم الفاعل
١٩٨.....	اسم المفعول
٢٠٠.....	الصفة المشبهة
٢٠١.....	اسم التفضيل ومسألة الكحل
٢٠٥.....	المصدر

٣٦٠ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده – دراسة وتحقيق

- ٢٠٦..... الاسم المضاف
- ٢٠٨..... الاسم التّامّ
- ٢٠٩..... معنى الفعل
- ٢١٤..... العامل المعنويّ
- ٢١٤..... رافع المبتدأ والخبر
- ٢١٥..... رافع الفعل المضارع
- ٢١٨..... الباب الثّاني: في المعمول
- ٢١٨..... تقسيمات المعمول
- ٢١٩..... المعمول بالأصالة وأنواعه
- ٢٢٢..... المرفوعات
- ٢٢٢..... الفاعل
- ٢٢٣..... نائب الفاعل
- ٢٢٤..... المبتدأ
- ٢٢٤..... الخبر
- ٢٢٥..... اسم "كان أخواته"
- ٢٢٧..... خبر باب "إنّ"
- ٢٢٨..... خبر "لا" لنفي الجنس
- ٢٢٩..... اسم "ما" و"لا" المشبّهتين بـ"ليس"
- ٢٣٠..... الفعل المضارع الخالي عن التّواصب والجوازم
- ٢٣٢..... المنصوبات
- ٢٣٢..... المفعول المطلق
- ٢٣٣..... المفعول به
- ٢٣٤..... المفعول فيه

٢٣٥.....	المفعول له
٢٣٦.....	المفعول معه
٢٣٨.....	الحال
٢٤٠.....	التَّمييز
٢٤١.....	المستثنى
٢٤٢.....	خبر باب "كان"
٢٤٣.....	اسم باب "إن"
٢٤٣.....	اسم "لا" لنفي الجنس
٢٤٤.....	خبر "ما" و"لا" المشبهتين بـ"ليس"
٢٤٦.....	الفعل المضارع الذي دخله إحدى التواصب
٢٤٩.....	المجزورات
٢٤٩.....	المجورر بحرف الجرّ
٢٥٠.....	المجورر بالإضافة
٢٥٢.....	المجزومات
٢٥٢.....	الفعل المضارع الذي دخله إحدى الجوازم
٢٥٤.....	المعمول بالتبعية
٢٥٤.....	الصّفة
٢٥٥.....	العطف بالحروف
٢٥٦.....	"الواو"
٢٥٧.....	"الفاء"
٢٥٨.....	"ثم"
٢٥٨.....	"حتى"
٢٦٠.....	"أو"

٣٦٢ تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده - دراسة وتحقيق

٢٦٣.....	"إِمَّا"
٢٦٦.....	"أَمْ"
٢٦٧.....	"لَا"
٢٦٨.....	"بَلْ"
٢٦٩.....	"لَكِنْ"
٢٧٠.....	التأكيد
٢٧٢.....	البدل
٢٧٤.....	عطف البيان
٢٧٨.....	الباب الثالث: في الإعراب
٢٧٨.....	تقسيمات الإعراب
٢٨١.....	أنواع المعرب
٢٨٧.....	إعراب اسم المفرد المنصرف، وجمع المكسّر المنصرف
٢٩٢.....	إعراب غير المنصرف
٢٩٤.....	إعراب جمع المؤنث السّالم
٢٩٦.....	إعراب الأسماء الستّة
٣٠٢.....	إعراب جمع المذكر السّالم وما ألحق به
٣٠٤.....	إعراب المثني وما ألحق به
٣١٠.....	إعراب الفعل المضارع الصّحيح الآخر
٣١٢.....	إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر
٣١٣.....	إعراب الأمثلة الخمسة
٣١٩.....	الإعراب اللفظي، والتّقديري، والمحليّ
٣٢٦.....	الفهارس التفصيليّة

فهرس الفهارس

٣٢٧.....	فهرس الآيات القرآنيّة
٣٢٨.....	فهرس الأحاديث النبويّة
٣٢٩.....	فهرس الآيات الشعريّة
٣٣٠.....	فهرس الأعلام
٣٣٢.....	فهرس الأماكن، والبلدان
٣٣٦.....	فهرس المصادر والمراجع
٣٥٥.....	فهرس الموضوعات
٣٦٣.....	فهرس الفهارس